



جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

التغيرات الاجتماعية- السياسية وعلاقتها بالاحتجاج الاجتماعي

أحداث 5 أكتوبر 1988 نموذجا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي

إشراف الأستاذ الدكتور

أحمد رميثة

إعداد الطالب

محمد دوح

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة الجزائر 2	أستاذة التعليم العالي	أ د سهام شريف
مشرفا ومقررا	جامعة الجزائر 2	أستاذ التعليم العالي	أ د أحمد رميثة
مناقشا	جامعة الجزائر 2	أستاذة التعليم العالي	أ د صورية رضاني
مناقشا	جامعة الجزائر 2	أستاذة التعليم العالي	أ د نوال باشا
مناقشا	جامعة المدينة	أستاذ محاضر أ	د مخفي كنائي
مناقشا	جامعة تيزي وزو	أستاذ محاضر أ	د مسعود قريمس

نوقشت وأجيزت بتاريخ 16 أفريل 2025

الموسم الجامعي: 2024/2023

هَدَايَا

إلى روح أبي الطاهرة طيب الله ثراه ورزقه الفردوس الأعلى

إلى أمي الغالية أطال الله عمرها.

إلى من شاركتني تقاسيم الحياة بكل وفاء وكانت لي عوناً في شق طريق

العلم بعد الله سبحانه وتعالى، أم أبنائي ورفيقة دربي زوجتي المصون

حفظها الله ورعاها.

إلى أبنائي: عبد الحفيظ، ياسمين، صفاء، مروة، سيف الدين قررة عيني،

يسر الله دربهم وأنار طريقهم.

إلى إخوتي وأخواتي وعوائلهم وفقهم الله وحفظهم.

إلى روح الأخ والزميل عبد الحميد بوعزيز طيب الله ثراه.

إلى كل من ضحى ويضحى من أجل هذا الوطن الحبيب.

إلى فلسطين القلب والعقيدة، (غزة العزة) فلسطين الشهداء.

إلى كل ملهم يزرع الأمل وينشر العلم والإيجابية في هذا العالم.

إليكم جميعاً أهدي هذا العمل

الدكتور: محمد دوح

شُكْرُهُ وَعِرْفَانُهُ

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبِعونه وتوفيقه أتممت هذا العمل.

بداية أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان والتقدير والامتنان للأستاذ

الفاضل الدكتور والأب " أحمد رميثة " الذي تشرفت بمواصلة رحلتي العلمية

معه بإشرافه على هذه الأطروحة بعد إشرافه على رسالة الماجستير

(2017/2015) وعلى كل ما قدمه من نصح وتوجيه وتصويب.

إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم

بمناقشة هذه الأطروحة، وعلى كل توضيح وتصحيح وتوجيه وإضافة.

الشكر موصول إلى زملائي وأصدقائي الذين وضحوا ونصحوا وساهموا

في إنجاز هذه الأطروحة.

أشكركم جميعاً على ما تفضلتم به من جهود

الدكتور: محمد دوح

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وتقدير

فهرس المحتويات

مقدمة

أ

الرقم	العنوان	الصفحة
الباب الأول: التغير الاجتماعي		
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة		
01	المبحث الأول: الإشكالية الدراسة واعتباراتها	
02	المطلب الأول: إشكالية الدراسة	7-4
03	المطلب الثاني: أسباب اختيار الموضوع، أهداف وأهمية الدراسة	9-8
04	المطلب الثالث: منهج ومفاهيم وصعوبات الدراسة	12-9
05	المبحث الثاني: المقاربة النظرية	13-12
06	المطلب الأول: نظريات الاحتجاج الاجتماعي	15-13
07	المطلب الثاني: نظريات التغير الاجتماعي	20-15
08	المبحث الثالث: الدراسات السابقة	20
09	المطلب الأول: دراسات حول التغير الاجتماعي	34-20
10	المطلب الثاني: دراسات حول الاحتجاج الاجتماعي	48-34
الفصل الثاني: سوسيولوجيا التغير الاجتماعي		
11	تمهيد	50
12	المبحث الأول: ماهية التغير الاجتماعي	51
13	المطلب الأول: التغير لغة واصطلاحا	54-51
14	المطلب الثاني: أنواع ومصطلحات التغير الاجتماعي	65-54
15	المطلب الثالث: الفرق بين التغير الاجتماعي والتغيير الاجتماعي	67-66
16	المبحث الثاني: التغير عند علماء الاجتماع	67

70-67	المطلب الأول: ابن خلدون	17
71-70	المطلب الثاني: كارل ماركس	18
76-72	المطلب الثالث: فالفريدو باريتو و غي روشي	19
76	المبحث الثالث: عوامل ومصادر التغير الاجتماعي ونظرياته	20
89-77	المطلب الأول: العوامل الداخلية و الخارجية	21
91-89	المطلب الثاني: الصراع والحروب والعقائد الأيديولوجية والحركات الاحتجاجية	22
103-91	المطلب الثالث: نظريات التغير الاجتماعي	23
104	خلاصة	24
الفصل الثالث: التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري		
106	تمهيد	25
107	المبحث الأول: النسق الاجتماعي	26
112-107	المطلب الأول: المجتمع والتحديات المجتمعية	27
118-113	المطلب الثاني: تحول في الأسرة الجزائرية	28
121-118	المطلب الثالث: المرأة بوصفها فاعل اجتماعي جديد	29
121	المبحث الثاني: النسق السياسي والاقتصادي	30
124-121	المطلب الأول: الأجيال الثلاثة	31
129-124	المطلب الثاني: الرئاسة والفساد السياسي	32
133-129	المطلب الثالث: النماذج الاقتصادية والأزمة المالية العالمية	33
134	المبحث الثالث: النسق الثقافي	34
139-134	المطلب الأول: الحركة المسرحية وبراديجم ثقافي جديد	35
145-139	المطلب الثاني: المجالات والصحف ووسائل الإعلام	36
147-146	المطلب الثالث: التربية والتعليم والإدارة	37
148	خلاصة	38
الفصل الرابع: سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية		
151-150	تمهيد	39

152	المبحث الأول: التطور التاريخي للحركات الاحتجاجية في العالم	40
156-152	المطلب الأول: البدايات الأولى	41
160-156	المطلب الثاني: الحركات الاحتجاجية في فرنسا و المملكة المتحدة	42
161-160	المطلب الثالث: الحركات الاحتجاجية في الولايات المتحدة الأمريكية	43
161	المبحث الثاني: ماهية الحركات الاحتجاجية	44
165-161	المطلب الأول: الحركات الاحتجاجية لغة واصطلاحا	45
169-165	المطلب الثاني: أنواعها، مبادئ وجودها وكيفية عملها	46
175-169	المطلب الثالث: النظريات المفسرة للحركات الاحتجاجية وجماهيرها	47
176	المبحث الثالث: الحركات الاحتجاجية وعلاقتها بالمجتمع المدني والظواهر الاجتماعية	48
179-176	المطلب الأول: الحركات الاحتجاجية وعلاقتها بالمجتمع المدني	49
184-180	المطلب الثاني: الحركات الاحتجاجية والإحباطات النسبية والقهر الاجتماعي	50
188-184	المطلب الثالث: الحركات الاحتجاجية والقيم والمعايير الاجتماعية وآثارها السلبية	51
190-189	خلاصة	52
الفصل الخامس : تاريخ الحركات الاحتجاجية في الجزائر		
192	تمهيد	53
193	المبحث الأول: الحركات الاحتجاجية في السبعينات والثمانينيات	54
195-193	المطلب الأول: المجتمع الجزائري بعد الاستقلال والإرهاصات الأولى	55
198-195	المطلب الثاني: الإصلاح السياسي والانفتاح الاقتصادي وانعكاسات أحداث منطقة القبائل	56
200-198	المطلب الثالث: أحداث 5 أكتوبر 1988 والعنف الاحتجاجي	57
201	المبحث الثاني: الحركات الاحتجاجية في الألفينيات	58
202-201	المطلب الأول: الشباب بوصفه فاعل أساسي في الاحتجاج الاجتماعي	59
210-202	المطلب الثاني: احتجاجات 11 يناير 2011	60

214-210	المطلب الثالث: تحول في الفضاء الاحتجاجي	61
214	المبحث الثالث: الحراك الشعبي 22 فبراير 2019	62
217-214	المطلب الأول: عقدة العهدة الخامسة	63
224-217	المطلب الثاني: مميزات وأسباب ظهور الحراك الشعبي، مطالبه وأسباب نجاحه	64
229-224	المطلب الثالث: قراءة سوسولوجية في الشعارات المرفوعة	65
230	خلاصة	66
الفصل السادس: الخلفيات المباشرة لأحداث 5 أكتوبر 1988		
232	تمهيد	67
233	المبحث الأول: من وراء أحداث 5 أكتوبر 1988؟	68
235-233	المطلب الأول: تجاذبات في القمة على السلطة	69
237-235	المطلب الثاني: الإصلاحيون والمحافظون وتضارب المصالح	70
237	المبحث الثاني: إرهاصات الأزمة	71
238-237	المطلب الأول: الإشاعة التي سبقت أحداث 5 أكتوبر 1988	72
242-239	المطلب الثاني: الرئيس بين الاختفاء وخطاب يوم 19 سبتمبر 1988	73
243	المبحث الثالث: الخلفيات الخارجية	74
244-243	المطلب الأول: الأزمة المالية العالمية والفساد السياسي والاقتصادي	75
248-244	المطلب الثاني: المد الفرنسي داخل النظام السياسي الجزائري وأحداث 5 أكتوبر 1988	76
249	خلاصة	77
الفصل السابع: السيرورة المجتمعية المولدة لأحداث 5 أكتوبر 1988		
251	تمهيد	78
252	المبحث الأول: الأسباب المؤدية لأحداث 5 أكتوبر 1988	79
257-252	المطلب الأول: الأسباب السياسية	80
261-257	المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية	81
267-261	المطلب الثالث: الأسباب الاجتماعية والثقافية	82

268	المبحث الثاني: سيرورة أحداث 5 أكتوبر 1988	83
288-268	المطلب الأول: بداية الأحداث	84
291-289	المطلب الثاني: نهاية الأحداث	85
295-292	المطلب الثالث: أحداث 5 أكتوبر 1988 والأطروحات الأربع	86
296	المبحث الثالث: نتائج أحداث 5 أكتوبر 1988	87
300-296	المطلب الأول: النتائج السياسية	88
302-301	المطلب الثاني: النتائج الاقتصادية	89
305-303	المطلب الثالث: النتائج الاجتماعية والثقافية	90
306	خلاصة	91

308-307

الاستنتاج العام

310-309

الخاتمة

330-312

قائمة المراجع

يعتبر التغيير الاجتماعي من أهم موضوعات علم الاجتماع الحديث حيث يقترن بالتغيرات البنوية التي تحدث في جميع المجتمعات، فالتغيير هو سنة الحياة وقانون طبيعي واجتماعي يتحكم في جميع أوجه وعناصر الحياة المادية والمعنوية حسب الزمان والمكان.

وتبدو فكرة التغيير فكرة بسيطة وواضحة نظرا لشيوع استعمالها في الحياة اليومية لكن مع هذا أثارت كثيرا من الجدل والمناقشات عند علماء الاجتماع، حيث يلح ابن خلدون في هذا السياق على ضرورة التقصي الدقيق لعوامل تطور وتدهور المجتمعات عبر التاريخ والاستفادة منها لأن الدراسة المتأنية الواعية لأحداث التاريخ وتمحيص عوامل التغيير عبر العصور تفيدنا في فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

ويختلف علماء الاجتماع في نظرتهم لعملية التغيير الاجتماعي حسب اتجاهاتهم النظرية حيث يرى ابن خلدون في نظريته الدائرية بأن المجتمع البشري شأنه شأن الفرد الذي يمر بمراحل منذ ولادته وحتى وفاته وكذلك يحدث للدول، فالدولة لها أعمار طبيعية كالأشخاص وأن مسيرة المجتمع تغيرية دائرية تبدأ وتنتهي في النقطة التي كانت قد بدأت منها. وعلى العكس تماما تأتي نظريات التقدم الاجتماعي التي ترى أن التغيير الاجتماعي يسير في خط متصاعد أي أن التغيير يكون ارتقائيا وأن المجتمعات تتطور نحو الكمال والأفضل، إذ نجد نظرية التقدم هذه تؤكد على أن التاريخ يعد دائما تقدما للإنسانية

كما عبر فولتير أو تقدما نحو سلام دائم كما توقع كانط أو حرية للروح كما ظن هيغل أو نمواً لمجتمعات من غير طبقات وفقاً لنموذج كارل ماركس، وفي سياق هذه التغيرات يكتسب المجتمع قيماً ومعايير اجتماعية جديدة يتم رصدها من خلال سلوكياته اليومية اجتماعياً في طريقة كلامه وملبسه ومعاملاته مع الآخرين وسياسياً من خلال تعاطيه مع الفاعلين في الحقل السياسي ورؤيته لمسألة المشاركة السياسية وعلاقتها مع الاحتجاج الاجتماعي المتمثل في أحداث الخامس من أكتوبر 1988 التي شهدتها الجزائر بعد ستة وعشرون سنة من الاستقلال على خلفية الأزمات المتعددة الأوجه التي تسبب فيها نظام الحزب الواحد وما انعكس عنها من أحداث نعيش تبعاتها إلى اليوم، وهو ما سنتناوله في هذه الدراسة التي قسمت إلى بابين وسبعة فصول، حيث خصص الباب الأول للتغير الاجتماعي وبه ثلاثة فصول، يتناول الفصل الأول الإطار النظري للدراسة وفيه طرحت الإشكالية وأسباب اختيار الموضوع، أهداف الدراسة وأهميتها، منهج الدراسة ومفاهيمها وصعوباتها ثم المقاربة النظرية فالدراسات السابقة، أما الفصل الثاني سنتناول فيه سوسيولوجيا التغير الاجتماعي حيث سنتطرق فيه لماهية التغير الاجتماعي ثم التغير الاجتماعي عند علماء الاجتماع فعوامل ومصادر التغير الاجتماعي ونظرياته، فيما سنفرد الفصل الثالث للتغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري وفيه سندرس ملامح التغير الاجتماعي في النسق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي، أما الباب الثاني فسنتناول فيه التطور النظري والسوسيولوجي للحركات الاحتجاجية وبه أربعة فصول حيث

خصص الفصل الرابع لسوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية وفيه سنتناول التطور التاريخي للحركات الاحتجاجية في العالم وماهية الحركات الاحتجاجية ثم الحركات الاحتجاجية وعلاقتها بالمجتمع المدني والظواهر الاجتماعية، أما الفصل الخامس أفرد لتاريخ الحركات الاحتجاجية في الجزائر حيث سنتطرق فيه للحركات الاحتجاجية في السبعينيات والثمانينيات ثم الحركات الاحتجاجية في الألفينيات وأخيرا الحراك الشعبي 22 فبراير 2019، فيما خصص الفصل السادس للخلفيات المباشرة لأحداث 05 أكتوبر 1988 وفيه سنتناول من وراء أحداث 5 أكتوبر 1988؟ ثم إرهابات الأزمة فالخلفيات الخارجية، أما الفصل السابع تطرق إلى السيرورة المجتمعية المولدة لأحداث 5 أكتوبر 1988 وفيه سنتطرق للأسباب المؤدية لأحداث 5 أكتوبر 1988 وسيرورة أحداث 5 أكتوبر 1988 ثم نتائج أحداث 5 أكتوبر 1988 وأتمناها باستنتاج عام ثم خاتمة.

الباب الأول: التغيير الاجتماعي

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

الإشكالية

تتميز حياة المجتمعات بسيرورة ديناميكية تمكنها من إنتاج شبكة من العلاقات الاجتماعية التي تخضع لعملية التغير الاجتماعي بوصفها ظاهرة اجتماعية، ويؤكد ابن خلدون أن التغير سمة ثابتة من سنن العمران البشري ولازمة أساسية من لوازمه ولا يحصل تطور الأفراد والمجتمعات والدول إلا بها.¹

ويعتبر جنزبرغ أن التغير الاجتماعي هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي، ولهذا فإن الأفراد يمارسون أدوارا اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن، أي أننا إذا حاولنا تحليل مجتمع على ضوء بنائه القائم، وجب أن ننظر إليه من خلال لحظة معينة من الزمن، أي ملاحظة اختلاف التفاعل الاجتماعي الذي حدث له، وهذا هو التغير الاجتماعي الذي يتيح للأفراد حسبه أوضاعا اجتماعية مغايرة لأوضاعهم السابقة في بنائهم الاجتماعي وتكون هذه الأوضاع بذاتها عرضة للتغير وأن الزمن هو العامل الرئيسي في إحداث التغير.²

في نهاية ثمانينيات القرن العشرين شهد العالم تحولات كبيرة انضوت تحت مصطلح العولمة التي مست في البداية الجانب الاقتصادي من خلال سعي كبريات المؤسسات التجارية العالمية إلى نشر منتوجاتها على نطاق عالمي وزيادة عائداتها وأرباحها، ومع

1- عبد الرحمن، بن خلدون. مقدمة بن خلدون. ط2 . لبنان: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2000، ص 35.

2- دلال ملحم، أستيتية. التغير الاجتماعي والثقافي. ط2. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008، ص-ص 21، 22.

تطور تكنولوجيا الاتصال انتقلت العولمة إلى النسق السياسي ثم الاجتماعي فالثقافي، هذه التحولات رمت بظلالها على الجزائر التي لم تكن بمعزل عما يجري في العالم فكانت أحداث الخامس من أكتوبر 1988 وما حملته من تبعات هي محصلة لوضع اجتماعي أقل ما يقال عنه أنه صعب وغير مريح لشعب خرج لتوه من حرب طال أمدها في سبيل تحرير بلده من الاستعمار الفرنسي.

ويعتبر تناولنا لهذه الأحداث محاولة للوصول إلى معرفة سوسيولوجية أفضل لهذه الفترة من تاريخ الجزائر المستقلة والتي أنهت ما يناهز ستة وعشرون سنة من حكم الحزب الواحد الذي أدى إلى إنتاج أزمات متعددة الأوجه (سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية) أثقلت كاهل المواطن الذي أصبح عاجزا على تلبية حاجياته الأساسية، حيث أدت إلى اختلال في سلم القيم الاجتماعية فانتشرت بذلك الرشوة والمحابة والبيروقراطية والبطالة والتسول والاعتصاب والانتحار وتعاطي المخدرات، وفي المقابل تراجعت القيم الدينية فارتفعت معدلات الطلاق والعنوسة بين أوساط الشباب.

ونسعى من خلال هذه الدراسة إلى وصف أحداث الخامس من أكتوبر 1988 وصفا وقرأة سوسيولوجية دقيقة ومتأنية تمكنا من تفسير وتحليل الفعل الاحتجاجي المتمثل في الحرق والتكسير والتخريب الذي طال مقرات حزب جبهة التحرير الوطني في العديد من الولايات ومقرات بعض الوزارات كوزارة الشباب والرياضة ووزارة التربية، إضافة إلى نهب

وتخريب الفضاءات التجارية الكبرى متمثلة في الأروقة الجزائرية وأسواق الفلاح وعلاقتها بالتغيرات الاجتماعية- السياسية والاقتصادية والثقافية الحاصلة في المجتمع.

وتعد دراسة الهواري بلعباس الموسومة ب: الحركات الاحتجاجية في العالم العربي وإشكالية الدولة (الجزائر نموذجا) (أنظر الدراسات السابقة) من الدراسات القريبة من دراستنا من حيث تناول السوسيولوجي للموضوع الذي يدرس العلاقة بين الدولة والاحتجاجات الاجتماعية، حيث تطرح أحداث 5 أكتوبر 1988 ضمينا العلاقة مع الدولة وتعتبر هذه الأحداث نقطة تحول في النسق السياسي والاجتماعي والاقتصادي، حيث عرف النسق السياسي نهاية الأحادية الحزبية التي سيطر عليها حزب جبهة التحرير الوطني وبداية حياة سياسية تعددية من خلال ظهور العديد من التشكيلات السياسية الجديدة، فيما عرف النسق الاقتصادي تحولا من نمط التسيير الاشتراكي إلى نمط الاقتصاد الليبرالي أدى إلى تغير في نمط الاستهلاك الاجتماعي وخصوصة الكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية، أما النسق الاجتماعي فعرف تحولات في البناء الاجتماعي ووظائفه تجلت في ظهور علاقات اجتماعية بقيم ومعايير جديدة ساهمت في إعادة إنتاج النسق الثقافي والتي يمكن رصدها من خلال سلوكيات الفاعلين الاجتماعيين خاصة في سياق سيرورة الفعل الاحتجاجي الذي يعتبر آلية للتعبير عن مطالب جماهيرية أو فعل اعتراضية عن قرار ما، وهو ما استوقفنا عند هذه الظاهرة بالتحليل والتفسير وفق التساؤل العام التالي:

هل توجد علاقة بين التغيرات الاجتماعية- السياسية والاحتجاج الاجتماعي في أحداث

5 أكتوبر 1988؟

ولكي نتمكن من الافتكاك السوسيولوجي لموضوع الدراسة نطرح التساؤلات الجزئية التالية:

1- هل توجد علاقة بين التغيرات الاجتماعية- الثقافية والاحتجاج الاجتماعي في

أحداث 5 أكتوبر 1988؟

2- هل توجد علاقة بين التغيرات السياسية والاحتجاج الاجتماعي في أحداث 5

أكتوبر 1988؟

3- هل توجد علاقة بين التغيرات الاقتصادية والاحتجاج الاجتماعي في أحداث 5

أكتوبر 1988؟

حيث انطلقنا في دراستنا التحليلية من الفرضية العامة التالية:

توجد علاقة بين التغيرات الاجتماعية- السياسية والاحتجاج الاجتماعي في أحداث 5

أكتوبر 1988. ومنها نطرح الفرضيات الجزئية التالية:

1- تردي الأوضاع الاجتماعية- الثقافية وتهميش المواطنين أدى إلى ظهور أحداث

5 أكتوبر 1988.

2- كبح الحريات الفردية والجماعية وغلق المجال في النسق السياسي أدى إلى أحداث

5 أكتوبر 1988.

3- الأزمة الاقتصادية وتراجع الأداء الاقتصادي أديا إلى أحداث 5 أكتوبر 1988.

أسباب اختيار الموضوع: تختلف أسباب اختيار موضوع الدراسة حسب طبيعة وخصائص الظاهرة المراد دراستها وحسب توجهات ورغبات واهتمامات الباحث، حيث تنحصر بين ذاتية وموضوعية:

الأسباب الذاتية:

- ✓ رغبة الباحث في مواصلة تناول ظاهرة الحركات الاحتجاجية بالدراسة والتحليل.
- ✓ اهتمام الباحث بمجريات أحداث الخامس من أكتوبر 1988 بالدراسة بوصفها مرحلة تاريخية هامة في تاريخ الجزائر المستقلة.

الأسباب الموضوعية:

- ✓ الاهتمام بظاهرة الحركات الاحتجاجية لكونها من المواضيع المستجدة والغير مستهلكة.
 - ✓ قلة الكتابات السوسولوجية المتعلقة بأحداث الخامس من أكتوبر 1988 بالرغم من كونها أحداثا هامة في تاريخ الجزائر.
 - ✓ في حدود بحثنا البليوغرافي لم نعثر على دراسة تناولت العلاقة بين التغيرات الاجتماعية-السياسية والاحتجاج الاجتماعي في أحداث 5 أكتوبر 1988.
- أهداف الدراسة: لكل دراسة علمية أهداف يسعى الباحث لتحقيقها، وتتمثل أهداف هذه

الدراسة فيما يلي:

- ✓ المساهمة في التراث المعرفي وإثراء المكتبة الجامعية بدراسة متخصصة في الحركات

الاحتجاجية والتغير الاجتماعي.

✓ دراسة الفعل الاحتجاجي في سياق التغير الاجتماعي.

✓ توضيح العلاقة بين التغيرات الاجتماعية- السياسية و إعادة إنتاج الحراك الاحتجاجي في الجزائر.

✓ فتح المجال أمام الباحثين لدراسات مستقبلية حول الحركات الاحتجاجية والتغير الاجتماعي في الجزائر.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

✓ كون موضوع الدراسة من المواضيع المستجدة.

✓ كونها آلية تمكن الباحثين والجهات المختصة من قراءة وتفسير وتحليل وتأويل

دلالات الفعل الاحتجاجي في فترة زمنية معينة.

منهج الدراسة: لا بد لكل دراسة من منهج علمي يتبعه الباحث من أجل القيام بدراسته

بدءا من تحديد مشكلة الدراسة إلى غاية الوصول إلى النتائج والاستنتاجات، ويتم اختيار

المنهج حسب طبيعة الدراسة، ولأن دراستنا تدرس ظاهرة اجتماعية مضى على حدوثها

قرابة 35 سنة والمتمثلة في أحداث 5 أكتوبر 1988 كان من الضرورة المنهجية استخدام

المنهج التاريخي الذي يعتبر الطريقة أو الأسلوب المستخدم في بلوغ المعارف والحقائق

وذلك عن طريق مطالعة المعلومات أو البيانات التي دونت في الفترات الماضية وتنقيحها

ونقدها بحياد وموضوعية للتأكد من جودتها وصحتها ثم إعادة بلورتها للتوصل إلى نتائج

مقبولة ومدعمة بقرائن وبراهين وهو ما قمنا به في سياق البحث البليوغرافي الذي أفضى إلى مجموعة من المؤلفات والدراسات العلمية التي تناولت أحداث 5 أكتوبر 1988 من زوايا مختلفة في محاولة لاستعادة المواقف التي حدثت في تلك الأحداث للوصول إلى فهم سلوكيات الفاعلين وتحديد أسبابها وتفسير دلالاتها المختلفة، ولتتمكن من وضع فروض علمية أو تساؤلات بحثية توضح العلاقة بين متغيرات الدراسة ثم وصف الظاهرة محل الدراسة وقراءتها، كان لزاما علينا استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يتيح لنا أيضا قراءة وتحليل وتفسير نتائج الدراسة.

مفاهيم الدراسة

الاحتجاج الاجتماعي: هو أشكال متنوعة من الفعل الاجتماعي تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم أو الالتفاف حولها وهي أشكال منتشرة بين كافة الفئات الاجتماعية وخاصة الواقعة منها تحت الضغوط الاجتماعية والسياسية.

ويعرف إجرائيا بأنه تلك الأحداث التي عرفت الجزائر من الخامس إلى الحادي عشر من شهر أكتوبر 1988 خلال فترة الثمانينيات والتي شهدت سقوط المئات من الضحايا وعمليات تخريب وحرق وسرقة الممتلكات العامة والخاصة والوزارات ومقرات حزب جبهة التحرير الوطني الهيئة السياسية التي ترمز حسبهم إلى الفساد الذي طال كل

نواحي الحياة ما أدى إلى إنتاج أزمات متعددة الجوانب تعبيراً عن تدمير وسخط الشعب جراء هذه السياسات الفاشلة.

التغير الاجتماعي: هو كل تحول يحدث في النظم والأنساق الاجتماعية سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة.¹

التغيرات الاجتماعية- السياسية: هي التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي طرأت على المجتمع الجزائري في فترة الثمانينيات والتي أدت إلى تغير في البناء الاجتماعي ووظائفه ما جعل المجتمع يكتسب قيماً ومعايير اجتماعية جديدة ساهمت في إعادة إنتاج الاحتجاج الاجتماعي.

البناء الاجتماعي: هو الإطار التنظيمي العام الذي تتدرج تحته كافة أوجه السلوك الإنساني في مجتمع ما ويتضمن مجموعة النظم الاجتماعية ذات القواعد السلوكية المستقرة التي تحكم الأنشطة الإنسانية المتعددة، وبمعنى آخر يمكن تعريف البناء الاجتماعي بأنه مجموعة الأطر التنظيمية التي تنتظم في إطارها كافة العلاقات الإنسانية سواء تلك العلاقات البينية بين الأفراد أو الأشخاص داخل مجتمع ما.²

النسق الاجتماعي هو أية وحدة اجتماعية ضمن نظام اجتماعي تؤدي وظيفة ضمن شبكة معقدة يهدف أطرافها إلى تحقيق التكافل والاستقرار في المجتمع.

1- دلال ملحق، أستيتية. مرجع سابق، ص19.
2- <https://ar.wikipedia.org> 11:25-2017/12/16

النسق السياسي: يعد النسق السياسي من النظم الاجتماعية التي توجد في كل المجتمعات التقليدية القديمة أو الحديثة لكونه يتضمن عملية الضبط الاجتماعي لأن تحقيق الضبط هو وظيفة هذا النسق وتتحدد بموجبه علاقات أفراد المجتمع مع بعضهم البعض، إذ توضع الحقوق والواجبات اتجاه السلطة فضلا عن وظيفته في الدفاع عن حقوق وممتلكات أفراد المجتمع ضد المعتدين سواء أكان من أبناء مجتمعهم أم من أبناء المجتمعات الأخرى.

النسق الثقافي: ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة والمعتقدات والقيم والأخلاق والقانون والعادات وأي قدرات أخرى أو عادات يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في المجتمع.

صعوبات الدراسة: تعترض أي دراسة علمية صعوبات قد تعيق مسار البحث، فيحاول الباحث معالجتها والتغلب عليها قصد تحقيق الهدف المرجو منه، ومن بين الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذه الدراسة هي:

✓ قلة الكتابات السوسولوجية خاصة ثم التاريخية والسياسية التي تناولت أحداث

05 أكتوبر 1988 وصعوبة الحصول على المعطيات الخاصة بها.

المقاربة النظرية:

هي وضع تصور للموضوع في قالب نظري ومنح الباحث الترسانة المفاهيمية التي تمكنه من رسم مسار البحث وتفسير نتائجه على ضوءها وتعتبر أيضا المرجعية أو

الخلفية النظرية التي تستند عليها الدراسة، وبناءا عليها تستطيع هذه الأخيرة التقدم في المراحل إلى أن تصل إلى النتائج التي تفسر على ضوءها.

ومن خلال مراجعتنا للتراث النظري السوسيولوجي المفسر للتغير الاجتماعي والاحتجاج الاجتماعي ولأنه ليس بمقدور أي نظرية سوسيولوجية بمفردها تفسير ذلك، فقد ارتأينا أنه من المفيد لهذه الدراسة اعتماد المقاربات النظرية التالية:

نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة: (آلان تورين) تطورت في أوروبا لتبرير مجموعة من الحركات الجديدة التي تمت خلال الستينيات والسبعينيات، وتتظر تفسيرات هذه النظرية للحركات الاجتماعية باعتبارها انعكاسا للتناقضات الكامنة في المجتمع الحديث نتيجة للبيروقراطية المفرطة، كما يرى أصحاب هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية الجديدة اختلفا مع الحركات الاجتماعية القديمة ناتجة عن بروز تناقضات اجتماعية جديدة متجسدة في التناقض بين الفرد والدولة¹، وهو ما يتضح جليا في أحداث الخامس من أكتوبر 1988 التي اتسمت بالاحتجاج العنيف وأعمال الشغب والتخريب والحرق التي طالت الممتلكات العامة والخاصة كمؤشرات تعكس العلاقة المتشنجة بين الدولة والمجتمع على صعيد النسق السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

نموذج الفعل-الهوية: ترى هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية تحول دون الركود الاجتماعي، وهي تقوم ضد الأشكال المؤسسة القائمة والمعايير المعرفية المرتبطة بها أي

1- عبد الحميد، العطري. سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية. إضافات المجلة العربية لعلم الاجتماع، 13 (2011): ص-ص 23،

أنها تقوم ضد المجموعات المهيمنة على عمليات إعادة الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي وتشكيل المعايير الاجتماعية¹، فبعد حوالي ستة وعشرون سنة من الاستقلال جاءت أحداث 5 أكتوبر 1988 لتكسر ذلك الركود الاجتماعي- السياسي الذي كرسه النظام السياسي القائم أساسا على إعادة الإنتاج السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي ليحبط أي محاولة للتغيير، فكانت هذه الأحداث محطة هامة في تاريخ الجزائر المستقلة خاصة في النسق السياسي الذي شهد زوال الأحادية الحزبية وبداية عهد التعددية السياسية.

مقاربة الحرمان النسبي: درست العلوم الاجتماعية هذا الشعور المشترك القائم على "المظلومية" داخل الوطن فظهرت نظرية الحرمان النسبي للمرة الأولى في العام 1949 في دراسة للسلوك الاجتماعي والنفسي داخل الجيش الأميركي أوضح يومها أن عدم رضا الجنود لا ينبع فقط من المعاناة التي يعيشونها بل يعتمد ذلك على تقييمهم لأوضاعهم مقارنة مع الآخرين، بعبارة أخرى فإن "المظلومية" كانطباع هي نتيجة المقارنة في عالم مترابط كعالمنا من المرجح أن يتضاعف الشعور بالحرمان النسبي القائم على المقارنة عشرات المرات. فالיום يستطيع الشخص المحروم من خاصية معينة أن يعلم فورا بأن الآخرين يستفيدون مما ينقصه والفضل يبقى لوسائل الإعلام الجديدة التي يمكن أن تنتشر "الإحباط" على نطاق واسع وبسهولة كبيرة، هذا " المحروم " ذاته يعرف أيضا أن إجراءات ناجحة عدة أقيمت لوضع حد لمظالم مماثلة وهذا ما يظهر في الميل إلى " التمرد " عن

1- المرجع السابق، ص24.

طريق أنماط الاتصال الجديدة.¹ وما حدث في احتجاجات 5 أكتوبر 1988 يعكس هذا الطرح حيث أن الشعور بالإحباط والقهر الاجتماعي لدى فئات كثيرة من المجتمع وصلت ذروتها جراء السياسات النمطية العرجاء التي أدت إلى انتشار الفوارق الاجتماعية مما عزز الشعور بالحرمان النسبي القائم على المظلومية التي ترجمت إلى فعل احتجاجي عنيف تمثل في حرق وتخريب وإتلاف للممتلكات العامة والخاصة.

النظرية الدائرية العامة (ابن خلدون 1332-1406): يرى ابن خلدون أن الثقافة لأي مجتمع تمر في دائرة تبدأ بالميلاد وتسير نحو النضج والكمال ثم تتجه نحو الشيخوخة لتعود مرة أخرى إلى التقدم والرقي، وقد حاول ابن خلدون أن يتتبع المجتمع بالدراسة والتحليل من نشأته حتى فسادها حيث يرى أن التاريخ البشري يسير وفق خطة معينة فحوادثه مرتبطة ببعضها البعض وأن المجتمع البشري شأنه شأن الفرد الذي يمر بمراحل منذ ولادته وحتى وفاته وكذلك يحدث للدول وأن مسيرة المجتمع تغيرية دائرية تبدأ وتنتهي في النقطة التي كانت قد بدأت منها.² فإذا كانت المجتمعات تتغير دوريا ولا تحتج بالضرورة فإن درجة تغيرها قد ترتبط بدرجة احتجاجها إذا اعتبرنا أن الاحتجاج الاجتماعي أحد أهم مصادر التغير الاجتماعي، فإن كانت كذلك فإن الفاعلين في الحركات الاحتجاجية يخططون وينظمون ويحددون أهدافهم ويقومون بكل أنشطتهم انطلاقا من قيم

1- محمد، دوح. "سيرورة الحركات الاحتجاجية وظهور التمثيل الشعبي الموازي في الجزائر: دراسة حالة عين صالح". رسالة ماجستير. جامعة الجزائر 2. 2016/2017، ص 38.

2- نظريات التغير الاجتماعي. <http://www.marefa.org/index.php> -22:47-2016/12/17-

يحملونها ويتصرفون على أساسها يكونون قد اكتسبوا من خلال عملية تغير اجتماعي سابقة، هذه القيم الاجتماعية يمكن رصدها من خلال سلوكياتهم أثناء قيامهم بالفعل الاحتجاجي ومن ثم تتم قراءة وتحليل وتفسير وتأويل دلالات هذا الفعل حيث أصبحت هذه القيم عاجزة عن الاستجابة لمتطلبات حياتهم وعن إشباع حاجاتهم، لذلك فهم يسعون لتغييرها عن طريق الانخراط في احتجاج اجتماعي قد يؤدي بهم لعملية تغير اجتماعي جديدة يعيدون من خلالها إنتاج قيم أخرى غير التي يحملونها قد تأسس لبناء اجتماعي أكثر انسجاما واتزاناً يوفر لهم كل ظروف الحياة الكريمة التي يتصورونها في مخيالهم الاجتماعي تكون قادرة على الاستجابة لطموحاتهم وآمالهم، هكذا وعبر سيرورة زمنية معينة يشعرون بحاجتهم لتغيير واقعهم مرة أخرى فيلجؤون إلى تأسيس احتجاج اجتماعي جديد. فالفاعلون في احتجاجات الخامس من أكتوبر 1988 سئموا من القيم والمعايير الاجتماعية التي دأب النظام السياسي على إعادة إنتاجها وفرضها عليهم خلال ستة وعشرون سنة ما جعلهم يشعرون بضرورة ماسة للتغيير فلجئوا بذلك إلى التكسير والتخريب والحرق كفعل احتجاجي تعبيراً عن سخطهم ورفضهم للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في تلك الفترة والتي عجزت عن الاستجابة لمتطلبات حياتهم ورسم آمال مستقبلية تضمن لهم العيش الكريم.

نظرية الفعل الاجتماعي

ينتمي ماكس فيبر حسب توجهاته النظرية والمنهجية إلى علم الاجتماع التأويلي، حيث تمثل المعاني التي ينتجها الأفراد في تفاعلاتهم جوهر الأطروحة الأساسية لهذا العلم ويركز التحليل السوسيولوجي على الأنساق الاجتماعية باعتبارها نتاجاً إنسانياً يتشكل عملياً بموجب تفاعلات الأفراد مع بعضهم البعض، ويشتمل علم الاجتماع التأويلي على ثلاثة مكونات أساسية وهي:

- التركيز على تفاعلات الوجه لوجه الفاعلين الاجتماعيين والتواصل البين ذاتي أكثر من التركيز على الوحدات الاجتماعية الكبرى المجردة كالطبقات.

- التركيز على المعاني من الوظائف ولذلك يحاول تفسير وتأويل المعاني التي يلصقها الأفراد بأفعالهم.¹

- يركز على الخبرة المعاشة أكثر من المفاهيم المجردة مثل المجتمع والمؤسسات.

ويسعى هذا الاتجاه النظري نحو الابتعاد عن أي نظرة ترى المجتمع كياناً قائماً بذاته مستقلاً عن الأفراد المكونين له والتركيز بدلاً من ذلك على الأساليب التي يخلق بواسطتها البشر عالمهم الاجتماعي، وتعتمد هذه النظرية على فهم الفعل الاجتماعي وتأويله مع تفسير هذا الفعل المرصود سببياً بربطه بالآثار والنتائج، ويقصد بالفعل الاجتماعي سلوك الفرد أو الإنسان داخل المجتمع مهما كان ذلك السلوك ظاهراً أو مضمراً صادر عن إرادة

1- حسام الدين محمود، فياض. نظرية الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر. ط1. مكتبة نحو علم اجتماع تنويري، 2018، ص-ص 2، 3.

حرة أو كان نتاجا لأمر خارجي ومن ثم يتخذ هذا الفعل أثناء التواصل والتفاعل معنى ذاتيا لدى الآخر أو الآخرين ما دام مرتبطا بالذات المقصدية¹، وهنا ينتقل علم الاجتماع التأويلي من عالم الأشياء الموضوعية إلى الأفعال الإنسانية أي ينتقل من الموضوع إلى الذات أو من الشيء إلى الإنسان.

ويرى فيبر أن الدوافع والأفكار البشرية هي التي تقف وراء التغير الاجتماعي وبمقدور الآراء والقيم والمعتقدات أن تسهم في التحولات الاجتماعية وبوسع الفرد أيضا حسب فيبر أن يتصرف بحرية ويرسم مصيره في المستقبل، ولم يكن يعتقد فيبر كما كان يعتقد دوركايم وماركس أن للبنى الاجتماعية وجودا مستقلا عن الأفراد بل كان يرى أن البنى في المجتمع إنما تتشكل بفعل تبادلي معقد بين الأفعال ومن هنا فإن من واجب عالم الاجتماع أن يتفهم المعاني الكامنة وراء هذه الأفعال² وهو ما نسعى إلى تجسيده في سياق هذه الدراسة التحليلية لأحداث الخامس من أكتوبر 1988 من خلال رصد سلوكيات المحتجين المتمثلة في الحرق والتخريب والنهب ومحاولة قراءتها وتحليلها وتفسيرها سوسيولوجيا كي نتمكن من معرفة وتحديد القيم الاجتماعية التي اكتسبها المحتجون في عملية تغير اجتماعي سابقة والتي كانت السبب في ظهور هذه الأحداث.

لقد انطلق ماكس فيبر في فهمه للمجتمع من خلال دراسته وتحليله وتفسيره للفعل الاجتماعي والدليل على ذلك تحليله للظاهرة الاجتماعية على مستويات متباينة للغاية فقد

1- المرجع السابق، ص-ص 3، 4.

2- نفس المرجع، ص 7.

كان باستطاعته أن يمارس التحليل السوسولوجي لأي ظاهرة من الظواهر الاجتماعية على مستوى الميكرو سوسولوجي في الوقت ذاته لديه القدرة على التحليل على مستوى الماكرو سوسولوجي مع القدرة الفذة على خلق الروابط وعلاقات عضوية بين مستويي التحليل، ويرتكز الفهم لدى فيبر على الحقيقة التي مؤداها أن الكائنات البشرية تكون على وعي مباشر وإدراك تام ببناء الأفعال الإنسانية¹، لذلك يعرف فيبر السوسولوجيا بأنها العلم الذي يعنى بفهم الفعل أو النشاط الاجتماعي وتأويله وتفسير حدثه ونتيجته سببياً ويمكن القول أيضاً هي العلم الذي يحاول أن يدرس الفهم التأويلي للفعل الاجتماعي من أجل الوصول إلى تفسير علمي لمجراه وآثاره، ويشتمل الفعل الاجتماعي على كل مظاهر السلوك الإنساني طالما يضيف عليها الأفراد معنا ذاتياً أي الفعل الذي له معنى يمكن فهمه والمعاني هي البواعث التي تحرك سلوك الأفراد وتحويله إلى سلوك اجتماعي²، فالفعل الاجتماعي هو الذي يتوجه بسلوك الغير ويرتبط بمعنى مشترك معه فالمعنى الذي يفكر فيه الفرد ويقصده هو الذي يجعل الفعل الذي يقوم به اجتماعياً، فحرق مقرات حزب جبهة التحرير الوطني من طرف الشباب الغاضب في احتجاجات الخامس من أكتوبر 1988 هي فعل اجتماعي سلبي أما معنى هذا الفعل فهو تعبير عن الغضب والاستياء الاجتماعيين والانتقام من هذه الهيئة السياسية التي ترمز في مخيالهم الاجتماعي إلى الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تسبب في إنتاج أزمات اجتماعية وسياسية

1- المرجع السابق، ص 8.

2- نفس المرجع، ص-ص 13، 14.

واقتصادية وثقافية مزرية أدت إلى ظهور وضعيات ومشاكل كانت آثارها وخيمة على الشعب وانتهت بانفجار أحداث الخامس من أكتوبر 1988 التي أدخلت الجزائر في نفق مظلم من الفوضى والعنف السياسي الذي ما زلنا نعيش انعكاساته إلى حد الآن.

الدراسات السابقة

يقصد بها الدراسات والأبحاث العلمية التي قام بإنجازها باحثون آخرون في الموضوع محل الدراسة أو في موضوعات مشابهة فما هي هذه الدراسات؟ وما أهم النتائج التي توصلت إليها؟ لنتمكن بالتالي من تمييز دراستنا عن تلك الدراسات في نقاط التوافق والاختلاف.

ولأن الدراسات السابقة تمكننا من معرفة الجوانب التي لم يسبق تناولها أو مناقشتها من قبل الباحثين فإنها أيضا تزودنا بأفكار ومقاربات جديدة تساعدنا على تحديد المفاهيم الأساسية للبحث وتعريفها إجرائيا، وحسب متغيرات دراستنا المتمثلة في التغيير الاجتماعي- السياسي وعلاقته بالاحتجاج الاجتماعي فقد اعتمدنا الدراسات السابقة التالية:

دراسات في التغيير الاجتماعي

1-الدراسات الجزائرية

1-1 دراسة أحمد بن الشين الموسومة ب: التغيير الاجتماعي وأثره على جنح الأحداث بالجزائر، دراسة ميدانية لعينة من الأحداث الجانحين، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في

علم الاجتماع التربوي، قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة الجزائر2
2008/2007، حيث قسم الباحث دراسته إلى خمسة فصول تناول في الفصل الأول
المدخل المنهجي للدراسة، أما الفصل الثاني درس متغير التغيير الاجتماعي فيما خصص
الفصل الثالث لمتغير جنوح الأحداث والفصل الرابع لظاهرة التغيير الاجتماعي وجنوح
الأحداث في الجزائر، أما الفصل الخامس تناول الاقتراب الميداني للدراسة. وقد انطلق
الباحث في دراسته من التساؤل العام التالي: كيف أثر التغيير الاجتماعي الذي عرفته
الجزائر على زيادة نسبة الجنوح؟ وهل تؤثر سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية
(خاصة غير المتكافئة) في إنكفاء هذه الظاهرة؟ وتفرع عن هذا التساؤل ثلاث تساؤلات
فرعية:

- هل طغى دور الإعلام كمؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية على دور مؤسسات
أخرى لا سيما الأسرة؟ وهل تقلص دورها خاصة (الأسرة النووية)؟ وما علاقة الجانح
ببعض متغيرات الأسرة من حيث المستوى التعليمي والاقتصادي للأولياء؟
 - ما علاقة الجانح بالمدرسة؟ وهل يمكن القول أن أغلب الجانحين هم بالضرورة
متسربين مبكرا من المدرسة؟
 - هل أثرت الأزمة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري
خاصة بعد 1990 على تفاقم وتزايد ظاهرة جنوح الأحداث؟
- ومن أجل الافتكاح السوسيولوجي لموضوع الدراسة اعتمد الباحث الفرضية العامة التالية:

أثرت التغيرات الاجتماعية المختلفة التي عرفها المجتمع الجزائري على زيادة ظاهرة الجنوح في الجزائر، ومنها تفرعت الفرضيات الفرعية التالية:

- يؤدي تصدع الأسرة إلى جنوح الأحداث.

- تؤدي وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون دورا كبيرا في انتشار واتساع ظاهرة جنوح

الأحداث لما لها من تأثير كبير وخصائص مميزة عن باقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى.

- ارتفاع نسبة التسرب المدرسي دليل على ترك المدرسة مبكرا وبالتالي عدم الحصول على تنشئة اجتماعية كاملة يدفع بالأطفال إلى السلوك الجانح.

وقد أدرج الباحث مجموعة من المفاهيم وهي: (التغير الاجتماعي، الحدث، الجنوح، جنح

الأحداث، الأثر، التنشئة الاجتماعية)، أما منهج الدراسة فقد استخدم الباحث المنهج

الوصفي كي يتمكن من وصف وتحليل وتفسير الظاهرة محل الدراسة فيما اعتمد الباحث

استمارة استبيان كأداة لجمع بيانات الدراسة الميدانية بها ستة محاور و66 سؤالاً، حيث

خصص المحور الأول للبيانات الشخصية الخاصة بمفردات عينة الدراسة (الجنس،

العمر، الصحة النفسية والجسدية) وبه ثلاثة أسئلة (من 1 إلى 3)، أما المحور الثاني

تتاول بيانات حول الأسرة (المستوى التعليمي للأبوين) وبه 12 سؤالاً (من 4 إلى 15)،

فيما تتاول المحور الثالث السلوكيات الاجتماعية وتضمن 17 سؤالاً (من 16 إلى 32)،

في حين خصص المحور الرابع للمعاملة واحتوى على 12 سؤالاً (من 33 إلى 44)، أما

المحور الخامس تناول جماعة الأقران وتضمن 9 أسئلة (من 45 إلى 53) فيما خصص المحور السادس لوسائل الإعلام وبه 13 سؤالاً (من 54 إلى 66)، وكانت خيارات الإجابة على أسئلة الاستبيان في أغلبها (نعم/لا) باستثناء بعض البيانات الشخصية.

وخلصت هذه الدراسة إلى أنه ومنذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات حدثت تغيرات سريعة مست جميع مناحي الحياة الاجتماعية وكان لها الأثر الكبير على بعض القطاعات، ويجب عدم الوقوف عند عامل واحد من بين العوامل المؤدية إلى جنوح الأحداث بل يجب إدراك التفاعل بين كل العوامل المؤدية إليه فإذا ما حدث خلل في المهام الرقابية للأسرة فإن الأطفال يميلون إلى السلوك الجانح، أما وسائل الإعلام فلها تأثير كبير على الأطفال من خلال متابعتهم لمختلف البرامج التي يتابعونها دون إغفال الآثار السلبية الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بداية التسعينيات وتصعد الأسرة بنائياً ووظيفياً جراء فقدانها أحد الأولياء مما أثر سلباً على أداء وظائفها وعرض الأبناء للانحراف والجنوح. كما أن خروج المرأة للعمل وقضاءها عدة ساعات خارج البيت أثر على السياق العام لتنشئة الأبناء وهو ما من شأنه أن يؤدي بهم إلى ممارسة السلوك الجانح، أما علاقة هؤلاء الأحداث بالمدرسة فنجد أغلبهم لا يعمرن طويلاً في المدرسة ولديهم مشاكل مع المحيط الدراسي (تأخرات، غيابات، رسوب) مما يدفع بهم إلى التسرب المدرسي ثم اقتحام عالم الشغل وفيه يكونون عرضة للسلوك الجانح. وتتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا في تناول متغير التغيير الاجتماعي في المجتمع الجزائري مع اختلاف في

المتغير الثاني حيث قمنا بدراسة علاقة التغير الاجتماعي- السياسي بالاحتجاج الاجتماعي في أحداث 5 أكتوبر 1988 والتي شارك الأطفال القصر في مجرياتها رفقة فئة الشباب أضفت إلى نتائج في النسق السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي يعيش المجتمع الجزائري انعكاساتها إلى اليوم.

1-2 دراسة سفيان بوعطيط الموسومة ب: القيم الشخصية في ظل التغير الاجتماعي وعلاقتها بالتوافق المهني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم النفس العمل والتنظيم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011 فقد قسم الباحث دراسته إلى ستة فصول حيث خصص الفصل الأول للإطار المنهجي للدراسة أما الفصل الثاني تناول القيم الشخصية فيما تطرق في الفصل الثالث للتغير الاجتماعي والفصل الرابع للتوافق المهني، أما الفصل الخامس للإجراءات المنهجية للدراسة في حين خصص الفصل السادس لعرض ومناقشة نتائج الدراسة، وقد انطلق الباحث في دراسته من التساؤل العام التالي:

على ضوء تقسيم (سبرانجر) لأنماط الشخصية، لماذا يكون مستوى التوافق المهني مرتفعا لدى بعض أفراد عينة الدراسة ومنخفضا لدى البعض الآخر؟ تفرع عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما ترتيب القيم الشخصية (الدينية، النظرية، الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية والجمالية) السائدة لدى مجموعة من أفراد عينة الدراسة؟

- 2- ما مستوى التوافق المهني لدى مجموعة من أفراد العينة ؟
- 3- هل توجد علاقة بين القيم الشخصية للفرد وتوافقه المهني؟
- 4- ما طبيعة العلاقة بين القيم الشخصية (الدينية، النظرية، الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية والجمالية) ومستوى التوافق المهني لديهم؟ وينضوي تحت هذا التساؤل

التساؤلات الفرع فرعية التالية:

- هل توجد علاقة إيجابية بين القيم الدينية والتوافق المهني؟
- هل توجد علاقة إيجابية بين القيم النظرية والتوافق المهني؟
- هل توجد علاقة إيجابية بين القيم الاجتماعية والتوافق المهني؟
- هل توجد علاقة سلبية بين القيم الاقتصادية والتوافق المهني؟
- هل توجد علاقة سلبية بين القيم السياسية والتوافق المهني؟
- هل توجد علاقة سلبية بين القيم الجمالية والتوافق المهني؟
- 5- ما ترتيب القيم الشخصية لدى أفراد عينة الدراسة من ذوي مستوى التوافق المهني

المرتفع؟

- 6- ما ترتيب القيم الشخصية لدى أفراد عينة الدراسة من ذوي مستوى التوافق المهني المنخفض؟

- 7- هل توجد فروق دالة إحصائية في درجات القيم الشخصية تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، الحالة المدنية، الاختصاص، الخبرة) بين أفراد العينة؟

8- هل توجد فروق دالة إحصائية في مستوى التوافق المهني تعزى للمتغيرات الديمغرافية

(الجنس، الحالة المدنية، الاختصاص، الخبرة) بين أفراد عينة الدراسة؟

وللتمكن من القيام بالدراسة الميدانية اعتمد الباحث الفرضية العامة التالية:

توجد علاقة بين القيم الشخصية والتوافق المهني. ومنها تفرعت الفرضيات الفرعية التالية:

-توجد علاقة إيجابية بين القيم الدينية والتوافق المهني.

-توجد علاقة إيجابية بين القيم النظرية والتوافق المهني.

-توجد علاقة إيجابية بين القيم الاجتماعية والتوافق المهني.

-توجد علاقة سلبية بين القيم الاقتصادية والتوافق المهني.

-توجد علاقة سلبية بين القيم السياسية والتوافق المهني.

-توجد علاقة سلبية بين القيم الجمالية والتوافق المهني.

- لا يوجد تأثير للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، الحالة المدنية، الاختصاص، الخبرة) على

القيم الشخصية لدى عينة الدراسة.

- لا يوجد تأثير للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، الحالة المدنية، الاختصاص، الخبرة) على

مستوى التوافق المهني لدى عينة الدراسة.

ولكي يتمكن من تحقيق أهداف دراسته والوصول إلى النتائج المرجوة، استخدم الباحث

المنهج الوصفي التحليلي الذي يتيح له تحليل وتفسير نتائج الدراسة وتبيان العلاقات بين

المتغيرات البحثية للوصول إلى استنتاجات ووضع تنبؤات مستقبلية للظاهرة محل الدراسة

ولجمع بيانات الدراسة الميدانية استخدم الباحث استمارة استبيان مكونة من ثلاثة محاور و74 بنداً، أما المحور الأول فخصص للبيات الشخصية لعينة الدراسة (الجنس، الحالة المدنية، الاختصاص، الخبرة) فيما تناول المحور الثاني القيم الشخصية (النظرية الدينية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الجمالية) وبه 24 بنداً (من 1 إلى 24) فيما خصص المحور الثالث للتوافق المهني وبه 49 بنداً (من 25 إلى 74)، وللإجابة على هذه البنود تم إدراج خمسة خيارات (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، وعلى ضوء البيانات التي تم جمعها في الدراسة الميدانية توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-القيم الدينية تصدرت سلم القيم لدى أفراد العينة بمتوسط حسابي 38,35 ثم القيم النظرية بمتوسط حسابي 37,79 والقيم الاجتماعية بمتوسط حسابي 33,35 ثم القيم الاقتصادية بمتوسط حسابي 28,58 تلتها القيم السياسية بمتوسط حسابي 23,54 وفي الأخير القيم الجمالية بمتوسط حسابي 09,91.

-أغلب أفراد عينة الدراسة يعانون من تدني مستوى التوافق المهني.

-توجد علاقة إيجابية بين القيم الشخصية والتوافق المهني.

-توجد علاقة إيجابية بين القيم النظرية والتوافق المهني.

-توجد علاقة إيجابية بين القيم الدينية والتوافق المهني.

-توجد علاقة إيجابية بين القيم الاجتماعية والتوافق المهني.

-توجد علاقة سلبية بين القيم الاقتصادية والتوافق المهني.

-توجد علاقة سلبية بين القيم السياسية والتوافق المهني.

-توجد علاقة سلبية بين القيم الجمالية والتوافق المهني.

من خلال هذه النتائج فإن للقيم الشخصية أهمية كبيرة في بناء شخصية الفرد من جهة وفي دفعه وتحفيزه لبذل المزيد من الجهد للارتقاء بمستوى التوافق المهني لديه، حيث تتوافق هذه الدراسة مع دراستنا في دراسة القيم في سياق عملية التغير الاجتماعي حيث حاولنا قراءة وتحليل الفعل الاحتجاجي في أحداث 5 أكتوبر 1988 على ضوء القيم الاجتماعية التي كانت سائدة في تلك الفترة للوصول إلى تفسيرات سببية لهذه الأحداث.

1-3 دراسة فتيحة تمرسيت الموسومة ب: الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي (دراسة سوسيو حضرية بحي عين النعجة الجزائر العاصمة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص علم الاجتماع الحضري، قسم العلوم الاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة، (2015/2016)، وقد قسمت الباحثة دراستها إلى سبعة فصول خصصت الفصل الأول للإشكالية واعتباراتها والفصل الثاني لدراسة الأسرة، أشكالها واتجاهاتها النظرية، فيما تطرقت في الفصل الثالث للزواج، أشكاله وتطور نظامه، أما الفصل الرابع فللتغير الاجتماعي، عوامله ونظرياته وآثاره، فيما خصصت الفصل الخامس للإطار المنهجي للدراسة، والفصل السادس لخصائص وعوامل الأسرة الجزائرية، أما الفصل السابع فللعوامل المؤثرة في تغير بنية الأسرة الجزائرية، وتهدف هذه الدراسة لتفسير تعدد

أنماط الأسرة على ضوء التغير الاجتماعي والكشف عن أهم التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية وعلى بنيتها وتعدد أنماطها ومعرفة أهم العوامل والظروف التي تخضع لها الأسرة الجزائرية مستخدمة المنهج الوصفي والمنهج الوصفي التحليلي، حيث انطلقت الباحثة من التساؤل العام التالي:

ما هي أهم التغيرات الاجتماعية التي طرأت على الأسرة الجزائرية في المدينة؟ وهل أثرت هذه التغيرات على بنية ووظائف وأنماط الأسرة الجزائرية داخل الوسط الحضري؟ وانبثق عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

- ما طبيعة العلاقة بين العوامل الاقتصادية وتغير نمط الأسرة الجزائرية في المدينة؟
- كيف يؤدي حجم المسكن إلى تغيير حجم الأسرة الجزائرية؟
- هل يمكن اعتبار المسكن محددًا أساسيًا لطبيعة الأسرة الجزائرية الحضرية؟
- كيف تساهم البيئة الحضرية في خلق محيط ملائم للأسرة الجزائرية في المدينة؟
- ولنتمكن الباحثة من إجراء دراستها الميدانية اعتمدت الفرضيات التالية:
- يوجد توافق بين العوامل الاقتصادية وتغير نمط الأسرة الجزائرية في المدينة.
- يؤدي حجم المسكن إلى انحسار حجم الأسرة الجزائرية الحضرية.
- يعتبر عامل المسكن محددًا أساسيًا لنمط الأسرة الجزائرية في المدينة.
- تساهم البيئة الحضرية بخصائصها البنائية والوظيفية في تحديد شكل الأسرة الجزائرية في المدينة.

وقد شملت عينة الدراسة 310 مفردة متمثلة في أسر حضرية بحي عين النعجة بالعاصمة بصورة عشوائية مشتملة على نمطين من السكن (سكن جماعي بحي 630 مسكن بعين النعجة وسكنات فردية بمنطقة المالحه المحاذية له وتمثلت أدوات الدراسة في الملاحظة واستمارة استبيان مكونة من أربعة محاور و 58 سؤال موزعة كالآتي:

- المحور الأول: خصص للبيانات الشخصية لمفردات العينة.
 - المحور الثاني: خصص للبيانات المتعلقة بالمتغير الاقتصادي.
 - المحور الثالث: خصص للبيانات الخاصة بمتغيري المسكن وحجم الأسرة.
 - المحور الرابع: خصص للبيانات الخاصة بمتغير البيئة الحضرية.
- ومن أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:
- يوجد توافق بين العوامل الاقتصادية وتغير نمط الأسرة الجزائرية في المدينة.
 - يؤدي حجم المسكن إلى انحسار حجم الأسرة الجزائرية الحضرية.
 - يعتبر عامل المسكن محددًا أساسيًا لنمط الأسرة الجزائرية في المدينة.
 - تساهم البيئة الحضرية بخصائصها البنائية الوظيفية في تحديد شكل الأسرة الجزائرية في المدينة.

وقد أوصت الدراسة بإمكانية تعميم النتائج المتحصل عليها على كل المدن الجزائرية وذلك لأنها تتوافق إلى حد كبير في مظاهرها وخصائصها خاصة مع تطور وسائل

الإعلام والاتصال وتداعيات العولمة التي جعلت من المجتمع الجزائري وحدة اجتماعية وثقافية متجانسة خاصة مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها.

1-4 دراسة أحلام بلمادي الموسومة بـ: سوسيولوجية القيم والتغير القيمي في المجتمع الجزائري، مقال منشور بمجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد 4، العدد 7، (ص- ص 102/121)، 2016، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري والتي كان لها دور في تغير منظومة القيم وظهور قيم جديدة وتراجع دور قيم تقليدية، حيث تطرقت الباحثة في هذا السياق إلى مفهوم القيم في الدراسات الفلسفية والنفسية والتربوية، إضافة إلى علم الاقتصاد وعند علماء السوسيولوجيا وبخاصة أوجست كونت وإيميل دوركايم وتالكوت بارسونز وكارل ماركس، ثم تطرقت إلى خصائص القيم ووظائفها وتصنيفها حسب المحتوى والمعتقد وحسب شدتها وديمومتها وتاريخها وأيضاً حسب وظائفها، كما تناولت الباحثة القيم وعلاقتها ببعض المفاهيم الأخرى مثل القيمة والاعتقاد، القيمة والمعيار، القيمة والاتجاه، القيمة والاهتمام، ثم تطرقت إلى التغير القيمي وواقعه في المجتمع الجزائري الذي عرف الكثير من التغيرات التي طالت مختلف المجالات والبنى انطلاقاً من البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وحتى الثقافي حيث أثرت هذه التغيرات على منظومة القيم في المجتمع الجزائري ويتجلى هذا التأثير في غياب بعض القيم التقليدية وظهور قيم غريبة غريبة لا تمت بصلة لانتماءاته وثقافته ومن بين أهم هذه التغيرات تلك التي مست الأسرة بوصفها

مؤسسة التنشئة الاجتماعية الأولى في شكلها وحجمها، إذ انتقلت من نمط الأسرة الممتدة إلى نمط الأسرة النووية واكتسب الأبناء مجموعة آراء وقيم تختلف عن قيم الآباء وهو ما أدى إلى تغير في طبيعة العلاقة بين الآباء والأبناء حيث أصبح لكل فرد غرفته الخاصة وتلفازه الخاص وهو أشبه ما يكون بعالم مستقل عن باقي أفراد العائلة فانتشرت النزعة الفردانية وحب الذات وتراجعت القيم الأصيلة كاحترام الكبار وبالمقابل تراجعت سلطة الوالدين داخل الأسرة كما عرف المجتمع الجزائري ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن إبان الاستقلال وأثناء العشرية السوداء بحثا عن العمل والسكن والأمن، وكان لهذه الظاهرة انعكاسات سلبية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر انتشار البطالة والجريمة وأزمة السكن، كما كان لظاهرة النزوح نحو المدينة أيضا تأثير على منظومة القيم لدى الأفراد النازحين الذين اصطدموا بقيم ومعايير غير التي يحملونها فحدث بذلك صراع بين قيمهم وقيم المدينة ما أثر على سلوكياتهم فأدخل بعضهم عالم الانحراف والجريمة، وتتوافق هذه الدراسة مع دراستنا في كونها تناولت متغير التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري والتي أفردنا لها الفصل الثالث بعنوان التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري غير أن الباحثة لم تحدد الفترة الزمنية لعملية التغير فيما حددت دراستنا هذه التغيرات في فترة الثمانينيات وبالتحديد من 1979 إلى 1988 على اعتبار أن نموذج دراستنا هو أحداث 5 أكتوبر 1988. وخلصت الباحثة إلى أن تغير منظومة القيم في المجتمع الجزائري نجمت عنها العديد من السلوكيات والظواهر التي لم تكن موجودة من قبل مثل العنف والجريمة لذا فإنه

من الضروري حسب الباحثة الاهتمام بدراسة القيم لأنها آلية فعالة في تفسير الكثير من الظواهر الاجتماعية خاصة الظواهر الجديدة والغريبة عن مجتمعنا.

2- دراسات عربية

1-2 دراسة سيف الإسلام علي مطر الموسومة ب: التغيير الاجتماعي (دراسة تحليلية من منظور التربية الإسلامية)، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة مصر، 1988 وقد تناولت هذه الدراسة مفهوم التغيير الاجتماعي وعوامله من حيث كونها الأسس التي يعتمد عليها في تأصيل ما في أنفس الناس وأعمالهم، ثم تطرقت إلى مفهوم التربية الإسلامية هدفها ومبادئها المختلفة كالعقيدة والتزكية والإعداد الفكري وتقديم المعارف ثم الإعداد الوظيفي، كما تناولت الدراسة أيضا تحقيق أهداف التربية الإسلامية وذلك من خلال الأسرة والمسجد والمدرسة بوصفهم مؤسسات تنشئة اجتماعية ثم دور التربية الإسلامية في تغيير الطبيعة الإنسانية وترسيخ القيم والأفكار والمفاهيم، ودور التربية الإسلامية في الضبط الاجتماعي والتغيير الاجتماعي والتكامل الاجتماعي والنظام الاقتصادي والسياسي، إذ نعتقد أن هذه الدراسة تمثل إضافة معرفية لدراستنا كونها تناولت موضوع التغيير الاجتماعي من منظور إسلامي وهو ما يتلاءم مع طبيعة المجتمع الجزائري، حيث انطلق الباحث في دراسته من الآيتين الكريمتين: بسم الله الرحمن الرحيم "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" صدق الله العظيم (الرعد الآية 11) والآية: بسم الله الرحمن الرحيم " هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته

ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين" صدق الله العظيم (الجمعة الآية 2)، وكيف يمكن تغيير الطبيعة الإنسانية ونظرة الإسلام إليها وإمكانية تهذيبها وتغييرها انطلاقاً من وجود علاقة بين ما بنفس الإنسان وسلوكياته حيث يمكن تغيير هذه السلوكيات بترسيخ القيم والأفكار والمفاهيم الإسلامية، وخلصت الدراسة إلى أن التغيير حقيقة لا يمكن للفرد الهروب منها والعصر الذي نعيش فيه يتغير بسرعة كبيرة قد لا يجد الوقت الكافي للتكيف معه، لكن عليه أن يقود هذا التغيير وأن يحدثه بقدراته واستعداداته وبذلك يتغير المجتمع.

دراسات في الحركات الاحتجاجية

1-الدراسات الجزائرية

1-1 دراسة صحراوي بن حليلة الموسومة ب: الحركات السياسية الدينية في الجزائر بين القطيعة والاستمرارية (مقاربة خلدونية في تمثيلات السلطة والتغير الاجتماعي)، أساتذة جامعة تيارت نموذجاً، أطروحة دكتوراه دولة تخصص علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2010/2011، (غ م)، حيث قسم الباحث دراسته إلى جزأين، الجزء الأول خاص بالإطار النظري وبه ستة فصول تطرق في الفصل الأول إلى الحركات الاجتماعية وبالتحديد إلى الحركات الدينية السياسية وخصص الفصل الثاني إلى التراكم بين الوضعية والماركسية فيما أفرد الفصل الثالث إلى الدلالة المعرفية للتمثيلات أما الفصل الرابع تناول فيه مفهوم وأشكال التغيير الاجتماعي بينما تطرق في الفصل الخامس

إلى التغيير الاجتماعي بين ابن خلدون ومالك بن نبي فيما خصص الفصل السادس للدراسة الميدانية، أما الجزء الثاني من الدراسة والذي خصصه لسيرورة القطيعة عبر التاريخ شمل أيضا ستة فصول، تناول في الفصل السابع مرحلة ما قبل الفتح الإسلامي فيما أفرد الفصل الثامن لمرحلة ما بعد الفتح الإسلامي أما الفصل التاسع تطرق فيه إلى مرحلة ما بعد الاحتلال الإسباني والفصل العاشر للاحتلال الفرنسي، بينما خصص الفصل الحادي عشر للاستعمار والمجتمع (الجماعة)، فيما أفرد الفصل الثاني عشر والأخير للمجتمع الجزائري بعد 1962 أو ثقافة مخلفات الاستعمار. وتتوافق هذه الدراسة مع دراستنا في متغير التغيير الاجتماعي الذي يمثل المتغير المستقل والمشار إليه في أطروحتنا بالتغيير الاجتماعي- السياسي وعلاقته بالاحتجاج الاجتماعي في أحداث الخامس من أكتوبر 1988 محاولين تفكيك الفعل الاحتجاجي للمحتجين لرصد أهم القيم التي اكتسبوها في سياق عملية التغيير الاجتماعي. وقد انطلق الباحث من فرضية القطيعة التي يقول عنها: "إن البحث الذي نتناوله فيه مد وزجر بين السلطة والمجتمع وسيرورة التاريخ-التغيير الاجتماعي، حيث نصطدم بعوائق إبستمولوجية عديدة بداية من:

- من هو المجتمع الجزائري تاريخيا وجغرافيا؟ رسميا وواقعا؟

- كيف تشكلت السلطة تاريخيا(مذهبيا وشرعيا) فتاريخ المجتمع المذهبي ليس المالكية

بل كان قبله المذهب الإباضي والشيعي؟

- هل خضع التغيير الاجتماعي لمنطق القطيعة أم منطق الاستمرار؟ وبعبارة أخرى

هل التمثلات الاجتماعية للسلطة السياسية كانت تخضع لمنطق التوازن أم لمنطق

البنية ومن قاد التغيير؟ الحركات السياسية أم انتفاضات شعبية؟

ولتحقيق أهداف دراسته اعتمد الباحث منهج تحليل المضمون وتكونت عينة الدراسة من أربعين أستاذا جامعيًا من جامعة تيارت منهم 33 ذكور و7 إناث فيما استخدم الباحث تقنية المقابلة لجمع المعطيات في مجال زمني امتد من جانفي 2010 إلى أكتوبر 2010، وخلص في نتيجة بحثه إلى أن المجتمع الجزائري يعاني من مشكلة أخلاقية وجمالية أي مشكلة ثقافية، وبالتالي وجود قطيعة وليست استمرارية وتواصل أي بناء تاريخي مع عدم إمكانية بناء نظام قيمي مشترك بين أفراد المجتمع، ظهور سلوكيات مادية ومعنوية عنيفة تشير إلى أزمة تواصل على مستوى القيم الأخلاقية والجمالية. مجتمع صراعي متناقض على مستوى الأفكار والسلوكيات، فالعنف مؤثر على وجود قطيعة، الفضاءات تغيرت والمجتمع تغير في ملبسه ومأكله وسلوكياته هي مؤشرات كل مجتمع معرض إلى سيورة من التغييرات، فكل مجتمع يخضع للعبة القوى.

1-2 دراسة نور الدين بكيس الموسومة ب: الحركات الاحتجاجية في الجزائر بين كثافة الاحتجاج ومحدودية التطور (قراءة سوسيولوجية للحركات الاحتجاجية لسنة 2011) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر، 2013/2014، وقد قسم الباحث دراسته إلى بابين وثمانية فصول لكل باب أربعة فصول، خصص الباب الأول للجانب

النظري حيث أفرد الفصل الأول للإطار المنهجي للدراسة أما الفصل الثاني تناول فيه قراءة سوسيولوجية للحركات الاحتجاجية، فيما درس الفصل الثالث الحركات الاحتجاجية في الجزائر والفصل الرابع مقارنة الحركات الاحتجاجية في كل من تونس، مصر والجزائر، أما الباب الثاني خصص للتحقق من فرضيات الدراسة حيث تناول الفصل الخامس الامتداد الجغرافي للحركات الاحتجاجية والفصل السادس الطابع الوطني لمطالب الحركات الاحتجاجية بينما تناول الفصل السابع ضغط الأشكال التنظيمية للحركات الاجتماعية، أما الفصل الثامن درس آليات تفاعل النسق السياسي مع الحركات الاحتجاجية، وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الأسباب التي أدت إلى محدودية تطور الحركات الاحتجاجية لسنة 2011 في الجزائر بالرغم من كثافتها وانتشارها الكبير في جل المناطق، حيث انطلق الباحث من التساؤلات التالية:

- 1- ما هي حدود انتشار الحركات الاحتجاجية؟
- 2- هل الخصوصيات السوسيو ثقافية والاقتصادية لمختلف مناطق الوطن تؤثر على طبيعة نطاق اتساع الحركات الاحتجاجية؟
- 3- هل لنوعية الفئات المحتجة علاقة بالتوزيع الجغرافي للحراك الاحتجاجي؟
- 4- ما هي مطالب الحركات الاحتجاجية، وهل تشترك في مطالب رئيسية يعاد طرحها بصورة دائمة؟
- 5- لماذا لم تتطور الحركات الاحتجاجية إلى مستوى الحركات الاجتماعية ؟

6- لماذا تختفي الكثير من الحركات الاحتجاجية الواسعة بعد فترة وجيزة من الظهور؟

ولكي يتمكن من إجراء الدراسة الميدانية اعتمد الباحث الفرضيات التالية:

- 1- الانتشار الجغرافي الواسع للحركات الاحتجاجية يعكس طابعها الوطني.
- 2- اشتراك الحركات الاحتجاجية في العديد من المطالب الفئوية الرئيسية وتكررها بشكل دائم يؤكد طرحها لمطالب وطنية بشكل فئوي.
- 3- ضعف الأشكال التنظيمية للحركات الاحتجاجية حال دون تطورها إلى حركات اجتماعية.
- 4- طبيعة النظام الاقتصادي الريعي ساهم في عدم انتقال مطالب الحركات الاحتجاجية من بعدها الاقتصادي والاجتماعي إلى البعد السياسي.

وللإحاطة بكل جوانب الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج الكمي والمنهج المقارن كما استخدم عدة تقنيات منها الملاحظة وجمع البيانات وتحليل المحتوى، وقد شملت عينة الدراسة 3098 مفردة من المحتجين موزعين كآتي:

659 محتج من مستخدمي القطاع العام

248 محتج من مستخدمي القطاع الخاص والمهن الحرة

258 محتج من الطلبة والتلاميذ

1602 محتج من السكان والمواطنين

80 محتج من مستخدمي المؤسسات الأمنية

182 محتج من البطالين

69 محتج من ذوي المطالب السياسية

وقد ركز الباحث على الحراك الاحتجاجي كفعل اجتماعي فرض نفسه في المجتمع الجزائري وهو ما يتفق مع دراستنا للفعل الاحتجاجي، لكننا ركزنا في دراستنا على احتجاجات الخامس من أكتوبر 1988 كنموذج للدراسة بوصفه حدث مهم في تاريخ الجزائر المستقلة محاولين دراسة علاقته بالتغيرات الاجتماعية- السياسية في ثمانينيات القرن الماضي ليتوصل الباحث في الأخير إلى نتيجة مفادها أنه من الضروري قراءة مجتمعاتنا بعيون محلية، أي يجب أن نحدث قطيعة مع محاولات عمليات تطويع الواقع الاجتماعي لمجتمعاتنا العربية بمنظور القراءات السوسيولوجية الغربية التي تتجاهل خصوصياتنا الاجتماعية والثقافية، فاليوم يضيف الباحث نحن بحاجة إلى دراسات معمقة في بنية مجتمعاتنا وآليات الحراك الاجتماعي، وأن ما يعيشه المجتمع الجزائري من حراك يهدد مستقبل الجزائر ككل طالما أن الحراك الاحتجاجي يمتد بوتيرة متسارعة ويكتسح كل القيم الأخلاقية والقانونية لتحقيق مصالح اجتماعية بنزعة فردية.

1-3 دراسة الهواري بلعباس الموسومة ب: الحركات الاحتجاجية في العالم العربي وإشكالية الدولة (الجزائر نموذجا)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الاجتماعية بجامعة وهران 2، 2018/2019، وقد قسم الباحث دراسته إلى بابين وتسعة فصول خصص الباب الأول للدولة من التأسيس التاريخي إلى

المأزق السوسيولوجي حيث تناول في الفصل الأول المعطيات التاريخية لنشأة الدولة أما الفصل الثاني فتطرق فيه إلى الدولة العربية الإسلامية (بين التأسيس التاريخي والتنظير الفكري) فيما أفرد الفصل الثالث للدولة الجزائرية الحديثة، والفصل الرابع لخصائص الدولة الوطنية الحديثة والفصل الخامس لطبيعة الدولة والنظام السياسي الجزائري، أما الباب الثاني خصصه لدراسة الحركات الاحتجاجية في العالم العربي (بين المطالب الاجتماعية والطموحات السياسية) حيث تناول في فصله الأول الحراك الشعبي والسلطوية السياسية والفصل الثاني الأسباب العامة للاحتجاجات فيما تناول في الفصل الثالث حركات الاحتجاج في العالم العربي لعام 2011 (بلدان الربيع العربي) أما الفصل الرابع أفردته للحركات الاحتجاجية في الجزائر، حيث انطلق الباحث في دراسته من التساؤلات التالية:

1- هل تعبر هذه الاحتجاجات عن فشل مشروع الدولة الوطنية في التحديث السياسي وتحقيق العدالة الاجتماعية والوصول إلى الاندماج الوطني وبالتالي تعبر عن الاختلالات البنوية التي صاحبت قيام مشروع الدولة للتحديث السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي أم أن صاحب المشروع عينه يعاني من أزمة؟

2- هل كانت الاحتجاجات ضد الدولة ككيان قانوني اجتماعي معنوي أم ضد السلطة من حيث طريقة التسيير والممارسة؟ أم ثورة مجتمع ضد الدولة أم طلبا لدولة يطمح لها ويتماها معها دولة تسنده وتسعده؟ أم أن هذه الحركات الاحتجاجية مرتبطة بظروف آنية وجزئية (غلاء، تدني الأجور، تدهور الوضع المعيشي للسكان)؟

3- من أين يستمد السلوك الاحتجاجي مشروعيته؟ هل هو سياسي دائماً خاصة في حالة الجزائر؟ وهل فهم الحركات الاحتجاجية يتم من خلال فهم استراتيجية السلطة السياسية وصراعاتها الداخلية حيث ترتبط بمسلسلات التغيير التي تحدث من حين لآخر؟ ومن خلال هذه التساؤلات تبنى الباحث الفرضيات التالية:

1- فشل مشروع الدولة الذي أدى إلى الاحتجاجات لا يرجع إلى المشروع ذاته بل إلى البنى الاجتماعية والسياسية التي تستوعب التغيير والتطور وبقيت جامدة ومنغلقه على نفسها، أو يرجع الاخفاق إلى المشروع بحد ذاته الذي لم يواكب البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وكان نمودجا مستوردا بمفاهيم وبرامج غربية لم تراخ البيئة المحلية وبالتالي حدثت قطيعة بين المجتمع والسلطة التي تداولت على الحكم عليه مما كون حالة اغتراب لدى المواطنين وإحساسا بالخيبة واليأس الذين عبروا عن ذلك بالاحتجاجات.

2- إخفاق النظام السياسي في تحديث المجتمع يرجع لعجزه عن تجاوز الشروط الثقافية والاجتماعية للشعبوية والطوباوية الماضية التي يتبناها جزء مهم من المجتمع ما يجعلها عقبة أمام التحديث السياسي.

وقد استخدم الباحث المفاهيم التالية: الدولة - السلطة، نخبة سياسية، الشرعية، التنمية، المواطنة، مجتمع مدني، حراك اجتماعي، سلوك احتجاجي، حركة اجتماعية. ولتحليل مختلف حركات الاحتجاج الشعبي في الدول العربية وفي الجزائر استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا في متغير الحركات الاحتجاجية

في الجزائر وخاصة أحداث الخامس من أكتوبر 1988 التي تطرق إليها الباحث في المبحث الثاني من الفصل الرابع (قراءة في أحداث الخامس أكتوبر 1988 هل هي مفاجئة أو مخطط لها؟) والتي تمثل نموذج الدراسة في بحثنا هذا، وخلصت هذه الدراسة إلى أن مسار تكون الدولة في الجزائر قديم قدم سكانها لكنها مرت بتقطعات وأزمات أعاقت استمرارها ككيان سياسي موحد بسبب الأطماع الخارجية التي لم تهتم بتكوين دولة محلية دائمة ومستقرة تشمل كل التراب الجزائري الشاسع باستثناء المحاولة العثمانية ومحاولة الأمير عبد القادر، كما أن دخول الاحتلال الفرنسي مدد سلطة الدولة المركزية لأقصى طرف في الجزائر ورسم حدودها الحالية ووضع لها مؤسساتها المعاصرة لكنها وضعت لخدمة المستعمرين وليس لخدمة الشعب الجزائري، وأن تأثير الاستعمار وظروف الثورة المسلحة كان باديا على نشأة الدولة المستقلة فتأثير العسكري على السياسي والصراعات الداخلية بين رفقاء السلاح وأهمية التموقع داخل المؤسسات والحصول على المناصب للحلفاء والاتباع الذي لا يعتمد على القناعات السياسية والفكرية بقدر اعتماده على الولاءات الشخصية والجهوية والمصلحية، كل ذلك يجعل من الضبابية سمة خاصة بالنظام السياسي الجزائري الذي تطبخ قراراته المهمة اعتمادا على موازين قوى فعلية وخفية خارج المؤسسات السياسية الرسمية مما يفقد المواطن الثقة في المؤسسات القائمة حيث تضع القرارات الماسة بحياة المجتمع والدولة بعيدا عن الأطر النظامية والدستورية مما يصعب على المواطن التنبؤ المسبق بالقرار السياسي، كما أن تغير المجتمع الجزائري

خلال العقود التي تلت الاستقلال تغيرا سريعا لم يواكبه تطور النظام السياسي الذي بقي متكلسا وزاد من صم آذانه عن انشغالات المواطنين ولم يفتح على بقية الطبقات فانعدمت الثقة بين المجتمع والدولة وزادت الهوة بينهما فكان لا مفر من الاصطدام حيث توالى الحركات الاحتجاجية بمختلف التعبيرات على واقع صعب مطالبة بدولة اجتماعية عادلة ترفع الغبن وتستجيب لمطالب تحسين الوضع الحياتي للمواطنين، وفي الأخير يرى الباحث أن إصلاح الوضع يستدعي مصالحة بين المجتمع ونخبه الحاكمة تضيء إلى إبرام هدنة طويلة المدى تكون فرصة للبناء والتوافق.

2-دراسات عربية

1-2 دراسة حسين سالم مرجين الموسومة بـ: الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في ليبيا بين أزمة الدولة وانشقاقات مجتمعية (دراسة تحليلية سوسيولوجية تاريخية)، قسم علم الاجتماع، جامعة طرابلس، ليبيا(د ت)، حيث تطرق الباحث في دراسته إلى دور وطبيعة الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي 2011 والعوامل التي ساهمت في ظهور تلك الحركات بهدف:

1- تسليط الضوء على أهداف وأسباب الحركات الاحتجاجية والاجتماعية.

2- توضيح المحددات التي ارتكزت عليها الحركات الاحتجاجية والاجتماعية.

3- الولوج إلى عمق الأحداث بغية توسيع دائرة المعرفة.

4- محاولة التنبؤ بمجريات الحركات الاحتجاجية والاجتماعية من خلال أعمال المخيلة

السوسيولوجية منطلقاً من التساؤلات التالية:

- 1- ما طبيعة الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي؟
 - 2- ما هي العوامل التي أثرت في طبيعة وتكوين الحركات الاحتجاجية والاجتماعية وشكلت تصوراتها ورسمت فضاءاتها في المجتمع الليبي؟
 - 3- هل عمليات القبول والتأييد للحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي مرهون باستقطاب القبيلة؟
 - 4- ما مستقبل الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في المجتمع الليبي؟
- وفي سياق دراسته حاول الباحث رصد أهم المحطات التاريخية لمعرفة جدلية العلاقة بين الحركات الاحتجاجية والاجتماعية والمجتمع القبلي وهو ما يفيد في التحليل السوسيو تاريخي، وقد استخدم الباحث مفهوم السلطة المركزية للدلالة على النظام السياسي الحاكم في المجتمع ومفهوم المجتمع القبلي للدلالة على العيش والتواصل وفقاً لمعيار القرابة والنسب حيث يتولد لدى أفراد المجتمع الإحساس الكامل بالترابط والتكافل والتماسك والالتحام ككتلة متضامنة وأن الطاعة السياسية مبنية على أساس طاعة الفرد لرئيس القبيلة ومفهوم الحراك المجتمعي للدلالة على التغيير الحاصل في المجتمع الليبي والذي أدى إلى سقوط النظام السياسي لمعمر القذافي.

ويرى الباحث أن استخدام مفهوم الحراك المجتمعي سوف يحمل مضامين نابغة من خصوصياته ويقصد بها هنا القدرة على الفعل لبعض أفراد المجتمع بالانتقال بالمجتمع

من حالة السكون إلى حالة تغير وتحول وأن الذين قاموا بالحراك هم مجموعة من الأفراد قاموا بعمليات حشد وتنظيم أنفسهم والتحدث بصوت واحد وهو إسقاط النظام منطلقين من مقولة: " الشعب يريد إسقاط النظام" وهو ما يتوافق مع النموذج النظري الذي اعتمده في دراستنا والذي ورد في الاقتراب النظري في الصفحتين 15،16 . كما استخدم الباحث مفهوم انشقاكات مجتمعية بمعنى حدوث تحول أو تبدل في المجتمع القبلي في الاعتراف بشرعية السلطة المركزية وحدث قطيعة معها والانضمام للحركات الاحتجاجية والاجتماعية التي تمثل المتغير التابع في دراستنا حيث أخذنا أحداث الخامس من أكتوبر 1988 نموذجا لدراستنا محاولين دراسة العلاقة بينها وبين التغيرات الاجتماعية- السياسية التي حدثت في المجتمع الجزائري خلال ثمانينيات القرن الماضي، ليخلص الباحث في نهاية دراسته إلى نتيجة مفادها أن غياب الدولة أو السلطة المركزية أو ضعفها أو انقسامها يجعل من الفضاء العام مجالاً رحباً للحركات الاحتجاجية ليس في كبريات المدن، بل حتى في المدن الصغيرة والقرى، فنجاح أي احتجاج اجتماعي مرهون بالدرجة الأولى بعملية القبول والتأييد والاستقطاب القبلي فالمجتمع القبلي كان وما يزال أقوى من السلطة المركزية.

2-2 دراسة إسراء جمال رشاد عرفات الموسومة ب: الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي، دراسة مقارنة بين مصر وتونس والبحرين كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2017، وتهدف هذه الدراسة

إلى دراسة الحركات الاحتجاجية التي جاءت في سياق ما يسمى بثورات الربيع العربي أواخر سنة 2010 في كل من مصر وتونس والبحرين ومدى قربها أو بعدها من النموذج المثالي الذي اعتمده الباحثة كمقياس لنجاح أو فشل هذه الحركات الاحتجاجية، حيث تقترض هذه الدراسة أن الحركات الاحتجاجية التي ظهرت في الثورات التي انطلقت في كل من مصر وتونس والبحرين قد ابتعدت بشكل كبير عن النموذج المثالي المنظم للحركات الاجتماعية وهو ما أدى إلى انتكاسة كلية أو جزئية في مخرجات التغيير السياسي في هذه الدول وقاد إلى فشل هذا المسار في تحقيق أهدافه منطلقاً من التساؤل التالي: ما هو النموذج المثالي الفعال للحركات الاجتماعية؟ وما مدى اقتراب أو ابتعاد الحركات الاحتجاجية التي ساهمت في ثورات الربيع العربي من هذا النموذج؟ وكيف أثر الاختلاف في تحقيق هذا النموذج في الدول الثلاث على مسار التغيير السياسي فيها ومخرجاته فيما بعد؟ وكما لاحظت منهجية ابستمولوجية حول صياغة التساؤل، كان على الباحثة ذكر الدول الثلاث المعنية بالدراسة كما هو مبين في العنوان وهي: (مصر وتونس والبحرين) وهذا من أجل ضمان تسلسل معرفي يتيح للطلبة والباحثين المتصفحين لهذه الدراسة تتبعها بكل سلاسة، كما نعتقد أيضاً أنه كان من الجيد أن تفرد الباحثة مبحثاً خاصاً بالعناصر الثلاثة لقيام أي حركة اجتماعية وهي: (الحملة، نخيرة الحركة الاجتماعية، عروض الوقفة) التي وردت في هذه الدراسة على شكل تهميش (1)

في الصفحة 5، لأن هذه العناصر الثلاثة تمثل بحسب الباحثة النموذج المثالي الفعال للحركات الاجتماعية والتي تقيس به مدى اقتراب أو ابتعاد الحركات الاحتجاجية في كل من مصر وتونس والبحرين وأثره على مخرجات التغيير السياسي بها. وقد اعتمدت الباحثة ثلاثة مناهج للدراسة وهي المنهج المقارن والمنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة في حدود زمنية امتدت على مرحلتين: المرحلة الأولى من (2000 إلى 2010) أي العقد الذي سبق ظهور ما يسمى بالربيع العربي، والمرحلة الثانية من بعد 2010 أي بعد ظهور الربيع العربي إلى الآن أي إلى غاية 2017 تاريخ إنجاز هذه الدراسة بحسب الباحثة، حيث تمثل الحركات الاحتجاجية القاسم المشترك بين دراستنا وهذه الدراسة الذي اعتمده كمتغير مستقل فيما اعتمده كمتغير تابع مركزين على أحداث الخامس من أكتوبر 1988 نمودجا لموضوع بحثنا لدراسة العلاقة بينها وبين التغيرات الاجتماعية- السياسية التي شهدها المجتمع الجزائري خلال ثمانينيات القرن الماضي في محاولة لتحليل الفعل الاحتجاجي المتمثل في الحرق والتخريب والتكسير للممتلكات العامة والخاصة.

وكننتيجة لهذه الدراسة خلصت الباحثة إلى أن الحركات الاحتجاجية في كل من مصر وتونس والبحرين منذ عهد الاستعمار إلى ما قبل اندلاع ما يسمى بالربيع العربي ثم إلى مرحلة ما بعده كانت عبارة عن محاولات احتجاجية متباعدة زمنيا، ضعيفة تنظيميا وحشدا وهو ما جعلها بعيدة كل البعد عن النموذج المثالي للحركات الاحتجاجية الذي اعتمده الباحثة في هذه الدراسة والمتمثل في (الحملة، ذخيرة الحركة الاجتماعية، عروض الوقفة)

وهو ما أدى إلى فشلها في تحقيق أهدافها وبالتالي فشل مشروع التغيير السياسي في الدول السالفة الذكر، فيما نرى نحن أنه لا يمكن أن نرجع أسباب ظهور ما يسمى بالربيع العربي وفشل عملية التغيير السياسي أو الانتقال الديمقراطي إلى النموذج المثالي المعتمد في هذه الدراسة فقط، فقد تكون هناك أسباب أخرى أدت إلى هذا الفشل منها على سبيل المثال لا الحصر الأوضاع الجيو سياسية العالمية التي كانت سائدة في ذلك الوقت دون إغفال نظرية المؤامرة التي أدت بهذه الدول إلى إعادة إنتاج أنظمة سياسية لا تختلف عن سابقتها في الشكل والمضمون.

الفصل الثاني

سوسيولوجيا التغيير الاجتماعي

تمهيد

يرى ابن خلدون أن التغيير سمة ثابتة من سنن العمران البشري ولازمة أساسية من لوازمه ولا يحصل تطور الأفراد والمجتمعات والدول إلا بها حيث يقول: "إن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة، وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار، فكذا يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول". وتشترك العديد من التخصصات العلمية والبحوث الأكاديمية في دراسة موضوع التغيير الاجتماعي على غرار علم النفس الاجتماعي والعلوم السياسية وغيرها من التخصصات التي تتدرج ضمن العلوم الإنسانية والاجتماعية على اعتبار أن الإنسان في سياقه الاجتماعي هو محور هذه الدراسات.

سنتطرق في هذا الفصل لسوسيولوجيا التغيير الاجتماعي ففي المبحث الأول سنتناول ماهية التغيير الاجتماعي (التغيير لغة واصطلاحاً، أنواع ومصطلحات التغيير الاجتماعي والفرق بين التغيير الاجتماعي والتغيير الاجتماعي)، أما المبحث الثاني فسندرس فيه التغيير الاجتماعي عند علماء الاجتماع (ابن خلدون، كارل ماركس، فالفريدو باريتو، غي روشي)، فيما سنتناول في المبحث الثالث عوامل ومصادر التغيير الاجتماعي ونظرياته (العوامل الداخلية والخارجية، الصراع والحروب والعقائد الأيديولوجية)، وفي الأخير نظريات التغيير الاجتماعي.

المبحث الأول: ماهية التغير الاجتماعي

المطلب الأول: التغير لغة واصطلاحاً

لغة: تدل كلمة (تغير) في اللغة العربية على معنى التحول والتبدل، تغير الشيء هو تحول وتبدل هذا الشيء بغيره، كما أنها تعني الأشياء واختلافها.¹ والتغير في اللغة يقال (تغير) الشيء (عن حاله): أي تحول وغيره، جعل غير ما كان أي حركه وبدله، التغير: التحول والتبدل.² والتغير يعني الاختلاف ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة، أو اختلاف الشيء عما كان عليه خلال مدة محددة من الزمن.³

وقد ورد مفهوم التغير في القرآن الكريم في قوله تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم" إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم." صدق الله العظيم الآية 11 من سورة الرعد حيث أخبر المولى عز وجل أنه لا يغير ما بقوم حتى يقع منهم التغيير، إما منهم أو من الناظر لهم أو ممن هو منهم بسبب، كما غير الله بالمنهزمين يوم أحد بسبب تغيير الرماة ما بأنفسهم.⁴

اصطلاحاً

إن اصطلاح **change** يعني انتقال أي شيء أو ظاهرة من حالة إلى حالة أخرى، أو

هو ذلك التعديل الذي يتم في طبيعة أو مضمون أو هيكل شيء أو ظاهرة.

1- فادية عمر، الجولاني. التغير الاجتماعي(مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير). ط1. مصر: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2014، ص 16.

2- سيد محمد مرتضى، الحسنى الزيدى. تاج العروس في جواهر القاموس. ج 13. الكويت: مطبعة الكويت، 1965، ص 286.

3- محمد، الدقس. التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق. الأردن: دار المجدلوي للنشر والتوزيع، 1987، ص 15.

4- سفيان، بوعطيط. "القيم الشخصية في ظل التغير الاجتماعي وعلاقتها بالتوافق المهني". أطروحة دكتوراه. جامعة منتوري قسنطينة. الجزائر، 2012/2011، ص 116.

ويقصد باصطلاح **social** الشخص وعلاقاته وتفاعله مع الآخرين، أما مصطلح التغير الاجتماعي **changement social** فإنه يشير إلى تلك العملية المستمرة التي تمتد على فترات زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية أو في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية.¹

والتغير الاجتماعي هو كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة، ولما كانت النظم في المجتمع مرتبطة ومتداخلة ومتكاملة بنائياً ووظيفياً فإن أي تغير يحدث في ظاهرة لا بد وأن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة.²

والتغير الاجتماعي كمفهوم متعارف عليه في علم الاجتماع خصوصاً وفي الدراسة الديناميكية، يعتبر سمة من السمات التي لازمت الإنسانية منذ فجر نشأتها حتى عصرنا الحاضر، لدرجة أصبح التغير لازماً لبقاء الجنس البشري وتفاعل أنماط الحياة على اختلافها لتحقيق لنا باستمرار أنماطاً وقيماً اجتماعية جديدة يشعر في ظلها الأفراد بأن حياتهم متحركة ومتجددة، وأنها في حركتهم تتطلب منهم الحركة الدائبة والمسيرة الكاملة دون تخلف أو تشبث بالقديم.³

1- لطيفة، طبال. "التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. 8 (جوان 2012): ص 407.

2- دلال مجلس، أستيتيه. مرجع سابق، ص 19.

3- موسى، أبو حوسه. التغير الاجتماعي في الريف الأردني. مصر: جامعة الإسكندرية، 1981، ص 81.

والتغير في أبسط صورته ينحصر في أن عددا كبيرا من الأشخاص يؤدون جهودا تختلف عن تلك التي كان آباؤهم يؤدونها في وقت معين، وما هو في حد ذاته إلا عملية مكملة لواحدة من أكثر العمليات الاجتماعية السائدة في المجتمع.¹

ويُعرف كل من جيرث (Gerth) وميلز (Mills) التغير الاجتماعي بأنه التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن.²

أما جنزبرغ (Ginsberg) يعتبر أن التغير الاجتماعي هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي، ولهذا فإن الأفراد يمارسون أدوارا اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن، أي أننا إذا حاولنا تحليل مجتمع على ضوء بنائه القائم، وجب أن ننظر إليه من خلال لحظة معينة من الزمن، أي ملاحظة اختلاف التفاعل الاجتماعي الذي حدث له، وهذا هو التغير الاجتماعي الذي يتيح للأفراد حسبه أوضاعا اجتماعية مغايرة لأوضاعهم السابقة في بنائهم الاجتماعي وتكون هذه الأوضاع بذاتها عرضة للتغير وأن الزمن هو العامل الرئيسي في إحداث التغير.³

1- أحمد، النكلاوي. التغير والبناء الاجتماعي. مصر: مكتبة القاهرة الحديثة، (د س ن)، ص 6.

2- دلال مجلس، أستيتيه. مرجع سابق، ص 21.

3- نفس المرجع، ص ص 21، 22.

ويشير عاطف غيث إلى التغير الاجتماعي بأنه " التغيرات التي تحدث في التنظيم أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة".¹ ويعرفه أحمد زكي بدوي أنه: " كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو وظائفه خلال فترة زمنية معينة، والتغير الاجتماعي على هذا النحو ينصب على تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي أو نظمه الاجتماعية أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها.²

من خلال هذه التعريفات التي تناولت التغير الاجتماعي، فإننا ننظر لمصطلح التغير الاجتماعي بأنه ظاهرة اجتماعية ملازمة لحياة البشرية تحدث تحولات في البناء الاجتماعي ووظائفه وهذا بسبب عدة عوامل داخلية وأخرى خارجية يكتسب المجتمع من خلالها قيما اجتماعية جديدة وقد يتخلى عن أخرى في سيورة زمنية محددة تؤدي إلى تحول في الأدوار والمكانة الاجتماعية.

المطلب الثاني: أنواع ومصطلحات التغير الاجتماعي

- أنواع التغير الاجتماعي: يشير رتشارد لابيير في كتابه (التغير الاجتماعي) إلى نوعين للتغير الاجتماعي هما: التغيرات الكمية والتغيرات النوعية، أما التغيرات الكمية فيقصد بها تلك التغيرات التي تحدث في حجم السكان وتوزيعه وتزايد ظاهرة الاستهلاك المجتمعي في

1- محمد عاطف، غيث. التغير الاجتماعي والتخطيط. ط2، القاهرة: دار المعارف، 1966، ص 25.

2- أحمد زكي، بدوي. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: إنجليزي، فرنسي، عربي. بيروت: مكتبة لبنان ساحة رياض الصلح، 1982

المواد الغذائية والطاقة إضافة إلى عدد المسافرين والمدارس الجديدة التي تم فتحها والمستشفيات وتوزيع الأسر بين المدن والضواحي وكل العمليات الاجتماعية التي من شأنها المساهمة في تغيير المجتمع من حال إلى آخر في شتى مناحي الحياة، أما فيما يقصد بالتغيرات النوعية فهي تلك التحولات التي تطرأ على أنماط شبكة العلاقات الاجتماعية من تعامل وتفاعل وتأثير وتأثر بين أفراد المجتمع ضمن مؤسساتهم الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية وفق نظام اجتماعي معين.¹

الفرع الأول: التغيرات الكمية: وتتمثل في التغيرات الاجتماعية التي تحدث على نطاق واسع (**Macro Level Change**) في المجتمع تحكمه قوى اجتماعية ناشطة ومؤثرة لها القدرة على تعديل أو تعديل النظام البيئي المتمثل في نسق التدرج الاجتماعي (التراتب الاجتماعي) والمؤسسات الاجتماعية للمجتمع بكامله، حيث يصبح السكان متحضرين وتتوسع المدن لتصل إلى حالة **الميتروبوليتان* (Mitropolitan)** أو إلى حالة النسق **ميغابوليتان (Migapolitan)** حيث تزداد المطالبة بعناصر الطاقة والتغذية والمواصلات ووسائل الترفيه ومصادر المعلوماتية الإلكترونية الجديدة التي تقوم ببلورة رغبة أكيدة على تطوير تقنيات جديدة ومؤسسات حديثة وتحديد معالم الطبقات الاجتماعية تسعى إلى

1- معن خليل، العمر. التغيير الاجتماعي. ط1. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004، ص 103.

*- الميتروبوليتان: مصطلح مشتق من اللغة الإغريقية ويعني المدينة الأم، وهو مصطلح تخطيطي يشير إلى منطقة (إقليم) تضم مدينة كبرى على الأقل مع ضواحيها والمدن والبلديات والمناطق المحيطة بها التي تؤثر فيها المدينة الكبرى اقتصاديا واجتماعيا على نحو كبير، أنظر في .De Syr-res.com.propos

تنشئتهم ضمن أنساق جديدة.¹ ويقصد بها لابيير الزيادة في حجم السكان وتوزيعه وتركيبه ونمو ظاهرة الاستهلاك في المواد الغذائية وفي الطاقة وعدد المسافرين في العام الواحد وعدد رحلات الطيران وعدد المدارس التي تم فتحها حديثا وعدد القاعات الدراسية والمستشفيات والمراكز الصحية وعدد الأسر التي تقطن الضواحي وعدد الموظفين وسواها، ومعنى ذلك التحول المتزايد والامتامي في عدد الأفراد وتنوع حاجاتهم وتباين مصالحهم واختلاف ميولهم بغض النظر عن نوعيتها وأهدافها.²

الفرع الثاني: التغييرات النوعية: يقسمها لابيير إلى ثلاثة أقسام

1- تغير قريب المدى: يتضمن تحولات مجتمعية في سلوك أفراد المجتمع وتفاعلاته الجديدة الناجمة عن هذه التحولات ضمن تجمعاته الصغيرة كالعلاقات الأسرية والحميمية تتبلور خلالها قيم ومعايير جديدة تحدد الأدوار الاجتماعية الخاصة بالذكور والإناث ضمن مؤسسة الأسرة بشكل يتماشى والمستجدات الجديدة ويؤثر هذا النوع من التغير على الجماعات الاجتماعية في نوعها وحجمها وطبيعتها، فعندما يحدث التحضر في المجتمع تتشكل جماعات اجتماعية صغيرة أو ثانوية من الأصدقاء والزملاء والمعارف غير قائمة على العصبية، بل تستند في شكلها على مجالات نفعية وخدماتية كمكاتب العمل والمدارس والتنظيمات المحلية حيث يكون الفرد في مرحلة تحول وتحضر ينعم ببدايل

1- معن خليل، العمر، مرجع سابق، ص 104.

2- الجموعي مومن، بكوش. "التغير الاجتماعي وانعكاسه على القيم الاجتماعية لدى طلاب الجامعة: دراسة ميدانية في بعض الجامعات الجزائرية". أطروحة دكتوراه. جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر. 2017/2016، ص 89.

وخيارات متعددة في كل مجالات حياته فيتحرر بالتالي من تلك المعايير القديمة التي أرساها أسلافه فيختار ما يتناسب مع قناعاته ومؤهلاته ورغباته وهواياته.¹

2- تغير متوسط المدى: يحدث هذا النوع من التغيير على نطاق أوسع من التغيير قريب المدى، حيث يصيب المجتمعات المحلية والتنظيمات الاقتصادية والمؤسسات الحكومية والدوائر التابعة لها وتتضمن هذه المجتمعات نوعان من الاتجاهات:

- تنامي الممارسات الديمقراطية في الحياة السياسية.

- نمو المؤسسات البيروقراطية المعقدة (المركبة).

وفي هذا السياق يطرح تساؤل في العالم المتطور حول من له الحق في المشاركة بالمؤسسات الأساسية والجوهرية للمجتمع؟ في الوقت الذي عزم فيه أفراد المجتمعات ممارسة حقوق المواطنة بشكل كامل ومتساو وعادل يضمن لهم حياة كريمة وفق ما تحدده ثقافة مجتمعاتهم، وقد يتساءل الناس أحيانا عن سبب حصول بعض الأنشطة الإبداعية في بعض المجتمعات دون أخرى؟ وعند قلة من الناس دون أغليبيتهم؟ وفي هذا السياق يقول عالم الإنسان الأمريكي رالف لنتون: "إن التغيير الاجتماعي ينتج عن الطاقة الحيوية للعقل البشري." فهو بهذا يرجع سبب التغيير الاجتماعي إلى نشاطات العقل البشري من تطور علمي ومعرفي يفضي إلى ظهور اختراعات تساهم في تطور حياة الإنسانية وبالتالي تحولها من حال إلى حال،² كما يتساءل البعض الآخر عن سبب حيوية بعض

1- معن خليل، العمر، مرجع سابق، صص 104-105.

2- نفس المرجع، صص 105-106.

الناس في مجتمعات معينة أكثر من الآخرين؟ ولماذا تتميز بعض المراحل التاريخية للمجتمعات بإبداعات أكثر من غيرها في مراحل تاريخية أخرى؟ وفي هذا السياق طرح علماء الاجتماع عدة متغيرات يمكنها تحفيز التغيرات الثقافية والاجتماعية أو تكون قد حفزتها في الماضي مثل أهمية الموارد الطبيعية، النمو السكاني، العقيدة الفكرية، طبيعة القيادة دون أن ننسى صعوبة تحديد أسباب التغيرات بدقة في حياة المجتمعات وأنماط عيشهم.

3- **تغير اجتماعي وقتي:** في هذا النوع من التغير الاجتماعي تتأثر شريحة اجتماعية بمؤثر يظهر بسرعة يؤدي إلى تغير لفترة قصيرة ثم يختفي بعد أن يظهر مؤثر آخر يتأثر به الناس فيتخلون عن سلوك المؤثر السابق دون أن يترك بصماته على قواعد النسق الاجتماعي ومثل هذا النوع من التغير يحصل بشكل دائم في الحياة اليومية ويسميه بعض علماء الاجتماع بالتغير النوعي،¹ هذا النوع من التغير يعكس تأثر الأفراد باختراع ذوقي جمالي أو فني أو حدث استثنائي يجذب نحوه الناس فيتبنونه بسرعة حيث يظهر في سلوكياتهم جراء ممارستهم له لفترة قصيرة ثم يتركونه حالما يظهر ابتكار أو حدث جديد يؤثر فيهم فينجذبون إليه ويتبنونه بسرعة ويتخلون بالمقابل عن سابقه، لذلك فإن عملية

التأثير والتأثر والانجذاب والتبني لا تترك أثرا في حياتهم الخاصة لفترة طويلة ولا ترقى لتكون جزءا من شخصيتهم أو معاييرهم الاجتماعية التي تكون نسقهم الاجتماعي، ومن المؤثرات الوقتية أزياء الموضة، الأزياء الشعبية، المعجبين بنجوم الفن والرياضة، لون

1- المرجع السابق، ص-ص 106-107.

غناء معين رقص غربي، مبتكرات التجميل والزينة والأكسيسوارات، المجوهرات، تسريحات الشعر الزخارف وبعض الحركات الاجتماعية مثل حركة الهبيز والبيتلز في المجتمعات الغربية في العقدين السادس والسابع من القرن العشرين.¹ وعلى غرار تقسيم ريتشارد لابيير يكاد علماء الاجتماع يتفقون على ثلاثة أنواع من التغيير الاجتماعي هي:

1- التغيير الخطي المستقيم: ويتخذ صورتين، الأولى تغير تراجمي يربط أصحابه بين التغيير والتأخر والثانية تغير تقدمي ارتقائي يربط أصحابه بين التقدم والتغير.

2- التغيير الدائري: يرى أصحاب هذا الرأي أن الإنسان يتطور نموه من الميلاد إلى الطفولة إلى البلوغ ثم النضج والاكتمال إلى أن يصل للشيخوخة فالموت، ثم يعود المجتمع من حيث بدأ مرة أخرى.

3- التغيير الملحوظ أو المتذبذب: ويأخذ شكل حركات ومظاهر صاعدة وهابطة، وفي هذا السياق استعرض بعض علماء الاجتماع دور بعض العوامل في إحداث التغيير ومن أهمها دور الأفراد وتأثير كل من العوامل المادية والأفكار، وقد قدم جينزبرج تحليلا علميا لأهم العوامل المفسرة للتغيير الاجتماعي هي:

أ- الرغبات والقرارات الواعية للأشخاص.

ب- أفعال الفرد المتأثرة بالظروف المتغيرة.

ج - التغييرات البنائية والتوترات الاجتماعية.

د- المؤثرات الخارجية كالاتصالات والغزو الثقافي.

1- المرجع السابق، ص-ص 107-108.

هـ- الأفراد المتميزون أو جماعات المتميزين.

و- النقاء أو انتظام عناصر من مصادر مختلفة عند نقطة معينة.

ز- الأحداث العنيفة.

كما أوضح أوبنهايمر أثر الصراع الدولي في العصر الحديث في عملية التغيير الاجتماعي لتأثيره العميق في بناء المجتمعات اقتصاديا وسياسيا والسياسات الاجتماعية ومعايير السلوك¹ وبين هذين التصنيفين لأنواع التغيير الاجتماعي نرى أنه من الضروري تناول هذه الظاهرة من زاوية أخرى وهي الزمن الذي يستغرقه، وفي هذا السياق يمكننا تصنيف التغيير الاجتماعي إلى نوعين: التغيير الاجتماعي السريع والتغيير الاجتماعي البطيء، فالتغيير الاجتماعي السريع يطال الأنظمة الاجتماعية على مستوى البناء والوظائف في المجتمعات المعاصرة والمتطورة وهذا استجابة للمتطلبات والحاجات الملحة التي فرضتها قوى مجتمعية على رأسها العولمة وتجلياتها أما التغيير الاجتماعي البطيء فيصيب المجتمعات المحلية الصغيرة الغير متطورة والتي تتميز بقوة تشبثها بالقيم والمعايير الاجتماعية السائدة مما يضعف تأثير عوامل التغيير الاجتماعي لدى أفراد المجتمع وهذا قد يعود إلى الخوف من التغيير في مثل هذه المجتمعات، وبهذا فهي تحافظ على النسق القيمي السائد في المجتمع مما يتطلب وقتا طويلا لحدوث عملية التغيير الاجتماعي.

- مصطلحات التغيير الاجتماعي

الفرع الأول: التقدم الاجتماعي: يشير إلى الصيرورة المباشرة ذات الاتجاه الاجتماعي، وقد جاء ذلك واضحا في كتابات (أوغيست كونت August Conte) و(كوندرسيه Condercet) و(تيرجو Turgot) وغيرهم والذي يعني حركة تسير نحو الأهداف الموضوعية التي تنتهي إلى نفع، أي اتجاه ضد الركود والاستقرار بل التعامل مع المجتمع من خلال العلوم الطبيعية وهي حركتها الدائبة ذات الفائدة والمنفعة للمجتمع.¹

وبحسب عالم الاجتماع الأمريكي (روبيرت نسبت) فإن للتقدم عدة خصائص منها:

1- وجود فكرة الزمن الذي لا يقبل الرجوع لأنه سائر من الماضي عبر الحاضر متجها

نحو المستقبل بشكل مستقيم ومتضمن الاستمرارية.

2- وجود فكرة موجهة أو ذات اتجاه معين لا يتضمن التكرار والإعادة.

3- فكرة الصيرورة التراكمية التي تتقدم خطوة خطوة بشكل تدريجي ومتسلسل أو بأسلوب

ثوري يقفز قفزات نوعية.

4- وجود فكرة التحسين المسبق يحصل في كل مرحلة من مراحل التقدم، وكل مرحلة

تكون أفضل من السابقة حتى يصل إلى مرحلتها الأخيرة المليئة بالرفاهية والحرية والعدالة

والمساواة.²

1- لطيفة، طبال، مرجع سابق، ص 411.

2- نفس المرجع، ص 411.

والتقدم قانون إنساني، بمعنى أنه لا يوجد إلا في المجتمع الإنساني ذلك أن الانسان هو الكائن الوحيد الذي يمكن أن يتقدم أي يرتقي في حياته من حالة إلى حالة أعلى.¹ ويأخذ التقدم التدرج الجزئي الذي يذهب إلى حالات أفضل وأحسن كالتقدم العلمي والاختراعات والنظريات وكل ما كان ذا منفعة للبشرية والذي تراكم بشكل بطيء عبر الزمن، إلا أن هناك من يرى أن التقدم المفاجئ الذي يؤدي إلى انفجار كبير يفضي إلى تغيير المجتمع بالكامل مثل الثورة العلمية أو الثورة الشاملة.²

الفرع الثاني: التطور الاجتماعي: يشير مفهوم التطور إلى التحول المنظم من الأشكال البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيدا، وهو يستخدم لوصف التحولات في الحجم والبناء كما يشير إلى العملية التي تتطور بها الكائنات الحية من أشكالها البسيطة والبدائية إلى صورها الأكثر تعقيدا. لقد تأثرت العلوم الاجتماعية في استخدامها لهذا المفهوم بالعلوم الطبيعية خاصة علماء الأحياء كما تأثرت أكثر بنظرية (داروين Darwin) عن تطور الكائنات الحية، ولذلك فإن استخدامات هذا المفهوم في وصف التحولات التي تطرأ على المجتمعات قد عكست هذا التأثير ومن ثم فقد شبه المجتمع بالكائن الحي في نموه وتطوره بل أن هذه المماثلة العضوية امتدت إلى تشبيه التطور في الحياة الاجتماعية بالتطور في المستوى البيولوجي للكائنات الحية، فالحياة الاجتماعية تتطور من البسيط إلى المركب كما تتطور الكائنات الحية والحياة الاجتماعية تخضع في تطورها لمبدأ الصراع ومبدأ

1- محمد عمر، الطنوبي. التغيير الاجتماعي، مصر: منشأة المعارف بالإسكندرية حزي وشركائه، جامعة الإسكندرية، 1996، ص 52.

2- معن خليل، العمر، مرجع سابق، ص 56.

البقاء للأقوى كما هو الحال في الحياة الطبيعية للحيوانات.¹ وقد استعمل مفهوم التطور الاجتماعي بشكل واسع في العلوم الاجتماعية وفي علم الاجتماع بشكل خاص بعد أن وضع داروين كتابه المعروف (أصل الأنواع **Origin Of Speaches**) عام 1859 مبينا فيه نظريته التطورية البيولوجية الحية.

وقد استعمل (هربرت سبنسر **H Spencer 1820-1903**) مصطلح التطور الاجتماعي ليشير إلى تطور المجتمع الذي يأتي على غرار تطور الكائن العضوي، وقد بين في كتابه (**Principales Of Sociology**) المماثلة بين تطور المجتمع وتطور الكائن العضوي حيث عرف التطور بأنه: "انحدار سلالي معدل على نحو معين".² أما المفكر (جوردن تشايلد **Gorden Child**) فقد ميز بوضوح بين التطور الاجتماعي والتطور البيولوجي موضحاً أن الإرث الاجتماعي للإنسان لا ينتقل عن طريق الخلايا الموروثة التي نشأ منها بل عن طريق التراث الذي يبدأ في اكتسابه إلا بعد خروجه من رحم أمه، فالتغيرات في الثقافة والتراث يمكن بدؤها عمداً كما يمكن التحكم فيها أو إبطاء سرعتها بواسطة الإدارة الواعية والمدروسة لمواضيعها ومنفذيها من البشر وليس الاختراع طفرة عرضية في البلازما الموروثة ولكنه عبارة عن مركب جديد ناتج عن الخبرة المتراكمة التي ورثها المخترع عن طريق التراث فقط.³

1- محمد، الجوهري. التغير الاجتماعي . مصر: دار المعرفة الإسكندرية ، 2000، ص 339.

2- دلال ملحس، استيتيه، مرجع سابق، ص 36.

3- نفس المرجع، ص 37.

الفرع الثالث: التنمية الاجتماعية: تعرف التنمية الاجتماعية بأنها الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفرادها على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى بعد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي.¹ كما تعني التنمية الاجتماعية التحريك العلمي المخطط للعمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة من أجل الانتقال بالمجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها والوصول بالمجتمع إلى أعلى درجات التقدم.²

وحتى نستطيع فهم التنمية الاجتماعية لا بد من توضيح الفرق بين التنمية والنمو فالنمو هو عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن الحي وزيادة حجمه الكلي أو أجزائه في سلسلة من المراحل الطبيعية ويتضمن النمو تغيرا كميًا وكيفيًا كما يطبق على المجتمعات والأفراد، والنمو الاجتماعي هو عمليات التغير التي تلحق بالبناء الاجتماعي عن طريق التطور الطبيعي والتحول التدريجي... أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية دائمة عبر فترة من الزمن. فمثلا الزيادة الثابتة في النسبة المئوية للمتعلمين والمتعلمات إلى مجموع السكان هو من النمو، أما التنمية فتحصل في التعليم في مرحلة النمو الاجتماعي السريع وخلال فترة زمنية ممتدة من الزمن.³

1- حسن، سعف. اتجاهات التنمية في العالم العربي. الجزائر: مطبعة التقدم، 1973، ص 225.

2- مجد، الدسق، مرجع سابق، ص 35.

3- لطيفة، طبال، مرجع سابق، ص، ص 417، 418.

الفرع الرابع: التحديث: يتضمن مفهوم التحديث التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث والتحديث عملية تمايز بنائي، أي هي نتائج لتمييزات بنائية أو الانتقال من مجتمع متجانس إلى مجتمع يقوم على التخصص في الوظائف وتقسيم العمل وانتشار الصناعة فضلا عن أن هذا التحول يتم في أربعة قطاعات اجتماعية: الزراعة، الصناعة التكنولوجية والحراك الاجتماعي السكاني. كما أن التحديث عملية تغير اجتماعي يتحول فيه المجتمع النامي إلى اكتساب الخصائص الشائعة المميزة للمجتمعات الأكثر تحضرا.¹

ويربط بعض العلماء مفهوم التحديث بمفهوم التغريب **Westernization** والذي يعني الأخذ بأنساق القيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها من الأنساق التي تولدت في غرب أوروبا، وهذه الأنساق متضمنة في نظرية التحديث وتفصح عن نفسها بوضوح من خلال المؤشرات التي استخدمت لقياس مستويات التحديث في بلدان بعينها من ناحية وفي الآراء المرحلية المرتبطة "بالحياة" الجديدة التي صدرت من كتاب الغرب من ناحية أخرى.²

ويذهب ألبرت مور إلى أن التحديث يتضمن بالضرورة إدخال تحول شامل في بناء ونظم المجتمع التقليدي الذي لم يصل بعد إلى مستوى المجتمع الحديث، ويستهدف هذا التحول إحلال نموذج التكنولوجيا ونموذج التنظيم الاجتماعي المميز للمجتمعات الغربية بدلا من النماذج السائدة في المجتمعات المختلفة.³

1- أحمد، الخشاب. التغير الاجتماعي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1981، ص 6.

2- عبد الباسط، عبد المعطي وعادل مختار الهواري. علم الاجتماع والتنمية. مصر: دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 2002، ص 33.

3- نفس المرجع، ص 34.

المطلب الثالث: الفرق بين التغيير الاجتماعي والتغيير الاجتماعي

التغيير ظاهرة طبيعية تخضع لها ظواهر الكون وشؤون الحياة بالإجمال وهو من أكثر مظاهر الحياة الاجتماعية وضوحاً، والتغيير ممارسة قام بها الإنسان في مختلف الميادين منذ القديم في الطبيعة والأخلاق والسياسة والاقتصاد وغيرها. فهذين الفكرتين أو الاصطلاحين (التغيير والتغيير) فرق كبير بينهما وإن كانا مرتين لأصل لغوي واحد ولكن هذا الاختلاف اختلاف في الجهة والتعلق والآلية وليس في المادة لأن المادة واحدة وهي الأصل اللغوي الواحد، وإذا كان التغيير آلية مجتمعية تلقائية والتغيير فاعلية بشرية إرادية، وإذا كان علم التغيير حديثاً فإن علم التغيير مازال غصناً لم تكتمل ولادته بعد ومجالات تطبيقه خصبة والآفاق أمامه مفتوحة والإمكانات المتاحة أمامه هائلة.¹

جرت العادة على خص اصطلاح "التغيير" بمضاف واحد محدد هو المجتمع فكان الاصطلاح المركب الناشئ "التغيير الاجتماعي" هو الاصطلاح الأكثر ذيوفاً واستخداماً على حساب أنماط التغيير الأخرى في مختلف المجالات والميادين القيمية والطبيعية... ليعني فقط بالتغيير في عالم الإنسان الذي تجوز تسميته بالتغيير القيمي ونعني به التغيير الذي يطال القيم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية والأخلاقية والنفسية والجمالية والدينية.²

1- عزت السيد، أحمد. "القيم بين التغيير والتغيير (المفاهيم والخصائص والآليات)". مجلة جامعة دمشق، 1 و 2، 27، (2011): ص 601.

2- نفس المرجع، ص ص 606، 607.

وكذلك شأن " التغيير " أيضا فهو غالبا ما يستخدم في المجال الاجتماعي دون غيره من المجالات وربما للأغراض ذاتها فضلا عن أن التغيير من حال إلى حال لا يعني بالضرورة أن الحال المغير أسوأ من المغير إليه، ولا أن المغير له أفضل من المغير فيما التغيير في الميادين الأخرى يفترض دائما السعي في الانتقال إلى حال أفضل أو تصويب خلل، ولذلك حمل التغيير في المجالات الأخرى أسماء واضحة الدلالة والقصد باتجاه الأفضل فكان: التوجيه التربوي، الإرشاد النفسي، التحديث الاقتصادي، التوعية الجمالية...¹

فالـ"تغيير" لا يبتعد عن "التغير" في شئٍ إلا في جهة المعنى، فإذا كان "التغير" آلية شعورية جمعية يقوم بها المجتمع لحفظ ذاته وحمايتها مما يتعرض له من تهديد أو خطر يمس بنيته الاجتماعية أو الأخلاقية أو القيمية أو غير ذلك كلها أو بعضها فإن "التغيير" هو الفاعلية الرامية إلى إحداث تغير محدد في البنية الاجتماعية أو جانب منها أو أكثر.²

المبحث الثاني: التغيير الاجتماعي عند علماء الاجتماع

المطلب الأول: ابن خلدون: يحتل ابن خلدون مكانة متميزة في التراث العربي الإسلامي وفي الفكر الغربي المعاصر، ويُنظر إليه على أنه صاحب رؤية حضارية خاصة لا سيما فيما يتعلق بدراسة التاريخ البشري والمجتمع الإنساني والعمران الحضاري.³

1- المرجع السابق، ص ص607، 608.

2- نفس المرجع، ص 611.

3- رائد جميل، عكاشة. "عبد الرحمن بن خلدون قراءة معرفية ومنهجية". إسلامية المعرفة، 48 (2007).

ويؤكد بن خلدون أن التغير سمة ثابتة في سنن العمران البشري ولازمة أساسية من لوازمه ولا يحصل تطور الأفراد والمجتمعات والدول إلا به حيث يقول في هذا الشأن: "إن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول.¹

ويشير بن خلدون في بداية الكتاب الأول (في طبيعة العمران في الخليقة وما يعرض فيها...) من مقدمته إلى التغير الاجتماعي على أنه خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعدتهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع وسائر ما يحدث في ذلك العمران من الأحوال"، فهو بهذا يتكلم عن التحولات التي تحدث في البناء الاجتماعي وأنساقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى العسكرية في سياق عملية التغير الاجتماعي.

ويوضح بن خلدون فضل التاريخ في دراسة التغير الاجتماعي وضرورة تحري الصدق في نقل الأخبار حيث يقول: "نحن الآن نبين في هذا الكتاب ما يعرض للبشر في

1- عبد الرحمن، بن خلدون. مقدمة بن خلدون. ط2 . لبنان: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2000، ص 35.

اجتماعهم من أحوال العمران في الملك والكسب والعلوم والصنائع بوجوه برهانية يتضح بها التحقيق من معارف الخاصة والعامة وتتدفع بها الأوهام وترفع الشكوك.¹

لقد تعامل ابن خلدون مع موضوع "التغيير الاجتماعي" من خلال تطور "الدولة" منذ نشأتها إلى غاية زوالها معبرا بذلك عن المراحل والأجيال التي تعيشها عبر الزمن حيث قال: "أعلم أن نشأة الدولة وبدأتها إذ اخذت الدولة المستقرة في الهرم والانتقاص تكون على نوعين، إما بأن يستبد ولاية الأعمال في الدولة بالقاصية عندما يتقلص ظلمها عنهم فيكون لكل واحد منهم دولة يستمدها لقومه وما يستقر في نصابه يرثه عنه أبناؤه أو مواليه ويستفعل لهم الملك بالتدريج وربما يزدحمون على ذلك الملك ويتقارعون عليه ويتنازعون في الاستئثار به ... وإما أن يخرج على الدولة خارج ممن يجاورها من الأمم والقبائل إما بدعوة يحمل الناس عليها أو يكون صاحب شوكة وعصبية كبيرا في قومه وقد استفحل أمره فيسمو بهم إلى الملك."²

إن المتفحص في كتاب (المقدمة) يتضح له أن ابن خلدون تطرق لظاهرة التغيير الاجتماعي من خلال العديد من الأبواب والفصول خاصة الكتاب الأول الموسوم بـ: (طبيعة العمران في الخليقة وما يعرض فيها من البدو والحضر، التغلب والكسب والمعاش والصنائع والعلوم ونحوها وما لذلك من العلل والأسباب)، وهو تفصيل لكل ما يحدث من تغيير للمجتمع في بنائه ونظمه وأنساقه وما ينتج عنه من تحولات تفضي إلى

1- عيد الرحمن بن محمد ، بن خلدون. مقدمة بن خلدون. الجزائر: شركة دار الكتاب الحديث، 2016، ص- ص 39 - 44.

2- معن خليل، العمر، مرجع سابق، ص 34.

تغير في حجم المجتمع وقيمه وما تفرزه من تحول في الأدوار والمكانة الاجتماعية لأفراده.

المطلب الثاني: كارل ماركس: يعتقد كارل ماركس أن التغير الاجتماعي يحدث من خلال نجاح الطبقة الفاقدة لوسائل الإنتاج في إلحاق الهزيمة بالطبقة المالكة لها وفق الصيرورة الحتمية للصراع، كما يرى ماركس أيضا أن التغير الاجتماعي ينشأ عن البنية التحتية للمجتمع المحددة في قوى الإنتاج من وسائل ومصانع وثروة وهي المسؤولة عن تحديد مضمون البنية الفوقية من أفكار ومعتقدات ونظم سياسية وثقافية.¹

إن الأصول الرئيسية للتغير الاجتماعي في نظر كارل ماركس لا تكمن في ما يحمله الناس من أفكار وقيم بل إن حوافز التغير الاجتماعي تتمثل بالمقام الأول في المؤثرات الاقتصادية والصراعات بين الطبقات وهي التي تدفع إلى التطور التاريخي لأنها محرك التاريخ.² ويمكن استنباط مفهوم التغير الاجتماعي عند كارل ماركس من خلال مجموعة من الأفكار والافتراضات التي يقوم عليها تفكيره السوسيولوجي والمبينة في النقاط التالية:

1- إن تاريخ كل حقبة زمنية من حياة المجتمعات الإنسانية يقدم لنا معلومات مؤكدة على الطرق السائدة في إنتاج الثروة والتبادل الاقتصادي وظروف التنظيم الاجتماعي كلها عناصر تؤثر في التنظيمات السياسية والإيديولوجية المنتشرة في المجتمع، أي هناك علاقة بين البنية السياسية والإيديولوجية وأنماط الإنتاج السائدة في المجتمع.

1- علي عبد الرزاق، جليبي وعبد العاطي السيد ومحمد أحمد بيومي. نظرية علم الاجتماع الرواد. مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 102.

2- أنتوني، غدنز. علم الاجتماع. ط 4. ترجمة فايز الصباغ. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 69.

2- إن كل تنظيم اجتماعي (الدولة مثلا) يخضع لتغيير مستمر بسبب الصراع على أدوات الإنتاج ويتطور حتى يبلغ في النهاية حدا ينهار ويعوض بتنظيمات سياسية ونظم اجتماعية أخرى تملك نمط إنتاج جديد.

3- لا تظهر الأساليب الجديدة للإنتاج إلا بعد أن يستنفذ النظام الاقتصادي القائم كل إمكانياته في النمو والتطور عبر الصراع على أدوات الإنتاج.¹

4- إن كل التنظيمات الاجتماعية هي تنظيمات متدرجة تحمل بذور الصراع ضمن كياناتها ما أن تلبث حتى تتطور إلى صراع محتدم بين الطبقات حول أدوات الإنتاج وتصبح من مصلحة الذين لا يملكون أدوات الإنتاج أن يدمروا النظام القديم، بينما يجد المسيطرون على وسائل الإنتاج أن من مصلحتهم مناصرتهم والدفاع عنه والمحافظة على الوضع القائم وعندما تتجح الطبقات المغلوبة في السيطرة على الطبقات الغالبة يحدث التغيير الاجتماعي الراديكالي الذي تكمن أحد تجلياته الكبرى في ظهور نمط إنتاج جديد يحمل في طياته بذور الصراع القابلة لإحداث تغيير آخر في المستقبل، وهكذا حركة التاريخ من منظور كارل ماركس.²

1- عامر، مصباح. علم الاجتماع الرواد والنظريات. ط 1. الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص 99.
2- محمد علي، محمد. المفكرون الاجتماعيون: قراءة معاصرة لأعمال خمسة من أعلام علم الاجتماع الغربي. بيروت: دار النهضة العربية، 1983، ص 62.

المطلب الثالث: فالفريديو باريتو وغي روشي:

فالفريديو باريتو: يربط فالفريديو بين الرواسب والتغيير الاجتماعي بحيث يرى أن الصفة الحاكمة عندما تضعف لديها رواسب القوة يجعلها عرضة لأن تحل محلها صفة أخرى تملك رواسب القوة والسيطرة وهكذا يحدث التغيير، وهذا يعني أن التغيير الاجتماعي يحدث عبر الصفوات على افتراض أن المجتمع تسيطر عليه صفتان: صفة الثعالب أو المضاربون الذين يتميزون بحب المخاطرة وتأسيس المشروعات والترابطات الجديدة، لكن بسبب ضعف رواسب القوة لديهم تخلفهم صفة الأسود التي تتميز بالقوة والمحافظة والتقليدية والميل نحو الاستقرار.¹ من ناحية أخرى يرى باريتو أن التغيير الاجتماعي يأخذ نمطين أساسيين: التغيير التدريجي والتغيير الراديكالي أو الثوري، أما التغيير التدريجي فيحدث على مستوى بنية النظام عبر رواسب القوة بأن تتغير الصفة الحاكمة، والراديكالي يحدث عبر الصفة الحاكمة الجديدة من خلال رؤيتها للمجتمع وللسياسات التي تتبناها في تسيير المجتمع وأسلوب الحياة الذي تختاره للمجتمع.²

غي روشي: إن مسألة التغيير الاجتماعي رمت بضلالها في كل أعمال غي روشي إذ خصص لمفهوم السوسيولوجيا الفصل الأخير من الجزء الثاني والجزء الثالث كله من كتابه الموسوم ب: مدخل إلى علم الاجتماع العام (التغيير الاجتماعي)، وقد كتب هو نفسه بأن اهتمامه بمسألة التغيير الاجتماعي يعود إلى دخوله الجامعي الذي تزامن مع وصول

1- عامر، مصباح، مرجع سابق، ص ص 203، 204.

2- نفس المرجع، ص ص 204، 205..

الأمم الحديثة محفل العلاقات الدولية أي عهد إنهاء الاستعمار والمجهودات المبذولة من أجل الخروج من التخلف من جهة وما تشهده المجتمعات المتطورة من أزمات على صعيد البنى الهيكلية والثقافية من جهة أخرى، فالحلم والتحدي اللذان يطرحهما الشباب بشكل أساسي كانا الشغل الشاغل لـ **غي روشي**.

لقد عاد من باب التذكير إلى حركة الطلبة لعام 1960 وبالنظر لامتدادها إلى كل البلدان المسماة بالمتقدمة تشهد بما فيه الكفاية على المصائر التي كانت جارية حينها وكانت تبحث عن نظرية تستطيع تفسيرها.¹ ويعترف روشي بالطريق المسدود الذي سلكته السوسيولوجيا في تفسير التحولات التي ليس لديها بالضرورة نطاق ترجمة التطور التاريخي الذي أراد آباء السوسيولوجيا منحه لمفهوم التغير الاجتماعي هذه التحولات تتعلق بالتحولات الملحوظة والقابلة للتحقيق على فترات قصيرة من الزمن،² فالعقدة التي لم يوجد لها حل بعد عند روشي في مسألة عوامل وظروف التغير هي عجز علماء الاجتماع عن كشف التفسير السببي لتاريخ المجتمعات وذلك بطرح السؤال:

هل يمكن الكشف عن العامل أو العوامل الأكثر ترجيحاً وسيطرة في تاريخ المجتمعات؟³
فحول العوامل المهيمنة انقسم علماء الاجتماع إلى قسمين:

1- Guy, Rocher, Introduction a la Sociologie Générale Le Changement Social . Montrial : Edition H M H , 1968, Volume 3, P 33.

2- Ibid , P 34.

3- Ibid , P 33.

قسم فسر حركة التغيير في المجتمع على أساس الظروف المادية وقسم فسرهما بناءا على البناء الروحي، أي الانقسام بين التيارين الكبيرين: التيار الماركسي من جهة والتيار الفكري أو المثالي عند أوجست كونت و هيجل من جهة أخرى.

أما روشي وعلى ضوء مختلف الدراسات حتى منحى آخر، فراح يركز في نفس الوقت على الترابط الممكن والمحتمل لكل هذه العوامل مع عوامل أخرى أو على السيطرة التي يمكن أن تمارسها ظروف مختلفة على هذه العوامل حيث يقول: " فلنترك جانبا المناقشات حول الهيمنة التاريخية لبعض العوامل كالوسط الفيزيائي، المناخ، عنصر الجنس ولنهتم بالعوامل الأكثر أهمية بصفة خاصة كالعامل الديمغرافي، التكنولوجي البنية القاعدية للاقتصاد، القيم، الإيديولوجيات وأخيرا الصراعات، وهذا الخيار سيسمح لنا بدراسة تأثير العوامل الهيكلية أو المادية (ديمغرافية) الثقافية (قيم وإيديولوجيات) للوصول إلى تحليل عنصر من نوع خاص وهو عامل الصراع.¹ فالفكرة المحورية عند روشي فيما يتعلق بعوامل وظروف التغيير الاجتماعي هي أننا لا نستطيع أن نفسر التغيير الاجتماعي بسبب وحيد أو بعامل مهيمن ولكن إظهار ما في هذا من تعددية وترابط في العوامل والظروف ولا يوجد في المطلق تسلسل أو بناء هرمي سببي للتغيير الاجتماعي جدير بالتطبيق بصفة كونية، ولا يعني هذا أنه في كل وضعية ملموسة وحقيقية لا يوجد مثل هذا البناء الهرمي السببي الذي تكون فيه الغلبة لعامل أو مجموع عوامل أو تظهر بشكل مميز، بل على العكس فعلى البحث السوسيولوجي أن يفترض وجود مثل هذا البناء الهرمي لأنه انطلاقا

1- Ibid , P P33.45.

من هذه البديهية ترتكز القناعة في الترابط والتفاعل لذا وجب على عالم الاجتماع أن تكون لديه كل القناعة بأنه يوجد في كل وضعية ملموسة وحقيقية عوامل مهنية شارحة لكن يجب أن تكون له القناعة أيضا بأنه لا يوجد شكل مطلق أو نموذج عام سببي قابل للتطبيق بشكل موحد.¹ وقد انتقد روشي ما أسماه " النموذج الجاهز للتطور " الذي يفترض أن الدول المتخلفة أو السائرة في طريق النمو لها الكثير من الصفات المشتركة لكي تعتبر جميعها كطبقة واحدة أو من نفس الفئة، بل تفترض أن كل هذه الدول تواجه نفس الصعوبات وتشكو من نفس الإعاقة وتتطور تقريبا بنفس مسار التطور.²

ولكي يبين أن نفس العوامل ليس لها نفس الوزن في تفسير التأخر الاقتصادي في هذه

الدول، قام روشي بعرض النموذج الذي اقترحه (جون كنيث غالبرايت John Kennet

Galbrail) الذي انطلق من الملاحظة التالية:

1- فقر أغلبية السكان.

2- عوائق تعترض تجاوز جدار الفقر.

ومع ذلك فإن هذه الدول تتميز فيما بينها بالنسبة للعوائق التي تؤخر تطورها، فحسب

(جولبرايت) هناك ثلاثة نماذج:

1- Ibid , P-P 178-179).

2- Ibid , P P 210-212.

1- النموذج الإفريقي لجنوب الصحراء وعائق التطور فيه يكمن في ضعف "الأساس الثقافي" والمتمثل في انتشار الأمية وخص بالذكر جنوب الصحراء لأن هذه الحالة سائدة في حوالي اثني عشر دولة في هذه المنطقة.

2- النموذج اللاتيني الأمريكي: في هذا النموذج الأساس الثقافي هو أكثر انتشارا بالمقارنة مع النموذج الأول، فالمدرسة تقدم موظفين، إداريين ومهنيين والعائق في التطور هنا يكمن في البنية الاجتماعية.

3- النموذج الآسيوي بالجنوب الشرقي: ويتمثل في الهند والباكستان كما ينطبق هذا النموذج على جمهورية الإمارات العربية المتحدة وأندونيسيا والصين، في هذه الدول الأساس الثقافي جيد والعائق يكمن في الخلل الواقع بين عوامل الإنتاج.

المبحث الثالث: عوامل ومصادر التغير الاجتماعي ونظرياته

- عوامل التغير الاجتماعي: لماذا يحدث التغيير؟ سؤال يتردد في دراسات التغير الاجتماعي فالتغير لا يحدث دون سبب يحركه ويدفعه إلى الأمام، والواقع أن البحث في أسباب أو عوامل التغير الاجتماعي عملية معقدة تثير بعض المشكلات النظرية والمنهجية، أو لها مشكلة التداخل بين هذه العوامل وعلى سبيل المثال فإن الاتصال الثقافي يعتبر أحد العوامل الهامة في إحداث التغير ولكن هذا الاتصال يتم في كثير من الأحيان عن طريق أفراد يلعبون دورا داخل مجتمعاتهم كما يرتبط التغير في أحيان أخرى بأشكال من التجديد الداخلي، وهنا تتضافر العوامل الخارجية مع العوامل الداخلية في

إحداث التغير وهناك ثانيا مشكلات التعليل فعندما نتحدث عن عوامل التغير الاجتماعي تصبح قضية التعليل محل نقاش هل هذه العوامل تعتبر أسبابا أو عللا¹ ؟ أم أنها مجرد عوامل مصاحبة أو مؤثرات؟... فإذا تحدثنا عن عوامل التغير فلا يمكن أن نجزم بأن أحدها أو جميعها تعد أسبابا لا غير دون أن نجري دراسات مستفيضة تمكننا من أن نقرر بقدر ضئيل من اليقين أيها أكثر تأثيرا وأيها أقل تأثيرا وهناك ثالثا مشكلة تصنيف عوامل التغير الاجتماعي، إذ لا يوجد أدنى اتفاق بين المؤلفين والدارسين حول تصنيف هذه العوامل، فبينما حصرها البعض في ثلاثة عوامل والبعض الآخر يجعلها في ثمانية... ونحن إذ نفترض بأن كلا النوعين مرتبطان، فإن التغير غالبا ما يحدث في ضوء تفاعل هذه العوامل مجتمعة.²

المطلب الأول: العوامل الداخلية والخارجية

العوامل الداخلية

الفرع الأول: النظام السياسي: لقد ظهر دور النظام السياسي في التغير الاجتماعي بعد ظهور النظم السياسية المنفصلة عن المجتمع المدني وأصبحت هذه النظم هي التي تشرع لهذا المجتمع المدني وترسم السياسات لتنظيم عملية التغير الاجتماعي وتحاول جاهدة أن تعبئ طاقات المجتمع لتنفيذ هذه السياسات، وأكد معظم الباحثين على الدور الذي يمكن أن يقوم به النظام السياسي في عملية التغير بل ان أولئك الذين يؤكدون دور العوامل

1- دلال مجلس، أستيتية، مرجع سابق، ص 45.

2- نفس المرجع، ص-ص 45، 46.

التكنولوجية والاقتصادية لا ينكرون هذا الدور للنظام السياسي.¹ ويقوم النظام السياسي في أي مجتمع من المجتمعات بتنظيم العلاقات الخارجية كما يقوم بوضع استراتيجية عامة تستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار والأمن، وكلما حقق النظام السياسي درجة من القوة والتي غالبا ما تقاس بمدى شرعية النظام في إطار المشاركة السياسية ودرجة فعالية السياسات التي يضعها ومخرجات هذه السياسات بالنسبة للسكان، استطاع أن يكون فاعلا في إحداث التغيرات الداخلية وضبطها.

ويلعب النظام السياسي في الدول النامية دورا أساسيا في عملية التغير الاجتماعي ولا يقتصر دوره على رسم السياسات أو التدخل في الجوانب الاقتصادية لتنظيمها وضبط مسارها أو الاشراف على الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وتأمين... الخ بل ان دوره يمتد لتطوير البناء السياسي ذاته، فعملية التنمية الاجتماعية ليست عملية ذات جوانب اجتماعية واقتصادية ونفسية بل إنها عملية تنمية سياسية أيضا لذلك فإن البعض يرى أن عملية التنمية السياسية هي البوتقة التي تجمع كل التغيرات الأخرى ... لأن أحد أهدافها هي تحقيق المشاركة السياسية الواسعة النطاق ومن ثم الاستقرار السياسي القائم على الشرعية ... وقد يلعب النظام السياسي دورا سلبيا في إحداث التغير ويرتبط ذلك بطرفين:

- أن يكون النظام السياسي تابعا لنظام آخر ينفذ سياساته دون مراعاة المصالح الداخلية للمواطنين، أي ان هذا النظام يكون نظاما عميلا متواطئا ضد شعبه.

1- أحمد، زايد واعتماد علام. التغير الاجتماعي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2000، ص 23.

- أن يكون النظام السياسي نظاما عدوانيا يمارس التهديد العسكري للدول الأخرى أو
يبدد ثروات الشعب في حروب لا طائل من ورائها.¹

الفرع الثاني: العوامل التكنولوجية: يقصد بالعوامل التكنولوجية العوامل التي هي من ابتكار
الإنسان، فاكشاف أية وسيلة من شأنها تشبع حاجات الفرد والمجتمع تؤدي إلى إحداث
تغيرات اجتماعية فالسيارة أحدثت انقلابا في البيئات الصغيرة والمنعزلة فيسرت وسائل
التبادل وأوسعت من دائرة العلاقات الاجتماعية والهاتف والإنترنت وكل وسائل الاتصال
الحديثة جعلت من العالم قرية صغيرة فتزوجت الثقافات واختلطت الأجناس والقيم، ومن
هنا كان لكل ظاهرة من هذه الظواهر انعكاساتها وردود أفعالها على العلاقات الاجتماعية
التي يتكون منها البناء الاجتماعي ومنها تغيرت العلاقات الاجتماعية وتطورت من نمط
إلى آخر حيث شمل التغيير كثيرا من الاتجاهات والتقاليد والمعتقدات وتحولت أوضاع
اجتماعية كانت تعد ظواهر ثابتة وراسخة ولا تقبل التغيير أو حتى التعديل.²

ويرى شنيدير (Shneider) أن معظم التغيرات الاجتماعية ليست ناتجة عن التغيير في
العمل أو في الدولة ولكن نتيجة للتغيرات التكنولوجية ويقول أيضا أنه: " باستمرار التغيير
التكنولوجي يستمر التغيير الاجتماعي وأن أي اختراع جديد قد يحطم الأساس الاقتصادي
للمدينة ويوزع آلاف العمال" ... وقد يكون ذلك مجالا لإنشاء مدن جديدة في أماكن أخرى
ويوفر فرص العمل أكثر وذلك عن طريق انتقال الناس إليها مستغلين فرص العمل

1- دلال محلس، إستراتيجية، مرجع سابق، ص-ص 56، 57.

2- سفيان، بوعطيط، مرجع سابق، ص 134.

الجديدة، والتغير التكنولوجي بهذه الطريقة ينتج اضطرابا مستمرا في المجتمع وذلك بتغيير مراكز العمل التي قد تؤدي إلى توزيع جغرافي جديد مثال ذلك الانتقال المستمر إلى مراكز الطاقة النووية فالتغير التكنولوجي لا يقلب السكان فقط رأسا على عقب وإنما يغير حياتهم الاجتماعية.¹

الفرع الثالث: العوامل الفكرية: تحدث التغيرات الاجتماعية كلها نتيجة لأفكار متعددة ينتج عنها إدامة تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات ... ويرى ماكس فيبر (Max Weber) أن للعوامل الفكرية أثرا كبيرا في التغير الاجتماعي، فالتغيرات الاقتصادية في نظره وما ينشأ عنها من تغيرات اجتماعية إنما تنشأ عن تغيرات ثقافية وقد عزا ظهور النظام الرأسمالي إلى الأسلوب الأخلاقي عند أتباع المذهب البروتستانتي الذين عرفوا بالمثابرة والاجتهاد والسعي لكسب الرزق والتوسع في التجارة والاقتصاد والانفاق.²

ويرى عبد الله الراشد في كتابه: "علم الاجتماع التربوية" أن لكل إيديولوجية جديدة أو اتجاه فلسفي جديد أهدافه وغاياته وهذه تشكل إلى حد كبير أساليب الفكر وقوالب العمل والسلوك ما يؤدي إلى تغيرات في النظم والأوضاع القائمة، فكل تغير في الأصول الفكرية والمذهبية لا بد أن يتردد صداه في النظم الاجتماعية والتاريخ حافل بحركات فكرية كثيرة أحدثت تغيرات عميقة في النظم الاجتماعية والإنسانية فالديانات السماوية وحركة النهضة

1- Eugene,Shneider. Industrial Sociology. London : M C Graw- Hill.1979, p 79.

2- الفاروق زكي، يونس. التغير الاجتماعي. بيروت: دار النهضة العربية، 1974، ص 234.

والاصلاح الديني والثورات السياسية كالثورة الإنجليزية والأمريكية والفرنسية والروسية والتركية والمصرية وغيرها من الثورات كلها أحدثت تغييرات كبيرة الأثر عظيمة المدى في مختلف الظواهر والنظم والأنساق الاجتماعية ويذهب كل من **أوجست كونت** و **ماكس فيبر** إلى أن العوامل الفكرية هي العوامل الحاسمة في التغير.¹

وتختلف التغييرات الثورية عن ظاهرة التطور التي تحدث في سياق العملية التاريخية العادية للمجتمع كما تختلف عن عمليات الإصلاح والحركات الاجتماعية الأخرى من حيث شمولها واتصالها بأعماق المشكلات الجذرية وأهدافها الإيجابية... ويتصف التغير الثوري بالخصائص التالية: السرعة، الانطلاق من داخل الجماعة، الجذرية والشمول الإيجابية الهادفة، التقدمية، الشعبية والاعتماد على الأسلوب العلمي.²

العوامل الخارجية

الفرع الأول: العوامل الطبيعية(البيئية): يعتبر المجتمع جزء من العالم المادي وهو في تطوره إنما يتبادل التأثير والتأثر مع الطبيعة التي تعتبر شرطا ضروريا لحياة الأفراد والمجتمعات. لقد صور **(كينيث بولدينج K.Boulding)** في كتابه العلوم الاجتماعية وآثارها في المجتمع هذه العلاقات بقوله: " يتألف النظام الاجتماعي من جميع الكائنات البشرية ويلتصق هذا النظام بسطح الأرض بحيث تصبح تسميته المحيط الاجتماعي وهكذا فإن المحيط الاجتماعي يحتل مكانا جنبا إلى جنب مع محيط اليابسة والمحيطات

1- المرجع السابق، ص 234.

2- دلال مجلس، إستراتيجية، مرجع سابق، ص 61.

المائية والجوية والحياتية التي تغلف الكرة الأرضية، وهو ذو علاقة متينة تتشابك بقوة مع المحيطات الأخرى التي يمتزج بها والتي لا يمكن أن تكتب له الحياة دونها ولكنه مع ذلك يتمتع بحيوية خاصة به وباستقلال ذاتي¹ ولو رجعنا إلى المفكرين القدامى أمثال "هيرودوتس" و"مونتيسكيو" نجدهم يؤكدون على ما للمناخ من تأثير مباشر في سلوك الأفراد وعلى حياة المجتمع والتغير الاجتماعي، فقد ذكر "مونتيسكيو Montesqueu" في كتابه "روح القوانين" أن الحرارة الشديدة تثير الأعصاب فتضعف قوة الرجال وشجاعتهم أما الجو البارد فيقوي الجسم وينشط العقل ويجعل البشر أقدر على القيام بأعمال شاقة وجريئة، وبصورة موجزة وعامة يمكننا إجمال العوامل الطبيعية التي تؤثر في عملية التغير الاجتماعي في الآتي:

- أثر المناخ: الحرارة، الرطوبة، الرياح، الأمطار.
- أثر الموقع الجغرافي: كالقرب أو البعد من البحر، الصحراء، خط الاستواء.
- أثر وجود المصادر الطبيعية: الغابات، النفط، المعادن، المياه، أثر نفاذ هذه العناصر.
- أثر الطاقة الكامنة في المادة: كالطاقة الشمسية والطاقة الذرية، إلا أنه وبالرغم من الدور المهم الذي يلعبه العامل الطبيعي في عملية التغير الاجتماعي إلا أننا لا بد أن

1- صبحي محمد، قنوص. دراسات في علم الاجتماع. ط1. فلسطين: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2001، ص 239.

نحذر من الانزلاق في مستنقع الحتمية الجغرافية وذلك كما حدث لمفكري القرن التاسع

عشر حيث وصل الأمر ببعضهم حد الربط بين درجة الحرارة وقيام الثورة الفرنسية.¹

الفرع الثاني: العوامل الديمغرافية: يقصد بالعوامل الديمغرافية حجم السكان ومعدلات نموهم

وهجرتهم وخصوبتهم إلى غير ذلك من العوامل الديمغرافية الأخرى، والملاحظ أن حجم

السكان على الكرة الأرضية في تزايد مستمر فقد تزايد حجم السكان من عام 1850 إلى

1950 من 1200 مليون نسمة إلى 2500 مليون نسمة وأن حجم السكان قد تضاعف

تقريبا خلال مئة سنة، كما تزايد من عام 1950 إلى 1980 من 2500 مليون نسمة إلى

500 مليون نسمة أي تضاعف تقريبا خلال ثلاثين عاما.²

وترتبط عملية النمو السكاني بعملية التحضر والتصنيع فقد تزايد سكان الكرة الأرضية

بشكل سريع بعد الثورة الصناعية والتي صاحبها بالضرورة ثورة حضرية، ولا يرتبط هذا

التزايد بالثورة الصناعية أو الحضرية في حد ذاتها بل يرجع أيضا إلى التقدم في

المستويات الصحية الأمر الذي أدى إلى التقليل من معدلات الوفيات. لقد أمكن التغلب

على الكثير من الأمراض والأوبئة بينما ظلت معدلات المواليد ثابتة وإن لم تكن قد

ارتفعت في بعض البلدان.³ ... وينظر البعض إلى النمو السكاني باعتباره وسيلة من

الوسائل الهامة في إحداث التغير الاجتماعي وذلك في ضوء النظرة التي تربط بين نمو

السكان وتوفر القوى العاملة المولدة للثروة، وفي هذه الحالة ينظر إلى العنصر البشري

1- سفيان، بوعطيط، مرجع سابق، ص-ص 134،135.

2- دلال مجلس، أستيتية، مرجع سابق، ص 48.

3- نفس المرجع، ص 48.

بوصفه عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج، وتتقابل وجهة النظر هذه مع وجهة النظر النابعة من نظرية مالتوس التي ترى أن الانفجار السكاني نذير خطر وإن لم تنظر إلى النمو الهائل في السكان نظرة تشاؤمية طالما أنه لا يصاحبه نمو حجم الإنتاج أو في عناصر الغذاء اللازمة لهؤلاء السكان وبهذا يكون النمو السكاني الهائل عنصرا مدمرا للتقدم وباعثا لأشكال من التغير الاجتماعي غير المرغوب فيه.¹

إن الوقائع تؤكد أن الزيادة السكانية خاصة في دول العالم الثالث تؤدي إلى خلق مشكلات كبيرة، فهي ترهق الاقتصاد وتسهم في التقليل من نصيب الفرد من الدخل القومي وتؤدي إلى اكتظاظ المدن بسكان عاطلين عن العمل وينقلنا ذلك مباشرة إلى الإشارة لدور الهجرة كمتغير ديمغرافي في التغير الاجتماعي، فالتحركات السكانية سواء كانت قسرية أو عفوية أو مقصودة تحدث تغيرات هائلة في الأماكن التي ينزح منها السكان وفي ذلك بعض الآثار السلبية والإيجابية... ولكن دراسات الهجرة أكدت أن نزوح السكان من مجتمع معين يفضي إلى خلل سكاني يؤثر على أشكال النشاط الاقتصادي القائم وأن قدوم جماعات كبيرة من المهاجرين إلى مكان ما أو مدينة ما يؤدي إلى ظهور مشكلات لا حصر لها داخل المدينة تتصل بعلاقة هؤلاء المهاجرين بسكان المدينة من ناحية وبطبيعة حياتهم ونوعية هذه الحياة من ناحية أخرى.²

1- علياء، شكري وآخرون. دراسات في علم السكان. مصر: دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1992، ص-ص 27، 30.

2- دلال محلس، أستيتية، مرجع سابق، ص 49.

الفرع الثالث: العوامل الثقافية: تعد العوامل الثقافية من العوامل المؤثرة في التغيير الاجتماعي حيث تعمل وسائل الاتصال في أغلب بلدان العالم على نشر الثقافات، فالمجتمعات التي تقع عند مفترق الطرق كانت ومازالت دائما مركزا للتغيير حيث أن معظم السمات الثقافية الجديدة تنتقل من خلال الانتشار فإن هذه المجتمعات الوثيقة الاتصال بغيرها من المجتمعات الأكثر عرضة للتغيير السريع. فالاتصال الثقافي عملية تسهم في إحداث تغيير اجتماعي واسع النطاق خاصة في الثقافات المستقبلية ويتجلى تأثير هذا الاتصال في الأفكار والمعتقدات السياسية والدينية أحيانا وأساليب الحياة والتكنولوجيا وكافة عناصر الثقافة مثل عمق الاتصال ودرجة مقاومة الثقافة التقليدية ودور النظم السياسية في نشر الثقافة المسيطرة ومدى تعدد قنوات الاتصال.¹

ويؤدي الاتصال بين المجتمعات دورا بالغ الأهمية في تنشيط العمليات الاجتماعية وبالتالي يضفي بعدا ديناميا على البناء الاجتماعي القائم، إذ يتأثر هذا البناء بلا شك بالأفكار المستحدثة التي ترد إليه من الخارج وتدفعه إلى وقفة تأمل ليتخذ بعدها قراره بالقبول أو الرفض وتتنزاد قيمة هذا العامل في إحداث التغيير الاجتماعي عندما نعرف أن تطور الجماعات الإنسانية المنعزلة وشبه المنعزلة وتطوير أنظمة التكيف مع البيئة والواقع الاجتماعي في المجتمعات النامية ورفع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والنهوض بها كل ذلك لا يتأتى إلا بإعادة الاتصال بين هذه المجتمعات وبين المجتمعات

1- المرجع السابق، ص-ص 49، 50.

التي قطعت شوطا في هذا المضمار كما أن إعادة الاتصال سيزيد من معدلات التغير وتعطيها دفعات متتالية إلى الأمام.¹

ويقدم لنا كارل منهايم (Karl.Mannhaim 1942) مفهوما جديدا في عملية التغير الاجتماعي عند فئة الشباب على وجه الخصوص كقطاع من قطاعات البناء الاجتماعي وهذا المفهوم هو الاحتكاك الخصب (الاتصال الفائق) (Fresh Contact) شارحا إياه بأنه علاقة متغيرة في النظر إلى الموضوع تتضمن النظرة الجديدة في تمثيل وتطوير واستخدام البدائل الثقافية والبدائل المادية في هذه الحالة، ويترتب على هذا اللون من ألوان الاحتكاك أن يغير الشباب من طرق الحياة السائدة ويثورون على القيم الاجتماعية المسيطرة ويبتكرون البدائل الثقافية الجديدة والفريدة ويحرروا من الانصياع للثقافة التي تملئها عليهم التزامات العصر وبذلك كله يحدث التغير الاجتماعي والثقافي وفي ضوء هذه النظرة الجديدة لقطاع الشباب نلاحظ أنهم لم يبتكروا بدائل ثقافية وإنما أوجدوا صورا وأشكالا ثقافية جديدة أيضا.²

الفرع الرابع: العوامل الاقتصادية والتحديث

1- العوامل الاقتصادية: يقصد بالعوامل الاقتصادية شكل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ونظام الملكية السائد في المجتمع والتصنيع، وتلعب تلك العوامل دورا هاما في إحداث ظاهرة التغير الاجتماعي فمثلا عندما يتغير نظام الملكية في مجتمع من المجتمعات فإن

1- المرجع السابق ، ص 50.

2- نفس المرجع ، ص-ص 51، 52.

ذلك يصاحبه تأثيرات عميقة وواضحة في الأنساق الاجتماعية الأخرى داخل البناء الاجتماعي ويحدث التصنيع في الواقع تغيرا هائلا ليس فقط في الثروة والدخل القومي وإنما أيضا في عقلية الإنسان من حيث قيمة الوقت والثقة بالنفس.¹

وترتبط العوامل الاقتصادية بعوامل أخرى كالسكان والبيئة والتكنولوجيا وقد يكون للعوامل الاقتصادية السبق في التعجيل بسرعة التغيير، إلا أن ذلك ليس العامل الوحيد المسبب للتغيير والمرتبطة عليه بقيمة العوامل وهكذا عكس ما نادى به الماركسية وهو أن طريقة الإنتاج في الحياة المادية تتحكم في الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية، من ذلك نستطيع أن نستخلص أن العامل الاقتصادي قد يكون ذا أهمية كبرى في التعجيل بالتغيير الاجتماعي ولكنه ليس العامل الحتمي لأن باقي عوامل التغيير الاجتماعي تتفاعل معه لتغيير المجتمع خاصة إذا كان لقيم وثقافة المجتمع أهمية كبيرة من حيث درجة سيطرتها على التفاعل الاجتماعي حيث أن التغيير الاجتماعي الذي سيحدث في هذا المجتمع عليه أن يراعي قيم المجتمع وثقافته التي ستجدد أهمية باقي التغييرات.²

2- عوامل التحديث: يشير هذا المفهوم إلى نموذج محدد للتغيير يظهر في المجتمع وأن التحديث عملية معقدة تستهدف إحداث التغييرات في جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والإيديولوجية،³ وبالتالي فإنه كمطلب سابق للتحديث يجب أن يكون هناك

1- فتيحة، امرسيت. " الأسرة الجزائرية والتغيير الاجتماعي: دراسة سوسيو حضرية بحي عين النعجة الجزائر العاصمة". أطروحة دكتوراه.

جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر، 2016/2015، ص 85.

2- جهينة سلطان سيف، العبيسي. التحديث في المجتمع المعاصر. الكويت: شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، 1979، ص 23.

اتصال عن طريق وسائل الاتصال والاحتكاك بين الثقافات والمجتمعات المختلفة. والملاحظ في العصر الحديث أن قادة الدول النامية يقدمون الخطط والسياسات من أجل تغيير مجتمعاتهم في حركة تتجه نحو المجتمعات الحديثة ولا يعتبر التصنيع دائما هو العامل الحاسم في عملية التحديث إذ أن كثيرا من الدول الإفريقية والآسيوية بدأت عملية التحديث عندها ببناء الدولة وتنمية أنساقها السياسية الحديثة، إلا أنه لا يكفي الحديث عن التحديث باعتباره العملية التي من خلالها يبحث المجتمع عن الاستقرار السياسي وإنما نجد من الضروري طرح تساؤلات تتعلق بطبيعة التحديث الأكثر ملائمة للمجتمع هذا إلى جانب أننا نرفض ذلك النمط المشوه من التحديث الذي يفصل المجتمع عن جذوره وتراثه تحت حجة أنها تكوينات تنتمي إلى البناء التقليدي ومن ثم فالتحديث الحقيقي ينبغي أن يركز على كيفية تحديث هذه الجذور وهذا التراث حتى لا ينطلق المجتمع بلا هوية ومن ثم يسقط في إطار التبعية.¹ ويلعب التحديث دورا هاما في عملية التنمية التي تستلزم تشعبا وتعقيدا مستمرا في النظم الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع والتي تتطلب بدورها تغيرات في التزامات الأفراد الاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية بالتنمية والتحديث يسيران قدما منذ أكثر من قرن في أجزاء كثيرة من العالم وبهذا يتضح لنا أن التحديث هو أحد عوامل التغيير الاجتماعي الهامة، إذ بواسطته ينتقل المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث هذا ويرتبط بالتحديث أشكال عديدة كالتحديث الزراعي والتحديث الصناعي والتحديث الاجتماعي، وبالتالي يتطلب ذلك تبني قيم جديدة لم تكن موجودة سابقا إلا أن

1- دلال محلس، أستيتية، مرجع سابق، ص 53.

ذلك لا يجعلنا ننسى أن لكل مجتمع ظروفه الخاصة التي تختلف عن النموذج الغربي للتحديث.¹

المطلب الثاني: المصادر (الصراع والحروب، الحركات الاجتماعية والعقائد الأيديولوجية):

لا يمكن للتغيير الاجتماعي أن يحدث إلا بتوفر عدة أسباب غالبا ما تكون قوية ومؤثرة تجعل المجتمع ينتقل من حال إلى حال آخر والتي يصطلح على تسميتها بمصادر التغيير الاجتماعي التي نوجزها فيما يلي:

الفرع الأول: الصراع الاجتماعي والحروب:

الصراع الاجتماعي: هو أحد أشكال عدم الاتفاق بين أفراد المجتمع في قناعاتهم واتجاهاتهم وهذا تبعا لاختلاف مصالحهم وأهدافهم مما يجعلهم يدخلون في صراع ينتهي بسيطرة أحدهم على الآخر، وكمثال على ذلك فإن الخلافات بين الزوجين حول مسألة معينة تخص الأسرة توحى باختلاف في الرؤى مما يفتح الباب أمام صراع قد لا ينتهي إلا بتغيير مواقف أحد الأطراف أو كلاهما، ويحدث الصراع داخل الجماعة الاجتماعية الواحدة عندما تختلف وجهات النظر بين أفرادها أو تصادم مصالحهم أو اختلاف أسلوب تعاملهم مع رئيسهم فيفتح المجال أمام الانفلات والتمزق والفرقة بالتالي يحتدم الصراع الذي قد يؤدي إلى تغيير في سياسة أو أهداف أو معايير الجماعة.²

1- المرجع السابق ، ص 54.

2- سفيان، بوعطيط، مرجع سابق، ص 136.

الحروب: هي مصدر آخر من مصادر التغيير الاجتماعي حيث تمثل المخرجات السلبية للصراع الاجتماعي والتي تؤدي إلى تغيرات اجتماعية شاملة وعميقة قد تكون راديكالية، حيث وصف كلاوسوتز الحرب بأنها إقناع سياسي عبر وسائل غير سياسية وأنه ليس ضروريا أن تتدلع الحرب بسبب عدم الاتفاق بين الأطراف المشتركة ويرى رايت ميلز أن الحروب تضيف إلى تغيرات اجتماعية كبيرة.¹

الفرع الثاني: الحركات الاجتماعية والعقائد الأيديولوجية

-الحركات الاجتماعية: تعتبر أحد أهم مصادر التغيير الاجتماعي التي تؤدي إلى تغير في البناء الاجتماعي ووظائفه حيث تبدأ بموجة استياء ورفض جماهيري لممارسات أو لوضع سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي معين يرون أنه أصبح عاجزا على تلبية حاجاتهم ومتطلباتهم المجتمعية لذلك تظهر الحركات الاحتجاجية أو الاجتماعية كآلية للتغيير الاجتماعي، وكمثال على ذلك أحداث 5 أكتوبر 1988 موضوع دراسة أطروحتنا والتي تعد أهم حركة اجتماعية في تاريخ الجزائر المستقلة التي ظهرت جراء تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت سائدة في البلاد خلال ثمانينيات القرن الماضي حيث طالبت بتحسين الأوضاع المعيشية للشعب فكان من أهم نتائجها تغير في نمط النظام السياسي حيث انتقلت بموجبه البلاد من النظام السياسي الأحادي إلى النظام السياسي التعددي الذي فتح المجال أمام الجميع للممارسة السياسية والإعلامية معلنة

1- معن خليل، العمر، مرجع سابق، ص 117.

بذلك عن بداية مرحلة انتقال ديمقراطي ناهيك عن التغيرات التي طالت الأنساق الأخرى (الاجتماعي والاقتصادي والثقافي).¹

- العقائد الايديولوجية: عندما تناول **ماكس فيبر** أثر القيم البروتستانتية الجديدة على النظام الاقتصادي في أوروبا في كتابه (القيم البروتستانتية وروح الرأسمالية) وجد أن هذه المعتقدات شجعت على تطوير النظام الرأسمالي بشكل مباشر وأن الأخلاق الكنفوشوسية أثرت على النظام البيروقراطي في الصين مما أدى إلى تغير الحياة الاجتماعية، لذلك فإن العقائد الأيديولوجية تعمل على غرس قيم اجتماعية تلقى القبول من قبل أفراد المجتمع فتعكس بذلك على سلوكياتهم اليومية مما يؤدي إلى حدوث تغير اجتماعي.²

المطلب الثالث: نظريات التغير الاجتماعي

ارتبطت نظريات التغير الاجتماعي في البدء ارتباطا وثيقا بالتفسيرات الفلسفية للتاريخ ذلك أن فلسفة التاريخ كانت إحدى المحاولات لتغيير الحياة الاجتماعية، إذ اتجه كتابها إلى تفسير تطور المجتمع الإنساني في مراحل متعاقبة ينظمها قانون واحد شامل. وتؤكد كثير من الكتابات السوسيولوجية على أن علماء الاجتماع يفتقدون نظرية شاملة متكاملة في التغير الاجتماعي، فهم لا يعانون من قلة النظريات بل من كثرتها وتعددتها.³ ورغم أن نظريات التغير الاجتماعي التي ظهرت عبر التاريخ قد تطورت كثيرا وازدادت دقة

1- سفيان، بوعطيط، مرجع سابق، ص 137.

2- معن خليل، العمر، مرجع سابق، ص 140.

3- رشيد، زوزو. " الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988/2008: دراسة ميدانية على عينة من المهاجرين إلى مدينة بسكرة". أطروحة دكتوراه. جامعة منتوري قسنطينة. الجزائر، 2008، ص 82.

وإحكاما وانتقلت من مرحلة التفكير التأملي والتاريخ الظني للاحتكام إلى الواقع وحشد البراهين التاريخية الدالة على صحة النظرية، وبالرغم من هذا فإن أيا من هذه النظريات لم تتوصل إلى كلمة نهائية في رصد ظواهر التغيير وتفسيرها ويرجع السبب في هذا إلى أن الواقع الاجتماعي يكشف دائما عن أدلة وبراهين جديدة وإذا ما تم التحيز لبعض النظريات فقد يؤدي إلى زيف نظريات أخرى وبالتالي تضليل المعرفة العلمية¹ لذا وجب علينا الوقوف على مسافة متساوية من كل النظريات وأن نتعامل معها بكثير من الموضوعية كي نتمكن من تحقيق أهداف بحثنا، حيث سنتطرق في هذا السياق إلى اتجاهين أساسيين من النظريات المفسرة للتغيير الاجتماعي وهما النظريات الحتمية (الجغرافية والبيولوجية) والنظريات التطورية (الخطية والدائرية)

الفرع الأول: النظريات الحتمية: يقصد بالنظريات الحتمية تلك النظريات التي تركز في دراستها للتغيير الاجتماعي على عامل واحد فقط، وتفترض كل نظرية من هذه النظريات أن عاملا واحدا كالاقتصاد أو المناخ أو غيرهما هو العامل الوحيد الذي يحرك كل العوامل الأخرى لذلك فإن هذه النظريات توصف بأنها نظريات اختزالية أي أنها تختزل كل العوامل في عامل واحد وتعتبر أن هذا العامل كاف وحده لحدوث التغيير الاجتماعي.²

1- دلال مجلس، أستيتيه، مرجع سابق، ص 117.

2- <http://hamdisocio.blogspot.com2022/07/17.20:10>.

- الحتمية الجغرافية: هناك اعتقاد قديم أن ثمة علاقة بين طبيعة الطقس الذي يعيش فيه الإنسان (بارداً، حاراً أم معتدلاً) وبين طابعه الاجتماعي (من حدة المزاج أو أريحيته ومن حيث الانبساط أو الانطواء وغير ذلك من سمات الطابع الاجتماعي)، وقد تأثر المنظرون الاجتماعيون الأوائل بهذا الاعتقاد وحاولوا من خلاله أن يميزوا أوجه التشابه والاختلاف بين البشر وكانت النتيجة نظرية شاملة في الحتمية الجغرافية.¹ ومن أشهر رواد هذه النظرية العالم الجغرافي الأمريكي صاويل هيننتجتون (Huntington) الذي استخدم مفهوم الحتمية الجغرافية لا في تفسير تغير الاختلاف بين البشر فحسب ولكن في تفسير تغير المجتمعات، فقد ذهب إلى القول بأنه إذا كانت الظروف الجغرافية هي التي تحدد صفات الناس وسلوكهم فإن هذه الصفات وذلك السلوك لن يتغير إلا إذا تغيرت الظروف الجغرافية وعلى ضوء هذه الفرضية فسّر هيننتجتون ظهور الحضارات وسقوطها فقد ازدهرت حضارة وادي النيل نظراً لتوفر ظروف جغرافية خاصة بملائمة الطقس والتربة ونوعية المحاصيل وانقرضت هذه الحضارة بفعل تغيرات جغرافية أيضاً بعد ارتفاع درجات الحرارة في وادي النيل وما ترتب عليها من جفاف التربة الأمر الذي خلق ظروفاً لا يمكن أن تحافظ على ثمار الحضارة، وفي الوقت الذي كانت تتدهور فيه الحضارة هنا كانت ظروف جغرافية أخرى تهيئ نشأة الحضارة في مكان آخر وهكذا تغير مركز الحضارة من بلاد الرافدين إلى كريت إلى اليونان فالرومان فاستنبول ثم أوروبا الحديثة.²

1- دلال مجلس، أستيتيه، مرجع سابق، ص 120.

2- نفس المرجع، ص-ص 120-121.

- الحتمية البيولوجية: تتأسس الحتمية البيولوجية على فرضية مؤداها أن الناس في العالم ينقسمون إلى أجناس وجماعات متميزة بيولوجيا وأن الأجناس تختلف في قدرتها على تطوير الحياة الاجتماعية وتنميتها وأن نوعية الحياة لدى شعب من الشعوب هي مؤشر على قدراتها البيولوجية العرقية، وفي ضوء ذلك تتبلور الفروق بين الشعوب كما تفسر التغييرات الاجتماعية التي تظهر لدى هذه الشعوب سواء التغييرات السلبية المرتبطة بالتخلف أو التقهقر الحضاري أو التغييرات الإيجابية التي تفسر بظهور أشكال من التفوق الكامن في شعب من الشعوب.¹ وتقوم الحتمية البيولوجية على فرضية سادت في مجتمعات قديمة وهي تفوق طبقات داخل المجتمع على طبقات أخرى وارتباط هذا التفوق بالخصائص البيولوجية. لقد ظهرت هذه الفكرة في كثير من الحضارات القديمة وتبلورت بشكل حاد في الحضارة اليونانية التي ظهر فيها الاعتقاد بأن هناك أناسا ولدوا ليحكموا وآخرين ولدوا كرعية، وقد تطورت فكرة ارتباط الطبقات المختلفة بخصائص بيولوجية مختلفة... ولعب **ديجوبينو (De Gobineau 1818/1882)** دورا في ترويج هذه الفكرة من خلال بحثه عن تفاوت السلالات البشرية الذي ربط فيه بين تفوق شعب من الشعوب أو انحطاطه وبين خصائصه العرقية حيث شن فيه حربا عشواء على الاشتراكية لمحاولتها خلق نوعا من المساواة بين البشر ومنذ ذلك الحين أصبح أنصار الحتمية

1- <http://hamdisocio.blogspot.com/2022/07/17.20:10>.

البيولوجية يؤيدون الرأي الذي يفسر كافة أشكال التباين والتغير في المجتمعات من خلال المتغيرات البيولوجية.¹

الفرع الثاني: النظريات التطورية والخطية:

النظريات التطورية: إن نظرية التطور مبنية على فرضية أن المجتمعات تتطور تدريجيا من بدايات بسيطة إلى أشكال أكثر تعقيدا وهذا الافتراض اعتمده الأدلة الأنثروبولوجية والتاريخية ونحن نعرف من البيانات الثقافية أنه مازال موجودا عدد من المجتمعات الصغيرة البسيطة مثل الصيادين والحصادين والفلاحين والرعيين، كما دلت البيانات التاريخية كذلك أن عددا من المجتمعات الفقيرة البسيطة قد نمت بشكل كبير والبعض منها قد تحول إلى مجتمعات صناعية ضخمة في العالم المعاصر ولكن كيف نفسر ذلك؟ لقد كان تطور المدينة والحضارة من حالة متخلفة إلى حالة متقدمة يمثل أحد الأفكار السائدة في القرن التاسع عشر وقد اختلف علماء الاجتماع في نظرتهم إلى التطور الاجتماعي حيث يرى **أوجست كونت** أن المجتمعات الإنسانية تمر بثلاث مراحل هي: المرحلة اللاهوتية: التي تتسم فيها الثقافة بالعقائد الخرافية التي تتحكم في الكون وظواهره. المرحلة الميتافيزيقية: التي تعتقد أن ما يسير الكون ويتحكم في ظواهره هي قوى تجريدية موجودة وموروثة في جميع المخلوقات.

1- دلال مجلس، أستيتيه، مرجع سابق، ص-ص 121-122..

المرحلة العلمية (الوضعية): هي التي يحل فيها العقل محل النظريات الدينية في الظواهر.¹

النظريات الخطية: هي تلك النظريات التي تقر بسير حركة المجتمع في خط واحد، وتعد نظريات كونت وسبنسر وهوبهاوس وماركس من أهم النظريات الخطية حيث تفسر نظرية كونت التغير بأنه محصلة النمو الفكري للإنسان وقد صاغها في قانون المراحل الثلاث (المرحلة اللاهوتية، المرحلة الميتافيزيقية، المرحلة الوضعية) ويصاحب هذا النمو الفكري نمو أخلاقيا وتغيرات في النظم الاجتماعية، أما نظرية سبينسر في التغير الاجتماعي فقد كانت أكثر شمولية في بعض جوانبها وكانت مبنية على بيانات إمبريقية أكثر كفاءة من تلك التي استعان بها كونت. لقد أدرك سبينسر تنوع وتعدد العوامل الداخلية في إحداث التغير الاجتماعي وكذلك صعوبات بيان التطور في كل مجتمع على حدة.²

إن تحليل سبينسر للتغير الاجتماعي يعتمد على نظرية في التطور ترى أن هناك انتقالا شاملا من حالة تجانس مطلق وغير مستقر إلى حالة لا تجانس محدود ومستقر أما هوبهاوس وبالرغم من تأثره بكل من كونت وسبينسر إلا أنه كان أكثر علمية وأكثر نقدية فقد أخذ من كونت فكرة تطور العقل الإنساني باعتبارها العامل الحاسم في التطور الاجتماعي وبتدعيم النمو العقلي بنظرية سيكولوجية ويقر بوجود خمسة مراحل في التاريخ

1-فتيحة، تمرسيت، مرجع سابق، ص 91.

2- رشيد، زوزو، مرجع سابق، ص 83.

الفكري البشري، وأخذ هوبهاوس عن سبينسر فكرة التطور الاجتماعي أو النمو الاجتماعي كعملية زيادة الحجم والتعدد والتباين وهكذا وجدنا مفهومه عن التغيير الاجتماعي هو أن تطور العقل يؤدي إلى تطور اجتماعي وأنه يمكن اعتبار هذا التطور تقدما دائما طالما أن تطور العقل ينطوي على تطور الأفكار الأخلاقية تجاه المثل الأعلى لأخلاق رشيدة من شأنه أن يؤدي إلى تغيير النظم الاجتماعية الرئيسية.¹ أما نظرية ماركس في التغيير الاجتماعي فتعطي مكانة خاصة لعنصرين في الحياة الاجتماعية: نمو التكنولوجيا (القوى المنتجة) والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية، وترى النظرية أنه في كل مرحلة من مراحل تطور القوى المنتجة يقابلها أسلوب ونسق معين في الإنتاج تعمل الطبقة المسيطرة على تثبيته غير أن التطور المستمر في القوى المنتجة يغير العلاقات بين الطبقات وفي الوقت المناسب تصبح الطبقة التي كانت مسودة في ذلك الحين قادرة على الإطاحة بأسلوب الإنتاج القائم وينسق العلاقات الاجتماعية وعلى إقامة نظام اجتماعي جديد.²

الفرع الثالث: النظريات الدائرية: يذهب أصحاب هذه النظريات إلى أن التغيير يتجه صعودا وهبوطا في تموجات على شكل أنصاف دوائر متتابعة وبنظام مطرد بحيث يعود المجتمع من حيث بدأ في دورة معينة، وتنقسم النظريات الدائرية إلى نوعين بعضها يفسر جانبا محدودا من جوانب الحياة الاجتماعية أو يشرح ظاهرة أو نظاما اجتماعيا واحدا وبعضها

1- المرجع السابق ، ص-ص 83-84.

2- نفس المرجع ، ص 84.

الآخر يهدف إلى تفسير المجرى العام للتاريخ متناولا جميع الظواهر والنظم والانساق الاجتماعية دون أن يركز على ظاهرة واحدة أو نظام بذاته، ومن أصحاب النظريات الدائرية: ابن خلدون، فيكو، شينجلر وتوينبي.¹

ويرى ابن خلدون أن المجتمع الإنساني كالفرد يمر بمراحل منذ ولادته حتى وفاته وأن للدول أعمارا كالأشخاص سواء بسواء وعمر الدولة في العادة ثلاثة أجيال والجيل أربعون سنة فعمر الدولة إذا مائة وعشرون سنة وفي هذه الأجيال الثلاثة يمر المجتمع بمراحل ثلاث هي:

- مرحلة النشأة والتكوين: هي مرحلة البداوة ويقتصر الأفراد فيها على الضروري من أحوالهم المعيشية وتتميز هذه المرحلة بخشونة العيش وتوحش الأفراد وبسالتهم كما تتميز بوجود العصبية.

- مرحلة النضج والاكتمال: هي مرحلة الملك وفيها يتحول المجتمع من البداوة إلى الحضارة ومن الشظف إلى الثروة والخصب ومن الاشتراك في المجد إلى انفراد الواحد به وفيها يحدث تركيز السلطة في يد شخص أو أسرة أو أمة واحدة بعد أن كانت عامة وشائعة.²

- مرحلة الهرم والشيخوخة: هي مرحلة الترف والنعيم أو الحضارة وفيها ينسى الأفراد عهد البداوة والخشونة، وتسقط العصبية ويبلغ الترف ذروته وينسون الحماية والمدافعة ويؤدي

1- <http://hamdisocio.blogspot.com/2022/07/17.20:10>.

2- دلال، مجلس أستيتيه، مرجع سابق، ص 128.

النعم بالدولة إلى الانقراض والزوال تسبقه حالة من الضعف والاستكانة وفساد الخلق تسمى الاضمحلال وينتهي الأمر بالمجتمع إلى الهرم. ويعتبر المفكر الإيطالي فيكو من أبرز مفكري القرنين السابع عشر والثامن عشر وقد وضع نظرية دائرية في تطور المجتمعات مؤداها أن المجتمع الإنساني يمر بثلاث مراحل هي:

- المرحلة الدينية أو الإلهية: وفيها يرجع الناس كل شيء إلى الآلهة.
- المرحلة البطولية: وفيها يرجعون كل شيء إلى العظماء والأبطال.
- المرحلة الإنسانية: وفيها أصبحت الجماهير هي المحرك الحقيقي لكل شيء ويؤدي منطق نظريته إلى أن الإنسانية لا تستقر ولكنها تسير سيرا دائريا فعندما تستقر فترة معينة في المرحلة الأخيرة فإنها سرعان ما تعود القهقري إلى المرحلة الأولى ولكن بشكل مغاير وبصورة أكثر رقيا، أي أن آخر طور من هذه الأطوار إنما يمهد للطور الأول ولكن بشكل أرقى ولذلك أطلقت عليه نظريته قانون النكوص.¹

كما اهتم أوزفالد شبنجر الذي يعد من أشهر اصحاب النظرية الدائرية في كتابه (سقوط الغرب أو انهيار الغرب) بالحضارات وشبهها بحياة الكائنات الحية التي تمر بمرحلة الشباب ثم الرشد فالشيخوخة المحتومة، ويمثل الفيلسوف المعاصر أرنولد توينبي أفضل معرفة لتلك النظريات الدائرية ويتضح ذلك بصورة جلية في كتابه الشهير (دراسة التاريخ) الذي حاول فيه البحث عن الأسباب العامة لارتقاء وانحدار الحضارات حيث يؤكد أن فكرة التحدي والاستجابة تمثل سبب نقل القوى فيرى أن الاستجابات الناجحة

1- المرجع السابق، ص-ص 128-129.

للتحديات تنتج عنها عناصر النمو وتستمر الحضارات في النمو طالما استمرت أقليتها المختارة في استجاباتها الخلاقة المتكافئة مع التحديات الجديدة.¹ أما عملية الانحلال فتبدأ حين تفقد هذه الأقليات ديناميكيته ولا تستطيع أن تستجيب بشكل خلاق للتحديات الجديدة وتقوم السوابق الحضارية بتجديد مستواها، فالسوابق المنبثقة عن حضارات قديمة تكون بعد انحلالها أعلى مستوى من تلك التي جاءت من مجتمعات بدائية وذلك لاختلاف إمكاناتها الكافية من نواح كثيرة هامة لذلك يذهب **توينبي** إلى القول بأن الحركة الدائرية تنطبق على كل الحضارات وإن كان يتميز بعضها بالعقم والآخر بالتوقف إلى حين نستخلص من ذلك أن **توينبي** قد حصر نطاق التغير في ثلاث أحوال أساسية الأولى هي حالة التوازن والتكافؤ والثانية هي حالة الانتقال إلى حالة اللاتوازن أما الحالة الثالثة حل الأزمة أو المشكلة أي الانتقال إلى حالة جديدة.²

ويرى **سوروكين** أن المجتمعات تتحرك جيئة وذهابا من نمط معين من الحضارة إلى آخر وتحتاج الكائنات الإنسانية في البداية إلى اكتساب المعرفة لكي تسيطر على اتجاه التغير، ولكي نفهم ذبذبة التغير الاجتماعي يجب على دارسي علم الاجتماع أن يكونوا على إمام تام بالنماذج المختلفة للمجتمع حيث يمدنا **سوروكين** بثلاثة أنواع للحضارات هي الحسية، التصورية والمثالية.³

1- المرجع السابق، ص-ص 128-129.

2- نفس المرجع، ص 130.

3- نفس المرجع، ص-ص 130-131.

بعدما تطرقنا إلى أهم اتجاهين في النظريات السوسيولوجية المفسرة لظاهرة التغير الاجتماعي والمتمثلتان في النظريات الحتمية (الجغرافية والبيولوجية) والنظريات التطورية (الخطية والدائرية) ولأنه لا توجد نظرية سوسيولوجية بعينها يمكنها تفسير ظاهرة التغير الاجتماعي ومن أجل الإحاطة بهذا الموضوع من جميع جوانبه ارتأينا عرض نظريات سوسيولوجية أخرى نعتقد أنه بإمكانها تفسير ظاهرة التغير الاجتماعي وهي:

الفرع الرابع: النظرية الوظيفية ونظرية الصراع

النظرية الوظيفية: ترى الوظيفية أن المجتمع وحدة واحدة تكونه بناءات ونظم ومعتقدات وأخلاقيات تربطها علاقات متساندة تلبى في مجموعها الوظائف الضرورية لاستمرار المجتمع ويتضمن افتراض الترابط والتساند في العلاقات أن دراسة أي من الأجزاء تفترض تناوله في إطار الكل وعلاقته بالأجزاء الأخرى معتقدا أن مثل هذا التناول التكاملي بناء وظيفي يمكن أن يؤدي إلى بناء نظريات وقوانين عامة وشاملة، كما يرى علماء الوظيفية ارتباط مفهوم الوظيفية بالغاثة إذ يرون ظواهر الحياة بأجمعها تسير إلى غاية موجهة وفقا لنظام ثابت ومحدد يؤثر فيه كل عضو من الأعضاء بالأعضاء الآخرين ويستجيب لتأثيرات أولئك الأعضاء وأطلق على هذا النوع من العلاقات الوظيفية بالسببية الدائرية وتهدف هذه العلاقات الوظيفية إلى غاية محددة تتمثل في استمرار الحياة الإنسانية.¹

1- زينب حسن، زيود. الأنثروبولوجيا: علم دراسة الإنسان طبيعيا واجتماعيا وحضاريا. ط1. الأردن: دار الإصدار العلمي للنشر والتوزيع، 2015، ص 251.

نظرية الصراع: يرجع كارل ماركس ظاهرة التغيير الاجتماعي إلى الصراع الاقتصادي الذي يدور بين طبقات المجتمع وأساس نظريته أن درجة التقدم التكنولوجي للمجتمع هي التي تحدد أشكال التنظيمات الاجتماعية به

وأن المجتمعات تحاول الاحتفاظ بتلك الأشكال كما هي وأن المعتقدات والمشاعر تخدم النظام القائم وتساعد على تثبيته.¹ وترتكز هذه النظريات على مفهوم الصراع القائم بين الأفراد والجماعات وتعتبر هذه النظريات التي ترتبط أساساً بأعمال كارل ماركس أن التغيير وليس النظام هو العنصر الجوهرية في الحياة الاقتصادية كما أنها تعتبر التغيير عملية جوهرية وفعالية في المجتمع وليست مجرد محصلة جزء ما من النظام الاجتماعي الذي يعمل على نحو غير مناسب أو غير متوازن، وتفترض نظريات الصراع أن السلوكيات الاجتماعية يمكن أن تفهم في ضوء التوتر بين الجماعات والأفراد وترى أن الصراع هو مصدر الاختلافات البنائية وأنه لا يحدث التغيير الاجتماعي إلا عبر الصراع.²

الفرع الخامس: النظرية التكنولوجية والنظرية الفكرية

النظرية التكنولوجية: يذهب أنصار هذه النظرية إلى إسناد الظاهرة الاجتماعية ووظائفها إلى أعمال فنية تلعب دوراً متفوقاً بالآلات والمخترعات دون أن يضعوا في الاعتبار الظواهر الاجتماعية الأخرى ومن ثم ذهبوا إلى أن التكنولوجيا تتغير أولاً، ولعل أهم من

1- مسعد الفاروق، حمودة وإبراهيم عبد الهادي المليجي. المدخل إلى تنظيم المجتمع المعاصر. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص 39.

2- عدلي علي، أبو طاحون. في التغيير الاجتماعي. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1977، ص 37.

كتب حول هذا الموضوع ويليام أوجبرن الذي ذهب إلى أن أشكال الحضارات ما هي إلا إنتاج تراكم الاختراعات والاكتشافات وذهب في نظريته حول التكنولوجيا كعامل أساسي في عملية التغيير إلى أن الاختراع لا يخضع لمتطلبات الثقافة دائما وذلك لأنه قد ينتج في ظروف وأوضاع ثقافية مختلفة.¹

النظرية الفكرية: ظهر اتجاه معارض للحتمية المادية بكل جوانبها ليقر بأن الجوانب غير المادية من الحضارة هي المنابع الأساسية للتغيير الاجتماعي ومن أبرز أنصار هذا التوجه العالم الروسي دي روبيرتي الذي ذهب إلى أن الأفكار هي المحرك الأول للحياة الاجتماعية وأن التغيير الاجتماعي يعتمد على الأفكار والمعرفة أكثر مما يعتمد على الجوانب المادية... وقد أعطى كونت أهمية كبيرة للأفكار في تحديد السلوك البشري إلا أنه أوضح أن الأهمية الكبرى لا تعود للفكر التحليلي وإنما للفكر الفلسفي الديني.²

1- فادية عمر، الجولاني، مرجع سابق، ص 85.

2- رشيد، زوزو، مرجع سابق، ص 89.

خلاصة

تناولنا في هذا الفصل عرضاً مفصلاً لماهية التغيير الاجتماعي (التغيير لغة واصطلاحاً، أنواع ومصطلحات التغيير الاجتماعي والفرق بين التغيير الاجتماعي والتغيير الاجتماعي) ثم التغيير الاجتماعي عند علماء الاجتماع (ابن خلدون، كارل ماركس، فالفريدو باريتو وغي روشي)، بعدها تناولنا عوامل ومصادر التغيير الاجتماعي ونظرياته (العوامل الداخلية والخارجية ، المصادر) الصراع والحروب، الحركات الاجتماعية والعقائد الأيديولوجية)، وفي الأخير نظريات التغيير الاجتماعي (النظريات الحتمية، النظريات الدائرية، النظرية الوظيفية ونظرية الصراع ثم النظرية التكنولوجية والنظرية الفكرية).

الفصل الثالث

التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري

تمهيد

تخضع سنة التحول لمجموعة من المؤثرات في حياة المجتمع تدفعه إلى البحث عن البدائل اللازمة والضرورية في تجاوز الأوضاع الصعبة أو الطموح إلى وضعيات أحسن يستطيع من خلالها تلبية حاجاته، وكغيره من المجتمعات عرف المجتمع الجزائري تحولات وتغيرات كبيرة مست البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كان لها الأثر الكبير في تحديد وتوجيه سلوكيات وأفعال أفرادها وما صاحبها من تغير في الأدوار والمكانات الاجتماعية على كل المستويات بعد أن تخلص من قبضة الاستعمار الفرنسي الذي مارس عليه كل أشكال السيطرة والهيمنة والإذلال، وفي هذا السياق يقول عبد القادر جغلول : " لم يعرف التاريخ الحديث مأساة استعمارية كمأساة الجزائر، كما أن الإنسان الحديث لم يواجه أزمة إنسانية تهزه في الأعماق وتتحداه كأزمة الجزائر خاصة أن الاستعمار الفرنسي لم يكتفي باحتلال الجزائر وسلب ثرواتها." سنتناول في هذا الفصل التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري وفيه:

- النسق الاجتماعي(المجتمع والتحديات المجتمعية - تحول في الأسرة الجزائرية- المرأة بوصفها فاعل اجتماعي جديد).
- النسق السياسي والاقتصادي(الأجيال الثلاثة- الرئاسة والفساد السياسي- النماذج الاقتصادية والأزمة المالية العالمية).
- النسق الثقافي(الحركة المسرحية وبراديجم ثقافي جديد- المجالات والصحف ووسائل الإعلام- التربية والتعليم والإدارة).

المبحث الأول: النسق الاجتماعي

المطلب الأول: المجتمع والتحديات المجتمعية

انتقل المجتمع الجزائري من مجتمع بدوي زراعي تقليدي محافظ إلى مجتمع مدني عصري بفعل الظاهرة الاستعمارية، حيث تغير نمط معيشته وسلوكياته وقيمه كما تغيرت بناه الاجتماعية التقليدية بدءاً من القبيلة وصولاً إلى الأسرة التي انتقلت من النمط الممتد إلى النمط النووي ... وفي أربعينيات القرن الماضي عرفت الجزائر موجات هجرة من الأرياف إلى المدن جراء الظروف الاجتماعية المزرية في الريف(جفاف، مجاعة، سلب الأراضي الفلاحية من أهلها الذين تحولوا إلى أجراء عند المعمرين)، لكن دخولهم إلى المدينة لم يكن سهلاً حيث وجدوا أنفسهم في الضواحي داخل أكواخ أو مساكن جماعية ضيقة وفرص عمل ضئيلة ومحدودة فعملوا حمالين في الأسواق والموانئ أو مساحين للأحذية أو في ورشات البناء أو التسول.¹

الفرع الأول: تغير المدينة: ورثت المدينة في عهد الدولة الوطنية المستقلة وضعية كارثية زاد من حدتها الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لدولة خارجة لتوها من فترة استعمارية فاقت 130 سنة واستمرت علاقات الهيمنة الموروثة عن الاستعمار (التمييز بين أحياء شعبية وأخرى مترفة) كرسها التقسيم القديم بين المدينة الأوروبية والمدينة العربية الإسلامية. وفي ثمانينيات القرن الماضي شهدت الجزائر تحولات اجتماعية أخرى تمثلت في اكتظاظ

1- الهواري، بلعباس. "الحركات الاحتجاجية في العالم العربي وإشكالية الدولة: الجزائر نموذجاً". أطروحة دكتوراه. جامعة وهران 2. الجزائر،

2019/2018، ص 414.

المدن وانتشار التعليم وارتفاع مستواه وخروج المرأة للعمل والدراسة وانتقال الجزائر من نمط الاقتصاد الاشتراكي إلى نمط اقتصاد السوق وظهور حاجات ومتطلبات مجتمعية جديدة تغير معها نمط المعيشة والاستهلاك¹ فانتقل بذلك المجتمع الجزائري من مجتمع محلي محدود بتضامنه وعلاقاته القائمة على العاطفة والنسب والدين وهي عوامل كفيلة بتحقيق التجانس الاجتماعي والتضامن (التضامن الميكانيكي عند إيميل دوركايم) إلى مجتمع شامل (Société Globale) أو التحول من الجماعة إلى المجتمع يرتبط فيه الأفراد بعلاقات مجردة معاكسة للعلاقات الجموعية القرابية والأخلاق الدينية... كما ظهر الخطاب الديني (الإسلامي) كمتغير سياسي واجتماعي جديد حاول مراقبة الفضاء العام وبخاصة المرأة وعلاقتها بالمجتمع ودورها فيه سواء داخل الأسرة من قبل الأخ بتقمصه دور الأب بل وتجاوزه في سلطته وشكك فيه² إذ حاول أخلقة وأنسنة العلاقات الاجتماعية وإحياء السلوك الإسلامي من خلال الزي والمظهر والأسماء، حيث فرضوا على الطالبات وقتا محددًا للدخول إلى الأحياء الجامعية مساء كما أشيع أيضا رش بعض المتبرجات بمحلول "الأسيد" وهذا نتيجة ظهور إسلام نضالي راديكالي حاول أخلقة المجال العام والتمرد على سلطة الأب الفاشل (الصورة التي يحملها الابن في مخياله عن أبيه) والتمرد على الأجيال السابقة (جيل المجاهدين) (التمرد على الأب البيولوجي والرمزي) فظهرت رغبة في الثأر من الماضي ومن الثقافة والأيدولوجية الأبوية التي أصبحت عقبة أمام التجانس الاجتماعي والعائلي.³

1- المرجع السابق، ص 415، 414.

2- نفس المرجع، ص 415.

3- نفس المرجع، ص 416، 415.

وقد توسعت المدينة بطريقة فوضوية وبوتيرة متسارعة تعطلت معها الوظائف الطبيعية للمدن وتحولت الحياة فيها إلى جملة من الأزمات والاختناقات في شتى مناحي الحياة وأصبح من المألوف التعايش مع أزمات نقص الماء الشروب واختناق المواصلات وقصور الخدمات والمرافق العامة بات معها البحث عن الحد الأدنى للحياة الكريمة السائدة في يوميات المواطنين وهذا بفعل نسبة نمو السكان التي بلغت 3.2% سنويا¹ فقد كان عدد سكان المدن بالجزائر غداة الاستعمار (1830) لا يتجاوز 150 ألف نسمة يشكلون 50% من إجمالي السكان، لكن وخلال ثمانينيات القرن العشرين شهد المجتمع الجزائري تحولا جذريا في بنيته حيث بدأ عدد سكان المدن يتزايد حتى بلغ سنة 1987 إلى حوالي 11.5 مليون نسمة يمثلون 49% من إجمالي سكان البلاد يسكنون في 447 مركزا حضريا² وقد انعكس هذا التحول الجذري في طبيعة التركيب السكاني للمجتمع الجزائري على المجال الحضري في جانبين أولهما عمراني حيث شهدت المدن الجزائرية بعد الاستقلال توسعا لا مثيل له في تاريخها فاستهلك التوسع الحضري حوالي 80 ألف هكتار لاحتياجات السكن والمرافق و 25 ألف هكتار للتوطن الصناعي، وقد استمر توسع المدن الجزائرية بعد عام 1980 بمعدل 10 إلى 15 ألف هكتار في السنة ما أدى إلى اتساع رقعة المدن بصورة عشوائية على حساب الأراضي الزراعية، كما أدى هذا التمدد أيضا إلى ظهور

1- عبد العزيز، بون. " النمو الحضري والمفاهيم المرتبطة به". مجلة العلوم الإنسانية، 23 (2005)، ص-ص 62-65.

2- محمد الهادي، لعروق. التهيئة الحضرية في الجزائر: محاولة للتقييم. ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول تسيير المدن الكبرى: جامعة باب الزوار، الجزائر، 1987، ص-ص 5،7.

أحياء عشوائية على تخوم المدن تفتقر إلى أدنى متطلبات الحياة الأساسية.¹ أما الجانب الثاني تمثل في تغير حجم السكان فلو قمنا بمقارنة بسيطة بين عدد سكان الجزائر عام 1966 (3.778.482 نسمة) وعام 1987 (11.444.249 نسمة) نلاحظ ارتفاع عدد السكان بصورة مذهلة حيث شكل ضغطا كبيرا على المدن.²

الفرع الثاني: الرئيس والتحديات المجتمعية

في سنة 1978 توفي الرئيس هواري بومدين نتيجة المرض عن عمر ناهز الخمسين سنة بعد ثلاثة عشر سنة من حكم الجزائر، وبتوصية من الجيش سمت جبهة التحرير الجزائري الشاذلي بن جديد خلفا لبومدين وتم انتخابه كرئيس للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في السابع من فبراير سنة 1979.³ وقد أطلق الرئيس الشاذلي بن جديد كلمته الشهيرة حول المجتمع وأكد على ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية كأساس لبناء الدولة حيث قال: "إن العدالة الاجتماعية تعني بالنسبة إلينا تحقيق الفرص لجميع المواطنين وتمكينهم من الاستفادة بالثروات الوطنية كل حسب عمله وإنتاجه وتحقيق المساواة بين المواطنين بحيث يكون الفارق الوحيد بين مواطن ومواطن آخر هو فارق الجهد."⁴

وسرعان ما اصطدم الرئيس الجديد باندلاع "الربيع الأمازيغي"، ففي أبريل سنة 1980 هز الربيع البربري بشدة الصرح المؤسساتي الأيديولوجي الجزائري وطرح للمرة الأولى مسألة

1- بشير، التجاني. "توطن المناطق الصناعية: دراسة لبعض النماذج غرب الجزائر"، مجلة المدينة العربية، 37،8، (1989)، ص-ص 58-61.
 2- محمد الهادي، لعروق. "المدينة الجزائرية سياسات وممارسات التهيئة"، مجلة حوليات، 1 (1997)، ص 6.
 3- بنجامين، ستورا. تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988. ترجمة صباح ممدوح كعدان: منشورات الهيئة السورية للكتاب. دمشق، 2012، ص 90.
 4- فؤاد، مطر. "الشاذلي بن جديد الأولوية في الماضي لبناء اقتصاد وطني". مجلة الاقتصاد العربي، 46 (1980): ص 5.

التنوع السكاني والتعريف الثقافي في الجزائر، حدث هذا على خلفية منع الحكومة إلقاء محاضرة بجامعة تيزي وزو للكاتب مولود معمري حول استخدام اللغة البربرية حيث استولى الأساتذة والطلبة على الجامعة احتجاجا على ذلك وأوضح اثنان من منسوبي هذا الربيع أن التيارات الأيديولوجية وبخاصة التيار العربي الإسلامي يحتكر منذ الاستقلال الحياة الثقافية والفكرية باستخدام الرقابة والاستبداد.¹ وهذه الأحداث ليست الأولى في الجزائر المستقلة فقد سبقتها إرهابات قوية في فترة حكم الرئيس هواري بومدين تشير إلى حالة التشنج الاجتماعي الذي كان سائدا في ذلك الوقت حيث ارتفع عدد حركات الإضراب من 521 إضرابا في عام 1977 و72940 مشاركا في الإضراب حتى صار 768 إضرابا شارك فيها 117254 عاملا... بالإضافة إلى الاضرابات شهد سلوك العمال اليومي في العمل (إيقاع الاسترخاء، إهمال، غياب) مما يدل على أن العلاقة الأجرية لم يتم تطبيعها بعد.²

لقد لعب العمال بوصفهم فئة اجتماعية تتحدد بناء على علاقة الجماهير بوسائل الإنتاج دورا كبيرا في الساحة السياسية الجزائرية خلال سنوات 1979/1988 من خلال مردودهم في مجال الزراعة والصناعة والاقتصاد، إلا أن علاقتهم مع مالكي وسائل الإنتاج لم تخلو من الصراع والتجاذب.³ فقد شهد عام 1979 صراعا بين مختلف فئات الإنتاج بالرغم من أن التسيير الاشتراكي للمؤسسات كان يعمل على الحد من هذه الصراعات بين مختلف الأطراف وذلك بتأكيد على فكرة المشاركة والتوجيه المشترك غير أن هذا التشريع لم

1- بنجامين، ستورا، مرجع سابق، ص ص 92-93.

2- نفس المرجع، ص 75.

3- عبد الله محمد، عبد الرحمن. النظرية في علم الاجتماع، مصر: دار المعارف الجامعية، 2002، ص 89.

يستطع الحد من السلوك المتسلط الذي كانت تمارسه الإدارة في الحياة العملية، فقد احتدم الصراع بين العمال أو ممثليهم (النقابة) وأصحاب العمل (الإدارة) حول زيادة أجور العمال وتحسين ظروفهم المهنية والترقيات.¹ مما أدى في أواخر الثمانينات من القرن الماضي إلى سلسلة من الإضرابات بمختلف المؤسسات الاقتصادية تعود دوافعها بالدرجة الأولى إلى سوء التسيير وانعكاساته على معنويات العمال الذين طالبوا بتغيير مسؤوليهم المباشرين، فمن جانفي إلى أوت شهدت ولاية سكيكدة ثلاثة عشر إضرابا شارك فيه حوالي 1758 عاملا ضاع خلاله 11800 يوم عمل ومن سبتمبر إلى ديسمبر من سنة 1988 حدث أربعة وأربعون إضرابا شارك فيه 7200 عاملا وضاع خلاله 24763 يوم عمل وهو ما يشير إلى الانعكاسات السلبية لهذه الإضرابات على الاقتصاد الوطني.²

ومن أهم التحديات التي واجهت الرئيس في الجانب الاجتماعي أيضا هو الاختلال في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه وسيره بوصفها مجموعة علاقات ذات طابع مؤسسي يخضع لقواعد تحظى بالاتفاق النسبي للأفراد والجماعات، ويتجلى هذا الاختلال بحدّة في غياب إطار مرجعي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج الفعل وأنماط السلوك والعلاقات وفي الوقت ذاته معيارا لتقويم تلك النماذج

والأنماط الفعلية مقابل نموذج قيمي مثالي وهذا نظرا لعملية التغير الاجتماعي التي طالت المدن الجزائرية منذ الاستقلال.

1- علي، غربي. "بعض مظاهر الصراع الصناعي من خلال عملية التصنيع في المجتمع الجزائري". مجلة الوحدة، 85، (1991): ص 182-183.

2- نفس المرجع، ص 185.

المطلب الثاني: تحول في الأسرة الجزائرية

لقد كان لظاهرة النزوح الريفي تجاه المدن طلبا للعمل وظهور الأحياء السكنية الجديدة الأثر الكبير في التحول القيمي حيث أصبحت الأسرة الجزائرية في نهاية السبعينات من القرن الماضي تشبه إلى حد كبير الأسرة الأوروبية التي تعيش في وسط حضري سواء من حيث عدد الأطفال أو من حيث المعاملات أحيانا بناءا على ما تقدمه وسائل الإعلام من نماذج للحياة العربية كنماذج مثالية جديدة يقتدى بها في المجتمع الجزائري وفي الأسرة الجزائرية بالتحديد.¹ فانتشرت الأسرة النووية كمكون اجتماعي يحمل في طياته خصائص وقيم اجتماعية تتفاعل مع قيم المكونات الأخرى لتنتج قيما اجتماعية جديدة تتجلى في سلوكياته اليومية يتبناها بصورة تدريجية، ويرجع تغير العائلة الممتدة إلى أسرة نووية* إلى عدة أسباب أهمها الشريحة الاجتماعية والمنطقة التي تسكن فيها العائلة أو الأسرة إضافة إلى ظاهرة النزوح الريفي تجاه المدن طلبا للعمل وهذا نظرا للظروف الاقتصادية للعائلة والمستوى الثقافي والعلمي لكل عائلة وتوفر المساكن في المجتمع من عدمه إلا أنه كان لتوفر المساكن سببا مشجعا في انتشار الأسرة النووية. ويرى دوركايم أن تحول الأسرة من جماعة واسعة إلى أسرة نووية راجع إلى التفاعل الذي يدخل فيه الفرد مع المحيط الاجتماعي وما يعرفه من تقسيم العمل، في حين ذهب ميكافير إلى التأكيد على أن تطور العائلة البشرية يتم من خلال انتقالها من عائلة ممتدة إلى عائلة نووية صغيرة الحجم بالموازاة مع

1- محسن، عقون. "تغير بناء الأسرة الجزائرية". مجلة العلوم الإنسانية، 17(2002): ص130.

* العائلة الممتدة: يقصد بها تلك العائلة التي تضم الأب والأم والأبناء والأحفاد وتستمر إلى جيلين أو ثلاثة أجيال، أما الأسرة النووية فهي الأسرة المنفصلة عن العائلة الممتدة وتتكون من الأب والأم والأبناء، وإذا تزوج الأبناء فإنهم ينفصلون أيضا عن أسرهم ليكون كل منهم أسرة نووية جديدة.

التحول التاريخي للمجتمع الزراعي الريفي إلى مجتمع صناعي حضري، وقد مهد لبروز الأسرة النووية تقلص حجم الأسرة وتكاثر الأعباء المادية عليها ودخول معظم أفرادها إلى سوق العمل، وقد ظهرت معها علاقات جديدة تقوم على الاختيار الحر الذي توجهه الميول الذاتية فأثر ذلك على السكن، حيث أصبحت نسبة كبيرة من المتزوجين تبحث عن مسكنها الزوجي بعيدا عن سكن العائلة وذلك على الرغم من أن أسرتي الزوجين تبقى مصدر دعم للأسرة النووية، وغالبا ما تميل الفئات المتعلمة إلى أن تكفي نفسها بنفسها بالاعتماد على أجرتي الزوجين وقد أدى ذلك إلى تغيير مفهوم الزواج لدى الفئات المتعلمة، إذ لم يعد مختصرا في كزنه وسيلة للإنجاب بل أصبح شكلا فعالا من أشكال التعاون المتبادل بين الزوجين.¹

أما فيما يخص الأطفال في الأسرة النووية فكان الأبوان يتوليان رعايتهم مع المراكز التربوية والتعليمية ونادرا ما يسهم الأقارب في تولي مسؤولية تربيتهم، بينما في العائلة الممتدة فكان كل من الوالدين والأقارب يشاركون في تربية ورعاية الأطفال وهذا ما جعل الأسرة النووية تتعرض لفقدان الطابع المميز لبعض العادات والتقاليد والقيم التي كانت تؤدي الدور الأساسي في وحدة وتماسك العائلة الممتدة.²

1-فتيحة، تمرسيت، مرجع سابق، ص-ص 25، 26.

2- محسن، عقون، مرجع سابق، ص 130.

حيث تتفاعل هذه القيم مع قيم المكونات الأخرى لنتج قيما اجتماعية جديدة يمكن رصدها في سلوكياته اليومية وتبدو هذه القضايا بوضوح أكبر من خلال الممارسة في تدهور قيم العمل والأداء والفعالية والكفاءة¹ فانتشرت بذلك الرشوة والمحسوبية والزبونية وروح الاتكال والمضاربة التي طالت مجالات حساسة مثل التوظيف، الترقية، التعيين في المناصب العليا في مختلف مؤسسات الدولة مما أكسبها صفة القيم الاجتماعية السلبية التي أعادت إنتاج الكثير من السلوكيات الاجتماعية بوسائل معينة لتحقيق غايات محددة، وفي هذا الصدد يقول ماكس فيبر: "يقوم الشخص بفعل عقلاني غائي، عندما يوجه فعله تحقيقا لغرض معين وبالاستعانة بوسيلة محددة وأملا في تحقيق نتائج جانبية بعينها ويقوم في ذلك بالموازاة بصورة عقلانية ما بين الوسيلة والغاية وكذلك بين الغايات والنتائج المصاحبة... وقد يتم الاختيار ما بين الغايات والنتائج المتنافسة والمتضاربة استنادا إلى أساس ذي توجه عقلاني قيمي عندئذ لا يكون الفعل عقلانيا قيميا إلا فيما يتعلق بوسائله فقط، كما يمكن للقائم بالفعل دون توجه عقلاني قيمي امتثالا (لأوامر) (وطلبات) معينة أن يضع الغايات المتنافسة والمتضاربة باعتبارها احتياجات شخصية موجودة في تدرج حسب ضرورتها كما يراها هو بصورة واعية ثم يوجه فعله تبعاً لها بحيث يتم إشباعها قدر الإمكان وفقا لهذا التتابع (مبدأ المنفعة الحديثة)".² هذه السلوكيات تستوجب منا التوقف عندها بكثير من التمعن والتمحيص كي نتمكن من معرفة معانيها ودلالاتها وتأثيرها في المجتمع وبالتالي رصد القيم الاجتماعية

1- العياشي، عنصر. "سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر". في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص227.

2- ماكس، فيبر. مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ط1. ترجمة صلاح هلال. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011، ص55.

المنتجة لهذه السلوكيات ومن ثم القيام بخطوات عملية لمعالجتها بواسطة برامج مختلفة عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني وفي هذا الصدد أيضا يرى ماكس فيبر أن الإنسان كائن واع يتصرف عن وعي وهدف ولسلوكه معنى وقصد على عكس الأشياء التي يمكن إخضاعها للدراسة العلمية، هنا يجب فهم العالم في ضوء أفعال الفرد وفهم مقاصدها وأهدافها ونواياها ودلالاتها... أي دراسة الفرد في علاقته بأعضاء الجماعة التي ينتسب إليها أو علاقاته مع المجتمع في كليته بالتوقف عند مختلف الدلالات والمعاني والمقاصد والغايات والنوايا التي يعبر عنها هذا الفعل الإنساني والسلوكي في علاقته بأفعال الآخرين ضمن الكينونة المجتمعية نفسها ... فالأفراد يؤثرون في المجتمع بأفعالهم الواعية الهادفة، والمجتمع بدوره يؤثر في الأفراد.¹ فالعمل التطوعي مثلا بوصفه فعلا اجتماعيا يبدأ بعدد محدود من الأشخاص وفي حيز مكاني ضيق يمكنه أن يؤثر في أفراد المجتمع من خلال فهمهم لدلالاته ومعانيه ومقاصده ومخرجاته، وهو " فعل عقلائي يرتبط بقيمة ذلك الفعل الذي لا يهدف إلى تحقيق هدف خارجي معين بالنسبة للفرد بقدر ما يهدف إلى التمسك بقيمة معينة لها أهمية عظمى عند الفرد والمجتمع"² ، فأفراد المجتمع ومن خلال قيامهم بهذا العمل التطوعي يكونون قد اشبعوا حاجياتهم من عدة قيم مجتمعية إيجابية، مثل قيمة النظافة التضامن التشجير، التعاون... الخ، وبهذا تكون هذه المقاربة قد فتحت لنا المجال للغوص في استخلاص معاني ودلالات هذه السلوكيات، ومن ثمة التعرف على القيم

1- حسام الدين محمود، فياض، مرجع سابق، ص-ص 17-19.

2- <http://www.fargjat2004.maktobboy.com.15/12/2021.18:25>

الفردية والاجتماعية التي يحملونها ويسعون إلى ممارستها في واقعهم الاجتماعي. وفي النسق الاجتماعي دائما عجزت المؤسسات الاجتماعية عن أداء دورها ووظيفتها بفعالية كالأُسرة ومنظومتي التعليم والتكوين، فضلا عن الجمعيات المهنية والتضامنية التي عرفت حالة من اضطراب في وظائفها نظرا لعمق وسرعة التحولات الاجتماعية واستغلالها سياسيا من طرف النظام السياسي القائم كما اتسعت أيضا فجوة التفاوت بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة نتيجة المضاربة والاختلاس وتحويل الأموال العمومية ما أدى إلى رفض هذا التفاوت اجتماعيا وهذا لكونه مرتبط بالشعور بالظلم واللامساواة وعدم تكافؤ الفرص التي تتدرج تحت مسمى القهر الاجتماعي هذا من جهة، ومن جهة أخرى قيام هذا التفاوت على أسس مرفوضة ثقافيا وقانونيا وعلى مستوى الخطاب السياسي الذي تميز بالشعبوية.

ومما شاع أيضا في هذه الفترة استخدام مفهوم " الشارع " ضمن سياقات مفاهيم الحزب والمعارضة والانتخابات وقد يقودنا هذا المفهوم من الوهلة الأولى إلى مسيرات وانتفاضات إلا أنه أصبح في أدبيات السياسي والإعلامي يشير إلى المعارضة حين تتخذ طابعا عنيفا فالشارع بوصفه فضاء للتنفس والتنفيس والتخلص من جميع المكبوتات هو أيضا فضاء خصب ومناسب لممارسة العنف بكل أشكاله، حيث تصاحبه حالة من الهيجان والخوف والتردد والحماسة ولديه قابلية لأن يتحول إلى عنف دموي وهو قوة شعبية تعبيرية تكمن قوته في سلميته التي تقلق السلطة السياسية التي تحاول جره إلى العنف، ومن انعكاساته التأثير في قدرات السلطة إذ قد يطيح بالنظام السياسي القائم حينما يكون عاما ومنظما وله قوة

الاستمرار والمقاومة كما حدث في الحراك الشعبي الذي شهدته الجزائر في 2019 والذي أطاح بنظام عبد العزيز بوتفليقة بعد عشرون سنة من الحكم.¹

ومن المظاهر التي تجلت في النسق الاجتماعي أيضا اتساع فجوة التفاوت بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة خصوصا وأن هذا التفاوت يفقد أسسا مشروعة تبرره في ظل غياب نسق قيمي يحظى باتفاق نسبي بين القوى الاجتماعية، بل على العكس من ذلك تماما إذ يقوم التفاوت على مجموعة عناصر تعتبر موضع احتجاج ومعارضة من قبل الغالبية العظمى الفاعلة للمجتمع (الطبقة العاملة والطبقة الوسطى) ذلك أنه ارتبط بالشكل السريع لثروات ضخمة وبطرق مشبوهة وغير شرعية كالمضاربة والاختلاس وتحويل الأموال العمومية² الأمر الذي انعكس سلبا على المجتمع من الناحية الاجتماعية والاقتصادية خاصة والسياسية ما أفقد ثقة المواطن في مسؤوليه وبالأخص الفئات الفقيرة حيث تجلى ذلك في ردود أفعال اجتماعية ساهمت بشكل كبير في ظهور أحداث 5 أكتوبر 1988.

المطلب الثالث: المرأة بوصفها فاعل اجتماعي جديد

يبدو أن تصور النظام السياسي الذي كان سائدا في الجزائر للمرأة أواخر سبعينيات القرن الماضي لم يخرج من الدائرة الضيقة التي تنتظر للمرأة كأم وزوجة ودورها في بناء الأسرة بوصفها الخلية الأساسية في تكوين الوطن، لكن التحولات التي شهدتها المجتمع حتم على الدولة تشجيع المرأة على اقتحام عالم الشغل في وظائف تستجيب لخصوصياتها وقدراتها

1- بومدين، بوزيد. " قوة الشارع في التغيير السياسي: (محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر) ". في الديمقراطية والتحركات الراهنة

للشارع العربي. ط1. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص-ص 209-210.

2- العياشي، عنصر، مرجع سابق، ص 229.

وكفاءاتها مع ضمان حماية الأمومة واستقرار الأسرة.¹ حيث بلغت نسبة النساء العاملات نهاية السبعينات 2.6% من مجموع اليد العاملة أي ما يعادل 141000 امرأة عاملة² في المقابل شهد تعليم المرأة انتعاشا، فقد ارتفعت نسبة النساء المتعلمات 80% خاصة في التعليم الابتدائي وتقل نسبتهم إلى 60% في المستوى الثانوي وأقل منها في مستوى التعليم العالي فازدادت بذلك نسبة النساء العاملات في المدن على حساب الأرياف وقد لاحظ علماء الاجتماع أهمية التطور النوعي لعمل المرأة الذي تحول شيئا فشيئا من نشاط فلاحى ضعيف الأجر ومرتبطة من حيث التنظيم بالإنتاج المنزلى إلى عمل حضري منفصل عن العمل بالمنزل يقابله أجر ما جعل المرأة تصنع لنفسها مكانة في علاقات الإنتاج فتغيرت بذلك القوانين المنظمة لعمل المرأة خلال فترة الثمانينات وتجلت ذلك في القانون رقم 81 المؤرخ في 21 فيفري 1981 والقانون رقم 6/82 المؤرخ في 27 فيفري 1982 وقانون 11 سبتمبر 1982 والقانون رقم 12/83 المؤرخ في 2 جويلية 1983.

ولم يكن من السهل تقبل عمل المرأة بالنظر للقيم الاجتماعية المحافظة التي كانت سائدة في تلك الفترة، فخرجها للعمل مرتبط بتوفر بضعة شروط أهمها أن تكون حائزة على تأهيل علمي عالي أو متوسط على الأقل وأن يكون في مجالات محدودة ومقبولة اجتماعيا تراعي خصوصياتها بحيث يكون امتدادا لنشاطاتها التقليدية في المنزل وداخل الأسرة خاصة

1- محفوظ، درة. " المرأة العاملة في المغرب العربي بين الاستغلال والتحرر ". مجلة المستقبل العربي، 37، 4 (1982): ص 68.

2- فاطمة، مرابط. " المرأة في الجزائر بين جمود القرية وصخب المدينة ". مجلة المنار، 48 (1988): ص-ص 134-136.

مجالات التعليم والصحة والإدارة.¹ وهي دلالة واضحة على المكانة الاجتماعية التي تحظى بها المرأة في وسطها الاجتماعي بوصفها النواة الأساسية لبناء الأسرة واللبنة الأولى للتنشئة الاجتماعية للأبناء، وفي هذا السياق تمكنت المرأة من خلال إقبالها على العمل خارج محيط الأسرة أن تفتك مكانة اجتماعية محترمة أدت إلى ظهور مؤشرات حضرية توحى بأن المجتمع يمر بمرحلة تغير اجتماعي هامة، فهو بصدد اكتساب قيم اجتماعية جديدة تجلت بوضوح في سلوكيات الفاعلين الاجتماعيين حيث اتجهت المرأة إلى تنظيم النسل وتباعد الولادات وتغير نمط العلاقات الأسرية بدءا بالمكانة الاجتماعية المحترمة وصولا إلى تعدد الأدوار التي تقوم بها فاتجهت نحو الاستقلال الذاتي إشباعا لتطلعاتها نحو المزيد من النجاح والرفاهية.

لقد كان من الطبيعي أن يصاحب هذه التحولات التي طالت البناء الأسري ومكانة المرأة تحولات مماثلة تتعلق أساسا بترسيخ الفردانية في مقابل العائلية والديمقراطية في مقابل التسلطية الأبوية.² إلا أن هذه المكتسبات لن تمر دون أن تحدث ردة فعل وتترك آثارا سلبية على الأسرة والمجتمع، فقد يختل توازن الأسرة في علاقة أفرادها ببعضهم البعض من الناحية العاطفية والاتصالية فتواجد الأم العاملة خارج البيت أثناء أوقات العمل تزيد من حاجات الأبناء لعاطفة الأمومة خاصة في ظل انتشار الأسرة النووية حيث يغيب دور الجد والجدة في عملية التنشئة الأسرية مما يحتم على الوالدين ترك أبنائهم في رياض الأطفال

1- عبد الناصر، جابي. الحركات الاجتماعية في الجزائر بين الأزمة الدولية الوطنية وشروخ المجتمع، مركز البحوث الاقتصادية من أجل التنمية، منتدى العام الثالث، الشبكة العالمية للمعلومات، 2003، www.ifrance.com، ص 13.

2- إسماعيل، قبرة وآخرون. مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 254.

التي قد يتلقون فيها تنشئة اجتماعية مغايرة لتلك التي يجدونها في الأسرة فتتراجع بذلك وتيرة نسق الاتصال الأسري أو حتى تنشئة غير سوية مما يؤدي إلى تزايد المشكلات النفسية والتربوية وإفلات الأبناء من الرقابة الأسرية وظهور اضطرابات في العلاقة الزوجية بسبب عدم قدرة الزوجة على التوفيق بين الأعباء الأسرية ومسؤوليات والتزامات العمل، وبالرغم من هذه الاضطرابات إلا أن المرأة لم تعد تنظر لنفسها على أنها ربة بيت فحسب بل ترى أنه يجب عليها تبوء مكانة اجتماعية جديدة وهامة في المجتمع، فهي تتطلع إلى ممارسة أدوار اجتماعية وثقافية وإدارية بل وإلى تبوء مهام قيادية مختلفة من خلال سعيها لإثبات ذاتها وقدراتها ومشاطرة الرجل أو حتى منافسته في شتى مجالات الحياة غير مكترثة بالانعكاسات السلبية التي قد تهدد المجتمع في بنائه ووظائفه.

المبحث الثاني: النسق السياسي والاقتصادي

المطلب الأول: الأجيال السياسية الثلاثة

بعد عقود من الاستقلال تجددت الأجيال وأصبح الشباب هو السمة الغالبة إذ بلغت نسبة الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة 70%¹ حيث عرفت الجزائر ثلاثة أجيال رئيسية هم:

الجيل الأول: جيل الآباء المؤسسين للحركة الوطنية قادوا الثورة المسلحة وحققوا الاستقلال وبنوا الدولة المستقلة واستمروا على رأسها لعقود باسم الشرعية الثورية، هذا الجيل مولود بين عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي وصل إلى نهاية مشواره ومات الكثير منهم، داخل هذا الجيل وفي الخمسينيات وقع صراع بين جناحين أو جيلين فرعيين الجيل السياسي المؤسس

1- منعم، العمار. الجزائر والتعددية المكلفة. ط 3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 50.

للحركة الوطنية مثل (مصالي الحاج) الذي استعمل الأدوات السياسية في نضاله كالحزب والانتخابات¹ وجيل الفعل الثوري المباشر الذي تعجل الحسم العسكري (المنظمة الخاصة ومجموعة 22 التي أسست جبهة التحرير الوطني) والذي أعاب على الجيل الأول مهادنته للاستعمار وعدم قدرته على القطيعة معه، حيث وصل الخلاف إلى حد الاقتتال بين الفريقين مما أثر على الثقافة السياسية الوطنية (رفض الزعامة الفردية وتفضيل القيادة الجماعية) أولوية الشعب على النخبة الشعبوية، سيطرة العسكري على السياسي والمتقف نبذ النقاش الفكري العلني لصالح التسويات الشخصية المبنية على موازين القوى المؤقتة². ورغم أصوله الريفية إلا أنه عرف حراكا طبقيًا مهما (اليسر والثراء) بعد الاستقلال لارتباطه بمواقع حساسة داخل الدولة ولطبيعة الاقتصاد الريعي المركزي المعتمد على القطاع العام والدولة حديثة الاستقلال ليست فقط حكما بل فضاء لإنتاج الثروات يتم فيه التفاوض حول المصالح³. جيل قاد الثورة ووصل إلى السلطة وسيطر على مراكز القرار السياسي داخل الجيش وهو صغير السن وبقي فيها طويلا ولم يفكر في مغادرتها، رفض التعددية والمنافسة ورأى في الأجيال الأصغر منه نظرة الكبير للقاصر ونظرة شك في وطنيته وكفاءته.

الجيل الثاني: ولد في السنوات الأخيرة من الكفاح المسلح أو في البدايات الأولى للاستقلال أحسن تعليما وأكثر تمدنا من الجيل الأول، دخل المدينة صغيرا أو ولد فيها تكيف معها وقبل بمظاهرها وسلوكياتها عكس الجيل الأول الريفي الأصول والتثنية. توجد نظرة إيجابية

1- ناصر، جابي. لماذا تأخر الربيع الجزائري. الجزائر: منشورات دار الشهاب، 2012، ص 15.

2- نفس المرجع، ص 15.

3- محمد، حربي. "الأسس الثقافية للأمة الجزائرية". ترجمة بلقاسم بن زنين. مجلة إنسانيات، 47 و 48 (جانفي-جوان 2010)، ص 11.

نوعاً ما بين الجيلين في حدود الفكرة السياسية الوطنية، وكان يمكن لهذا الجيل أن يلعب دور الوسيط بين الجيل الأول والجيل الثالث المتعاكسين.¹ لقد أظهرت المدينة عيوب وفشل تسيير الجيل الأول الذي سيطر على السلطة باسم الشرعية الثورية بقي هذا الجيل تحت سيطرة الجيل الأول في المجال السياسي حتى داخل المؤسسة العسكرية بالرغم من تشييب القيادات إلا أن مركز القرار السياسي ظل بيد الجيل الأول وأسند الثاني مسؤوليات تقنية وإدارية ولم يفكر في الثورة عليه وإعادة النظر في شرعيته التاريخية رغم انتقاده له إلا أنه رضي بتقسيم العمل بين السياسي المحتكر من قبل الجيل الأول والتسييري المحتكر من الجيل الثاني وهذا بسبب التنشئة السياسية التي تلقاها والتي أفقدته المبادرة السياسية ومع مطلع التسعينيات تدهورت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لكثير من أبناء هذا الجيل بفعل الخيارات السياسية والاقتصادية الجديدة فتوجهت إما للنقابات المستقلة أو القطاع الخاص للاستثمار في تجربتها المكتسبة من القطاع العام.²

الجيل الثالث: جيل يختلف تماماً على الجيلين السابقين فهو أصغر سناً وذو تنشئة سياسية مختلفة تلقاها في المدن وعاش أزماتها (السكن، الماء الشروب، النقل، البطالة، التسرب المدرسي، العنف الاجتماعي) ويمكن تسميته بجيل الفعل المباشر كما الجيل الأول تماماً عاش وعاش مراحل إعياء وفشل المشروع الوطني التحديثي الذي أدى إلى تطورات اجتماعية أثرت على التوازنات التقليدية للمجتمع الجزائري، حيث برزت طبقتان اجتماعيتان

1- الهواري، بلعباس، مرجع سابق، ص-ص 410، 411.

2- نفس المرجع، ص 411.

متناقضتان طبقة غنية تتحكم في ثروات البلاد وهي أقلية من حيث العدد وهذا بفضل تموقعها داخل الحزب والجيش والمؤسسات الرسمية وطبقة فقيرة تتكون أساسا من العاطلين عن العمل والنازحين من المناطق الريفية المحرومة وذوي الدخل الضعيف.¹

أحدث هذا الجيل قطيعة مع الجيلين السابقين حيث حملهما مسؤولية تدهور أوضاعه وفشل البلاد على أكثر من صعيد فدخل في مواجهات عنيفة فردية وجماعية ضد مالكي السلطة ومن داخل مكان العمل بتنظيم سلسلة إضرابات لم تشهد لها الجزائر مثيلا من قبل نظمتها نقابات مستقلة، ووصلت هذه القطيعة إلى المجال الثقافي والفني من خلال رفض أذواق وخيارات الجيلين السابقين في الملابس والغناء (الراي والأغنية العصرية) ومختلف التعبيرات الأخرى (هوائيات لالتقاط القنوات الأجنبية، الترابندو في مواجهة الاحتكار، الملعب كفضاء للتعبير الاحتجاجي)، ووصل الصراع بين هذا الجيل والجيلين اللذين سبقاه إلى حد اتهامه بنكران الجميل وافتقاده للحس الوطني والتاريخي فرد عليهم بالتشكيك في ماضيهم التاريخي وانجازاتهم إلى أن وصل إلى مواجهات مسلحة في تسعينيات القرن الماضي وبالرغم من تسويق السلطة بضرورة تسليم المشعل للشباب للتداول على السلطة إلا أن الجيل الأول بقي متمسكا بالسلطة رافضا التنحي لصالح جيل الشباب.²

1-ناصر، جابي، لماذا تأخر الربيع الجزائري، مرجع سابق، ص-ص 23، 24.

2- الهواري، بلعباس، مرجع سابق، ص 413.

المطلب الثاني: الرئاسة والفساد السياسي

بعد وفاة هواري بومدين في 27 ديسمبر 1978 تولى رئيس المجلس الشعبي الوطني رابح بيطاط رئاسة الجمهورية وذلك وفقا للدستور الجزائري الذي ينص على أنه: " في حالة وفاة رئيس الدولة يتولى رئيس البرلمان رئاسة الجمهورية مدة 45 يوما يتم خلالها اختيار رئيسا للجمهورية." ¹ وكان الوصول إلى منصب رئاسة الجمهورية يقتضي حصول المرشح على دعم المؤسسة العسكرية وجهاز الاستخبارات العسكرية، وقبل نهاية ولاية رابح بيطاط احتدم الصراع بين شخصيات من جبهة التحرير الوطني والمؤسسة العسكرية حيث كان التنافس قائما على أشده بين مرشحين الأول هو محمد الصالح يحيوي الذي قام بإلقاء كلمة في المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني في 27 جانفي 1979 كانت بمثابة برنامج للعمل السياسي إذا ما تم ترشيحه لمنصب رئيس الجمهورية، حيث أكد على بناء الحزب والدولة وتطبيق الميثاق الوطني(الدستور) وبناء دولة قوية تحكمها القوانين وإطلاق نهضة شاملة في إطار دولة شعبية ديموقراطية عصرية تهدف إلى تقدم سريع على النهج الاشتراكي كما أكد على إصلاح وتطوير جبهة التحرير الوطني وبناء حزب جديد حيث قال: " أن الأهمية الاستراتيجية لبناء حزب قوي يعكس محتواه الاجتماعي تقدم الثورة ونشر فكرها إلى جميع القطاعات." وأكد على إقامة مجلس محافظات وحل المشكلات الاجتماعية (السكن والهجرة، والاهتمام بالمرأة) ودعم حركات التحرر في الصحراء الغربية والشعب الفلسطيني

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. دستور عام 1976، www.elmouradia.dz

الذي يكافح ضد الاحتلال الصهيوني.¹ أما المرشح الثاني هو عبد العزيز بوتفليقة إلا أن الجيش رجح الكفة لشخصية عسكرية ممثلة في شخص الشاذلي بن جديد.

كان المشهد السياسي في الجزائر بعد وفاة الرئيس نهاية السبعينيات يسير في ثلاثة اتجاهات:

1- الاستمرار على نهج بومدين حيث كان هناك تأكيدا من الصحف الجزائرية بأن الحكم الجديد

سيسير على الخطى نفسها التي وضعها الرئيس الراحل هواري بومدين والتي تمت صياغتها في الميثاق الوطني الذي صدر عام 1976 كما أن الشاذلي بن جديد بعد ظهوره على المسرح السياسي أوضح بأن سياسة بلاده لن تتغير عما كانت عليه في عهد بومدين.²

2- القطيعة الكاملة للنظام السابق حيث كان هناك من يؤيد الاشتراكية التي انتهجها بومدين والعلاقة مع الاتحاد السوفياتي وهناك من يؤيد تخفيف ذلك الخط وآخرون أشاروا إلى تأكيد العلاقة مع الغرب وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية.

3- إحداث تغيير نسبي في الأسلوب وليس في الجوهر، وقد ظهر هذا الاتجاه على أساس اختلاف شخصية الرئيس الراحل عن شخصية الرئيس الجديد من ناحية والتوترات والمشكلات الكامنة والمتوقع انفجارها على مسيرة التنمية وصور المراجعة التي غالبا ما تتم في المجتمعات النامية بعد فترات معينة من برامج التنمية من ناحية أخرى.³

1- محمد الصالح، يحيوي. "الوعد الصادق بناء: الحزب والدولة". مجلة الثقافة، 49 (1979): ص- ص 3، 5.

2- محمد أحمد، معاطي. "الجزائر ما بعد بومدين". مجلة السياسة الدولية، 56، 15 (1979)، ص- ص 181، 182.

3- نفس المرجع، ص 182.

لم يكن اختيار بن جديد مرشحا لجبهة التحرير الوطني لاختياره رئيسا للجمهورية أمرا سهلا، إنما جاء في ظل مناخ متوتر داخل قيادة مجلس الثورة والمكتب السياسي للجبهة فرغم الأسماء المرشحة إلا أن تقديرات المراقبين بالنسبة للرئيس المقترح لا تتسم بالأهمية نفسها التي أعطيت لغيره، لذا فبعد أربعة أيام من الخلافات الحادة التي بدأت من 03 إلى 07 فبراير 1979 تم ترشيح الشاذلي بن جديد واستبعاد محمد الصالح يحيوي ذي الاتجاه الاشتراكي وعبد العزيز بوتفليقة ذي الميول الغربية حيث اعتمد الشاذلي على ثقل الجيش داخل مؤتمر الجبهة المتمثل في وجود 600 عضو يمثلون الجيش من أصل 3290 عضوا ومن أهم أسباب اختيار الرئيس الجديد ما يلي:

1- لأنه أكبر أعضاء قيادة الثورة سنا.

2- اقتناع حزب جبهة التحرير الوطني بأن اختيار بن جديد يمثل الموقف المعتدل

لنقادي الصدام بين التيارات.

3- أن كبر سن الرئيس قد يمنحه الكفاءة والقدرة على حل المشاكل السياسية والاقتصادية

للبلاد بهدوء واعتدال.

وباختيار الشاذلي بن جديد رئيسا للجمهورية أكدت مقولة أن: " الجيش يمتلك كل السلطة وسيعمل كل ما في وسعه للمحافظة عليها."¹ وعمدت القيادة الجديدة إلى تكوين تحالفات جديدة مبعدة كل الشخصيات التي يمكن أن تسبب تهديدا للنظام الجديد ومقربة في نفس الوقت أفرادا آخرين أبعدها أو همشوا في الفترة السابقة وهكذا تكونت جماعة جديدة ذات

1- رياض، الصيداوي، "الانتخابات الديمقراطية في الجزائر"، مجلة المستقبل العربي، 245 (1999)، ص 49.

توجه براغماتي بالدرجة الأولى ولكنها في نهاية المطاف هي جماعة تنتمي إلى طبقة الجيش.¹ فقد قام الرئيس بدعم محمد الشريف مساعدي، حيث أصبح في عهده الأمين العام للحزب وليستطيع إحداث توازن في الجيش قام الرئيس بترك الجيش ليحافظ على موقعه داخل حزب جبهة التحرير الوطني إذ بقي الجيش جزءاً لا يتجزأ من الحزب حيث يشكل ضباطه 20% من أعضاء اللجنة المركزية.² كما أقبل الرئيس على إدخال تغييرات كبيرة على هيكله الجيش وأعاد تنظيمه على أساس فرق عسكرية تقليدية وليس مناطق عسكرية شبه مستقلة يتمتع فيها قائد المنطقة بصلاحيات كبيرة ونفوذ واسع وتحكم مفرط في قواته وبهذه التغييرات استطاع عزل رموز القوى داخل المؤسسة العسكرية أمثال عبد الله بلهوشات عضو قيادة مجلس الثورة والأكل عياض مسؤول جهاز الأمن العسكري كما استطاع إبعاد قاصدي مباح من رئاسة الحكومة.³

وفي تشريحه للأزمة الجزائرية يقول عبد الحميد مهري في الفصل السادس (الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق) من كتاب الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمركز دراسات الوحدة العربية بأن " الأزمة الجزائرية وليدة مطلب للتغيير نابع من المجتمع ومن التطورات التي عرفها المجتمع الجزائري ومن رفض هذا

1- علي، بوعناقة وعبد العالي دبله. " الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر ". في الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 222.

2- رياض، الصيدوي، مرجع سابق، ص 50.

3- هدى، ميتكس. " توازن القوى في الجزائر وإشكالية الصراع على السلطة في إطار تعددي ". مجلة المستقبل العربي، 172(1999)، ص 83.

التغيير والوقوف في وجهه من قبل الذين يدركون ضرورة التغيير أو الذين اعتقدوا أن لا مصلحة لهم في هذا التغيير.¹

النسق الاقتصادي

المطلب الثالث: النماذج الاقتصادية والأزمة المالية العالمية

اعتمد الرئيس الراحل هواري بومدين نموذجا اقتصاديا يستند على مجموعة من الأفكار والآليات مثل التأميمات وبناء قطاع عمومي واسع واعتماد المخططات التنموية الهادفة إلى إقامة اقتصاد (متمركز حول الذات) والتصنيع الكثيف المبني على ما أطلق عليه (الصناعات التصنيعية)، كل ذلك بهدف تشييد قاعدة اقتصادية متحررة تستمد ديناميتها الداخلية بعيدا عن التأثيرات والضغوط السلبية للاقتصاد العالمي بنموذجه الرأسمالي المهين.²

وشهدت الجزائر خلال فترة الثمانينيات بين عامي 1979/1988 تطورات مهمة على الصعيد الاقتصادي لا سيما أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي حيث أسهمت تلك التطورات في إحداث تنمية ملحوظة خاصة على صعيد الاهتمام بالطاقة والخدمات، لكن سرعان ما انعكس انخفاض عائدات النفط على ذلك كله فاضطرت الحكومة إلى الاستدانة وازدادت القروض وخدماتها وارتفع التضخم وتفاقت البطالة مما أدى إلى وقوع أحداث 5 أكتوبر 1988 وما نجم عنها من نتائج على الصعيد السياسي والاجتماعي

1- عبد الحميد، مهري. "الأزمة الجزائرية الواقع والآفاق في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية". ط2. بيروت:

مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 179.

2- العياشي، عنصر، مرجع سابق، ص 226.

والاقتصادي والثقافي. ويعتبر الخيار الاشتراكي في تسيير شؤون الدولة امتداد للمراحل التي سبقت فترة الثمانينيات، لكن محاولة بعض الأطراف إظهار الاشتراكية بغير صورتها الحقيقية أدى إلى اضطرابات ومشاكل في تسيير بعض المؤسسات كالتعاونيات التي كان الباعث على إنشائها حماية المستهلك من جهة وحماية المنتج من جهة أخرى والتقليل من عملية الاستيراد التي تستنزف العملة الصعبة، والغريب في الأمر أن المؤسسات الفلاحية التي أقامها النظام الحاكم كمعالم مجسدة لمفهوم السياسة الاشتراكية قد تحولت إلى عامل عرقلة... بل إلى عبئ ثقيل على السياسة المالية خاصة عندما حولها النظام إلى هياكل تجارية بقصد تحقيق الأرباح المقصودة منها ولو على حساب المنتج والمستهلك معا¹ وهكذا تحول القائمون عليها بتحبيدها عن الهدف الذي أنشأت من أجله فانقلبوا من مناضلين ميدانيين إلى سماسرة محتالين يتصيدون الأرباح التي تعود عليهم بأية وسيلة كانت وهكذا بدلوا وغيروا من مظاهر مهامهم فأنشئوا المكاتب الفخمة وارتدوا من اللباس ما يناسبها وسيروا الهياكل الفلاحية من خلفها بأسلوب وأخلاق المكتبيين. سلوكيات ومظاهر غير منطقية وغير مبررة لأنها لا تتلاءم مع مقتضيات ومتطلبات وظائفهم الأساسية المتمثلة في مواجهة تحديات الفلاحة وما تفرضه على أصحابها من سلوكيات وأخلاق ومفاهيم اجتماعية وثقافية، وهكذا تعرضت الفلاحة لأخطار كثيرة بسبب هؤلاء الطفيليين الذين تنكروا لمهامهم وتناولوا على الدولة والفلاحين المباشرين للعمل الفلاحي.

1- الشيخ سليمان، بشنون. الأزمة الجزائرية جذورها وأبعادها. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2012، ص 180.

الفرع الأول: النظام السياسي والنموذج الليبرالي

كما عمل النظام الجديد على التخلص من كل الخيارات الاقتصادية التي أقرها الرئيس الراحل هواري بومدين الذي أكد حينها أن الحل الحقيقي لمواجهة المشاكل الاقتصادية هو مضاعفة النمو الاقتصادي ورفع وقتها شعار "زراعة النفط لحصد الصناعة" وأصبح التصنيع هو الهم الأكبر والشغل الشاغل على مستوى الأجهزة الإدارية المسؤولة حيث أقدم النظام الجديد على توقيف برامج التنمية الطموحة التي بدأها بومدين بحجة أن الجزائر استثمرت كثيرا في جانب الصناعات الثقيلة التي اعتقد النظام الجديد أنها لم تحقق أهدافها والنتائج المتوقعة منها، لذلك يجب التوجه إلى تنشيط الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع القطاع الخاص ومحاربة ندرة المواد الاستهلاكية وحجتهم في ذلك أن الوحدات الصناعية الكبيرة لم تحل المشاكل الاجتماعية (البطالة، ندرة المواد الاستهلاكية، ضعف الإنتاج الاضطرابات العمالية)¹... حيث بدأت القيادة الجديدة بتطبيق سياسة تنموية تعتمد على الليبرالية وإعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الكبرى بحجة زيادة فعاليتها أكثر ومحاربة ندرة المواد الاستهلاكية التي كانت من مميزات الفترة السابقة، وتواصلت سياسة تقزيم الاقتصاد الوطني وشل مؤسساته عن طريق تنامي ظاهرة الاستيراد وانتشار ظاهرة الاستهلاك الغير عقلائي بين جميع فئات المجتمع في المأكل والملبس وفي كل مناحي الحياة تحت مسمى (من أجل حياة أفضل)، فأصبح التبذير قيمة اجتماعية سلبية منتشرة على نطاق واسع في المجتمع، وفي هذا السياق يقول ماكس فيبر أن: " الفعل الاجتماعي لا يتجمع دفعة واحدة في الوعي

1- علي، بوعنافة وعبد العالي دبلية، مرجع سابق، ص-ص 208، 209.

بل أنه ينمو تبعا للظروف في مجموعات مجزأة وناقصة وبذلك يمكن القول أن هذه الممارسة تنتمي إلى منطق السوائل البركانية أو المجمعات.¹

الفرع الثاني: الأزمة المالية العالمية والفسل الاقتصادي:

في عام 1986 نزلت أسعار النفط إلى أقل من تسعة دولارات للبرميل، وكانت تلك هزة اقتصادية عنيفة ضربت الاقتصاد العالمي لكنها كانت أعنف بالنسبة للاقتصاد الجزائري الذي كان يعتمد كليا على عائدات النفط بنسبة 92%. وقبل الأزمة النفطية بسنوات كانت الجزائر منتشية بالعنفوان الثوري الذي رافق بناء الدولة الحديثة مع النظام السابق وبالمكانة السياسية والثقل الذي باتت تتمتع به إقليميا وعربيا ودوليا، وأسهم ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات وبداية الثمانينيات في دعم هذا الثقل وفي إشاعة الإرياحية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد إلى درجة التبذير والترف لتصطدم البلاد بعدها بأزمة انهيار أسعار النفط عام 1986.²

ولم تلبث تداعيات هذه الأزمة أن ظهرت على محيا البلاد والناس فقد نفذ احتياطي البلاد من العملة الصعبة وشحت الخزينة العمومية ولم تجد الدولة ما تسد به رمق الجزائريين من الغذاء والدواء واخترقت الأزمة الجسم المجتمعي وبدأ التعب الاجتماعي على الناس خصوصا في المدن الداخلية وتدهورت الأوضاع المعيشية للجزائريين واختفت المواد الغذائية الأساسية من الأسواق كالخبز والزيت والقهوة والسكر ونفذ المخزون الاستراتيجي من المواد

1- جاك، هارمان. خطابات علم الاجتماع في النظرية الاجتماعية. ط1. تعريب العياشي عنصر. عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة،

2010، ص 123.

2- أزمة نفط الجزائر، alaraby.co.uk، 2023/09/03، 11:45.

الحيوية والقمح. وفي تلك الفترة كانت الجزائر تسير بنظام اشتراكي كلاسيكي تحتكر فيه الدولة وسائل الإنتاج وكانت توزع المواد الغذائية عبر ما يعرف بأسواق الفلاح وهو عبارة عن محلات تجارية كبيرة التي كانت تشهد طوابير كبيرة من الجزائريين بشكل يومي للحصول على الطحين والمواد الغذائية ووجد الجزائريون أنفسهم أمام حالة من الغبن دفعتهم للخروج من بيوتهم قبل الفجر للحصول على رغيف الخبز من المخابز.¹

وقد تفاقم الفشل الاقتصادي بصورة متسارعة عندما انهارت أسعار النفط في السوق الدولية تبعا لحرب الأسعار التي شنتها بعض البلدان النفطية الخاضعة لنفوذ الرأسمالية العالمية فتقلصت الموارد المالية بصورة محسوسة وفي المقابل تزايد مستوى الإنفاق العام نظرا إلى نمط الحياة الاستهلاكي غير الرشيد الذي برز مع بداية الثمانينيات، فاتخذ النظام سلسلة من الإجراءات أشهرها (برنامج مكافحة الندرة)... مما أدى إلى عجز شبه كامل في الجهاز الإنتاجي حيث لا تبلغ مردودية المنشآت في أحسن الحالات سوى ما بين 20% و 50% من طاقتها الفعلية، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة التي تجاوزت 25% من القوى العاملة وتقهقر الدخل الوطني وارتفاع معدل التضخم الذي بلغ حدا يثير القلق منذ منتصف الثمانينيات.² فانتشرت البطالة والجريمة بشتى أنواعها على نطاق واسع خاصة في المدن الكبرى التي تشهد تجمعات سكنية كبيرة والتي عرفت أيضا حركات نزوح بشري كبير من الأرياف وهذا نظرا لغياب التنمية الاجتماعية والاقتصادية في باقي مناطق الوطن.

1- أزمة نفط الجزائر، alaraby.co.uk، 2023/09/03، 11:45.

2- العياشي، عنصر، مرجع سابق، ص- ص 226، 227.

المبحث الثالث: النسق الثقافي

المطلب الأول: الحركة المسرحية والبراديعم الثقافي الجديد

شهدت بداية الثمانينيات نشاطا ثقافيا واسعا تمثل في كثرة المهرجانات الدولية والشعبية والأمسيات الشعرية والأدبية والفلكلورية فضلا عن نشاطات أخرى في مجال المسرح والرسم والسينما والمسابقات بكل أنواعها¹ كما اتسعت رقعة المد الثقافي في الجزائر بشكل أثار الارتياح وحقق الشمولية بتغطية كامل الأراضي الجزائرية وهذا نتيجة لتطبيق توصيات (الملتقى الوطني حول تنظيم العمل الثقافي) الذي انعقد بمعهد الفنون الدرامية بالعاصمة تحت إشراف عبد الحميد مهري وزير الإعلام والثقافة آنذاك والذي أقر بلا مركزية الثقافة ووضع خطة عمل شاملة لتعميم الثقافة الوطنية بإنشاء مديريات الثقافة للولايات وتجهيز المكتبات العامة ومكتبات البلديات والمراكز الثقافية.² كما تميزت فترة الثمانينيات باستمرار التحولات في مجال الإدارة والتربية والثقافة والتعريب وهذا لتحقيق الأهداف المتوخاة منها وأهمها التأكيد على الهوية الوطنية والقومية التي بدأت منذ الاستقلال وترسخت في سبعينيات القرن الماضي، ولم تكن هذه التحولات بمنأى عن المشاكل والعقبات حيث ظهرت عدة توترات ثقافية إثنية لا تزال آثارها قائمة إلى اليوم. ففي طبيعة الخطاب اللغوي والثقافي تميزت مرحلة نهاية السبعينيات بتفجير الخطاب الثقافي... حيث أصبح للفعل الثقافي سلطته وفقا لمقتضيات خطابية وضرورات سياسية أدت إلى انبثاق رؤية تكاد تكون واحدة ومنسجمة

1- حسن، بهلول. "الحياة الثقافية في الجزائر" مجلة الثقافة، 51(1979): ص 135.

2- عبد الرحمن، سلامة. "اللا مركزية الثقافية" مجلة الثقافة العربية، 8 (1979): ص-ص 155-156.

في المجتمع الجزائري، فازدهرت المهرجانات والملتقيات وظهرت جموع من المثقفين الذين أكدوا على ضرورة أن يتناول الفن والأدب هموم واهتمامات الجماهير واختلط ذلك بنمط من الحركة الجموعية التي سمحت فقط ببروز ما يمكن تسميتها بالثقافة الرسمية أو ما يمكن تسميته بـ (فلسفة المستقبل)¹. ففي هذا السياق جاء القرار الثوري الذي اتخذته الحكومة الجزائرية خلال أشغال اللجنة المركزية لجهة التحرير الوطني في 30 ديسمبر 1979 الذي نص على أن: "التربية تقع في صميم الثورة الثقافية التي تبني الإنسان الاشتراكي الجديد وتدفع القريحة الوطنية للابتكار والإبداع وتقضي على مظاهر التخلف والانحراف والانحلال بجميع مظاهره وأنها الطريق الوحيد لدفع القدرة الوطنية في الميادين العلمية والتكنولوجية والحد من التبعية الأجنبية وحماية الاستقلال الوطني وإعطاء محتواه الثوري الحقيقي، وعلى أن اللغة الوطنية خيار لا رجعة فيه وأن المجال الوحيد للحوار هو كيفية دمجها في حركة التنمية الشاملة والتطور الذي تشهده الجزائر وجعلها أداة للثقافة والعلوم والتقنيات العصرية وعلى أن تعزيز اللغة الوطنية وتعميمها يتكاملان مع تشجيع واكتساب اللغات الأجنبية والاتصال المستمر مع مصادر العلوم والتقنيات الأكثر تقدما والمساهمة بطريقتنا الخاصة في الإبداع العالمي"².

وتجسيدا لهذا المسعى قام الرئيس بتنصيب المجلس الأعلى للغة العربية بمقر رئاسة الجمهورية في 27 ديسمبر 1980 وذلك تطبيقا لقرارات الدورة الثالثة للجنة المركزية لجهة

1- بختي، بن عودة. "شيئ عن السؤال الثقافي في الجزائر". مجلة الوحدة، 76(1991): ص 155.

2- عمار، بوحوش. "لغتنا العربية جزء من هويتنا". مجلة المستقبل العربي، 35، 4، (1982): ص 127.

التحرير الوطني التي نصت على إنشاء هيئة عليا توضع تحت إشراف الأمين العام للحزب تتولى تنسيق وتقييم ومتابعة مختلف المشاريع الرامية إلى تعميم استعمال اللغة العربية في مختلف المجالات.¹ فكان لهذا القرار تبعات تمثلت في خروج مظاهرات طلابية مؤيدة للتعريب والمطالبة بتسريع تطبيقه، فيما أثار هذا القرار حفيظة الطلبة بمنطقة القبائل حيث حدثت مصادمات مع قوات الأمن في مارس 1980 والتي عرفت (بالربيع الأمازيغي)* مطالبين بالاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية إلى جانب اللغة العربية فكانت هذه الأحداث مفاجأة للكثيرين وهذا لما اتسمت به من أفعال عنيفة لم تكن معهودة من قبل ومحاولة النظام السياسي معرفة القوى والأطراف التي كانت وراء تأجج هذا الصراع² فاختلقت آراء المثقفين الجزائريين حول هذه الأحداث والمسألة الثقافية في الجزائر عامة وطبيعة الأدب الجزائري أهو أدب عربي أم غير عربي فظهرت في هذا السياق ثلاثة اتجاهات مختلفة:

الاتجاه الأول ينكر وجود أدب جزائري مكتوب بالفرنسية، ومن أبرز رواد هذا الاتجاه مالك حداد وهو أديب جزائري كان لديه إحساس عميق بالخصوصية العربية-الإسلامية وحتمية تكريس مظهرها الثقافي واللغوي بواسطة اللغة العربية إلى درجة القناعة المطلقة بأن الأدب

1- عبد الرحمن، سلامة. "الجزائر". مجلة الثقافة العربية، 6 (1979)، ص 156.

*-الربيع الأمازيغي: هي حركة احتجاجية واسعة ذات طابع ثقافي شهدتها مدينتي تيزي وزو والجزائر العاصمة بين شهري مارس وأفريل 1980 اندلعت الأحداث على خلفية منع السلطات الجزائرية تنظيم محاضرة حول الشعر الأمازيغي قديما كان مقررا أن يلقها الكاتب مولود معمري بجامعة تيزي وزو في العاشر من مارس 1980، أنظر أكثر في الربيع الأمازيغي بالجزائر..حراك من أجل الهوية De aljazeera.net.

2- مجد، الميلي. "الجزائر والمسألة الثقافية: مدخل تاريخي". مجلة المستقبل العربي، 41، 5 (1982)، ص-ص 52-53.

الجزائري المكتوب بالفرنسية محكوم عليه بالزوال وكان يصف الإنتاج الأدبي (اللغة والأدب) الجزائري المكتوب بالفرنسية أدبا فرنسيا ذو اهتمامات جزائرية.¹

أما الاتجاه الثاني يرفض اللغة الفرنسية بالنسبة للمستقبل لكونها لغة أجنبية، وقد مثل هذا الاتجاه كاتب ياسين الذي تمرد على اللغة الفرنسية ولم يعد يريد استخدامها كوسيلة للتعبير الأدبي في الوقت الذي يستمر في الإبداع باللهجة العامية.

فيما رأى الاتجاه الثالث أن التراث الأمازيغي مهدد بالانقراض بسبب تعرضه لثقافات متعددة كالثقافة العربية والإسلامية والثقافة الفرنسية حيث اعتبروا أن التراث الأمازيغي هو كل التراث الجزائري وما عداه فهو أجنبي ويجب التخلص منه أو حصر التراث الأمازيغي في منطقة معينة والدعوة إلى تأصيله بصورة تؤدي إلى تجزئة الجزائر لمجموعات متعددة من الثقافات المتعارضة² لكن الميثاق الوطني الجزائري لسنة 1986 حسم هذا الأمر حين نص على أن: "الشعب الجزائري شعب عربي مسلم، وأن الإسلام دين الدولة وأحد المقومات الأساسية للشخصية الوطنية الجزائرية... وأن الإسلام صهر المجتمع الجزائري وجعل منه قوة متماسكة متعلقة بالأرض الواحدة، متمسكة بمعتقد واحد وباللغة العربية التي مكنت الجزائر من استئناف دورها في المجال الحضري."³

1- جمال، شولب. "الأدب الجزائري المكتوب باللغة الفرنسية". مجلة آفاق الثقافية والتراث، 58 (2007): ص-ص 65، 66.

2- محمد، الميلي. "الجزائر والمسألة الثقافية: صراعات البحث عن الذات الثقافية". مجلة المستقبل العربي، 46، 5 (1982): ص-ص 58-59.

3- عبد القادر، مراد. "الجزائر المعجزة الثانية". مجلة الجيل، 7، 8 (1987): ص 24.

الحركة المسرحية

شهدت الحركة المسرحية نهاية سنة 1979 ومنتصف 1980 عدة أعمال فنية مثل مسرحية (هات إيدك) التي تعالج قضايا الفئة العاملة في قطاع الصناعة والزراعة على مسرح العاصمة، وفي جويلية 1980 أقيم المهرجان الجهوي للمسرح بمدينة مغنية شارك فيه حوالي 335 شابا ينتمون إلى ستة وعشرون فرقة من ولايات الغرب الجزائري قدموا خلاله عدة مسرحيات كان أبرزها (قل فين الصح) لفرقة مدينة تيارت ومسرحية (لماذا؟) لفرقة مدينة غليزان ومسرحية (الكنز) لفرقة مدينة سيدي بلعباس¹ أما فرقة المسرح الوطني فقدمت في أوت 1980 مسرحية (جحا والناس) بالمسرح الوطني حيث عالجت مشكلات المجتمع والناس والحياة اليومية، وما بين عامي 1980-1981 قدم المسرح الجهوي بوهران مسرحية (البحيرة) التي كان موضوعها عرض ومعالجة ظاهرة الإهمال واللامبالاة والدعوة لمحاربتها.² كما شهدت الفترة من 1982/1988 حركة واسعة لموجة (المسرح الإسلامي) وذلك لأسباب عدة أبرزها نجاح الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979 والحرب العراقية الإيرانية سنة 1980، ومن أهم هذه الفرق فرقة الهدى للمسرح والأناشيد الإسلامية لمدينة العلمة سنة 1982 وفرقة الاعتصام بمدينة بسكرة سنة 1985 ومن أهم ما قدمت هذه الفرق (حاج موسى، عالم وطاقية، أخطبوط المؤامرة...)³.

1- عبد الرحمن، سلامة، مرجع سابق، ص 156.

2- حسن، بهلول. "الحياة الثقافية في الجزائر". مجلة الثقافة، 60، (1980): ص-ص 128-129.

3- حفناوي، بلعلي. "تجربة المسرح الإسلامي في الأدب الجزائري". مجلة الأدب الإسلامي، 45 (2005)، ص 40.

وكقراءة تحليلية لنشاط الحركة المسرحية سنوات 1979/1988 تشير الموضوعات التي تناولتها بوضوح إلى انتشار ظواهر اجتماعية سلبية في المجتمع الجزائري منها انتشار ظاهرة الطوابير البشرية لاقتناء مشتريات مختلفة، الفقر، تعفن الجهاز الإداري وتفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية وتناول المخدرات وبيعها وجرائم القتل والسرقة والطلاق وغيرها من الموضوعات الاجتماعية التي طالت المجتمع في قيمه الاجتماعية حيث كان لزاما على الحركة المسرحية تناولها ومعالجتها في قالب فني كآلية للإصلاح الاجتماعي.

المطلب الثاني: المجلات والصحف ووسائل الإعلام

شهدت الجزائر نقلة نوعية تمثلت في إصدار المجلات والصحف بأسلوب ونفس جديدين فقد تميزت الفترة بين عامي 1979/1988 بصدر القانون رقم 82 الصادر في 6 فبراير 1982 الخاص بتوضيح الوضع القانوني للإعلام وتشجيعه على إصدار عدد من المجلات الرسمية سواء كانت يومية أو أسبوعية¹، ومن بين المجلات اليومية التي صدرت (مجلة العصر) إضافة إلى بعض المجلات الإسلامية الخاصة مثل (التذكير) و(الإرشاد) أما المجلات الأسبوعية فهي (المنتخب) التي ظهرت عام 1985 واليوميات المسائية مثل (مجلة المساء) التي صدرت باللغة العربية ومجلة (آفاق) الصادرة باللغة الفرنسية مثلت في مجملها بعض الانفتاح الإعلامي والتحول المحتشم في المسار السياسي كما دعم هذا القطاع بتجهيزات عصرية وإمكانيات مادية ما ساعد على تنشيطه وظهور نوع من التنافسية بين

1- عمار، بلحسن. "الكتابة والمنبر الغائب: المجلات الثقافية في الجزائر". في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص524.

اليوميات الصباحية والأسبوعيات واليوميات المسائية التي فرضت نفسها في الساحة الاعلامية الجزائرية، حيث بلغ عدد المجلات بمختلف أنواعها إلى حوالي 24 مجلة بالعناوين التالية:

- 1- مجلة المجاهد الثقافي: مجلة أسبوعية صدرت باللغة العربية، تعد لسان حزب جبهة التحرير الوطني وكان من أبرز كتابها عبد الله شريط وأبو القاسم سعد الله.
- 2- مجلة آمال: (1985/1969) مجلة فصلية صدرت باللغة العربية وهي لسان حال وزارة الثقافة والإعلام.
- 3- مجلة الثقافة: (1985/1969) مجلة شهرية تصدر باللغة العربية، لسان حال وزارة الثقافة والإعلام، ذات طابع أكاديمي تناولت مقالات ودراسات تخص شخصيات وطنية ومسائل التعريب واللغة والكتابات التاريخية وكان من أبرز كتابها يحي بوعزيز وعثمان شبوب.
- 4- مجلة الأصالة: (1983/1973) صدرت باللغة العربية عن وزارة الشؤون الدينية، حاولت المجلة صياغة فكر ديني اجتهادي متفتح على العلماء والمفكرين الإسلاميين في المشرق والمغرب وكان من أبرز كتابها مولود قاسم نايت بلقاسم ومزيان شريط.¹

1- سعد توفيق عزيز، عبد الله البراز. "الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد (1979/1992)". أطروحة دكتوراه . جامعة الموصل. العراق، 2010، ص 203.

5- مجلة الثقافة والثورة: مجلة دورية صدرت باللغة العربية عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حاولت أن تكون منبرا للفكر العربي الماركسي وفي اتجاه بناء ثقافة جزائرية عربية تقدمية وكان من أبرز كتابها مصطفى كاتب ومخلوف بوكروح.

6- مجلة الرؤى: (1985/1982) مجلة فصلية عربية صدرت عن اتحاد الكتاب الجزائريين وكانت تابعة لحزب جبهة التحرير الوطني، عبرت المجلة عن أيديولوجيا ثقافية أدبية حزبية مثلت فضاء التبعية لكتاب الحزب الواحد وكان من أبرز كتابها أحمد أحمدي والعربي الزبيري.

7- مجلة المسار المغربي: مجلة شهرية ثقافية اجتماعية مصورة تصدر عن مؤسسة المجالات المتخصصة، اهتمت بالأدب والنقد الجزائري المكتوب بالفرنسية إلى العربية إلى جانب الكتابة باللغة العربية وكان من أبرز كتابها عبد الكريم جعاد ومزيان فرحاني.

8- مجلة كليم: مجلة فصلية أدبية لسانية صدرت باللغة الفرنسية حررها عدد من أساتذة جامعة الجزائر تخصصت في البحث الأكاديمي الأدبي واللسانيات، كان من أشهر كتابها دليلة مرسلي ونجاة خدة.

9- مجلة المجلة الجزائرية: مجلة صدرت باللغة الفرنسية عن معهد الحقوق بجامعة الجزائر اهتمت بالعلوم السياسية والاقتصادية وكان من أبرز كتابها أحمد محيو وعبد القادر جغول.¹

1- المرجع السابق، ص-ص 203، 204.

- 10- مجلة العلوم الاجتماعية: (1986/1982) مجلة دورية صدرت عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اهتمت بالدراسات الاجتماعية وكان من أبرز كتابها فاروق بن عطية وآيت عمارة.
- 11- مجلة أصوات متعددة: (1986/1980) مجلة أسسها مثقفون جزائريون أمثال الحاج ملياني وحفيظ قفايطي، اهتمت باللغة العربية وأدب الشباب، طبعت في وهران وصدر منها عشرة أعداد فقط.
- 12- مجلة آوأل: مجلة دورية صدرت باللغة الفرنسية عن مركز الدراسات والبحوث الأمازيغية صدرت في باريس ومن أهم كتابها مولود معمري ونبيل قاسم.
- 13- مجلة سؤال: مجلة دورية صدرت بباريس باللغة الفرنسية، اهتمت بالدراسات السياسية والاجتماعية والثقافية والتاريخية وكان من أهم كتابها محمد حربي وسامي نير.
- 14- مجلة التبيين: صدرت عام 1990 باللغة العربية وهدفت إلى التعبير عن حركة المثقفين والجمعيات الثقافية، اهتمت بالأدب والمسألة الوطنية ومن أبرز كتابها الطاهر وطار ويوسف سبتي.
- 15- مجلة لبيكا: مجلة دورية صدرت باللغة الفرنسية عن مركز البحث في ما قبل التاريخ اهتمت بالدراسات الأنتولوجية، من أبرز كتابها مولود معمري.

- 16- مجلة الرواية: مجلة فصلية صدرت سنة 1990 باللغة العربية اهتمت بنشر النصوص النقدية الأدبية وكان من أبرز كتابها خلاص الجيالي ومصطفى فاسي.¹
- 17- مجلة عرق: مجلة دورية صدرت سنة 1990 باللغة الفرنسية اهتمت بالدراسات النقدية الأدبية وكان من أبرز كتابها محمد سحابة وحفيظ قفايطي.
- 18- مجلة جسور: مجلة ثقافية نصف شهرية صدرت باللغة العربية بقسنطينة، اهتمت بالدراسات والحوارات الثقافية والأدبية وكان من أبرز كتابها مصطفى نطور وأريس بوزيية.
- 19- مجلة المجتمع: مجلة صدرت سنة 1990 باللغة العربية بباتنة، اقتصت بعلوم الإنسان وكان من أبرز كتابها إبراهيم بلعادي والعايشي عنصر.
- 20- مجلة الغناد: دورية صدرت باللغة العربية عن المعهد العربي بقسنطينة، اهتمت بالدراسات الثقافية والأدبية والحركات الإسلامية والطلابية.
- 21- مجلة كثنان: مجلة صدرت سنة 1989 باللغة الفرنسية ذات طابع ثقافي سياحي توقفت عن الصدور بعد فترة قصيرة.
- 22- مجلة ثقافات: مجلة صدرت باللغة الفرنسية عن وزارة الثقافة والإعلام إلا أنها توقفت عن الصدور وكان من أبرز كتابها مدين بن عمر.
- 23- مجلة دراسات مغربية: دورية محكمة صدرت سنة 1988 عن جامعة وهران، اهتمت بالدراسات السياسية والدينية والتراثية، من أبرز كتابها هواري عدي وحسين بن خيرة.

1- المرجع السابق، ص 204.

24- يضاف إلى هذه المجالات مجلات أخرى صدرت في ستينيات القرن الماضي منها: (مجلة المعرفة، الإنسانية الإسلامية، الحلقة، الشاشتان، الشعب الثقافي، دفاتر الأدب المقارن، القبس، التاريخ ولسانيات).¹

وكقراءة تحليلية في طبيعة هذه العناوين نجد أن ثلاثة عشرة مجلة صدرت باللغة العربية وعشرة مجلات صدرت باللغة الفرنسية وأن مجلتا "عرق" الصادرة باللغة الفرنسية ومجلة "الرواية" الصادرة باللغة العربية صدرتا في نفس السنة (1990) واهتمتا بنفس المواضيع (نشر الدراسات النقدية الأدبية) وهو مؤشر على وجود صراع بين أنصار اللغة العربية واللغة الفرنسية في دواليب النظام السياسي والمجتمع الجزائري، صراع ورثته الدولة الجزائرية من الحقبة الاستعمارية متمثل في أن أغلب إطارات الإدارة الجزائرية مفرنسين بالرغم من حرص الرئيس الراحل هواري بومدين على ترقية اللغة العربية وجعلها اللغة الأولى للبلاد بإنشائه المجلس الأعلى للغة العربية، كما نلاحظ أن أغلب المجالات التي صدرت بعد أحداث الخامس من أكتوبر 1988 صدرت باللغة الفرنسية وهو ما يوحي باستمرار الصراع القائم بين اللغتين (العربية والفرنسية) بالرغم من دخول البلاد مرحلة جديدة من الانفتاح السياسي والاقتصادي والثقافي وسعي النظام السياسي إلى الرقي باللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية للبلاد، ومن الملاحظ أيضا أن أغلب المجالات الصادرة في فترة السبعينيات (مجلة آمال، مجلة الثقافة، مجلة الأصالة) توقفت عن الصدور في النصف الأول من ثمانينيات القرن الماضي (1986/1982) لأسباب متعددة قد تكون متعلقة بإحداث القطيعة مع كل ما يمت

1- المرجع السابق، ص-ص، 205، 204.

بصلة للحكم البومديني وهي مؤشرات سلبية تحمل الكثير من التشنجات العلائقية في النسق السوسيو ثقافي والصراع القائم بين المحافظين والإصلاحيين في النظام السياسي الجزائري واستمرار سياسة الغلق المتعددة الجوانب خاصة في الجانب الإعلامي والثقافي وتتجلى هذه السياسة في صدور مجلة "آوال" ومجلة "سؤال" اللتان كانتا تصدران في باريس باللغة الفرنسية واهتمتا بالدراسات في الأدب والثقافة الأمازيغية، ومن الملاحظ أيضا أن أغلب هذه العناوين لم تعمر طويلا حيث لم تتجاوز سنوات صدورها الخمس سنوات باستثناء مجلة "آمال" ومجلة "الثقافة" اللتان استمرتتا في الصدور لمدة ستة عشرة سنة (1985/1969) ومجلة "الأصالة" عشر سنوات (1983/1973) وهي دلالات لمؤشرات عدم الاستقرار التي تعيشها البلاد في فترة الثمانينيات.

ولقياس نسبة المقروئية في المجتمع الجزائري، فقد أثبتت الدراسة التي قام بها عبد الله محمد بوجلال أن 67% من الجزائريين الذين يعرفون القراءة والكتابة ويقرؤون الصحف يمثلون 40.9% من عينة الدراسة و 33.96% يقرؤون الأخبار الداخلية و 32.07% يتصفحون المواضيع الرياضية و 24.34% يقرؤون الأخبار الخارجية و 5.66% يطالعون المواضيع الأدبية و 3.77% يهتمون بالمواضيع الفلاحية.¹

1- عبد الله محمد، بوجلال. "دور وسائل الاتصال الجماهيري في التغير الثقافي: دراسة ميدانية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية". مجلة الإعلام العربي، 1(1983)، ص 49.

المطلب الثالث: التربية والتعليم والإدارة

سعت الجزائر منذ سنين للوصول إلى استراتيجية جديدة لتطوير التربية بهدف مواجهة التحديات والتكيف مع التطور الاجتماعي، وقد حاولت اليونيسكو في نهاية سبعينيات القرن الماضي وضع استراتيجية دولية للتربية في تقريرها الذي أبرزت فيه العناصر المتضمنة الاعتراف بأهمية المسؤولية عن التربية وبدلا من اعتبارها عنصرا أساسيا للاستراتيجية المقترحة فقد اهتمت بها كوسيلة ومنهج مطبق لاستعمال هذه الاستراتيجية فقط.¹

ولم تكن الأساليب الإدارية المطبقة في الجزائر آنذاك تتماشى مع العصر وبالرغم من المجهودات المبذولة لإصلاح الإدارة التربوية فالجزائر لم تتمكن من بناء إدارة عصرية فكان لا بد من تغيير الطريقة التقليدية بوضع استراتيجية شاملة للإدارة... ولم تكن الأولوية الناتجة عن الإصلاح الإداري أو تجديد برامج النظام التربوي في الجزائر نتيجة لوعي المسؤولين الإداريين الذين سيطروا على المنظومة التربوية برمتها بل أفرز سلوكهم التنظيمي والإداري أزمة شملت ثلاثة مظاهر:

- 1- تأخر النسق الإداري بالنسبة للتطور والاتجاهات السياسية المعلن عنها أو المعمول بها.
- 2- ابتعاد النسق الإداري عن التيارات الخاصة بالعلم والتكنولوجيا والتسيير وأصبح غير قادر على تطبيق نتائج هذه النظريات لحل هذه الإشكالية.
- 3- عدم قدرة الإدارة على التطور الضروري لمواجهة الألفية الثالثة.²

1- لونيس، أوقاسي. "أزمة الإدارة التربوية في الجزائر". مجلة العلوم الانسانية، 13(2000)، ص 21.

2- نفس المرجع ، ص-ص 21،22.

كما شهدت الإدارة عمليات توظيف عشوائية أدت إلى اكتظاظ بشري على وظيفة واحدة الأمر الذي أدى إلى إفراغ العمل من محتوياته المالية والاجتماعية مما خلف سلوكيات سلبية تمثلت في التوكل والتواكل الذي يعيش عليه هؤلاء الموظفون ما أدى إلى إفلاس جميع المؤسسات بشكل غير ملائم وغير مقبول وبالتالي عطل مسيرة التنمية تعطيلًا أضر بالسياسة المالية بل ووضع البلاد في عجز مالي خطير.¹ كما أدى أيضا إلى انخفاض ساعات العمل الفعلية ومعدلات الخدمة العمومية إلى أدنى مستوياتها مما تسبب في تعطيل مصالح المواطنين اليومية فأصبحت بذلك البيروقراطية السلبية سمة مميزة في الإدارة الجزائرية وتزايد معه السخط والغضب الشعبيين الذين ساهما في ظهور أحداث أكتوبر 1988.

1- الشيخ سليمان، بشنون، مرجع سابق، ص 183.

خلاصة

تناولنا في هذا الفصل بالتحليل والتفسير والتأويل التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري في فترة الثمانينات وهذا في قراءة تحليلية في النسق القيمي على ضوء نظرية الفعل الاجتماعي لماكس فيبر وفي هذا السياق تطرقنا إلى:

- النسق الاجتماعي (المجتمع والتحديات المجتمعية، تحول في الأسرة الجزائرية، المرأة بوصفها فاعل اجتماعي جديد).
- النسق السياسي والاقتصادي (الأجيال السياسية الثلاثة، الرئاسة والفساد السياسي، النماذج الاقتصادية والأزمة المالية العالمية).
- النسق الثقافي (البراديغم الثقافي الجديد والحركة المسرحية، المجالات والصحف ووسائل الإعلام، التربية والتعليم والإدارة).

الفصل الرابع

سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية

تمهيد

تعتبر الحركات الاحتجاجية ظاهرة تاريخية، فقد برزت في فترات تاريخية مختلفة منذ أربعينيات القرن العشرين في أوروبا ثم عادت للخمود في نهاية الستينيات إلى غاية السبعينيات، إلا أن بذورها مع مطلع التسعينيات مرة أخرى أخذ في النمو فقد لعبت دورا مهما في طرح العديد من القضايا.

ويلاحظ محدودية دراسة الحركات الاجتماعية بشكل عام والحركات الاحتجاجية الشعبية بشكل خاص في العالم العربي حيث تعتبر دراسة غربية تعكس خبرات المجتمع الغربي بشكل رئيسي - إلا أنها باتت تمثل تهديداً للنظم السياسية غير الديمقراطية لأنها تدل على أزمات عميقة في شرعية المؤسسات القائمة، وعدم قدرة النظام السياسي علي استيعاب مطالب المحكومين والقوى المختلفة في المجتمع.

سنناول في هذا الفصل النقاط التالية:

- التطور التاريخي للحركات الاحتجاجية في العالم (البدايات الأولى، الحركات الاحتجاجية في فرنسا والمملكة المتحدة، الحركات الاحتجاجية في الولايات المتحدة الأمريكية).

- ماهية الحركات الاحتجاجية (الحركات الاحتجاجية لغة واصطلاحاً، أنواعها ومبادئ وجودها وكيفية عملها، النظريات المفسرة للحركات الاحتجاجية وجماهيرها).

- الحركات الاحتجاجية وعلاقتها بالمجتمع المدني والظواهر الاجتماعية (الحركات الاحتجاجية وعلاقتها بالمجتمع المدني، الحركات الاحتجاجية والإحباطات النسبية والقهر الاجتماعي، الحركات الاحتجاجية والقيم والمعايير الاجتماعية وآثارها السلبية).

المبحث الأول: التطور التاريخي للحركات الاحتجاجية في العالم

المطلب الأول: البدايات الأولى

يقود البحث في تاريخ الحركات الاحتجاجية حتما نحو البدء الإنساني وتحديدًا نحو مختلف الحركات الاحتجاجية التي عرفتھا المجتمعات الإنسانية في الأزمنة القديمة فالحركة الاحتجاجية تعد ممارسة قديمة في التاريخ البشري، إلا أن استعمالها كمفهوم نظري يظل حديثًا فقد كان على قارئی اللحظات التاريخية الاحتجاجية أن ينتظروا سنة 1842 لينحت لورينز فون ستاين مصطلح الحركة الاجتماعية للدلالة على أشكال وصيغ الاحتجاج الإنساني الرامية إلى التغيير وإعادة البناء.¹

وفي كتابه (تاريخ الحركة الاجتماعية الفرنسية من العام 1789 حتى 1850)، أدخل عالم الاجتماع الألماني لورنز فون شتاين مصطلح "الحركة الاجتماعية" في نقاشات معمقة حول الكفاح السياسي الشعبي.

وقد حمل هذا المصطلح في البداية فكرة خاصة بعملية أحادية متواصلة سمحت للطبقة العاملة كلها باكتساب الوعي الذاتي والقوة. وهناك حجج بحثية موثقة ومدعمة بمراجع عدة ترى أن نشأة الحركات الاجتماعية كان في بريطانيا العظمى بحكم ما كانت تضمه من تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية نوجزها فيما يلي:

1- محمود صافي، محمود. سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية <https://sites.google.com/site/comppoliticsegphd/home> . 11:24-2015/01/29

1- تميزت الحركات الاحتجاجية في ستينيات القرن الثامن عشر في كل من لندن وبسطن وشارلوتون باستخدام مباشر للقوة أو تهديد الأطراف الذين أسأؤوا إلى معايير أو مصالح جماعة ما.

2- ظهرت في نفس الفترة دلالات على التغيير في التنزع الشعبي. (popular contention).¹

وفي أمريكا كرس " جون فرانك لين جيمسون" المؤرخ الأمريكي الرائد العام 1925 سلسلة من المحاضرات المؤثرة حول موضوع " الثورة الأمريكية* تدخل في عداد الحركات الاجتماعية"، وقدم حجته قائلاً: "إن تيار الثورة لا يمكن أن يكون حبيس مجرى ضيق بين ضفتين، بل إنه ينساب وينتشر على نطاق واسع على الأرض. وهل يمكن الزعم بأن الثورة الأمريكية حركة اجتماعية أو سلسلة من الحركات الاجتماعية بالنظر إلى الفترة نفسها التي ضربنا أمثلة عليها من لندن؟ ويشير " سيدنيتارو" إلى الابتكارات في الأعمال السياسية قائلاً: " وسط ما كان يجري من حرق الدمى والسطو على المنازل، جاء تنظيم المقاطعة واتفاقيات عدم الاستيراد كعلامة مميزة لخلق أشكال نموذجية من السياسة التي يمكن أن تهاجر بسهولة من مكان إلى آخر ومن جماعة إلى أخرى ومن قضية إلى أخرى".² ومن أهم الملاحظات التي تقدم بها المحللون والمهتمون بنشأة وطبيعة الحركات الاحتجاجية هي:

1- تامر، خرمة وآخرون. الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي. ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص ص 64-65.

2- نفس المرجع، ص - ص 67-68.

أ-إن الحركات الاحتجاجية، منذ نشأتها في القرن الثامن عشر لم تمض كتحركات فردية بل كحملات تفاعلية ظهرت عند صراع يضم أطرافا كثيرة، ويتمركز في كل حملة على الجهود المتكررة لتحالف متغير يسعى إلى إنجاز مجموعة من المتغيرات السياسية المحددة تحديدا جيدا.

لقد أضفت تحالفات النخب السياسية (من الذين تمتعوا بدرجة من حماية مطالبهم) والقطاعات المنظمة نسبيا من الطبقات العاملة (ممن كان لديهم منافع العدد والترابط الداخلي والأرضية المحلية) دورا استثنائيا على الأقل في المراحل المبكرة من الحركات الاحتجاجية.¹

ب- ما يميز الصراعات التي وقعت في تلك الحقبة هو احتواؤها على برامج للتغيير السياسي، بل وضمت أيضا مزاعم بأن المؤيدين لهذه البرامج تمتعوا بالقدرة على العمل المستقل والفعال، وأن المشاركين كانت لديهم المكانة السياسية للتحدث على الملأ حول قضايا قيد التناول.

ج- ما يميز فترة الانتقال من القرن الثامن عشر إلى القرن التاسع عشر هو ذلك التجميع الواضح والمتواصل لأنواع الثلاثة من المطالب، والتظاهرات، والرموز المشتركة للعضوية د-الحركات الاحتجاجية تؤكد السيادة الشعبية، فجميع الحالات التي رصدت في هذه الفترة التاريخية تصور تأكيدات بازغة للسيادة الشعبية، وتبين أيضا إلى أي مدى تطرح

1- المرجع السابق، ص ص 67-69.

التأكيدات قضايا سياسية حادة، ومن لديه الحق في التحدث باسم الناس. هل الحق في الكلام يشمل الحق في مهاجمة النظام الحاكم؟

هـ-مقارنة بالأشكال ذات الأساس المحلي من السياسة العامة، تعتمد الحركات الاحتجاجية بشكل كبير على مدبرين سياسيين من أجل استمرارها، فنجد أن حركة إلغاء الرق لم تكن ليفتح لها باب إلا برجال الدين، وقادة الطوائف، والمشرعين الذين حافظوا على القضية في الصحافة، وبنوا روابط بين الجماعات المحلية من النشطاء واللقاءات العامة والمخططة وموجات الالتماس المنظمة، والزج بقضية الرق في الحملات الانتخابية.¹

و- بمجرد أن تؤسس الحركات الاحتجاجية نفسها في وضع سياسي معين، فإن النمذجة والاتصال، والتعاون تيسر من تبنيتها في أوضاع أخرى متصلة، يمكننا أن نلاحظ في تلك الفترة تعميقا لاستراتيجيات الحركة الاحتجاجية عبر قطاعات في أمريكا الشمالية.

إن الأشكال والأفراد ومطالب الحركات الاحتجاجية تتنوع وتتطور تاريخيا، أي شيء آخر نراه في الصراعات بين ستينيات القرن الثامن عشر وثلاثينيات القرن التاسع عشر ... وما زال علينا أن نرى بالتفصيل أن عملية رفع مطالب الحركة الاحتجاجية تضرب بجذورها في التحديات ضد السلطات القومية، ولكنها سرعان ما دخلت الخدمة ليس فقط في تعبيرات التأييد لتلك السلطات بل أيضا في مطالب موجهة إلى سلطات أخرى مثل: النخب المحلية، والقادة الدينيين والرأسماليين. والحركة الاجتماعية كمؤسسة مخترعة يمكن

1 - المرجع السابق، ص 70.

أن تختفي أو تتحول إلى شكل سياسي مختلف تماما، ونحن نرى أمثلة كثيرة اليوم على الانتشار الحديث للاتصالات الدولية بين النشطاء وكيفية خلقه أشكالاً جديدة من السياسة من أسفل إلى أعلى إلا أننا مازلنا بحاجة إلى قدر كبير من التحليل قبل أن نقرر أي الشروط مهم وأيها مصيري لبقاء الحركات الاجتماعية.¹

ز- وإذا انتقلنا إلى مشاهد أخرى تتضمن أنشطة متنوعة، نقلت الحركات الاجتماعية إلى حالة أكثر اكتمالا ... سنجد في القرن التاسع عشر ملامح لتطور الحركات الاجتماعية في عدة بلدان أهمها: فرنسا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا السياق سوف نقدم بعض النماذج التي تدل على تطور الحركات الاحتجاجية:

المطلب الثاني: الحركات الاحتجاجية في المملكة المتحدة وفرنسا

الحركات الاحتجاجية في المملكة المتحدة

الحركة الشارتية* (الميثاقية) بمجرد أن أرست صراعات عشرينيات القرن الثامن عشر وأوائل الثلاثينيات من القرن نفسه حركات اجتماعية على الخريطة السياسية صارت المملكة المتحدة بما فيها إيرلندا معقلا رئيسيا لخلق الحركات الاجتماعية فقد استمرت مناهضة الرق حتى إلغائه في العام 1833 وساعدت الحركات الاجتماعية على جلب الحقوق السياسية للمعارضين البروتستانت في العام 1828 وللكاثوليك في العام 1829 وجلبت الأعوام الثلاثة اللاحقة تعبئة ساحقة للحركة الاجتماعية في صالح الإصلاح البرلماني توجت بقانون الإصلاح في العام 1832.

1- المرجع السابق ، ص 71.

هذه الأحداث أضفت إلى إرساء جملة من المطالب من طرف الحركة الميثاقية، حيث نشر ميثاق الشعب (peoples chart) في أيار/مايو 1838، وبعد أن أصدر عقب مفاوضات وتوفيق بين القادة الراديكاليين والإصلاحيين اختصوا فيها بنقد قانون الإصلاح للعام 1832 أخذ الميثاق في صياغة هذه المطالب المحددة:

1- حق التصويت للجميع (يقصد الذكر البالغ).

2- اقتراعات سرية (بدلاً من التصويت الشفهي).

3- برلمانات سنوية.

4- رواتب لأعضاء البرلمان.

5- إلغاء الشروط المتعلقة بالأموال لعضوية البرلمان.

6- دوائر انتخابية متساوية على مستوى البلاد.

ولنلاحظ هنا التمهيد إلى إسقاط مظاهر الوقفة، والجدارة، والوحدة، والزخم العددي والالتزام، فنحن نرى الميثاقيين يجمعون مطالب برنامجية تتمركز حول الميثاق نفسه ومطالب هوية متمثلة في الطبقات العاملة الجديرة والمترابطة. وتراوحت أنشطة الميثاقيين بين اللقاءات السلمية وظهور عصيانات تم قمعها بشكل سريع وبوحشية مع محاكمة مرتكبيها، ومع الثورة الفرنسية في العام 1848 رفعت التظاهرات الميثاقية العلم الفرنسي ودعت إلى التغيير الثوري.¹

1- المرجع السابق ، ص 75.

الحركات الاحتجاجية في فرنسا

شهدت مدينة ليون في الشهر الأول من ثورة 1848 ثمانى تظاهرات على الأقل وفي مارس (آذار) وأبريل (نيسان) نظم النادي الديمقراطي المركزي تظاهرات كبيرة داعيا إلى ديمقراطية راديكالية ... وعلى مدار تلك الفترة وحتى الثورة الجديدة في الرابع من أيلول (سبتمبر) 1870 مارس المتظاهرون في مدينة ليون لعبة القط والفأر مع السلطات ورفرت راية الثورة الحمراء في قاعة مدينة ليون من أيلول (سبتمبر) وحتى دخول الربيع... وعادت التظاهرة ثانية أثناء فترة الثورة الجديدة بالرغم من أنها أخذت إيقاعا بطيئا عما كانت عليه سنة 1848، وكان كلما استعادت سلطات الجمهورية الثالثة النظام من أعلى إلى أسفل، تتشكل التظاهرات على مدى عقدين من الزمن.¹

حدثت فترة من الاضطرابات المدنية في جميع أنحاء فرنسا ابتداءً من مايو في عام 1968 استمرت نحو سبعة أسابيع تخللتها مظاهرات وإضرابات عامة واعتصامات الجامعات والمصانع، وتوقفت حركة الاقتصاد الفرنسي في ذروة الأحداث التي أصبحت معروفة بأحداث مايو 68 ووصلت الاحتجاجات إلى الدرجة التي أثارت خوف القادة السياسيين من حرب أهلية أو ثورة، وتوقفت الحكومة الوطنية لفترة قصيرة عن العمل بعد أن فرّ الرئيس شارل ديغول سراً من فرنسا إلى ألمانيا وحقّرت الاحتجاجات الحركات في

1- المرجع السابق ، ص ص 71-72.

جميع أنحاء العالم وذلك بالإضافة إلى الأغاني والرسومات الخيالية والملصقات والشعارات.¹

بدأت الاضطرابات بسلسلة من الإضرابات الطلابية ضد الرأسمالية والنزعة الاستهلاكية والإمبريالية الأمريكية والمؤسسات التقليدية حيث أدى قمع الشرطة الشديد للمتظاهرين إلى قيام اتحادات النقابات العمالية في فرنسا بالدعوة إلى إضرابات تعاطف انتشرت بسرعة أكبر بكثير مما كان متوقعًا لتشمل 11 مليون عامل، أي أكثر من 22% من إجمالي سكان فرنسا في ذلك الوقت، وتميزت الحركة بالتنسيق العشوائي واللامركزي لإضرابات العمال الاتحاديين الأحرار (غير خاضعين لسلطة قائد)، فخلق هذا تباينًا وأحيانًا معارضة داخلية بين النقابات وأحزاب اليسار وكان هذا أكبر إضراب عام على الإطلاق في فرنسا، وأول إضراب عام للعمال الاتحاديين الأحرار على مستوى البلاد.²

تغير مجرى الأحداث بحلول أواخر شهر مايو وحققت اتفاقات غرينيل المبرمة في 27 مايو بين الحكومة ونقابات العمال وأصحاب العمل مكاسب كبيرة في أجور العمال ومنحت مظاهرة مضادة نظمها الحزب الديغولي (اتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية) في 29 مايو وسط باريس ديغول الثقة بحل الجمعية الوطنية الفرنسية والدعوة إلى إجراء

1- أحداث مايو 1968 في فرنسا، <https://ar.wikipedia.org/wiki/> ، 2023/09/26 ، 06:55.

2- نفس المرجع.

انتخابات برلمانية في 23 يونيو عام 1968 وتلاشى العنف بالسرعة نفسها التي نشأ فيها وعاد العمال إلى وظائفهم وظهر الديغوليون أقوى بعد إجراء الانتخابات في يونيو.¹

المطلب الثالث: الحركات الاحتجاجية في الولايات المتحدة الأمريكية

تميز المشهد في الولايات المتحدة الأمريكية بخطوط عريضة ميزت المساهمة في تكوين وإنشاء الحركات الاجتماعية في القرن التاسع عشر أهمها:

أ- تسارع ملحوظ في ابتداء الحركة الاجتماعية في أواخر القرن التاسع عشر، حيث لم يكن هناك سوى سبع منظمات فقط من بين 27 منظمة في القرن التاسع عشر بدأت تعمل قبل العام 1850 ثم بدأ أكثر من نصف هذا العدد بعد العام 1875.

ب- تغير أنواع المنظمات التي انخرطت في الحركات الاحتجاجية بشكل ملحوظ فقبل 1850 كانت هناك جمعيات مناهضة للرق وأخرى للإصلاح الاجتماعي ولم تكن هناك سوى منظمة واحدة فقط للعمال (جمعية اتحاد الخياطين) وحزب سياسي فتي (الحزب الجمهوري الأمريكي القومي)، وبعد منتصف القرن التاسع عشر كبر حجم الجماعات التي تسعى إلى تنظيم العمال بداية باستبعاد الصينيين وانتهاء بثورة اشتراكية.

ج- معظم المعارضين سعوا إلى تحقيق فوائد أو حماية مصالحهم الخاصة على حساب الحقوق السياسية، ومن منظور القرن الحادي والعشرين تبدو بعض أحداث التعبئة رجعية جدا خاصة العصبيين التيلاديين (nativists).²

1- المرجع السابق.

2- تامر، خرمة وآخرون، مرجع سابق ص ص 75-76.

من خلال عرض التطور التاريخي للحركات الاحتجاجية في البلدان الثلاث، نلاحظ كيف انسحبت على الثقافة المحلية والإقليمية مثل: الأغاني، الرموز، العادات والإشارات التي أخذت معانيها من ممارسات وهويات كانت موجودة سلفا كما نلاحظ وجود تمايز متواصل، جذب حملات إملاء المطالب وتحركات الحركة الاحتجاجية ومظاهر الوقفة في سياقها المباشر ومن ثمة جعلها مقبولة لدى الجماهير المحلية، أما التغيير في ذخيرة التحركات الذي تم رصده فكان له تطبيقات عميقة بالنسبة إلى المشاركة الشعبية في السياسة العامة من خلال ممارسات السطو على المنازل والتجريس والإنارة الإجبارية والاعتداءات المباشرة ضد الخارجين عن القانون انحدارا سريعا. وتحرك عامة الناس صوب أشكال جديدة في إملاء مطالبهم، أما السلطة فقد مارست أشكال قمع أكثر قسوة مقارنة بالأشكال القديمة والسبب دون شك هو الفاعلية الكاملة لاستراتيجيات الحركة الاحتجاجية.¹

المبحث الثاني: ماهية الحركات الاجتماعية

المطلب الأول: الحركات الاجتماعية لغة واصطلاحا

لغة الحركة في معجم المعاني الجامع

الجمع: حركات، الحركة انتقال الجسم من مكان إلى مكان آخر... خفيف الحركة.

1- المرجع السابق ، ص 76.

كل مظهر عام من مظاهر النشاط، حركة ثقافية، سياسية، فكرية تحريرية، نقابية، سياحية.¹

اصطلاحاً: هي التيار العام الذي يدفع طبقة من الطبقات أو فئة من الفئات الاجتماعية إلى تنظيم صفوفها بهدف القيام بعمل موحد لتحسين حالتها الاقتصادية، أو الاجتماعية أو السياسية، أو تحسينها جميعاً.²

وتعد الحركات الاجتماعية أحد الأساليب الهامة التي تؤدي إلى حدوث التغيير الاجتماعي حيث تسهم في إنتاج الثقافة، فهي ظاهرة اجتماعية تظهر نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل المختلفة في الفضاء الاجتماعي.³ في حين عرفها تشارلز تلي على أنها سلسلة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص ينصبون أنفسهم وباقتدار كمتحدثين عن قاعدة شعبية تفتقد للتمثيل النيابي الرسمي، وفي هذا الإطار يقوم هؤلاء الأشخاص بتقديم مطالب على الملأ من أجل التغيير سواء في توزيع أو في ممارسة السلطة، وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة للتأييد.⁴ أما ألان تورين فيعرفها بأنها "فعل موجه ثقافياً وتصارع اجتماعي يقوم به فاعل معروف من خلال وضعه المسيطر أو التابع داخل امتلاك التاريخانية."⁵

1- معجم المعاني الجامع-<http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar>-2015/01/29-16:45

2- تعاريف ومصطلحات سياسية هامة-<https://www.google.dz>- الأكاديمية العربية في الدنمارك- قسم الدراسات والبحوث.

3- شعبان الطاهر، الأسود. علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة. ط1. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2000، ص 72.

4- تشارلز، تلي. الحركات الاجتماعية 2004/1768. ترجمة ربيع وهبة. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005، ص 15.

5- عبد الإله فرح-<http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives>-2015/01/29-15:19.

وتعتبر المحاولة الرائدة لتعريف وتحديد مفهوم الحركة الاجتماعية، تلك التي قام بها لورانز فون شتاين **Lorenz VenStien** في مؤلفه "تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا من 1789 إلى 1850" والذي نشر لأول مرة سنة 1850. فقد استخدم (شتاين) مفهوم الحركة الاجتماعية للإشارة إلى محاولات البروليتاريا* اكتساب القوة الاقتصادية والسياسية متفقا في ذلك إلى حد كبير مع (كارل ماركس).¹ كما عرف آلان سكوت الحركات الاجتماعية بأنها فاعل جماعي ينشأ عن أفراد يدعون أن لهم مصالح عامة ويدركون هوية خاصة بهم، وهي جزء مهم من هوية عامة ويمتلكون تعبئة جماهيرية (أو بمقدورهم التهديد بها) وهي المصدر الذي تنشأ عنه شرعيتهم الاجتماعية ومن ثم القوة التي يمتلكونها وهذا ما يميزهم عن الأحزاب السياسية.²

أما بول ويلكنسون **Paul Ulikinson** فقد درس الحركة الاجتماعية في مؤلفه "الحركة الاجتماعية-1971" وطور من خلالها تعريفا للحركة الاجتماعية على أساس أنه يقوم على تصور متداخل بين فروع المعرفة العلمية، فيستفيد من محاولات المؤرخين الاجتماعيين وعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيا والعلوم السياسية وعلماء النفس، وفي ضوء هذه الفكرة وضع (ويلكنسون) عناصر الحركة الاجتماعية كالتالي:

1- الحركة الاجتماعية هي حركة جمعية مقصودة لإحداث تغيير في أي اتجاه وبأية

وسيلة .

1- محمد، السويدي. علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياها. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص129.

2- ليندة، لطاد بن محرز. إشكالية مفهوم المجتمع المدني: قراءة سوسيو تاريخية. ط1. الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2016، ص 62.

2- لا بد أن تتضمن الحركة الاجتماعية حداً أدنى من التنظيم ويتدرج ذلك من التنظيم غير الرسمي وحتى الحركات ذات التنظيم البيروقراطي والجماعات التضامنية. إن التزام الحركة الاجتماعية بالتغيير والتنظيم الذي يميزها، إنما يركز على الإرادة الواعية¹ أما الحركات الاحتجاجية فهي أشكال متنوعة من الاعتراض، تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم، أو الالتفاف حولها وهي أشكال منتشرة بين كافة الفئات الاجتماعية وخاصة الواقعة منها تحت الضغوط الاجتماعية والسياسية.²

كما تعتبر الحركات الاحتجاجية فعل اعتراض تقدم عليه جماعة ضد أخرى حول قضية محددة وملحة الوجود... حيث تأخذ أشكالاً متعددة وأساليب متنوعة، فهي كفعل اعتراضية أحد أبرز الأشكال التي تستخدمها الحركات الاجتماعية، أو السياسية في مواجهة السلطة. وقد تأخذ نموذجاً ناعماً، أو حازماً في استخدام القوة واحترام القانون والتواصل مع الآخرين وسرعة التكيف، وما يميزها أيضاً هو كسر الروتين اليومي في الحياة العامة سواء بالعمل العنيف، أو الشرعي.³

1- المرجع السابق، ص 130.

2- نور الدين، بكيس. "قراءة سوسيولوجية في مسار الحركات الاحتجاجية بالمجتمعات العربية". مجلة دراسات اجتماعية، 13(2013): ص 16.

3- نور الدين، بكيس. "الحركات الاحتجاجية في الجزائر بين كثافة الاحتجاج ومحدودية التطور: قراءة سوسيولوجية للحركات الاحتجاجية لسنة 2011". أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر 2. 2013/2014، ص 77.

وينظر إلى الحركة الاحتجاجية على أنها تمثل مجموعة من الأفراد تعبر عن رفضها للسياسيات والممارسات التي تقوم بها السلطتان التنفيذية والتشريعية داخل النظام السياسي.¹

المطلب الثاني: أنواعها، مبادئ وجودها وكيفية عملها

الفرع الأول: أنواعها نستطيع أن نميز بين الحركات الاحتجاجية والحركات الاجتماعية في النقاط التالية:

1- أن الحركات الاحتجاجية تنشط على نطاق ضيق عكس الحركات الاجتماعية التي تنشط على نطاق أوسع.

2- تتركز الحركات الاحتجاجية أساسا على الفعل الاعتراضي لسياسات وممارسات أو قرارات تصدرها السلطة، أما الحركات الاجتماعية فقد يتعدى نشاطها إلى الفعل التضامني والمطلبي وغيرها.

3- غالبا ما ينم الفعل الاحتجاجي عن قضية محددة تكون السبب الرئيس في ظهوره واختفائه .

4- غالبا ما تكون الحركات الاحتجاجية أسرع في الظهور والاختفاء حسب موضوع الاعتراض.

1- رضوان محمود، المجالي. " أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي " . دفاتر السياسة والقانون، 12 (جانفي 2015) ص 52.

5- الحركات الاجتماعية أكثر تنظيماً وهيكلية من الحركات الاحتجاجية.

6- الحركات الاحتجاجية قد تأسس لحركات اجتماعية، أو تنظيم اجتماعي جديد.

وترتبط الحركات الاحتجاجية غالباً بالأهداف المراد تحقيقها، حيث قسمها الفكر الماركسي فنجد في عمومها يميز بين خمسة أنواع وهي (العمالية، والطلابية، والفلاحية، والنسائية، والثقافية)، ويستند هذا التمييز إلى أن الفئات الاجتماعية الداخلة فيه هي التي تشكل القوى الرئيسية المكونة لأغلبية الشعوب والمجتمعات المعاصرة، وهي في الوقت ذاته القوى الرئيسية للإنتاج، كما أنها أكثر القوى الاجتماعية تخلفاً فيما يتعلق بظروف عملها وأحوال معيشتها.

ويميز البعض بين نوعين من الحركات الاحتجاجية هما: الحركات التي تسعى إلى تغيير القواعد والأحكام المعمول بها (حركة الإصلاح) والحركات التي تهدف إلى تغيير القيم وتجديد الأخلاق (الحركة الراديكالية) ويتحفظ كل من بودون وبوريكو على هذا التمييز، فالمواجهة بين مفهوم نفعي، وآخر مثالي للحركة الاحتجاجية في رأيهما هي مواجهة خادعة، إذ المشاركون في حركة اجتماعية واحدة قد تحركهم دوافع مثالية وأخرى نفعية في آن واحد.¹

الفرع الثاني: مبادئ وجودها

يطرح آلان تورين ثلاثة مبادئ لوجود أي حركة اجتماعية وهي:

1- إبراهيم البيومي، غانم. الحركات الاجتماعية: تحولات البنية وانفتاح المجال. <http://www.islamonline.net>. 2015/01/25.

1- مبدأ الهوية: ويقصد آلان تورين بمبدأ الهوية، ضرورة تحديد الهوية الذاتية التي يمكن أن تكون متعددة ومركبة (مجموعة، طبقة، شريحة اجتماعية ...) وبمقابلها أيضا يجب تحديد هوية الخصم، أي يجب أن تكون هناك فكرة وقضية.

2- مبدأ التعارض: يفترض مبدأ التعارض في الحركة الاجتماعية عند تورين تحديد الخصم، أي يجب أن يكون الخصم الذي قامت عليه الحركة واضحا وموضوعيا وبصيغة أخرى أن يكون السؤال: لماذا الحركة الاجتماعية؟ جوابا معنا وواضحا مثل: الحركة العمالية ضد تنظيم العمل، من أجل الاستقلال العمالي.¹

3- مبدأ الكلية: حيث يقصد آلان تورين بهذا المبدأ، أن تكون الحركة الاجتماعية مكونة من وعي جمعي وشمولي، وبصيغة أخرى أن لا تكون أقلية، أو فردية أو إيديولوجية، وذلك من أجل النجاح في التأثير على الرأي العام وعلى تحقيق المطالب والمكتسبات وضمن الحقوق، لأنه حسب تورين إذا كانت الحركة كلية وشمولية فمن المستحيل السيطرة عليها.

واستنتاجا من مبدأ الكلية عند تورين، فإن الحركة الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل الوعي بالسيطرة على حقوقهم، وأن الحقوق لا يمكن أن ترجع إليهم لأن الحقوق لا يتمتع بها المغفلون.²

1- عبد الإله، فرح. الحركات الاجتماعية ودور الأزمات. <http://minbaralhurriyya.org> 2015/01/29-15:19.

2- سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية عند آلان تورين. <http://www.aranthropos.com> 2016/05/11-17:35.

الفرع الثالث: كيفية عملها

1- الحملة: هي مجهود عام مستدام منظم يملئ مطالب جماعية على سلطات مستهدفة.

2- الذخيرة: هي عبارة عن توظيف توليفات ممكنة من بين أشكال العمل السياسي التالية:

خلق جمعيات وتحالفات ذات أهداف خاصة، لقاءات عامة مواكب مهيبية، اعتصامات مسيرات، مظاهرات، حملات مناشدة، بيانات في الإعلام العام مطويات، أو كراسات.

3- عروض الوقفة **w u n c**: تمثيل المشاركين لجملة من الصفات العامة الموحدة هي:

الجدارة **Worthiness**، الوحدة **Unity**، الزخم العددي **Numbers** الالتزام **Commutment** تجاه أنفسهم، أو تجاه قاعدتهم الشعبية.¹

دورة التعبئة (**Cycle De Mobilisation**): اقترح العالم الإيطالي سيدني تارو في دراسته

للحركات الاجتماعية مفهوم دورة التعبئة أو دورة الاحتجاج، ويقصد بالمفهوم موجات

صعود ثم هبوط الأفعال الجماعية الوثيقة الصلة بعضها ببعض ويشتمل مفهوم دورة

التعبئة على خمسة عناصر:

تزايد كثافة الصراع- انتشاره الجغرافي والاجتماعي- ظهور أفعال عفوية- ظهور

مجموعات منظمة جديدة- نشوء رموز جديدة وتفسيرات جديدة للعالم وأيديولوجيات جديدة

وتمر كل دورة تعبئة بثلاثة مراحل:

- مرحلة صاعدة من التمرد وتتمثل في لحظة الجنون حيث يبدو كل شيء ممكنا.

- مرحلة بلوغ الذروة: وهي مرحلة تتسم بالراديكالية المتزايدة للأفعال.

1- عبد الإله، فرح. الحركات الاجتماعية ودور الأزمات. <http://minbaralhurriyya.org> 2015/01/29-15:19.

- مرحلة الانزواء: وتتقسم بدورها إلى أربعة سيناريوهات محتملة الحدوث:

1-إنشاء منظمات جديدة.

2-إضفاء طابع روتيني على الفعل الجماعي.

3- التلبية الجزئية للمطالب.

4- الانسحاب.¹

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للحركات الاحتجاجية وجماهيرها

النظريات: من أهم النظريات التي فسرت تكوين الحركة الاحتجاجية ومكوناتها وأداء

القائمين بها وما يكتنفها من سلوك وما يرتبط بها كذلك من دوافع:

الفرع الأول: نظرية السلوك الجماعي: أطلقها بعض المفكرين حول الحركات الاجتماعية في

الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، وقد ربطت هذه النظرية مفهوم الحركات

الاجتماعية بحدوث أنشطة مثال: الهبات الجماهيرية، المظاهرات وأشكال من الهستيريا

الجماعية، أي بردود أفعال ليست بالضرورة منطقية تماما في مواجهة ظروف غير

طبيعية من التوتر الهيكلي بين المؤسسات الاجتماعية الأساسية. ويرى أصحاب هذه

النظرية أن الحركات بهذا المعنى قد تصبح خطيرة مثل(الحركات الفاشية في ألمانيا

إيطاليا واليابان) كما تعتبر مقارنة السلوك الجماعي أن الحركات الاجتماعية انعكاس

1- سيسيل بيثو وأوليفيه فيليبول وليليان ماتيو. قاموس الحركات الاجتماعية، ط1. ترجمة عمر الشافعي. مصر: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، 2017، ص 147.

لمجتمع مريض، حيث لا تحتاج المجتمعات الصحية إلى حركات اجتماعية، بل تتضمن أشكالاً من المشاركة السياسية والاجتماعية.¹

الفرع الثاني: نظرية تعبئة الموارد: تطورت منذ الستينيات، وتستند هذه المقاربة إلى تشكل الحركات الاجتماعية وطرق عملها وفقاً لتوافر الموارد خاصة (الموارد الاقتصادية السياسية، والاتصالية المتاحة للمجموعة) والقدرة على استعمال تلك الموارد، ويرى منظرو هذه المقاربة أن الحركات الاجتماعية عبارة عن استجابات منطقية لمواقف وإمكانات طرأت حديثاً في المجتمع، وبالتالي لا ينظر إليها على أنها مظاهر لخلل اجتماعي، بل جزء من العملية السياسية بينما لا تعبر اهتماماً كبيراً لإبعاد هذه الحركات على المستوى الفكري ومستوى رفع الوعي وبلورة الهوية.²

الفرع الثالث: نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة: تطورت في أوروبا لتبرير مجموعة من الحركات الجديدة التي تمت خلال الستينيات والسبعينيات، وتتنظر تفسيرات هذه النظرية على الحركات الاجتماعية باعتبارها انعكاساً للتناقضات الكامنة في المجتمع الحديث نتيجة للبيروقراطية المفرطة، كما يرى أصحاب هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية الجديدة اختلفت مع الحركات الاجتماعية القديمة ناتجة عن بروز تناقضات اجتماعية جديدة متجسدة في التناقض بين الفرد والدولة وهو ما يجعل هذه المقاربة تنتقل من المصالح الطبقيّة إلى المصالح غير الطبقيّة المتعلقة بالمصالح الإنسانية الكونية، ويقال

1- عبد الإله، فرح. الحركات الاجتماعية ودور الأزمات. <http://minbaralhurriyya.org> 2015/01/29-15:19.

2- محمد، دوح، مرجع سابق، ص-ص 37-38.

أن هذه الحركات الاجتماعية الجديدة تهتم أكثر بتطوير الهوية الجماعية عن اهتمامها بالإيديولوجيات القائمة كما تميل إلى البروز من صفوف الطبقة المتوسطة بدلا من الطبقة العاملة.

الفرع الرابع: نموذج الفعل- الهوية: ترى هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية تحول دون الركود الاجتماعي، وهي تقوم ضد الأشكال المؤسسة القائمة والمعايير المعرفية المرتبطة بها، أي أنها تقوم ضد المجموعات المهيمنة على عمليات إعادة الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي وتشكيل المعايير الاجتماعية، ويرى بعض المروجين لهذه النظرية أن هناك إحلالا تدريجيا يتم فيه استبدال الشكل القديم للرأسمالية الصناعية بمجتمع مرحلة ما بعد التصنيع القائم على البرمجة، ففي المجتمع المبرمج يشكل التكنوقراط الطبقة المهيمنة بينما ينتهي دور الطبقة العاملة كمناضل أساسي ضد الأوضاع القائمة، وبالتالي فإن الصراع الطبقي ذو طبيعة اجتماعية ثقافية وليس ذو طبيعة اجتماعية اقتصادية.¹

الجماهير في الحركات الاحتجاجية

الفرع الأول: ماهية الجماهير

لطالما اهتم علم النفس الاجتماعي بدراسة العلاقة التي تربط الفرد بالمجتمع، لكن العلم تجاوز هذه المسألة وأصبح يهتم بدراسة سلوك المجموعات في المجتمع ونقصد بها هنا الفئات الاجتماعية، أو الطبقات، أو الأقليات، أو الطوائف الدينية وغيرها. ويتفق علماء النفس بمن فيهم فرويد أن الفرد إذ ينخرط في جمهور معين حتى يتخذ سمات خاصة لم

1- عبد الإله، فرح. الحركات الاجتماعية ودور الأزمات. <http://minbaralhurriyya.org> 2015/01/29-15:19.

تكن موجودة فيه سابقا أو كانت موجودة، ولكنه لم يكن يجرؤ على البوح بها أو التعبير عنها بمثل هذه الصراحة والقوة، لهذا اهتم غوستاف لوبون بدراسة سيكولوجية الجماهير في سياق علم النفس الجماعات، أو الجماهير والذي يختلف على علم النفس الفردي من حيث المنهج والنتائج.¹

وتشير كلمة "جمهور" في معناها العادي تجمعاً لمجموعة من الأفراد مهما كانت هويتهم القومية، أو مهنتهم، أو جنسيتهم. أما غوستاف لوبون فيعرف "الجمهور" بأنه كائن مؤقت مؤلف من عناصر متنافرة ولكنهم متراسوا الصفوف للحظة من الزمن، لكن مصطلح "الجمهور" يتخذ معنى آخر من وجهة النظر النفسية، حيث يمكن لتجمع ما من البشر أن يمتلك خصائص جديدة مختلفة جدا عن خصائص كل فرد يشكله عندئذ تنطمس الشخصية الواعية للفرد وتصبح عواطف وأفكار الوحدات المصغرة المشكلة للجمهور موجهة في نفس الاتجاه أين تتشكل روح جماعية عابرة ومؤقتة.

الفرع الثاني: الخصائص العامة للجماهير في الحركات الاحتجاجية

تتمتع الجماهير بخصائص محددة هي:

1- تذوب الشخصية الواعية للأفراد وتوجه المشاعر والأفكار في اتجاه واحد دون

الضرورة للحضور المتزامن.²

2- يمكن لآلاف الأفراد البعيدين عن بعضهم البعض أن يكتسبوا صفة الجمهور النفسي

1- غوستاف، لوبون. سيكولوجية الجماهير. ط1. ترجمة هاشم صالح. بيروت: دار الساقي، 1991، ص ص 5-6.

2- نفس المرجع، ص 54.

في لحظة ما، وذلك تحت تأثير بعض الانفعالات العنيفة، أو حدث قومي عظيم مثل أحداث 5 أكتوبر 1988 التي استقطبت أعدادا كبيرة في معظم مناطق الوطن والذين شكلوا جمهورا يؤمن بقضيته ويسعى إلى تحقيق هدفه.

3- لا تختلف تركيبة الجماهير بحسب العرق البشري فقط، وإنما بحسب طبيعة المحرضات، أو المؤثرات التي تتعرض لها ودرجة قوتها .

4- يمكن للتشكيلات العقلية، أو الذهنية للجمهور أن تحتوي على خصائص يمكنها البروز إلى السطح تحت تأثير التغيير المفاجئ للبيئة كمشاركة ومساندة كتاب ومحامين فرنسيين لثورة التحرير الوطني والذين كانوا يسمون بأصدقاء الثورة .

5- يمكن لبعض الخصائص الجديدة والخصوصية أن تتموضع على السابقة وتؤدي إلى توجيه كل مشاعر الجماعة وأفكارها في اتجاه واحد، هنا يتحقق ما يسمى بالقانون النفسي للوحدة الذهنية للجماهير.¹

6- أيا كانت نوعية الجماهير وأيا كان نمط حياتهم متشابها، أو مختلفا وأيا كانت اهتماماتهم، ومزاجهم، أو نكاؤهم، فإنه بمجرد تحولهم إلى جمهور يضي عليهم الروح الجماعية هذه الروح تجعلهم يحسون، ويفكرون، ويتحركون بطريقة مختلفة تماما عن الطريقة التي كان سيحس بها، ويفكر، ويتحرك بها كل فرد منهم لو كان معزولا.

1- المرجع السابق، ص ص 54-55.

7- إن أفراد عرق ما يتشابهون خصوصا بواسطة العناصر اللاواعية التي تشكل روح هذا العرق، هم يختلفون عن بعضهم البعض بواسطة العناصر الواعية الناتجة عن التربية وبشكل أخص عن الوراثة.

8- إن الكفاءات العقلية للبشر وفردانيتهم تمحى وتذوب في الروح الجماعية للجمهور وهكذا يذوب المختلف في المؤتلف وتسيطر الصفات اللاواعية.¹

القرع الثالث: أسباب ظهور الخصائص العامة للجماهير في الحركات الاحتجاجية

إن حالة الفرد المنخرط في الجمهور لا يعود واعيا بأعماله فحالته تشبه حالة المنوم مغناطيسيا، بمعنى أن بعض ملكاته تصبح مدمرة في حين أن بعضها الآخر يستثار ويستفز إلى الحد الأقصى وتأثير كل اقتراح يملى عليه أو كل تحريض يمثل قوة طائشة لا يمكن ردها من أجل تنفيذ بعض الأعمال وهذه القوة الهائلة تكون عادة أقوى لدى الجماهير منها لدى الإنسان المنوم مغناطيسيا، فيما أن المحرض هو واحد بالنسبة لكل أفراد الجمهور فإنه يتضخم ويكبر عن طريق التبادل وأفراد الجمهور الذين يمتلكون شخصية قوية جدا تمكنهم من مقاومة المحرض هم ذوو عدد ضئيل وبالتالي فإن التيار يجرفهم معه وكل ما يستطيعون فعله وهو محاولة تحويل الأنظار باتجاه عن طريق تقديم اقتراح مختلف.²

1- المرجع السابق ، ص ص 55-57.

2- نفس المرجع ، ص 59.

يرى غوستاف لوبون أن هناك عدة أسباب تتحكم في ظهور هذه الصفات وهي:

1- أن الفرد المنضوي في الجمهور يكتسب شعورا عارما بالقوة بواسطة العدد المجتمع المكون للجمهور، وهذا ما يتيح له الانصياع إلى بعض الغرائز عن طوع واختيار لأن الجمهور مغفل بطبيعته.

2- تتدخل العدوى العقلية أو الذهنية للجماهير لكي ترصد تجليات الصفات الخاصة وتوجهها في نفس الوقت.

3- يوجد في الأفراد المنخرطين في الجمهور صفات خصوصية تكون أحيانا معاكسة لصفات الفرد مأخوذا على حدة ويقصد بها هنا صفة التحريضية.¹

الفرع الرابع: الخصائص الأساسية للفرد المنخرط في الجمهور

- تلاشي الشخصية الواعية.
- هيمنة الشخصية اللاواعية .
- توجه الجميع ضمن نفس الخط بواسطة التحريض والعدوى للعواطف والأفكار .

الميل لتحويل الأفكار المحرض عليها إلى فعل وممارسة مباشرة ... وهذا يعني أنه بمجرد أن ينضوي الفرد داخل صفوف الجمهور فإنه ينزل درجات عديدة في سلم الحضارة فهو عندما يكون فردا معزولا ربما يكون إنسانا مثقفا متعقلا، لكنه ما إن ينضم إلى الجمهور حتى يصبح مقودا بغريزته وبالتالي همجيا وهو عندئذ يتصف بعفوية الكائنات البدائية

1- المرجع السابق ، ص 58.

وعنفها وضراوتها وحماستها وبطولاتها أيضا ويقترب منها أكثر بالسهولة التي يترك نفسه فيها عرضة للتأثر بالكلمات والصور التي تقود إلى اقتراف أعمال مخالفة لمصالحه الشخصية بشكل واضح وصريح.¹

المبحث الثالث: الحركات الاحتجاجية وعلاقتها بالمجتمع المدني والظواهر الاجتماعية

المطلب الأول: الحركات الاحتجاجية وعلاقتها بالمجتمع المدني

الفرع الأول: ماهية المجتمع المدني

من المفاهيم التي دأبت الأدبيات المعاصرة على استعمالها مفهوم المجتمع المدني بكل دلالاته السياسية والتاريخية المعروفة، وقد حظي هذا المفهوم بالعديد من التعريفات المتباينة جوهرها ومضمونها ولعل التعريف المشترك الذي يمكننا أن نستنتجه هو أن المجتمع المدني نمط من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارج قليلا أو كثيرا عن سلطة الدولة، وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة فهو إذا مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة.²

ويعرفه **أرسطو** بأنه ذلك المجتمع الأخلاقي العام الذي يعيش بين أعضائه مواطنون أحرار متساوون تحت حكم قانون معروف للمجتمع، والقانون كما يراه **أرسطو** هو تعبير

1- المرجع السابق، ص 60.

2- المنصف، وناس. "الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر: محاولة في قراءة انتقاضة تشرين الأول/أكتوبر 1988". في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ط1. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 239.

عن روح مدينة الجماعة، فهو ليس مجرد مجموعة من الإجراءات السياسية فحسب بل شكل علمي للحياة يستند على الفصائل الراقية وأشكال التفاعل الحر، أي أن القانون هو تعبير عن الروح المدنية السائدة في المدينة وهذا ما عير عنه أرسطو بقوله: "لقد كان للمواطن Politos في دولة المدينة وضع قانوني شخصي جعلهم خاضعين تماما للقانون المدني الذي يعبر عن الخير المدني المشترك".¹

الفرع الثاني: تاريخ المجتمع المدني: المجتمع المدني أو الأهلي مصطلح كلاسيكي يعود إلى أرسطو 384. 322 ق م والذي يمكن ترجمته إلى رابطة مواطنين المرادف للرابطة السلطوية في دولة المدينة الأثينية، وقد استعاد شيشرون 106. 42 ق م هذا المصطلح في الفلسفة الرومانية.² إذ ليس من السهل الوقوف أمام فكرة المجتمع المدني ولا حتى تحديد معاملته نتيجة الاختلافات الحاصلة بشأنه كون مفهوم المجتمع المدني ضبابي ومطاط بحيث لا يوفر بسهولة قدرا كبيرا من الدقة.³

لقد ظهور مفهوم " المجتمع المدني " بصيغته المحددة في ثمانينيات القرن الماضي كإطار عام يربط ما بين الديمقراطية والتنمية والتسوية السلمية للصراعات على المستويين الداخلي والإقليمي، وإذا كانت ثمة سبل عديدة لتحديد المفهوم فإن هذه السبل جميعا تدور

1- ليندة، لطاد بن محرز، مرجع سابق، ص 93.

2- نور الدين، حاروش. " تطوير علاقة البرلمان بالمجتمع المدني: البرلمان المدني". مجلة الفكر، 1، 9 (2014/01/15)، ص 139.

3- جون، إهرنبرغ، المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة. ط1. ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008، ص 440.

حول تفسير المشاركة الجماعية الاختيارية المنظمة في المجال العام بين الأفراد والدولة.¹

الفرع الثالث: المجتمع المدني في المنظورات السوسيولوجية

يرى ماركس أن المجتمع المدني يقوم على فكرة الصراع الطبقي، فهو مجال لتضارب وتصارع المصالح الاقتصادية ... أما غرامشي فيرى أن المجتمع المدني مكون من البنية الفوقية بجانب الدولة نظراً لوجود الصراع الأيديولوجي وللربط بين طبقات المجتمع والدولة فيما يرى دافيد هيوم أن المجتمع المدني يتشكل من الطبقة الأرستوقراطية التي تضع أسسه والمؤسسات الاجتماعية هي قائمة من قبل ونشأ فيها الإنسان، والمصلحة العامة تكمن في الالتزام بالعهد والاحترام المتبادل.²

ويبنى المجتمع المدني على مجموعة من المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرياضية والفنية والمهنية التي تعمل في إطار من الاستقلال النسبي عن سلطة الدولة من جهة وعن سيطرة أرباب شركات القطاع الخاص من جهة ثانية.³ كما يقوم على مجموعة مبادئ منها مبدأ القيم الديمقراطية التي تمثل مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته، فلا وجود لمجتمع مدني خارج هذا المبدأ، أما مبدأ الثقافة المدنية فيتجلى في إقرار التداول السلمي على السلطة التعددية والمشاركة واحترام حقوق الآخرين في التعبير والاختلاف فيما يتجلى مبدأ المواطنة في خضوع كل المواطنين لنفس الحقوق

1- صامويل، هيننتجتون. الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. ط1. ترجمة عبد الوهاب علوب. الكويت: دار سعاد الصباح، 1993، ص 10.

2- نور الدين، حاروش، مرجع سابق، ص 5-6.

3- نفس المرجع، ص 9.

والواجبات انطلاقاً من مبدأ المساواة في الحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية وإزالة كل المميزات الدينية واللغوية والعرقية والجنسية والطبقية.¹

الفرع الرابع: المجتمع المدني بوصفه منتج للفعل الاحتجاجي

مع ازدياد تطور الوعي الثقافي والعلمي والاجتماعي، ازداد تأثير نطاق المجتمع والمنظمات المدنية في مواجهة الآثار السلبية والضرر الذي يحدثه نظام الدولة على المجتمع والإنسان من قضايا ومشاكل في صورة التلوث البيئي والتحرر العالمي (ارتفاع درجات الحرارة)، والتصحر.² ليصبح المجتمع المدني منتجا لحراك سوسيو سياسي متمثل أساساً في أحداث الخامس من أكتوبر 1988 موضوع دراستنا في هذه الأطروحة والتي اندلعت على خلفية الانسداد الذي عاشه المواطن الجزائري في النسق السياسي الاقتصادي الاجتماعي والثقافي خلال ثمانينيات القرن الماضي وما شهدته هذه الأحداث من تخريب وحرق وتخريب للممتلكات العامة والخاصة وسقوط العديد من الضحايا والجرحى، أو كحركات الاحتجاج التي حدثت بورقلة 2014/2015 في النسق السوسيو مهني (ملف التشغيل بالمؤسسات البترولية بحاسي مسعود) ليصبح المجتمع المدني الآلية التي تمكن أفراد المجتمع من التعبير عن آلامهم وآمالهم وتطلعاتهم وإشباع حاجاتهم المختلفة.

1- المرجع السابق، ص 9.

2- عبد العزيز، السبهي. النظريات المفسرة لدور المجتمع المدني. <https://akalsubhi1987.wordpress.com>، 2013،

16:52-2016/06/12.

المطلب الثاني: الحركات الاحتجاجية والإحباطات النسبية والقهر الاجتماعي

الحركات الاحتجاجية والإحباطات النسبية

الفرع الأول: ماهية الإحباطات النسبية: يشكل مفهوم الإحباطات النسبية أداة سوسيولوجية قديمة أتاحت خيطا تفسيريا للعمليات الاجتماعية عموما وعمليات التعبئة الجماعية بوجه خاص... وتتعلق الإحباطات النسبية بحالة توتر بين تطلعات متوقع تلبيتها وتطلعات غير ملبات وهو ما ينجم عنه حالات عدم رضا يمكن أن تقضي إلى السخط والفعل الجماعي، لذا فإن الإحباط ينطوي على فجوة سلبية بين ما يتوقعه الأفراد كحقوق واردة وما يحصلون عليه فعليا. ولكن لماذا يوصف هذا الإحباط بالنسبي؟ لأن الأمر لا يتعلق بإحباط مطلق، وإنما بإحباط ناجم عن المقارنة مع التطلعات المنشأة اجتماعيا، ومن هذا المنظور يمكن لمجموعات تعد مميزة اجتماعيا عبر معايير موضوعية أن تشعر بقدر من الإحباطات يزيد عن مجموعات أخرى أكثر حرمان وبالتالي أن تكون في وضع موات أكثر للتعبئة.¹

الفرع الثاني: الإحباطات النسبية في المنظور السوسيولوجي

يرى عالم الاجتماع الأمريكي جيمس سي ديفيز أنه ينبغي التوجه نحو مقارنة أخرى للديناميات الثورية تأخذ في الحسبان أنه من الممكن أن تتدلع الثورات حينما يشهد المجتمع فترة تقدم مادي اقتصاديا واجتماعيا معا تعقبهما فترة وجيزة من الكساد الحاد أو

1- سيسيل بيشو وأوليفيه فيليول ولبليان ماتيو، مرجع سابق، ص 27.

على العكس أن الثورات لا تتدلع عادة حينما يعاني المجتمع من إفقار معمم، بل أن الأفراد قد يجدون أنفسهم في وضع تأهب للتمرد في الفترات التي يبدأ فيها تخفيف القيود.

الفرع الثالث: أسباب ظهور الإحباطات النسبية

لقد رصد تيد ر جور أنماطا مختلفة من الأوضاع التي تفضي إلى الحرمان النسبي وإن كان جور قد اهتم بالتأكيد على أن أوضاع الحرمان النسبي لا تؤدي بالضرورة إلى التعبئة الجماعية، فلكي يحدث ذلك يجب أن تلاقي تلك الأوضاع عوامل سياسية ملائمة وفي هذا السياق يرسم جور ثلاثة خطوات: المتوالية السببية الأولى المؤدية إلى العنف السياسي تبدأ من السخط ثم تسييس هذا السخط وأخيرا تفعيله في شكل عنف سياسي موجه ضد أهداف وأطراف سياسية.¹ والواقع أن توجهات مثل تلك التي اتخذها ديفيز و جور قد أنتجت تساؤلات ناقدة، فأشار ميشال دوبري مثلا إلى خطر التفكير الدائري وهو خطر يقترن بالثغرات الواردة في الرصد الإمبريقي للإحباطات المطلقة لفعل جماعي وكذلك في رصد علاقات السببية المفضية إلى ذلك الفعل وهو يتساءل: ما الذي سنفعله في واقع الأمر من أجل معرفة الفارق الذي يميز بين هامش عدم الرضا المقبول والهامش غير المحتمل المولد للظواهر الثورية؟ ويجب بأن هذا التمييز يحدث غالبا عن طريق الاستدلال عليه بأثر رجعي كنتيجة لما حدث بالفعل أي من خلال الحركات الاجتماعية التي تعبر عن نفسها عن طريق العنف أو الثورة مما يعني المراوحة المستمرة بين النتائج

1- المرجع السابق، ص 29.

المرصودة والأسباب المفترضة وهو خطر عام تنزلق إليه أحيانا العلوم الاجتماعية عن طريق رسم خط ميكانيكي يتغافل عن الديناميات الأكثر ارتباكا وعشوائية للفعل محل التشكل.¹

الفرع الرابع: الإحباطات النسبية بوصفها منتج للفعل الاحتجاجي

لكننا نرى أنه ليس بالضرورة أن تكون النتائج المرصودة هي محصلة لأسباب مفترضة إذ يتعين علينا أن نذكر أنفسنا أننا بصدد دراسة ظاهرة اجتماعية متغيرة وغير خاضعة لقانون الثبات، فليس بالضرورة أن تكون نفس الأسباب تعطينا نفس النتائج، كما يجب علينا أن لا ننسى أيضا بأن المجتمعات التي تحكمها أنظمة سياسية ديمقراطية تكاد تنعدم فيها حدوث الثورات والاحتجاجات لأن مستوى الإحباطات النسبية يكون في أدنى مستوياته، أما المجتمعات التي تحكمها أنظمة شمولية استبدادية فإن هذه الأخيرة تسعى جاهدة على أن لا تصل الإحباطات النسبية إلى أعلى مستوياتها باعتبارها أحد أهم المسببات في ظهور الاحتجاجات والثورات، فهي بالتالي تمنح لنفسها فرصة إعادة إنتاج نفسها وإطالة فترة وجودها في الحكم.

الحركات الاحتجاجية والقهر الاجتماعي

الفرع الأول: ماهية القهر الاجتماعي: ترتبط الحركات الاحتجاجية بكثير من الظواهر الاجتماعية التي عادة ما تكون سببا في ظهورها، ولعل من بين أهم هذه الظواهر القهر

1- المرجع السابق، ص-ص 29-30.

الاجتماعي الذي يعتبر سلوكيات وممارسات مادية ومعنوية تتسم بالعنف والتسلط من قبل سلطة أو إدارة أو أشخاص تجاه أفراد أو جماعات أو مجتمعات قصد إخضاعها لمنطقها.

الفرع الثاني: علاقة الإنسان بالقهر الاجتماعي: يعيش الإنسان المقهور في عالم من العنف المفروض، عنف يأتي من الطبيعة وغوائلها التي لا يستطيع لها ردعا والتي تشكل تهديدا فعليا لقوته وأمنه وصحته هذا العنف الذي يجعله يعيش في عالم الضرورة في حالة فقدان متفاوت في قدرته للسيطرة على مصيره¹ ... يضاف إلى هذا القهر قهر من نوع آخر هو القهر الإنساني، فالإنسان المقهور يجد نفسه أمام قوة يفرضها السيد عليه أو المتسلط أو الحاكم المستبد أو رجل البوليس أو المالك الذي يتحكم بقوته أو الموظف الذي يبدو وكأنه يملك العطاء والمنع أو المستعمر الذي يفرض احتلاله ... حيث لا يجد الإنسان المقهور من مكانة له في علاقة التسلط العنفي هذه سوى الرضوخ والتبعية والوقوع في الدونية كقدر مفروض، ومن هنا تشاع تصرفات التزلف والاستسلام والمبالغة في تعظيم السيد انقاء شره أو طمعا في رضاه.²

الفرع الثالث: دور القهر الاجتماعي في إنتاج الفعل الاحتجاجي

تسعى الأنظمة السياسية إلى توطيد علاقات طبيعية ومتوازنة مع المجتمع حيث تعمل على تسيير شؤونه في النسق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بما يتيح لها تلبية مختلف احتياجاته من أجل أن يعيش حياة كريمة تمكنه من تحقيق أهدافه وآماله، إلا

1- مصطفى، حجازي. التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور. ط 9، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2005، ص 37.

2- نفس المرجع، ص-ص 38-39.

أن هذه العلاقة غالبا ما تشوبها تشنجات قد تؤدي إلى ظهور بعض الاختلالات في مختلف الأنساق الاجتماعية، فمع مرور الزمن تزداد هذه العلاقة سوءا لتصل إلى درجة ممارسة القهر الاجتماعي على أفراد المجتمع في المجتمعات التي تحكمها أنظمة شمولية استبدادية غير ديمقراطية مما يؤدي بالمجتمع المقهور في مرحلة من مراحل تطوره إلى ممارسة العنف المضاد كفعل احتجاجي ضد هذه الأنظمة التي تعتبر مسؤولة على تأصيل العنف في المجتمع، وقد يتطور هذا العنف ليؤدي إلى انفجار ثورة شعبية كمحصلة للقهر الاجتماعي تسعى من خلاله إلى تغيير في النسق السياسي للوصول إلى السلم الاجتماعي وإعادة إنتاج المجتمع مرة أخرى.

المطلب الثالث: الحركات الاحتجاجية والقيم والمعايير الاجتماعية وآثارها السلبية

الحركات الاحتجاجية والقيم والمعايير الاجتماعية

الفرع الأول: ماهية القيم الاجتماعية: تعتبر القيمة في الاصطلاح الغربي مبدأ مجرد وعام للسلوك يشعر أعضاء الجماعة نحوه بالارتباط الانفعالي القوي، كما أنه يوفر لهم مستوى للحكم على الأفعال والأهداف الخاصة، والقيم كما يعرفها بارسونز: عنصر في نسق رمزي مشترك يعتبر معيارا أو مستوى للاختيار بين بدائل التوجيه التي توجد في الموقف. فكأن القيم هنا تمثل معايير عامة وأساسية يشارك فيها أعضاء المجتمع وتسهم في تحقيق

التكامل وتنظيم أنشطة الأعضاء، وبهذا تكون القيم بمثابة الأحكام العامة أو المبادئ الأساسية العليا التي تبنى عليها التصورات والسلوك الإنساني.¹

الفرع الثاني: المفهوم السوسيولوجي للقيم الاجتماعية

يذهب إيميل دوركايم إلى أنه لكل مجتمع من المجتمعات البشرية نظاماً أخلاقياً يمثّل حقيقة اجتماعية، وقد لعب هذا النظام الأخلاقي دوراً في نظام تقسيم العمل كما أن القاعدة الأخلاقية لا تنبثق عن الفرد ولكن المجتمع هو لسان القيم ومصدر القيم العليا، أي أن القيم نتاج اجتماعي لعوامل اجتماعية ويعتمد النظام الأخلاقي على البناء الاجتماعي للمجتمع والذي يوجد في إطاره وليس هناك نظام أخلاقي واحد لكل المجتمعات ولكن لكل مجتمع نظامه الأخلاقي الذي يحتاجه والذي يتحدد من خلاله ما هو مرغوب فيه اجتماعياً.² وينظر ماكس فيبر للقيم على أنها الموجهات التي تفرض نمطاً أو شكلاً للسلوك وتتضمن هذه القيم بعض الأوامر التي تحكم سلوك الإنسان بطريقة ضاغطة أو قد تخضع هذه القيم إلى بعض المطالب التي قد يضطر الإنسان القيام بها، أما تالكوت بارسونز فيرى أن القيم ظاهرة اجتماعية ثقافية مصدرها البناء الثقافي الذي يتكون من نسق الأفكار وأنساق الرموز، فيما ربط فؤاد بهي السيد القيم بالمعايير في تعريفه حيث أشار إلى أنها معايير اجتماعية ذات صبغة انفعالية قوية وعامة تتصل من قريب

1- نادية محمود، مصطفى. القيم في الظاهرة الاجتماعية. ورقة مقدمة لأعمال الدورة المنهجية في كيفية تفعيل القيم في البحوث والدراسات الاجتماعية المنعقدة في الفترة من 6 إلى 11 فبراير 2010. جامعة القاهرة، 2010، ص 238.

2- الجموعي مومن، بكوش. "القيم الاجتماعية: مقارنة نفسية اجتماعية". مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، 8 (2014)، ص 76.

بالمستويات الخلقية التي تقدمها الجماعة ويمتصها الفرد من بيئته الاجتماعية وقيم منها موازين يزن بها أفعاله.¹ والفعل الاحتجاجي بوصفه فعل اجتماعي يرتبط ارتباطا وثيقا بالقيم والمعايير الاجتماعية المختلفة باعتبارها المحدد والموجه للفعل الإنساني، حيث صنف **ماكس فيبر** القيم إلى قيم ذاتية أو عاطفية توجه أفعال الأفراد في المجتمعات التقليدية وقيم عقلانية تغلب على أفعال الأفراد في المجتمعات الحديثة واعتمد **فيبر** على مفهوم القيمة العقلانية في دراسة النظام الاجتماعي والفعل الاجتماعي حيث حدد الفرق بين الفعل العاطفي الموجه حسب المعتقدات الدينية والفعل الذي يتأسس على قيم عليا² وإذ نتطرق لأحداث الخامس من أكتوبر 1988 بوصفها موضوع أطروحتنا وما حملته من حرق وتكسير وتخريب ونهب بالدراسة والتحليل والتفسير إلا لأنه يعكس مجموعة من القيم المجتمعية التي تعتبر محصلة عملية التغيير الاجتماعي التي شهدتها المجتمع الجزائري خلال عشرية من الزمن (1988/1979) اتسمت بكثير من الأحداث الاجتماعية المتشعبة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا أدت إلى صراع قيم المجتمع والسلطة، وفي هذا السياق يؤكد **كارل مانهايم** أن صراع القيم يظهر عندما تكون جماعتان أو أكثر مختلفتان وحدث بينهما توافق أو سيطرت إحداها على الأخرى³، ولكي نتمكن من دراسة أحداث الخامس من أكتوبر 1988 دراسة سوسيولوجية تستجيب لمتطلبات البحث العلمي، أفرد لنا **ماكس فيبر** تراثا نظريا يعيننا على تحليل الفعل الاحتجاجي لهذه الأحداث إذ يعتبر أن

1- المرجع السابق، ص 76.

2- نفس المرجع ، ص 239.

3- نفس المرجع ، ص 240.

الفعل يختلف عن السلوك، فالسلوك حسبه هو ذلك الجزء من الفعل الذي يلاحظه الباحث حينما يستنتج دافعه أما الفعل فهو الدافع والسلوك معا في علاقة الوسائل بالغاية ذلك لأن أي سلوك يعتبر بلا معنى بدون دوافعه والدوافع أيضا لا يمكن تحديدها بدون سلوكه بذلك يكون الفعل الاجتماعي هو الذي يجمع بين الدوافع الاجتماعية والسلوك، فإذا تناول الباحث الفعل في ذاته فإنه يكون ذلك الذي بين الدافع السيكولوجي والسلوك الفردي وهذا يعني أن السلوك الفردي في حد ذاته يعتبر وحدة تحليلية غير مكتملة تكتمل أحيانا حينما يرتبط الدافع السيكولوجي بالسلوك الفردي ليصبح فعلا إنسانيا أنجزه فاعل، بينما يصبح الفعل اجتماعيا إذا كانت الدوافع أو الغايات ذات طبيعة اجتماعية أساسا.¹ فدراستنا لسلوكيات الحرق والتخريب والنهب التي قام بها المحتجون في هذه الأحداث لا تفيدنا في شيء إن لم نبحث عن الدوافع الفردية والاجتماعية التي تقف وراء هذه السلوكيات.

الآثار السياسية للحركات الاحتجاجية

اهتمت الأدبيات بشكل خاص بالآثار السياسية للحركات الاحتجاجية وبوجه أخص أثرها على السياسات العامة، وقد جرى تناول هذا النوع من التأثير وفقا لأربعة نماذج نظرية مختلفة:

- نموذج الحركات الاجتماعية- النموذج الاقتصادي- نموذج بنية الفرص السياسية- نموذج الوساطة السياسية، ويوفر كل من هذه النماذج تفسيراً محددا لظهور الحركات الاجتماعية وآليات لدراسة آثارها كما يرصد التغيير الحادث في السياسات العامة، فإذا

1- حسام الدين محمود، فياض، مرجع سابق، ص 27.

كان نموذج الحركات الاجتماعية يرجع الفضل في إنتاج تغييرات في السياسات العامة إلى قوة الحركات الاجتماعية ومواردها الداخلية، فإن النموذج الاقتصادي يركز على الظروف الاقتصادية بوصفها المحفز الرئيسي لظهور الحركات الاجتماعية من جهة وللتغييرات المرتبطة عليها في السياسات العامة من جهة أخرى¹، وتتدرج ضمن هذا الإطار نظريات التحديث وكذلك النظريات التي تربط بين التراجع الاقتصادي ومستوى الإنفاق العام كمصدر للشرعية ولا تتعد نظريات السلوك الاجتماعي كثيرا عن هذا المنحى إذ تتبنى ثنائية الإحباط/العنوان كمفتاح لتفسير أثر الحركات الاجتماعية وعلى عكس النموذجين السابقين يربط نموذج بنية الفرص السياسية ظهور الحركات الاجتماعية وأثرها بعوامل خارجية ترتبط عموما بالسياق السياسي كأن يقرر مثلا حزبا حليف للحركة وشريكا في السلطة أو قريبا منها تعديل تشريعات ما في الاتجاه المأمول من المشاركين في الحركة، فيما يرى نموذج الوساطة السياسية أن تأثير الحركات الاجتماعية يعتمد بالأساس على درجة وأشكال تنظيمها وعلى مستوى التعبئة، لكنه يبقى على بنية الفرص السياسية ضمن العوامل المحددة لدراسة الحركات الاجتماعية.²

1- سيسيل بيشو وأوليفيه فيليبول ولبليان ماتيو، مرجع سابق ، ص 190.

2- نفس المرجع ، ص-ص 190-191.

خلاصة

يمكن القول إن ظاهرة الاحتجاجات عابرة لمختلف النظم السياسية، فهي موجودة في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية ولكنها في الأولى عادة ما تؤدي إلى تطوير النظام ولفت انتباهه إلى ثغرات ومظالم اجتماعية أو تهميش سياسي وهو ما يؤدي بدوره إلى تحسين آدائه وأحيانا إلى تجديد نخبته، أما الثانية فإنها تعمق وربما تكرر أزماته لأنه عادة ما يعجز عن الاستجابة لمطالب المحتجين بشكل سياسي بالاستجابة ولو لجانب من مطالبهم الاجتماعية عن طريق تغييرات في بنية العلاقة بين النظام والمحتجين ويعمل على التحايل عليها فيستجيب لجانب ويرفض جوانب بصورة لا تجعله في كل الأحوال قادرا على الاستفادة منها من أجل التطور الديمقراطي والانفتاح السياسي، والمؤكد أن الاحتجاج الاجتماعي والسياسي في الجزائر المستقلة عرف محطات تاريخية وأشكال مختلفة عبرت كل منها على حاجات واهتمامات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية لتلك المحطة، وفي هذا السياق تناولنا التطور التاريخي للحركات الاحتجاجية في العالم (البدايات الأولى، الحركات الاحتجاجية في كل من المملكة المتحدة وفرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية) ثم ماهية الحركات الاحتجاجية (الحركات الاحتجاجية لغة واصطلاحا أنواعها، مبادئ وجودها الحركات وكيفية عملها، النظريات المفسرة للحركات الاحتجاجية وجماهيرها) وأخيرا الحركات الاحتجاجية وعلاقتها بالمجتمع المدني والظواهر الاجتماعية

(الحركات الاحتجاجية وعلاقتها بالمجتمع المدني، الحركات الاحتجاجية والاحباطات النسبية، الحركات الاحتجاجية والقهر الاجتماعي الحركات الاحتجاجية والقيم والمعايير الاجتماعية، الآثار السياسية للحركات الاحتجاجية).

الفصل الخامس

الحركات الاحتجاجية في الجزائر

تمهيد

شهدت الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم العديد من الحركات الاحتجاجية التي أخذت أشكالاً ومسميات مختلفة، فكانت في مجملها هبات عمالية رافضة لأوضاع مهنية واجتماعية يعاني منها العمال في محاولة منهم لتغيير أوضاعهم إلى الأحسن. كما شهدت الجزائر أيضاً تحولا في الفعل الاحتجاجي خاصة في أحداث الخامس من أكتوبر 1988 وما تلاها من أحداث وصولا إلى الحراك الشعبي 2019 تعبيرا عن السخط الشعبي جراء السياسات العرجاء التي انتهجها النظام السياسي، وفي هذا السياق سنتناول في هذا الفصل تاريخ الحركات الاحتجاجية في الجزائر وفيه نتطرق إلى الحركات الاحتجاجية في السبعينيات والثمانينيات (المجتمع الجزائري بعد الاستقلال والإرهابات الأولى، الإصلاح السياسي والانفتاح الاقتصادي وانعكاسات أحداث منطقة القبائل أحداث 5 أكتوبر 1988 والعنف الاحتجاجي)، وبعدها الحركات الاحتجاجية في الألفينيات (الشباب بوصفه فاعل أساسي، احتجاجات يناير 2011، تحول في الفضاء الاحتجاجي احتجاجات الجنوب بين ملف الشغل بورقلة والنسق الأيكولوجي بعين صالح) (وأخيرا الحراك الشعبي 22 فبراير 2019) عقدة العهدة الخامسة، مميزات وأسباب ظهور الحراك الشعبي ومطالبه وأسباب نجاحه، قراءة سوسيولوجية في الشعارات المرفوعة في الحراك الشعبي).

المبحث الأول: الحركات الاحتجاجية في السبعينيات والثمانينيات

الحركات الاحتجاجية في السبعينيات

المطلب الأول: المجتمع الجزائري بعد الاستقلال والإرهاصات الأولى

الفرع الأول: المجتمع الجزائري بعد الاستقلال: ورثت الجزائر بعد الاستقلال وضعاً اقتصادياً واجتماعياً كارثياً كمحصلة منطقية للاستعمار الاستيطاني الطويل وسنوات الحرب المدمرة، فقد أنتجت هذه الحالة مجتمعا جديدا من سماته الأساسية الفقر والحرمان الاقتصادي والثقافي اللذان مسا أغلبية أعضائه بعد عمليات نزع الملكية العنيفة والواسعة التي تعرضت لها الكثير من القوى الاجتماعية الريفية على وجه التحديد وهو ما أنتج حالة تهميش وتشريد واسعة مست المدينة والريف على السواء. فالحرمان الثقافي من منابع العلم والمعرفة كانت من الصفات الأساسية الأخرى للمجتمع الجزائري الذي أنتجته الظاهرة الاستعمارية الاستطانية¹ فساد الجهل كقاعدة عامة بين مختلف شرائحه الاجتماعية بعد تحطيم الهياكل والمؤسسات العلمية التقليدية للمجتمع، مجتمع وليد حقبة كولونيالية لم يشذ عن سماته الكبرى إلا بعض الفئات القليلة المرتبطة عضويا بالظاهرة الاستعمارية التي استغلت موقعها داخلها لتحسين وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الاستحواذ بمختلف أشكاله على ملكيات زراعية كبيرة ومتوسطة والاستفادة من المدرسة الكولونيالية كان من الاستراتيجيات المفضلة لهذه الفئات الوسيطة التي استطاعت

1- عبد الناصر، جابي. " الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية وشروخ المجتمع". في الحركات الاجتماعية في العالم العربي: دراسات عن الحركات الاجتماعية في مصر-السودان-الجزائر- تونس- سوريا- لبنان- الأردن. ط1. مصر: مركز البحوث العربية والإفريقية، 2006، ص 293.

أن تفرض أبنائها في الكثير من مواقع السلطة قبل وبعد الاستقلال ضامنة بذلك الكثير من شروط إعادة الانتاج.¹

الفرع الثاني: مرحلة الإرهاصات الأولى: تمثلت أول حركة احتجاجية في الجزائر المستقلة في رفض الشعب الجزائري لحرب الزعامات التي نشبت بين قادة الولايات للسيطرة على مقاليد الحكم، حيث كان لردة فعل الشعب الجزائري الفضل في عدم انزلاق الأوضاع آنذاك وتجنب الجزائر حرباً أهلية هي في غنا عنها بعد أن استنزفت حرب التحرير قوى الشعب الجزائري خلال سبع سنوات ونصف من الكفاح المسلح، وازداد الوضع تآزماً بظهور حركة احتجاجية بمنطقة القبائل بزعامة حسين آيت أحمد أحد القادة التاريخيين للثورة الجزائرية الذي ندد بتهميش منطقة القبائل وبالخيارات التي وصفها بغير الديمقراطية التي انتهجها الرئيس أحمد بن بلة. وتميزت هذه الحركة باعتمادها على العمل المسلح حيث لجأ الآلاف من قدماء مجاهدي حرب التحرير الوطني إلى الاعتصام بالجبال للدخول في مواجهة مع الجيش النظامي،² وكادت هذه الحادثة أن تؤدي إلى وضع انفصالي لولا نشوب حرب الرمال التي اندلعت مع المغرب والتي استوجبت توحيد الصفوف وحشد القوى ومنذ ذلك الحين شهدت الجزائر استقراراً أمنياً إلى أن قام الرئيس هواري بومدين بالانقلاب على حكم أحمد بن بلة في 19 جوان 1965 الذي سمي حينها بالتصحيح الثوري حيث واجهت فئات من المجتمع هذا الحدث بمعارضة شديدة في بعض المدن الجزائرية خاصة

1- المرجع السابق، ص 293.

2- لطفي، بومغار وسيد أحمد نوران. "الحركات الاحتجاجية في الجزائر: الحقائق والآفاق". في الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن). ط1. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص314.

مدينة عنابة شرق البلاد التي شهدت مشادات عنيفة بين أنصار الرئيس المخلوع وقوات الأمن سقط خلالها عدد من الضحايا، وشكل تدهور الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر وما رافق عملية بناء الدولة من تطورات تدمرا شعبيا أدى بأغلبية الشعب إلى إبداء عدم رضاه عن الأوضاع الراهنة بالرغم من تمكن الرئيس هواري بومدين من تحقيق ظروف استقرار بواسطة سياسة جمعت بين القبضة الحديدية ويد حريرية عن طريق تطويق أمني للمجتمع من جهة ومشروع مبني على العدالة الاجتماعية استقطبا فئات عريضة من المجتمع لاسيما الشباب.¹ حيث استطاع الرئيس هواري بومدين فرض سياسة حظيت بقبول شرائح عريضة من المجتمع الجزائري وشكلت القاعدة الصلبة لحكمه رغم وجود معارضة لم تتمكن من إسماع صوتها بالنظر إلى انكماش رقعة الحريات وعجزها على توحيد صفوفها وتصوراتها، وزاد السمعة والتأثير الدوليان اللذان كانت تتمتع بهما الجزائر في ذلك الوقت في تعزيز أركان النظام وسما له بإظهار كل معارض له على أنه عميل لما كان يسمى (الإمبريالية) وجب على المجتمع التصدي له حفاظا على (مكتسبات الثورة) ووحدة الشعب الجزائري.²

وتشير معطيات النسق السياسي إلى وجود اختلاف وخلل واضح في هياكل الدولة وممارساتها مما أدى بالنظام إلى الانغلاق والعزلة وبعده عن المجتمع فتراكمت بالتالي مسببات الأزمة الشاملة وأصبحت إشكالية شرعية السلطة مصدرا لجميع النكسات التي

1- المرجع السابق، ص-ص 314-315.

2- نفس المرجع، ص 315.

واجهت النظام في سياق بناء الدولة الوطنية ففشل في رسم معالم مشروع المجتمع

المنشود.¹

الفرع الثالث: الإضرابات العمالية بوصفها حركات احتجاجية: لقد شهدت الجزائر منذ بداية الستينيات ظهور الكثير من الحركات الاحتجاجية داخل عالم الشغل أخذت شكل الإضرابات العمالية وحتى بعض الأشكال الأخرى الأقل جماعية التي تعكس بدقة موازين القوى بين الحركة العمالية والقوى الاجتماعية الحاكمة الجديدة التي لازالت في حالة صعود كما لم يكن غريبا أن تكون أغلبية هذه الحركات المطالبة حتى نهاية النصف الثاني من السبعينيات متمركزة في القطاع الخاص الوطني والأجنبي الذي كان يكتنز تجربة نقابية وعمالية طويلة تستمد جذورها من فترة ما قبل الاستقلال.²

الحركات الاحتجاجية في الثمانينيات

المطلب الثاني: الإصلاح السياسي والانفتاح الاقتصادي وانعكاسات أحداث منطقة القبائل:

بعد سنة من وجوده على رأس هرم السلطة، ارتأ الرئيس بن جديد أن الوقت قد حان للتلصص والتخلص من معظم الجماعات الضاغطة التي كانت تتنافس على السلطة وتزعجه بالخلافات والصراعات الحادة، ويعد أول عمل حاسم قام به الرئيس الجديد كان ضد حزب جبهة التحرير الوطني وزعيم التيار المحافظ محمد الصالح يحيوي الذي كان

1- محمد حلیم، لیمام. ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب الثورية والآثار والإصلاح. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص ص 125-126.

2- عبد الناصر، جابي. الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية وشروع المجتمع، مرجع سابق، ص 296.

يحظى بتأييد الرئيس الراحل إلى درجة أن عينه منسقا للحزب سنة 1977، ثم قام الرئيس بتشتيت رجال ونخب النظام السابق من الأمن والتقنوقراطيين - الاقتصاديين ففتح بذلك الأبواب لعودة الصراعات السياسية بين النخب والجماعات السياسية الضاغطة. وبعد المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني قام الرئيس بن جديد بتشكيل فريق اقتصادي ذو توجه ليبرالي يقوده عبد الحميد براهيم، نابي بلقاسم، عبد العزيز خلاف بوعلام بن حمودة، أحمد طالب الإبراهيمي الذي اعتمد عليه لدراسة إجراءات تسمح بمزيد من التحكم في مسيرة التنمية الاقتصادية ومراجعة السياسات الداخلية والخارجية لكن هذا التغيير لم يكن يهدف إلى دعم دور الدولة في الهيمنة على الاقتصاد بل أضعف هذا الدور وفتح المجال للاستثمارات أمام القطاع الخاص والشركات الأجنبية.¹ وبهذه السياسة المنتهجة توالى الأزمات ومعها الإصلاحات الارتجالية التي تفتقد إلى أدنى مستويات التخطيط والاستشراف وزادت معها الفوارق الاجتماعية في المجتمع الجزائري حيث تجذرت الرشوة والمحسوبية مما زاد من معاناة الشعب الأمر الذي أدى إلى ظهور الحركات الاحتجاجية كآلية للرفض والاعتراض.

أحداث منطقة القبائل وانعكاساتها على باقي مناطق الوطن

لعل أول حركة احتجاجية شعبية في الجزائر المستقلة هي أحداث منطقة القبائل بعد أزمة صيف 1963 والتي سميت آنذاك بالربيع القبائلي أو الأمازيغي في أفريل 1980 حيث استمرت المواجهات العنيفة لفترة طويلة من الزمن استعمل فيها النظام أقصى

1- عمار، بوحوش. بداية سياسة الانفتاح دشنت في الثمانينات، <https://www.ammarbouhouche.com>، 20/06/2015، 10:30

درجات القمع وسجن المئات من النشطاء خاصة طلبة الجامعات والثانويات الذين ينضون تحت لواء الحركة الثقافية البربرية.¹

لقد عرفت الجزائر الحركات الاحتجاجية منذ سنة 1980 في عدة مناطق من الوطن منها (تيزي وزو 1980، وهران 1982، الجزائر العاصمة 1985، سطيف وقسنطينة 1986، احتجاجات 5 أكتوبر 1988 التي مست عدة مدن وغيرها. هذه الحركات شكلت سلسلة من الحراك الاجتماعي الذي أصبح علامة مميزة في المجتمع الجزائري.² كما شهدت الجامعة المركزية بالعاصمة أحداثا شهر نوفمبر 1982 بين الطلبة الإسلاميين وبعض الطلبة الآخرين ثم بينهم وبين الشرطة حيث سقط عدد من الضحايا فدخلت بذلك الجزائر مرحلة المعارضة السياسية الإسلامية.³

المطلب الثالث: أحداث 5 أكتوبر 1988 والعنف الاحتجاجي

في 5 أكتوبر 1988 شهدت الجزائر أقوى وأعنف حركة احتجاجية في تاريخها وهي موضوع دراستنا في هذه الأطروحة، وتعددت القراءات بشأنها بين من صنفها في خانة الانتفاضة ومن يعتبرها مجرد مناورة من النظام الحاكم تحمل في طياتها تصفية حسابات بين النخب الحاكمة، إلا أن الجميع يعتبرها محطة هامة في التاريخ السياسي والاجتماعي للجزائر المستقلة، حيث حملت السلطة على تبني إصلاحات سياسية توفر الحد الأدنى من الحريات، هذه الأحداث التي شهدتها العاصمة ثم انتشرت إلى معظم أنحاء الوطن

1- العياشي، عنصر. الحركات الاحتجاجية في الجزائر <http://www.aljazeera.net/2011/2/11> -2016/03/10-01:10.

2- ناصر، جابي. لماذا تأخر الربيع الجزائري، مرجع سابق، ص 220.

3- Mostapha Hamza ,Au De La Crise Algerienne, la hiérarchie militaire, (univ de Genève), p 259.

أصبحت علامة مميزة في تاريخ الحركات الاحتجاجية لما تبعها من نتائج وقرارات سياسية مهمة، كدخول البلاد في مرحلة التعددية السياسية وصياغة دستور جديد (1989) سمح بحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي وحق الإضراب وغيرها من الحقوق. وكنتيجة لتلك الإصلاحات جرت في 1990 أول انتخابات بلدية وتشريعية تعددية في تاريخ الجزائر والتي ألغيت نتائجها مباشرة بعد إعلان فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ ما أدى بالبلاد إلى الدخول في مرحلة من العنف والعنف المضاد وعدم الاستقرار دامت لأكثر من عقد من الزمن بقيت تبعاتها السوسيو سياسية والثقافية إلى اليوم .

وتشير المعطيات والشهادات المتوفرة حول أحداث أكتوبر 1988 بأنها كانت محاولة لإخراج النظام السياسي في الجزائر من أزمتته عن طريق الزج بالشعب إلى الحركات الاحتجاجية.¹ بوصفها انعكاسا لضعف تسيير النسق السياسي، حيث تعمقت الانحرافات وأصبح الشعب يفتقد إلى أدنى مستويات إشباع حاجاته الأساسية وبلورة حاجات جديدة والمطالبة بالتغيير وإتاحة مستويات مقبولة من المشاركة السياسية²... ومع انغلاق النظام على نفسه وابتعاده أكثر عن المجتمع، أخذت الحركات الاحتجاجية أشكالا أكثر تطورا في أساليب التعبئة وانتشارا بين الفئات الاجتماعية حيث فرضت نفسها كآلية للتغيير والضغط على النسق السياسي ودفعه لاتخاذ قرارات جديدة أو العدول عن أخرى.

1- ناصر، جابي. الجزائر سنوات بوتليقة: مقالات في السياسة والاجتماع. الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص 155.

2- نور الدين، بكيس. "الحركات الاحتجاجية في الجزائر بين كثافة الاحتجاج ومحدودية التطور: قراءة سوسيوولوجية للحركات الاحتجاجية

لسنة 2011"، مرجع سابق، ص 124.

لم يوقف إقرار التعددية السياسية والإعلامية الحركات الاحتجاجية، لكنها أصبحت عرضة للاحتواء من التيارات الدينية السياسية الراديكالية التي حملتها أبعادا لم تكن لها في السابق، وعلى الرغم من تأثر هذه الحركات بمناخ الأزمة الأمنية والسياسية التي عاشتها الجزائر لأكثر من عقد من الزمن (2002/1992) إلا أنها استمرت في الحضور كممارسة جماعية مطلوبة حتى ولو قل عددها في فترات معينة مقابل توسع جغرافيتها لتشمل كل أرجاء البلاد وتمس مناطق كانت توصف بالهادئة تقليديا كمنطقة أقصى الجنوب (أدرار، غرداية) والهضاب العليا وكثير من المدن الصغرى والمتوسطة وحتى بعض القرى النائية¹

واصطبغت هذه الحركات الاحتجاجية مع وصولها إلى هذه المناطق شبه الريفية بمنطق الانتماء "التحت وطنية" (sub-national) في وقت تدهور فيه أداء الدولة الوطنية ومؤسساتها فقد ظهر في هذه الحركات منطق القبيلة والعرش حتى وهي تطرح مطالب عصرية مرتبطة بضعف أداء بعض المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعددا من القضايا الاجتماعية والاقتصادية بما فيها علاقات المواطن بمؤسسات الدولة المختلفة (بلديات، ولايات، أجهزة أمنية).²

1- عبد الناصر، جابي. الحركات الاحتجاجية في الجزائر: كانون الثاني/يناير 2011. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص3.

2- ناصر، جابي، لماذا تأخر الربيع الجزائري، مرجع سابق، ص 221.

المبحث الثاني: الحركات الاحتجاجية في الألفينيات

المطلب الأول: الشباب بوصفه فاعل أساسي:

في سنة 1999 باركت المؤسسة العسكرية عودة عبد العزيز بوتفليقة وفي سياق سيرورتها التاريخية، شهدت سنة 2001 حركة احتجاجية شعبية بمنطقة القبائل سميت بحركة " الربيع الأسود " حيث بدأت هذه الاحتجاجات بعد مقتل الشاب ماسينيسا قرياح يوم 18 أفريل 2001 على يد قوات الدرك الوطني راح ضحيتها ما لا يقل عن سبعين قتيلا من الشباب ومئات الجرحى والموقوفين. وحاول زعماء العروش توسيع رقعة الاحتجاج ونقله إلى العاصمة من خلال تنظيم مسيرة شعبية يوم 14 يونيو 2001، تم فيها تكسير وحرق وتدمير واجهات المحلات والمؤسسات العمومية والخاصة دون تدخل قوات الأمن بأمر من وزارة الداخلية.¹

تحركت الجزائر العميقة وبالتحديد في الجنوب فكانت أحداث أدرار سنة 2004 حيث أغلق سكان المدينة في شهر ماي الطريق الصحراوي الرابط بين أدرار وغرداية وكان للشباب دورا محوريا فقاموا بتحطيم مقر الدائرة ومقرات شركات وطنية وإدارات عمومية احتجاجا على تأخر السلطات في التكفل بهم بعد الفيضانات الطوفانية التي شهدتها المنطقة² وفي سنة 2008 تواصلت الحركات الاحتجاجية إلى الجنوب الجزائري وبالضبط بمنطقة وادي ميزاب بغرداية التي تميزت بعنف شديد بين العرب المالكيين والأمازيغ

1- العياشي، عنصر. الحركات الاحتجاجية في الجزائر، مرجع سابق، ص 2.

2- الهواري بلعباس، مرجع سابق، ص 406.

الإباضيين دام لأكثر من سنتين، حيث لعبت عوامل خارجية، وتدهور الأوضاع السوسيو اقتصادية وحرب المواقع من أجل السيطرة على المنطقة دورا محوريا في ظهور هذا الحراك الذي راح ضحيته العديد من الأرواح والخسائر المادية الكبيرة في الممتلكات الأمر الذي حتم على السلطة خلق مناطق عزل بين الطرفين، وكان الفضاء لم يعد يسع الطائفتين للتعايش.¹

المطلب الثاني: احتجاجات يناير 2011

الفرع الأول: انتشارها وأسبابها

شهدت سنة 2011 كثافة غير مسبوقة في الحركات الاحتجاجية بلغت معدل 18 احتجاجا يوميا و 555 احتجاجا شهريا وسجلت قوات مكافحة الشغب 2777 عملية تدخل لضبط الأمن خلال خمسة أشهر فقط، أي بمعدل تدخل كل ساعتين.² ففي الأسبوع الأول من جانفي سنة 2011 وبالتحديد يوم الاثنين 03 جانفي 2011 انطلقت من الأحياء الشعبية الفقيرة لمدينة وهران حركة احتجاجية تزامنت وزيادة الأسعار في بعض المواد الغذائية ومنها الزيت، والسكر وهما سلعتان واسعتا الاستهلاك في الجزائر، وهو السبب المباشر الذي بررت به السلطة حدوث أعمال الشغب، بينما يرجعها المحتجون إلى الاحتقان الاجتماعي والضغط الشديد والضبابية في تسيير شؤون المجتمع وخاصة ما تعلق بتوزيع السكنات.³ لتنتشر شائعات في العاصمة وكثير من مناطق البلاد الأخرى

1- العياشي، عنصر. الحركات الاحتجاجية في الجزائر، مرجع سابق، ص-ص 2،3.

2- Elwatan,09 juin 2011.

3- ناصر، جابي. لماذا تأخر الربيع الجزائري، مرجع سابق، ص ص 223-224.

عن أمر ما سيحدث وأن الشبان سيخرجون للاصطدام بالشرطة والقيام بمظاهرات ضد رفع الأسعار وغلاء المعيشة تماما كما حدث قبل أحداث الخامس من أكتوبر 1988. وسرعان ما وقعت الأحداث في أكثر من منطقة من التراب الجزائري ابتداء من مساء الاثنين 2011/01/03 في مدينة وهران بالغرب الجزائري لتنتشر بدءا من الثلاثاء 2011/01/04 في بعض مدن ولاية تيبازة بالوسط على حدود ولاية الجزائر العاصمة كمدينة بوسماعيل وفوكة.¹

ويعتبر انتشار هذه الاحتجاجات في العاصمة بعد يومين من ظهورها في وهران أي يوم الأربعاء 2011/01/05 نقلة نوعية في الفعل الاحتجاجي من حيث استعمالها تكنولوجيات الاتصال الحديثة خاصة مواقع التواصل الاجتماعي عندما مست الأحياء الشعبية التي ارتبطت بمثل هذه الاحتجاجات في السابق كأحياء باب الواد وبلكور وباش جراح وهو ما جعلها تنتشر بسرعة إلى مناطق أخرى من الوطن على غرار منطقتي الغرب والوسط، فسرعان ما وجدت لها صدى في منطقة القبائل متجهة شرقا نحو مدن عنابة وسكيكدة والطارف وسوق أهراس بأقصى الشرق الجزائري على الحدود التونسية كما امتدت حتى الجنوب إلى مدينة ورقلة والجلفة والأغواط لتعاود انتشارها بشكل أوسع في الغرب الجزائري شاملة مدنا أخرى لم تمسها الموجة الأولى عند انطلاقها كتلمسان

1- عبد الناصر، جابي. الحركات الاحتجاجية في الجزائر: كانون الثاني/يناير 2011، مرجع سابق، ص 6.

ومعسكر وسيدي بلعباس التي تميزت فيها الأحداث بمشادات واسعة بين الشبان والأجهزة الأمنية.¹

ويعد يوم الجمعة 2011/01/07 أهم أيام هذه الحركة الاحتجاجية إذ تخوفت السلطات من خروج جموع المصلين من المساجد في تظاهرات تغطي الأحياء الشعبية للعاصمة، غير أن هذا اليوم مر بهدوء عكس كل التوقعات ولم تكن التعزيزات الأمنية هي السبب في ذلك بل قد يكون التشرذم الذي آل إليه التيار الإسلامي الراديكالي الذي قاد المواجهات المسلحة ضد الدولة لمدة طويلة السبب الرئيس في هذا الهدوء كما أن انقسام علاقة المواطن الجزائري بهذا التيار قد يكون عاملا حاسما بدوره في تفسير هذا الهدوء والذي يعني أن التحالف المتوقع بين الحركة الاحتجاجية والتيار الإسلامي الراديكالي كما حصل في أحداث أكتوبر 1988 لم يعرف طريقه إلى التجسيد هذه المرة وهو ما يدفعنا إلى التساؤل: هل يعد ما شهدته الجزائر في جانفي 2011 بداية ما بعد الإسلام السياسي الجذري الذي ميز جزائر التسعينيات؟²

الفرع الثاني: مميزات الأحداث وتداعياتها

تميزت هذه الحركات الاحتجاجية أيضا بافتقارها إلى شعارات محددة ذات طابع سياسي أو اجتماعي وهو ما حمل الخطاب الإعلامي الرسمي لأن ينفي عنها أي توجه سياسي ويحصرها في احتجاج ضد رفع أسعار بعض المواد الغذائية، وهذا الموقف تبنته

1- ناصر، جابي. لماذا تأخر الربيع الجزائري، مرجع سابق، ص 224.

2- نفس المرجع، ص 224.

السلطات العمومية التي رفضت أن تزج بالشرطة في مواجهات مع الشبان المحتجين حتى وهم يقطعون الطرق العامة ليقصر تدخلها على احتلال مواقع دفاعية عندما يتعلق الأمر بمحاولة اقتحام مراكز الشرطة والمؤسسات الرسمية الأخرى، وقلص هذا الموقف كثيرا من الخسائر البشرية بين الشبان المتظاهرين وكان يمكن في حالة حصوله أن يكون ذا تكلفة سياسية عالية في هذا الظرف الوطني والدولي الذي انطلقت فيه أحداث ما سمي لاحقا بالربيع العربي.¹ و صدر أول موقف رسمي من السلطات الرسمية على لسان وزير التجارة (ممثل حركة مجتمع السلم التنظيم السياسي للإخوان المسلمين في الجزائر)، تلاه تصريح وزير الشباب والرياضة (ممثل جبهة التحرير الوطني) الذي دعم الرؤية الرسمية التي تصور الاحتجاجات على أنها مجرد احتجاج على غلاء أسعار المواد الغذائية يعبر عنه الشبان العاطلون عن العمل وبلا تأهيل وتنقصهم وسائل الترفيه ويعانون مشاكل اجتماعية مرتبطة بانتمائهم إلى فئة عمرية محددة، ولم يتدخل وزير الداخلية (المعني الأول بضبط الأمن) إلا في اليوم السابع للاحتجاجات (الأحد 09 جانفي 2011) بعد تسجيل أول الضحايا في صفوف المتظاهرين ليصف الحركة الاحتجاجية بأنها عمل إجرامي من تدبير مجموعات إجرامية حتى لو كان في صفوفها شبان يعانون مشاكل اجتماعية كالبطالة وغلاء المعيشة.²

1- عبد الناصر، جابي. الحركات الاحتجاجية في الجزائر: كانون الثاني/يناير 2011، مرجع سابق، ص 8.

2- ناصر، جابي. لماذا تأخر الربيع الجزائري، مرجع سابق، ص-ص 225، 226.

وما ميز احتجاجات 2011 أنها تزامنت مع أحداث شهدتها المنطقة العربية وخاصة الجارة تونس وهي ما اصطلح على تسميتها بـ: "الربيع العربي" (ثورة الياسمين) والتي رمت بظلالها على الوضع في الجزائر خاصة الحالة الصحية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة وإمكانية عدم إتمامه العهدة الرئاسية حتى 2014 حيث تداولت أخبار حول ترشح أخيه للرئاسة كشكل من أشكال التوريث السياسي.¹ أما الميزة الأخرى التي ميزت هذه الأحداث أنها جرت بقيادة فئة الشباب كفاعل أساسي في الحراك الاحتجاجي والذي يحمل خصائص سوسيو ثقافية مختلفة عن تلك التي يتميز بها الجيل الذي سبقه، حيث صادف ميلاده بداية ظهور علامات الإعياء الأولى على مشاريع الدولة الوطنية وهي تتخبط في العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جراء السياسات المتتالية المتبعة من طرف السلطة القائمة منذ الاستقلال فزادت بذلك نسبة البطالة وارتفاع نسبة التسرب المدرسي ما أدى بهذا الجيل إلى تكوين صورة قاتمة حول الوضع السوسيو سياسي والاقتصادي للجزائر مما ولد لديه شعورا بالإحباط والضبابية تجاه المستقبل جعله يتبنى الفعل الاحتجاجي كآلية للمعارضة والتغيير،² فشكلوا مجموعات صغيرة داخل الأحياء الشعبية وقطعوا الطريق بالمتاريس والعجلات المحترقة والحجارة وقاموا بتحطيم وتخريب محلات تجارية وبعض المؤسسات الرسمية القريبة منهم ليدخلوا في مواجهات مع قوات

1- نور الدين، بكيس. " الحركات الاحتجاجية في الجزائر بين كثافة الاحتجاج ومحدودية التطور: قراءة سوسولوجية للحركات الاحتجاجية لسنة 2011". مرجع سابق، ص 160.

2- عبد الناصر، جابي. مأزق الانتقال السياسي في الجزائر: ثلاثة أجيال وسيناريوان. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 13.

مكافحة الشغب، ولم تكن هذه المواجهات خالية من الضحايا فقد سقط أول قتيل من المتظاهرين بعين الحبل بولاية المسيلة برصاص الشرطة يوم الثامن جانفي 2011 كما سقطت ضحية أخرى ببوسماعيل ولاية تيبازة في نفس اليوم ليصل مجموع ضحايا هذه الأحداث خمسة ضحايا وثلاثمئة مصاب من المتظاهرين وثلاثمئة وعشرون مصابا من قوات الأمن.¹ قلة الضحايا ساهم في تخفيف الضغط على النظام وعلى التكلفة السياسية في هذا الظرف الإقليمي العصيب حيث أعطيت الأوامر لقوات الأمن باحتلال مواقع دفاعية فقط عندما يتعلق الأمر باقتحام مؤسسات رسمية أو مقرات الأمن، واتخذت الحكومة سلسلة من الإجراءات الاقتصادية لضبط السوق والتحكم في حركية الأموال كفرض الصك البنكي على التجار في التعاملات التي تفوق قيمتها خمسون مليون سنتيما وزيادة الرسوم الجمركية والضرائب على بعض المنتجات الأوروبية وتحديد الاستيراد² هذه الإجراءات قوبلت بالرفض من طرف المستوردين الكبار الذين اتهموا بأنهم هم من دفعوا الناس للاحتجاج في الشارع، ومن تحليلات الأزمة من نظرت إلى هذه الأحداث على أنها صراع خفي بين الجناح العسكري المقرب من مافيا الحاويات والجناح الرئاسي الذي تحرر من نفوذ المؤسسة العسكرية التي آتت به سنة 1999 في قوله المشهورة: " لا أريد أن أكون ثلاثة أرباع رئيس أو لست رئيسا هاويا أو تحت التدريب" وكان الشارع وقود هذا

1-الهوري بلعباس، مرجع سابق، ص 434.

2- نفس المرجع، ص 435.

الصراع مثلما وقع في أحداث الخامس من أكتوبر 1988 بين الجناح المحافظ والجناح الإصلاحي.¹

ومن خصائص هذه الأحداث أيضا عفويتها وفقدانها التخطيط والتنظيم والقيادة والبرامج والأهداف السياسية، حيث أعادت إنتاج نفسها ومطالبها كباقي الحركات الاحتجاجية التي عرفتتها الجزائر في العقود الأخيرة تظهر فجأة وتغيب بسرعة مستعملة العنف كآلية للتعبير عن نفسها دون تحقيق غاياتها² لأنه في كل مرة يقودها جيل جديد فاقد للتجربة النضالية التي استفاد منها الجيل الذي سبقه، ولماذا غابت النخبة الثقافية والسياسية عن قيادة الفعل الاحتجاجي؟ هل هي سلبية أم ثقافة تلقي التعليمات التي تعكس بقايا الثقافة الاستعمارية التي عودت الجزائريين على النظر إليها.³ كما أن ضعف تنظيم هذه الحركات يجعلها قابلة للتوجيه والاستعمال من خارجها لأنها حركات خام تتحرك دون تأطير فعلي في فضاء عام فارغ سياسيا جراء التصحير الطويل للحياة السياسية مما يجعلها حدثا لا اتجاها يمكن أن يؤثر في الفعل الاحتجاجي وغياب النخبة والتنظيم والقيادة وغياب الشعارات والبيانات عن الحركات الاحتجاجية وهو ما استغله النظام في نفي كل لون سياسي عنها، وبذلك اختزلت نفسها في مطالب استهلاكية بسيطة.⁴ ليعاود التعامل معها كحركة سياسية من خلال الإصلاحات السياسية التي أعلنها رئيس الجمهورية في أفريل

1- ناصر، جابي، لماذا تأخر الربيع الجزائري، مرجع سابق، ص 226.

2- سليمان، عشارتي. الشخصية الجزائرية: الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية. ج.1. وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2002، ص 13.

3- الهواري، بلعباس، مرجع سابق، ص 441.

4- ليلي، سيدهم. "الصراعات النخبوية والتحول الديمقراطي في الجزائر"، مجلة طاكسيك كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 28 (2015):

ص ، 118.

2011 كرد فعل على الأحداث، مما يكذب تصور السلطة لهذه الحركة بأنها أعمال شغب قام بها شبان مراهقون ضد غلاء أسعار المواد الغذائية، وكان هدف النظام من هذه الإصلاحات هو ربح الوقت لاحتواء الضغوطات الشعبية وتفادي إمكانية تكرار سيناريو 5 أكتوبر 1988 وجانفي 1992 وتأصل في ذهن الجزائريين أن أي عملية تغيير تأتي من الأسفل ستكون مرتبطة بموجة عنف مشابهة لما عرفته البلاد في تسعينيات القرن الماضي.¹ ودأب الخطاب الرسمي التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية كتبرير لحدوث هذه الاحتجاجات مثل ارتفاع أسعار السكر والزيت في أحداث كانون الثاني/يناير 2011 وهي مقارنة يساعد في تبنيتها الطابع الريعي التقليدي للدولة التي تستطيع شراء نوع من الأمن الاجتماعي بفضل السيولة المالية التي تتوفر لديها، رافضة الخوض في الأبعاد السياسية والعميقة التي تحيل إليها هذه الحركات.²

سعى النظام إلى زرع الشك في هذه الحركة وسوق لفكرة أن المجتمع الجزائري عرف ربيع سنة 1988 الذي اعتبره الخطاب السياسي والإعلامي الرسمي بأنه أول ثورة ديمقراطية في العالم العربي قبل تونس ومصر والتذكير بالعيشية السوداء التي كلفت الجزائريين غالبا وما زالت انعكاساتها إلى اليوم والخوف من إعادة إنتاج نفس السيناريو. ومن تداعيات البعد الإقليمي على احتجاجات جانفي 2011 هو إبقاء الأوضاع على ما هي عليه بحجة الحفاظ على الأمن والاستقرار خوفا من تكرار تجربة الإسلاميين إبان

1- ناصر، جابي. لماذا تأخر الربيع الجزائري، مرجع سابق، ص 222.

2- نفس المرجع، ص 222.

التسعينيات والتي أعطت درسا بقاءة الأخطاء التي لا تتكرر حسب عابد شارف وهذا بعد النصر الانتخابي الذي حققه إسلاميو تونس ومصر والمغرب، كما ألفت الحالة الليبية بمساوئها وتهديداتها على وحدة البلد وأصبحت فزاعة يبيتز بها المواطن الجزائري.¹

ومع تواصل تدهور الوضع السوسيو اقتصادي للجزائر وتسارع الأحداث بالمنطقة العربية تواصلت الحركات الاحتجاجية بدناميكية جديدة تمثلت في سرعة التجمهر والتنظيم والاستثمار في تكنولوجيات الاتصال الحديثة والشعارات المرفوعة وأساليب جديدة في الفعل الاحتجاجي تمثلت في حرق الأجساد وخياطة الأفواه.

المطلب الثالث: تحول في الفضاء الاحتجاجي

الفرع الأول: احتجاجات ورقلة وملف الشغل: في سنة 2014 شهد الحراك الاحتجاجي تغيرا في الفضاء حيث امتد وعلى غير العادة إلى الجنوب الذي كان يصنف ضمن المناطق الهادئة وتحديدا ولاية ورقلة التي احتلت المرتبة الأولى وطنيا من حيث كثافة الاحتجاج والاحتقان الاجتماعي الذي كان سببه الأساسي الشغل والتنديد بالطرق الملتوية وغير العادلة المتبعة في تسيير ملف التوظيف بالمؤسسات البترولية بحاسي مسعود وإقصاء شباب المنطقة في الوقت الذي تلزم فيه تعليمية الوزارة الأولى تحت رقم 2013/01 مدرء الشركات البترولية المعنية بتخصيص مناصب العمل للبطالين من أبناء المنطقة. ولم يستقر هذا الحراك بمنطقة ورقلة، بل وصل لأول مرة إلى الجنوب الكبير في عمق الصحراء بعين صالح.

1- الهواري، بلعباس، مرجع سابق، ص447.

الفرع الثاني: احتجاجات عين صالح من السوسيو اقتصادي إلى الأيكولوجي

في نهاية 2014 وبالتحديد في 29 ديسمبر شهدت مدينة عين صالح بأقصى الجنوب الجزائري وقفة احتجاجية أمام مصنع الجلود سابقا على خلفية أزمة التنقيب عن الغاز الصخري تم فيها تحسيس الأهالي بخطورة التنقيب عن هذه المادة والأخطار الناجمة عنها وفي يوم 30 ديسمبر 2014 نظمت وقفة احتجاجية أخرى أمام مقر الدائرة على خلفية زيارة ثلاثة وزراء لمكان التنقيب دون الاكتراث بالمحتجين قامت على إثرها مجموعة من الشباب بقطع الطريق الوطني رقم 01 بمنطقة الساهلة الشمالية.

وفي يوم 31 ديسمبر 2014 قام رئيس الدائرة رفقة بعض أعيان المدينة بالتفاوض مع المحتجين، فاستجاب على إثرها بعض الشباب دون البعض مما أدى بوالي ولاية تمنراست إلى إصدار قرار يقضي بفتح الطريق المقطوع باستعمال القوة العمومية في الفاتح من جانفي 2015 واحتجاز أربعة محتجين تم إطلاق سراحهم فيما بعد. تموقع المحتجون في فضاء شاسع يتوسط مجموعة من الإدارات والمؤسسات العمومية أمام مقر دائرة عين صالح والذي أطلق عليه اسم "ساحة الصمود" التي خصصت كفضاء للاعتصامات مع استغلال فضاءات أخرى للمسيرات تمثلت في الشوارع الرئيسية لمدينة عين صالح.¹

ومع مرور الأيام تزايد عدد المحتجين بشكل ملفت للانتباه والذين يمثلون كل أطراف المجتمع، وبالأخص مشاركة المرأة التي أدت دورا فعالا في مساندة وإنجاح الاحتجاجات تمثل في إقامة مطبخ ميداني بساحة الصمود يقدم الوجبات بانتظام لكل المحتجين إضافة

1- محمد دوح، مرجع سابق، ص 56.

إلى مشاركتها في الاعتصامات والمسيرات وهي سابقة في تاريخ المنطقة والحركات الاحتجاجية بالجزائر دون أن ننسى مشاركة التلاميذ والطلبة في هذا الحراك وإضرابهم عن الدراسة كشكل من أشكال المساندة.

وفي خضم هذه الأحداث بدأ مؤطروا الاحتجاج بتنظيم فعاليات تحسيسية تمثلت في إلقاء كلمات ومحاضرات من طرف طلبة وأساتذة جامعيين وبعض التقنيين العاملين بالمؤسسات البترولية والذين أكدوا وجود مخاطر تنجم عن عملية التنقيب عن الغاز الصخري، هذه الفعاليات كانت بمثابة آلية لتحريض الجماهير للإيمان بقضيتهم والإصرار على مواصلة الحركة الاحتجاجية من أجل الضغط على السلطة للتراجع عن قرار التنقيب وقد رفع المحتجون شعارات شفهية ومكتوبة بساحة الصمود في المسيرات التي تعكس بوضوح مدى إيمان المحتجين بقضيتهم والإصرار على بلوغ الهدف منها على سبيل المثال لا الحصر: " لا للغاز الصخري، صامدون صامدون للغاز الصخري رافضون، لا ولاية لا سلفية الصخري هو القضية " في غياب التمثيل الشعبي الرسمي الذي اكتفى بتدخلات محتشمة في الإعلام دون مساندة واضحة وفعالة لقضية من انتخبوهم. ومع سيرورة الاحتجاجات، أخذ هذا الحراك بعدا وطنيا تمثل في محاولة تنسيقية الانتقال الديمقراطي تنظيم تجمع شعبي أمام البريد المركزي بالعاصمة لمساندة سكان عين صالح والذي تم إفشاله من طرف قوات الشرطة وهذا بغلق كل المنافذ المؤدية له كما شهد الجنوب أيضا احتجاجات مساندة في كل من ورقلة، غرداية، والوادي، وبعض الولايات

الأخرى في حين تناولت وسائل الإعلام المختلفة الوطنية منها والدولية الحدث ما أدى إلى تزايد كبير لعدد المحتجين وصل بحسب الجهات المنظمة إلى خمسة وعشرون ألف مشارك من عين صالح والبلدات المجاورة لها وبعض المتضامنين والمساندين للقضية من باقي مناطق الوطن¹ الأمر الذي جعل السلطة تطلق اتهامات تمثلت في وجود أيادي خارجية تقف وراء هذا الحراك وأنه محاولة لزعزعة استقرار البلاد خاصة في ظل الأوضاع الأمنية المتردية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي ما جعل القائمين على الاحتجاجات يقدمون على إنشاء لجنة لتأطير وتمثيل المحتجين سميت لجنة 22 تيما بلجنة 22 التاريخية في إشارة مباشرة للسلطة على حبهم ووفائهم وحرصهم على وحدة وسلامة الوطن.

وما ميز احتجاجات عين صالح هو طابعها السلمي منذ بدايتها، حيث غابت كل مظاهر التخريب والحرق والتكسير للممتلكات العمومية والخاصة أو الإخلال بالنظام العام إلى حين اجتماع لجنة من المختصين في سوناطراك والتنقيب في منطقة الدغامشة التي تبعد عن عين صالح بخمسة وعشرون كلم الذين قرروا تنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر شركة " هالبرتون" الأمريكية المكلفة بعملية التنقيب بمنطقة الساهلة الواقعة على بعد عشرة كلم عن عين صالح بمحاذاة الطريق الوطني رقم 01 هذه الخطوة لاقت معارضة من قبل بعض مؤطري الاحتجاجات الذين نصحوا الشباب بالعدول عن هذا القرار، بالفعل فأنشأ احتجاج هؤلاء الشباب أمام مقر الشركة تدخلت فرقة من الدرك الوطني

1- المرجع السابق، ص57.

لتفريقهم مستعملة القنابل المسيلة للدموع ما أدى إلى اشتباك الطرفين لأكثر من ساعة انسحب على إثرها المحتجون عائدين إلى عين صالح، وهناك تسربت معلومات عن اعتقال بعض من الشباب المحتج في مقر الدرك الوطني ما أدى بالمحتجين للذهاب إلى هناك لإخلاء سبيلهم، حيث نفى مسؤول الدرك وجود أي معتقل هنا تدخلت قوات الشرطة لتفريق المحتجين من أمام المقر وملاحقتهم حتى ساحة الصمود وحرقت الخيم الموجودة هناك. وفي اليوم الموالي عاد المحتجون إلى ساحة الصمود فتدخلت قوات الشرطة لتفريق المحتجين وإنهاء هذا الحراك الاحتجاجي بأمر من السلطات العليا للبلاد مستعملة في ذلك الرصاص المطاطي والقنابل المسيلة للدموع ما حتم على المحتجين الهروب إلى الشوارع المحاذية لساحة الصمود التي شهدت مواجهات بين الطرفين استعمل فيها الشباب الزجاجات الحارقة والحجارة أدت إلى وقوع إصابات متفاوتة الخطورة منها إصابات في العين لبعض المحتجين، فكانت هذه المواجهات نهاية لحراك احتجاجي بعين صالح استمر لأزيد من ثمانية أشهر متتالية في سابقة هي الأولى في تاريخ سيرورة الحركات الاحتجاجية بالجزائر.¹

المبحث الثالث: الحراك الشعبي 22 فبراير 2019

المطلب الأول: عقدة العهدة الخامسة

في نهاية يناير 2019 خرج الناشط "الحاج غرمول" بمفرده في مسيرة وسط مدينة معسكر غربي الجزائر رافعا لافتة (لا للعهد الخامس) رافضا ترشح الرئيس السابق عبد

1- المرجع السابق، ص 59.

العزير بوتفليقة لولاية رئاسية خامسة، ولم يكن الأخير وقتها قد قام بذلك بعد. بعدها بأيام اعتقل "الحاج غرمول" وصدر في حقه حكم بالسجن لمدة ستة أشهر وغرامة مالية بتهمة المساس بمؤسسات عامة قبل أن يفرج عنه في يوليو 2019 من دون أن تتاح له فرصة المشاركة في أيام الثورة التي يعد أول من مهد لها.

في الثالث من فبراير 2019 نشط الحزب الحاكم "جبهة التحرير الوطني" تجمعا شعبيا بالقاعة البيضوية بالعاصمة بحضور عدد من أحزاب الموالاتة حيث تم استقدام العمال والموظفين للتجمع للإعلان عن دعم رسمي لترشح الرئيس لولاية رئاسية خامسة في العاشر من فبراير 2019، وفي اليوم نفسه كان طلبة الإقامة الجامعية في باب الزوار شمال العاصمة على موعد مع أول ردة فعل ضد هذا الترشح، حيث نظمت مسيرة طلابية رفعت خلالها شعارات مناوئة للرئيس ونظامه.¹ وفي الحادي عشر من نفس الشهر 2019 نظم الناشط والمترشح للرئاسيات "رشيد نكاز" تجمعا بمدينة وهران غربي العاصمة لجمع التوقيعات للترشح، حيث تجمع حوله عشرات من مؤيديه من الشباب الذين هتفوا ضد العهدة الخامسة.

في الثاني عشر فبراير 2019 نظم ناشطون مسيرة صغيرة هتفوا خلالها ضد النظام وتلتها في نفس اليوم مسيرة قادها الناشط "إبراهيم لعلامي" في مدينة برج بوعريريج شرقي الجزائر العاصمة ضد ترشح الرئيس، فيما استمر الناشطون بالمدينة في التظاهر

1- عثمان لحباني، كرونولوجيا حراك فبراير الجزائري: من مسيرة منفردة إلى ثورة، <https://www.alaraby.co.uk>، 2023، 18:25/07/21.

المتقطع. وفي الخامس عشر فبراير 2019 نظمت مسيرة مناوئة للرئيس في كل من باتنة وجيجل شرقي البلاد ضد مشروع الولاية الرئاسية الخامسة رفعت خلالها شعارات تعتبر ترشح الرئيس بمثابة إهانة لكرامة الجزائريين، لكن أكبر مسيرة سبقت اندلاع الحراك الشعبي تلك التي شهدتها مدينة خراطة بولاية بجاية حيث تميزت برفع الأعلام السوداء في إشارة لرفض مطلق لترشح "الرئيس المريض" وما زاد استفزاز الشعب سياسيا تلك الصورة العملاقة لبوتفليقة التي علقت على مبنى بلدية خنشلة يوم 19 فبراير 2019 وهو ما دفع بعشرات المتظاهرين للتجمع في محيط المبنى وتمزيق الصورة في إشارة صريحة إلى إحداث قطيعة شعبية وبصفة نهائية مع الرئيس ونظامه.¹

تبلورت فكرة إطلاق حراك شعبي وطني خلال سلسلة من اللقاءات والمشاورات حيث تم توجيه نداءات على نطاق واسع للتظاهر يوم 22 فبراير 2019 خاصة على منصات التواصل الاجتماعي (فايس بوك) التي كان لها دور محوري في اندلاع وسيرورة الحراك فيما بعد، ولم يكن أحسن المتفائلين متأكدا من امكانية خروج الشعب للتظاهر على اعتبار أن يوم الجمعة يوم عطلة واستراحة لكن مستويات الاستجابة كانت أكبر بكثير مما كان متوقعا لتبدأ أكبر حركة احتجاجية شعبية وطنية ضد النظام السياسي القائم في تاريخ الجزائر المستقلة وتم ترسيم يوم الجمعة يوما للاحتجاج كل أسبوع.² وفي 26 فبراير 2019 نجح نشطاء في نقل الحراك إلى داخل المؤسسات الجامعية وإطلاق حراك طلابي

1- المرجع السابق

2- نفس المرجع.

كل يوم الثلاثاء، وفي الثامن من مارس 2019 أصبح الحراك حالة شعبية وطنية عززها انضمام عدد من المنظمات والقطاعات المهنية كالمحامين والقضاة والذي تزامن مع بدء نزيف داخل السلطة وكوادر الأحزاب الحاكمة إلى أن أعلن الرئيس سحب ترشحه للعهدة الخامسة وإلغاء الانتخابات في 11 مارس 2019 ثم تنحيه عن الحكم نهائياً في الثاني من أبريل 2019 لتطوي الجزائر بذلك مرحلة حكم دامت عقدين من الزمن.¹

المطلب الثاني: مميزات وأسباب ظهور الحراك الشعبي ومطالبه وأسباب نجاحه

الفرع الأول: مميزات الحراك الشعبي

وقف القائمون على الحراك الشعبي الذي شهدته الجزائر في 22 فبراير 2019 في تأطيره وتنظيمه وطريقة ضخ مطالبه بطريقة ذكية وفق متطلبات ومستجدات الأحداث وقد تميز هذا الحراك في نشاطه الاحتجاجي بثلاثة أيام من كل أسبوع:

أ- احتجاجات الجمعة: اختير يوم الجمعة كموعده أسبوعي للاحتجاج والتظاهر لعاملين رئيسيين، الأول أنه يوم عطلة مما يتيح للمواطن الجزائري حرية الحركة وعدم تضييع العمل أو الدراسة والثاني يعود لرمزية هذا اليوم في الفكر الاجتماعي الجزائري، ويقول الدكتور (قادة جليد) في هذا السياق: "إن الحشود الكبيرة من الشعب التي تخرج كل يوم الجمعة للتظاهر في الشارع هي في حقيقة الأمر تعبر عن انتمائها العقائدي الإسلامي لأن يوم الجمعة يعتبر طاقة روحية يلتمس من خلالها الفرد الجزائري المسلم الدعاء والبركة

1- المرجع السابق.

والتوفيق من الله، لذلك تكون المشاعر في هذا اليوم صادقة يلتحم فيها الشعب بطريقة إيمانية عجيبة حيث تلتقي مطالب الأرض بعناية السماء ويلتحم فيها الواقع بالغيب ويذوب الأفراد في الإرادة العامة للأمة على اختلاف أفكارهم وانتماءاتهم وقناعاتهم. لقد ظهرت الفكرة الدينية بقوة وعبرت عن نفسها كمركب حضاري كما يراه مالك بن نبي رحمه الله الذي انصهرت داخله كل العوامل الأخرى."

ب- احتجاجات الأحد: نظمتها شخصيات وأحزاب علمانية وأنصار المواطنة وكان مجال نشاطها الجزائر العاصمة فقط، حيث لم تتمكن من جذب المواطنين الجزائريين لها لعدة أسباب أهمها أن يوم الأحد ليس يوم عمل مقارنة بيوم الجمعة ثم أن الداعين لها يشكلون في المخيال الاجتماعي الجزائري العداوة لبعض الثوابت الوطنية والدينية.

ج- احتجاجات الثلاثاء: نظمتها الأسرة الجامعية من طلبة وأساتذة ولها زخم لا يستهان به ويمثل مجال نشاطها الجامعات الكبرى (الجزائر العاصمة، وهران، سطيف، قسنطينة...) وتتقاطع مع حراك الجمعة في الشعارات والمطالب وتمثل ثاني أقوى حراك شعبي منظم بعد حراك الجمعة نظرا لبنيته وتركيبته البشرية.

الفرع الثاني: أسباب ظهور الحراك الشعبي

يعد السبب المباشر لظهور الحراك الشعبي يوم 22 فبراير 2019 إعلان ترشح الرئيس لعهدة رئاسية خامسة بالرغم من حالته الصحية المزرية والمتفاقمة منذ سنة 2013 حين أصيب بسكتة دماغية ألزمته الكرسي المتحرك، إلا أن ثمة أسباب أخرى تراكمت في

يوميات الشعب الجزائري على مدى عقدين من الزمن جعلته يتمرد على نظامه نذكرها في الآتي:

أ- الواقع المرير: يعيش المواطن الجزائري منذ الاستقلال واقعا مأساويا في النسق السياسي والاجتماعي وحتى الاقتصادي، ذلك أن النظام الجزائري منذ تشكله بني على فلسفة الطغيان وشعار الزعيم الملهم وقد قادت هذه النظرة الوجهاء إلى ممارسة الاستبداد السياسي في أعتى صورته، حيث صنع لوقت طويل شعبا خانعا وخاضعا يعبد أوثانه السياسية (الكادر مثلا). وجاء في تقرير يومية (مراقب الشرق الأوسط) باللغة الإنجليزية أنه "لا يختلف سياق الاحتجاجات الجزائرية لسنة 2019 اختلافا جوهريا عن حركات الاحتجاج العربية التي ترتبط بجوهر النظام الاجتماعي في المنطقة وأنماط تراكم رأس المال وهيكل الطبقة والدولة والعلاقة مع الرأسمالية الدولية." ¹ ولم تكن العهدة الخامسة هي السبب فحسب، بل كانت النقطة التي أفاضت الكأس فالطغيان السياسي تراكمت نتائجه حتى بلغت حد الانفجار، وقد زاد الوضع الصحي الكارثي لرئيس الجمهورية في إشعال غضب الشارع الجزائري وعموما فإن الوضع المأسوي ينتج حين يحدث صراع بين مشروع الشعب ومشروع الدولة العميقة التي تعبر عن مشروع العصابة الفاسدة والمحتكرة للسلطة، "فالتغيير المثالي المنشود والحلم الجماهيري مشروع تتبناه بالأساس الدولة ولا يتم بمعزل عن إرادة سياسية تتبنى إطلاق المشروع، فإذا كانت الدولة مقاومة للمشروع فلا

1- differentskinds-of-protests-in-algeria ,<http://www.midaleeast.monitor.com,20190314-.07/09/2019.18:36>.

تستطيع طوائف المجتمع إطلاقه إذا لم تتوفر لديها القوة لدفع إرادة الدولة كي تتبنى المشروع.¹

ب-الرأسمالية والأوليغارشية الجديدة: شهدت الجزائر انتقالا من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي بطريقة عشوائية ارتجالية جعلت النظام السياسي الجزائري يرتبط ارتباطا كليا بالرأسمالية مكنت فئة قليلة من المجتمع من الثراء والرخاء عن طريق استثمار أموال الدولة بغير وجه حق، حيث أعادوا هيكلة الاقتصاد الجزائري وفق نظام العائلات والأفراد لا وفق نظام المؤسسات.

ج- موجة ما يسمى بالربيع العربي: إن الأحداث المريرة التي عاشها الشعب الجزائري خلال تسعينيات القرن الماضي وما خلفته من مأساة وطنية نعيش انعكاساتها إلى اليوم جعلته لا ينساق وراء ما سمي بموجة الربيع العربي التي شهدتها بعض الدول العربية (ليبيا، تونس، مصر، سوريا، اليمن) التي أدت إلى إسقاط الأنظمة السياسية لهاته الدول، حيث فضل الجزائريون المحافظة على أمنهم الاجتماعي بالرغم من ظروف الحياة الصعبة التي كان يعيشونها، إلا أنهم تأثروا وباركوا الإطاحة بالأنظمة الفاسدة على أمل أن يتحقق هذا المسعى في الجزائر يوما ما فجاء الربيع الجزائري(الحراك الشعبي) بكل تجلياته وخصوصياته.

د- الأنظمة العسكرية: منذ الاستقلال والشعب الجزائري يعيش بين استبدادين، الأول سياسي ذو قناع مدني شكله تعاقب الأنظمة وبصمه نظام بوتغليقة بامتياز من خلال سياسة

1- عمر يوسف، العسوفي. الحراك الشعبي العربي. الأردن: دار المأمون للنشر والتوزيع، 2015، ص22.

النهب والسلب والتهميش والإقصاء، والثاني عسكري أنتجته نظرية المحافظة على الأمن القومي قوامه تكميم الأفواه، الاعتقالات، الملاحقات والمضايقات التي شكلت ضغطا كبيرا على النشطاء السياسيين والاجتماعيين وأرهنت أجدديات الديمقراطية كسلوك حضاري في هذا البلد.

الفرع الثالث: مطالب الحراك الشعبي

حدد الحراك جملة من المطالب التي سعى إلى تحقيقها وفق أجندة مرحلية تراعي مستجدات الأحداث وتحافظ على سيرورته كالتالي:

- 1- إسقاط النظام السياسي بكل رموزه بمن فيهم الفاعلين في الدولة العميقة.
- 2- تأسيس جمهورية وفق مقومات الدولة الديمقراطية الحديثة وإنهاء الشرعية الثورية التي استخدمها النظام السياسي كآلية للاستبداد والظلم والطغيان وحرمان أجيال ما بعد الاستقلال من ممارسة حقها السياسي.
- 3- إرساء قيم الحرية والكرامة للشعب الجزائري.
- 4- إرساء دولة مدنية مستقلة لا مكان للمؤسسة العسكرية في تسيير شؤونها.
- 5- التوزيع العادل لثروات البلاد والقضاء على كل مظاهر الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- 6- محاكمة كل رموز العصابة الفاسدة واسترداد ثروات الشعب.

الفرع الرابع: أسباب نجاح الحراك الشعبي

حرص القائمون على تأطير الحراك التركيز على مجموعة من الآليات ساهمت بشكل كبير في نجاحه ومكنته من تحقيق أهدافه نذكرها في التالي:

1- الانتصار على الخوف: انتصر الشعب الجزائري في هذا الحراك على هاجس الخوف والخنوع ونفسية الركود التي لازمته لسنوات وأعلن قطيعته مع السكون واتجه صوب الحراك السياسي والاجتماعي حيث انتج طفرة في الوعي الاجتماعي لم نلاحظها لدى كثير من الشعوب التي ثارت ضد أنظمتها وتجلت سمات هذا الوعي في التنظيم المتميز للفعل الاحتجاجي وظهور قيم التعاون والتضامن وحملات التطوع والنظافة في الفضاء العام بعد نهاية موعد الاحتجاج الأسبوعي إلى جانب قيم الاحتجاج السلمي حيث لم تسجل أي ضحية طيلة أسابيع الحراك.

2- الوحدة الوطنية: عمل النظام منذ بداية الحراك الشعبي على إفشاله عن طريق نشر النعرات الإثنية والجهوية وإطلاق شائعات مغرضة قصد إحداث انقسام داخل الجبهة الشعبية، لكن حكمة ووعي الشعب الجزائري حالت دون ذلك فكان الشعار الجامع الشامل هو " لا فرق بين القبائلي والعربي والميزابي والشاوي والترقي، كلنا جزائريون إخوة في الدين والوطن" ولا راية تعلق فوق الراية الوطنية التي كانت حاضرة بقوة طيلة أيام الاحتجاج، وبهذا يكون النظام قد خسر آخر أوراقه ومحاولاته اليائسة في إعادة إنتاج نفسه.

3- حراك جزائري بامتياز: ما ميز الحراك الشعبي هو أنه لم يأتي ضمن أي سياق عربي أو إقليمي فكان حراكا جزائريا بامتياز ولم يشأ مؤطروه التيه في دوامة إبستيمولوجيا

المصطلحات خاصة الثورات التي عرفتها بعض الدول العربية والمآلات التي آلت إليها خاصة في النسقين السياسي والاقتصادي، فرفض الحراك تسمية الحراك بالثورة حفاظا على سلميته وتجلت فيه قيم إطعام المحتجين وتوزيع المياه ورسم الجداريات الضخمة.

4- المقاربة السلمية: لم يكن أكبر المتقائلين يتصور مدى سلمية الحراك الشعبي الجزائري

الذي أدهش العدو قبل الصديق ويمكن رصد هذه السلمية فيما يلي:

- نبذ كل سلوك عنيف تجاه الجيش ورجال الأمن.

- رفض الخطابات الثورية المؤججة للجماهير.

- دعوة الجيش إلى مرافقة الحراك والتعبير عنه بشعار (جيش شعب خاوة خاوة).

- عدم السماح للأحزاب السياسية أو أي تنظيم ركوب موجة الحراك.

- رفع مطالب تعكس انشغالات وتطلعات الشعب الجزائري.

- رفض التدخل الأجنبي مهما كان مصدره.

5- التدرج في المطالب: تظن مؤطروا الحراك الشعبي منذ البداية إلى الأساليب الملتوية

للنظام السياسي الجزائري في تعامله مع الحركات الاحتجاجية المطالبية، حيث دأب على

احتوائها في مهدها عن طريق إجراءات شراء السلم الاجتماعي، لكن وعكس كل الحركات

الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر سابقا، انتهج الحراك استراتيجية ذكية وفعالة أربكت

النظام في التعامل معها حيث قدم مطلبا واحدا كل أسبوع فإذا ما تحقق قدم مطلبا آخر

حسب مستجدات الأحداث وهكذا إلى أن حصل على أغلب مطالبه وهو ما ساهم كثيرا في استمرار ونجاح الحراك.

المطلب الثالث: قراءة سوسيولوجية في الشعارات المرفوعة في الحراك الشعبي

تقن الفاعلون في الحراك الشعبي في صناعة شعارات تعبر عن واقعهم المرير بعبارات ذات دلالات عميقة تعكس الأوضاع المزرية التي يعيشونها والمآلات التي آلت إليها الدولة الوطنية من فساد سياسي واقتصادي وغياب العدالة الاجتماعية وانتشار الاستبداد والقمع، ممارسات أدت بالجزائريين للخروج إلى الفضاء العام للتعبير عن سخطهم ورفضهم لممارسات هذا النظام السياسي الفاسد وأزلامه ولسان حالهم يقول أن الجزائر تملك من المقومات المادية والطبيعية والبشرية ما يؤهلها لأن ترقى بين الأمم وأن هذا الواقع ليس قدرا محتوما ويجب تغييره فكانت هذه الشعارات:

1- العدالة التي يأتي فيها المتهم في سيارة فخمة ويقدم له ضابط الشرطة التحية ويستقبله

القاضي عند مدخل المحكمة أكيد هي مسرحية.

رفع هذا الشعار في بدايات الحراك عندما بدأ تقديم رموز النظام الفاسد إلى المحاكمات، وهو يعكس مدى استفحال ظاهرة الفساد بكل أنواعه في مفاصل الدولة كما يعكس درجة وعي الجزائريين وتفطنهم لمغالطات وألعيب النظام التي تتطلب منهم الكثير من الصبر والحكمة في تسيير الحراك كي يحقق أهدافه التي خرج من أجلها وهي إرغام النظام وعصابته على التنحي والانسحاب نهائيا من المشهد السياسي في الجزائر.

2- رئيس غير شرعي قاطعنا انتخاباتك...سنقاطع حواراتك...سنقاطع دستورك... سنقاطع برلمانك.

خلال عهدة رئاسية كاملة لم يتمكن الرئيس المخلوع من مخاطبة شعبه مباشرة نظرا لحالته الصحية المزرية والتي حالت دون ممارسة مسؤولياته فتمت الإحاطة به من طرف العصابة التي سيرت شؤون الحكم وفق مصالحها الشخصية، حيث يعتبر هذا الشعار رفضا للنقاط الستة التي طرحتها العصابة على الحراك لكسب بعض الوقت على المناورة لإضعاف الحراك أو إفشاله نهائيا، وما زاد الطين بلة هو إعلان الرئيس ترشحه لعهدة رئاسية خامسة أوجب الوضع واستفزت الجزائريين الذين خرجوا إلى الشارع لإيقاف هذه المهزلة وهو يقولون: " لم نخرج عن الحاكم بل خرجنا نبحث عن الحاكم"، فالشعب لم يخرج طمعا في السلطة ولا سعيا إليها بل خرج ليضع حدا لهذه المسرحية المخزية التي استثمرت فيها العصابة مرض وعجز شيخ طاعن في السن لأجل مآربهم الشخصية وإيقاف هذه المهزلة التي أصبحت محل سخرية العالم وأنه من حقنا أن ننعيم في جزائر جديدة متطورة وراقية بحياة كريمة خالية من العصابة وممارساتها الفاسدة يحكمها رئيس قوي البنية الجسدية والعقلية، جزائر تتيح العيش الكريم والفرص المتكافئة لكل مواطنيها.

3- مكانش الخامسة يا بوتفليقة... جيبو البياري جيبو الساعة.

كلمات قوية ومعبرة تحمل في طياتها إصرار وعزم كبيرين على إسقاط هذه العصابة التي تمكنت من الجزائر والجزائريين ونهبت خيراتهم وأهانتهم بشتى أساليب الذل حتى وإن كلفهم حياتهم، فتحقق لهم ذلك بعدول الرئيس عن الترشح للعهدة الخامسة بل وحملوه على تقديم استقالته كبداية لنهاية عهد العصابة الحاكمة خلال عقدين من الزمن.

4- سي القايد سئمنا خطاباتك وألفنا تعهداتك، فمن يحارو من؟ ومن يحاسب من؟ ومن ينتخب

على من؟

تطورت الشعارات المرفوعة في الحراك الشعبي بتطور الأحداث وتسلسلها فانتهج المحتجون استراتيجية التدرج في تقديم المطالب، فبعد مطالبتهم بإلغاء ترشح الرئيس لعهدة رئاسية خامسة ارتفع سقف المطالب والتعاطي مع الأحداث السياسية المتتالية والمتسارعة حيث خاطب المحتجون من خلال هذا الشعار قائد الأركان والمسؤول الأول عن المؤسسة العسكرية بضرورة التخلي عن سياسة مسك العصا من الوسط والضبابية في تسيير الأزمة وهو الذي وصف المحتجين يوم 22 فبراير 2019 بالمغرر بهم في إشارة إلى انحيازه لسلطة العصابة من أجل احتواء الحراك في مهده قائد الأركان يطل على الشعب بخطاباته الشبه يومية والتي تحمل الكثير من الوعود الكاذبة حسبهم، فمن لديه الشرعية الدستورية لمحاسبة أزام العصابة؟ ومن لديه الشرعية لمحاورة الفاعلين في الحراك؟ وأين هي المؤسسة الدستورية التي ستشرف على شرعية الانتخابات المزعومة؟ وكأنهم يقولون أنه لا وجود لسلطة شرعية في البلاد بعد استقالة الرئيس، حتى وإن وجدت فهي مرفوضة شعبيا فلا تستعجل أمرك. وهي في حقيقة الأمر كانت محاولة يائسة من بقايا النظام لأجل إعادة إنتاج نفسه لكن وعي الجزائريين وتفطنهم لهذه الدسائس التي تحاك من وراء ستار دحض هذه المؤامرة مما حتم على قائد الأركان فيما بعد التخذق إلى جانب الحراك الشعبي ومرافقته والسهر على تطبيق مواد الدستور التي تسيير الأزمة إلى أن تم انتخاب رئيس جديد للبلاد.

5- كيف أسامحك سيدي الرئيس(السابق) وعمري 39 سنة ولم أستطيع أن أتزوج، لأنني أبيت في قاعة استقبال الضيوف في منزل أبي الضيق.

بات الحراك فضاءا رحبا ومناسبا ليعبر فيه الشعب عن قرائحه ومكنوناته وعن مشاكله الاجتماعية والاقتصادية وحتى الأسرية المزرية، شعار رفعه شاب جزائري التحف بالعلم الوطني على منكبيه وهو يمثل الكثير من الشباب الجزائريين الذين يعانون البطالة وتأخر سن الزواج بسبب انعدام فرص العمل والحصول على مسكن جراء ممارسات نظام فاسد تفنن في خلق وتأصيل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية لإلهاء الشعب في يوميات عسيرة ومزرية ليتفرغ هو (النظام) لنهب خيرات البلد.

6- التغيير صعب في البداية ومتعب في الوسط ورائع في النهاية.

شهد الحراك الشعبي بعد بضعة أسابيع من انطلاقه بعض التشنجات والانقسامات بين المحتجين كادت تعصف به وتفشله لولا تظن الفاعلين، وكان أبطال ومهندسو هذه الفتنة أزالام العصابة في محاولة يائسة لوأد الحراك، كما طرحت أيضا مسألة تمثيل الحراك في محاولة أخرى لركوب الموجة من بعض المغرضين والفاشليين سياسيا واجتماعيا وهذا قصد جر الحراك إلى سياق خاطئ ينتهي بالتآمر عليه من أجل إفشاله فكان هذا الشعار موجه إلى كل المتظاهرين في جميع أنحاء البلاد مفاده أنه يجب التحلي بالصبر والوعي أكثر من أي وقت مضى لأن التغيير يقابل دوما بمقاومة شرسة من الطرف المحتج عليه أو من قبل الخاسر من عملية التغيير فهو تغيير لقيم اجتماعية سلبية تأصلت في المجتمع لعقود من الزمن وهنا تكمن صعوبته، ومتعب في الوسط بظهور تحديات كثيرة من طرف

النظام الفاسد ومناوراته لإفشال هذا التغيير ورائع في النهاية بالإصرار على بلوغ وتحقيق الأهداف التي رسمها وكانت بدايتها بعدول الرئيس عن الترشح لعهدة رئاسية خامسة ثم التحي عن الحكم نهائيا وبداية محاكمة رموز الفساد، ويعتبر هذا الشعار أيضا رسالة إلى كل الشباب الذين ركبوا قوارب الموت أو الذين ينوون ركوبها بأن زمن "الحرقة" قد ولى وأن أزمات العصابة هم من يجب عليهم مغادرة هذا البلد وترك أهله يعيشون بسلام وكرامة وحرية.

7- الوحدة قوتنا والسلمية سلاحنا ومبادرة العلماء محور نقاشنا.

مع تزايد المحاولات اليائسة من بعض رموز النظام الفاسد وذلك من أجل إفشال الحراك وموجات التدخل الأجنبي خاصة من طرف فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، بعث الفاعلون في الحراك الشعبي رسائل مباشرة وواضحة لهذه الجهات مفادها أن قوتنا تكمن في وحدة الشعب بمختلف أطيافه ومشاربه ووحدة ترابه الغير قابل للتقسيم، كما حاولت بقايا نظام السابق دس بعض العناصر المسلحة بين المتظاهرين لإراقة الدماء وإشعال الفتنة بين الشعب والجيش لكن فطنة ووعي الشعب وعدم انسياق المؤسسة العسكرية وراء هذه الممارسات المغرضة حالت دون نجاح هذا المسعى الخبيث، وللالتفاف حول علمائهم اتخذ المحتجون مبادرة وأفكار علماء الأمة أرضية نقاش وخارطة طريق لتحقيق كل الأهداف التي رسمها الحراك كما رد المتظاهرون على هذه المحاولات بشعارات تعكس قوتهم ووعيهم وتنظيمهم وحسهم الوطني منها:

- جيش شعب خاوة خاوة.

- شاوي قبائلي مزابي عربي وترقي كلنا جزائريون.

كل هذه الشعارات التي تناولناها بالتحليل ما هي إلا جزء بسيط من الشعارات التي رفعت طيلة أسابيع الحراك وهي تصب في مصب واحد وتحمل دلالات سوسيو ثقافية مفادها أن الجزائريين صنعوا التميز في هذا الحراك الشعبي وبلغوا درجات عالية من الوعي الاجتماعي مكنهم من نسج علاقة مميزة وغير مسبوقه مع مؤسسة الجيش الوطني الشعبي الذي كان سندا وحاميا للحراك من أي محاولة لاختراقه أو إفشاله وكانت نتيجتها حفظ أرواح الجزائريين واستطاع الجميع بذلك اجتياز أصعب امتحان في تاريخ الدولة الوطنية المستقلة لتدخل البلاد بذلك مرحلة جديدة في الفعل الاحتجاجي، حيث أصبح باستطاعتنا الذهاب للتغيير دون عنف وهو ما يسميه أهل السياسة بالتغيير الهادئ أو الناعم.

خلاصة

مرت الحركات الاحتجاجية بالجزائر المستقلة بعدة مراحل لكل مرحلة مميزاتها وخصائصها ومسبباتها فتغيرت وتطورت تبعا للتغيرات التي شهدتها المجتمع الجزائري حيث تناولنا بالدراسة والتحليل تاريخ الحركات الاحتجاجية في الجزائر وفيه تطرقنا إلى الحركات الاحتجاجية في السبعينيات والثمانينيات (المجتمع الجزائري بعد الاستقلال والإرهاصات الأولى، الإصلاح السياسي والانفتاح الاقتصادي وانعكاسات أحداث منطقة القبائل أحداث 5 أكتوبر 1988 والعنف الاحتجاجي)، وبعدها الحركات الاحتجاجية في الألفينيات (الشباب بوصفه فاعل أساسي، احتجاجات يناير 2011، تحول في الفضاء الاحتجاجي (احتجاجات الجنوب بين ملف الشغل بورقلة والنسق الأيكولوجي بعين صالح) وأخيرا الحراك الشعبي 22 فبراير 2019) عقدة العهدة الخامسة، مميزات وأسباب ظهور الحراك الشعبي ومطالبه وأسباب نجاحه، قراءة سوسيولوجية في الشعارات المرفوعة في الحراك الشعبي).

الفصل السادس

الخلفيات المباشرة لأحداث

05 أكتوبر 1988

تمهيد

بالرغم من حدوث العديد من الحركات الاحتجاجية إلا أن الدولة الوطنية لم تشهد حركة احتجاجية مثل التي حدثت يوم الخامس من أكتوبر 1988 من حيث فعلها الاحتجاجي العنيف والمشاركة الشعبية الكبيرة واتساع رقعتها الجغرافية والخسائر البشرية والمادية التي خلفتها، وقد صنفها الكثير من المؤرخين والسياسيين بأنها محطة تاريخية هامة في تاريخ الجزائر المستقلة لما لها من انعكاسات على النسق السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، حيث سنتناول في هذا الفصل الخلفيات المباشرة لأحداث 5 أكتوبر 1988: وفيه نتطرق لـ:

- من وراء أحداث 5 أكتوبر 1988 (تجاذبات في القمة على السلطة، الإصلاحيون والمحافظون وتضارب المصالح).
- إرهابات الأزمة (الإشاعة التي سبقت أحداث 5 أكتوبر 1988، الرئيس بين الاختفاء وخطاب 19 سبتمبر 1988).
- الخلفيات الخارجية لأحداث 5 أكتوبر 1988 (الأزمة المالية العالمية والفساد السياسي والاقتصادي، المد الفرنسي داخل النظام السياسي الجزائري وأحداث 5 أكتوبر 1988).

المبحث الأول: من وراء أحداث 05 أكتوبر 1988؟

المطلب الأول: تجاذبات في القمة على السلطة

عرف النظام السياسي بداية الثمانينيات نزاعات في قمة هرم السلطة بين رئيس الجمهورية الجديد الذي أراد تركيز الحكم في يده وبعض الشخصيات القوية والنافذة في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، وانتهى الصراع بإبعاد أغلب هذه العناصر عن الحكم وعلى رأسها كل من عبد العزيز بوتفليقة ومحمد الصالح يحيوي وعبد السلام بلعيد ورافق هذا الصراع اضطرابات داخلية لها علاقة حسب ما يبدو بتلك الصراعات الفوقية ومن هذه الاضطرابات أحداث تيزي وزو في أبريل 1980 وإضراب الطلبة في الجامعات للمطالبة بالإسراع في عملية التعريب، وكذا تحرك بعض التيارات الإسلامية بإقامة تجمع في الجامعة المركزية عام 1982 التي تقدمت بأربعة عشر مطلباً يدور كلها حول تطبيق الشريعة الإسلامية.¹ ونشير هنا إلى انتشار واسع لإشاعات إن لم نقل خرافات في صفوف بعض التيارات الإسلامية مفادها أن الرئيس نو نزعة إسلامية وتذهب بعض الإشاعات إلى الاعتقاد أن الشيخ عبد الحميد كشك قد رأى الرسول (صلى الله عليه وسلم) في المنام فأخبره خيراً عن الرئيس بن جديد، كما لا تخلو هذه الإشاعات من يد السلطة آنذاك وهي بداية لمحاولات استغلال الدين لأغراض سلطوية من كل الأطراف المتصارعة ومن بين هذه الأطراف الرئيس السابق أحمد بن بلة الذي أطلق سراحه الرئيس بن جديد ليكتشف مدى قوة التيارات الإسلامية وأراد استغلالها فلجأ إلى الخارج وربط علاقات وطيدة بإيران الخميني، كما أجرى عدة حوارات

1- رابح، لونيبي. الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين. الجزائر: دار المعرفة، 2000، ص 202.

كشفت من خلالها بأنه اكتسب في السجن ثقافة إسلامية واسعة سمحت له بمعرفة مدى قدرة مبادئ الإسلام في حل مشاكل العالم اليوم وبدأ يتحدث عن البديل الإسلامي¹ وصورت بعض وسائل الإعلام الأجنبية بن بلة بـ: "خميني الجزائر" كما عقد بن بلة اتفاقاً مع حسين آيت أحمد في لندن عام 1985 هدفه إسقاط النظام في الجزائر وترسيخ الديمقراطية، وكان لتحالفهما انعكاسات سلبية على جبهة القوى الاشتراكية بسبب عدم تقبل بعض أنصار الحزب في منطقة القبائل لهذا التحالف لأنهم لم ينسوا مآسي جبهة القوى الاشتراكية في عهد حكم بن بلة وبرر آيت أحمد اتفاقه مع هذا الأخير بأنها محاولة منه لإبعاده عن إيران أو ما أسماه "الأصولية الإسلامية"، أما بن بلة فإن كان قد ضمن تأييد قطاع عريض من التيارات الإسلامية فإن عليه كسب منطقة القبائل فأصبح يتحدث عن الأمازيغية وأصوله البربرية مما يبين لنا بشكل واضح مدى استغلال السلطة والمعارضة على حد سواء مقومات الهوية الوطنية لأغراض سلطوية بحتة.² وصاحب هذه الظروف تمرد مصطفى بويعلي المسلح في منطقة الأربعاء بالمتيجة بعدما تم استنزاله بقتل أخيه، ويبدو أن ذلك كان مقصوداً من قوى خفية في هرم السلطة، لأن بويعلي كان قد وعد وزير الداخلية آنذاك بأن عمله دعوي وسلمي وشهد على تعهده ذلك عدداً من أعضاء المنظمة الوطنية للمجاهدين وعلى رأسهم أمينها العام الشيخ يوسف يعلاوي وطالبوا الخديري بعدم ملاحقة بويعلي بوصفه أحد قدماء

1- رابح لونيبي، في ذكرى أحداث 5 أكتوبر 1988 في الجزائر: انتفاضة أم شغب أطفال، الحوار المتمدن، العدد 5659،

<http://www.alhiwar.org>، 2021/07/28، 13:10، ص 2.

2- رابح، لونيبي. الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، مرجع سابق، ص-ص 203، 204.

المجاهدين حيث كان ضابطا برتبة نقيب في جيش التحرير الوطني ويدفعنا هذا إلى التساؤل: من كان وراء استفزاز بويعلي وقتل أخيه ثم دفعه إلى التمرد؟.

المطلب الثاني: الإصلاحيون والمحافظون وتضارب المصالح

يبدو أن تلك الأحداث المؤلمة لها علاقة بالصراع بين المحافظين والإصلاحيين في النظام الذي بدأ مباشرة بعد انخفاض أسعار البترول ثم مناقشة مشروع تعديل الميثاق الوطني لعام 1976 الذي لم يرضى عليه الرئيس وقال عنه في خطابه الموجه للأمة أمام المجلس الشعبي الوطني نهاية عام 1986 أن الميثاق الوطني لم يكن في المستوى لأن الرئيس أراد إدخال إصلاحات اقتصادية بتحرير السوق وإصلاحات سياسية بخلق مناخ داخل حزب جبهة التحرير الوطني تكون نواة لأحزاب سياسية تخرج من رحم الحزب الواحد فيما بعد وفي هذا السياق يقول محي الدين عميمور أن "هذا المشروع كان في ذهن الرئيس الراحل هواري بومدين لو لم تقاجأه الموت".¹ واصطدمت المشاريع الإصلاحية لبن جديد بمعارضة حادة من المحافظين بقيادة محمد الشريف مساعدة الذين يستمتتون في الدفاع عن الحزب الواحد والاستمرارية في النهج الاشتراكي واحتدم الصراع بين الطرفين أثناء التحضير للمؤتمر السادس لجبهة التحرير الوطني عام 1988 ليظهر بصفة جلية على الصعيد الإعلامي باستعمال الإصلاحيين لوسائل الإعلام العمومية كالتلفزيون والبراد خاصة الجزائر الأحداث واستعمل المحافظون البراد الحزبية وعلى رأسها مجلة "الثورة الإفريقية" و"الثورة والعمل" وما

1- رابح لونيبي، في ذكرى أحداث 5 أكتوبر 1988 في الجزائر: انتفاضة أم شغب أطفال، مرجع سابق، ص3.

زاد الصراع احتداما هو تردد الرئيس في الترشح لعهدة رئاسية جديدة وهو الذي جاء إلى الحكم رغما عنه حيث أبدى انسحابه من السلطة عدة مرات مما فتح الطريق لصراعات حادة حول خلافته وانتهت بأحداث الخامس من أكتوبر 1988.¹

بدأت بوادر أحداث الخامس من أكتوبر 1988 في صيف نفس السنة بعدما أقال الرئيس لجنة تحضير المؤتمر برئاسة محمد الشريف مساعدي ونيابة كل من مولود حمروش وعبد الحميد الإبراهيمي ثم عقد الرئيس لقاء في سيدي فرج مع قادة الجيش لاستطلاع رأيهم حول مشاريعه الإصلاحية، ويبدو أنه وجد معارضة تامة لها من العسكريين مما جعله يستغل هزة أكتوبر 1988 ليحدث تغييرات في القيادة العسكرية فقام بترقية ضباطا شابا وأبعد الضباط القدامى ... فاستطاع بذلك كسب دعم هؤلاء القادة الجدد لمشروعه الإصلاحي عندما التقى بهم في وزارة الدفاع الوطني يوم 21 نوفمبر 1988 أي عشية المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني وأصدر هؤلاء بيانا مؤيدا للإصلاحات وأكد الجيش الوطني الشعبي ذلك في تقريره أمام مؤتمر الحزب مما جعل المؤتمر وبضغط من هؤلاء القادة العسكريين يسير لصالح الرئيس ومشروعه الإصلاحي وترشيحه لعهدة رئاسية جديدة.² هذا لا يعني أن الرئيس والإصلاحيين كانوا وراء انفجار أحداث 05 أكتوبر 1988 التي سبقتها إشاعات حول أسرة الرئيس وابنه توفيق الذي أشيع عنه أنه هرب أموالا من بنك التنمية المحلية بالإضافة إلى انتشار ظاهرة ندرة السلع الضرورية للمواطنين مما دفع الرئيس إلى التدخل

1- رايح، لونيبي. الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، مرجع سابق، ص 206.

2- رايح لونيبي، في ذكرى أحداث 5 أكتوبر 1988 في الجزائر: انتفاضة أم شغب أطفال، مرجع سابق، ص 3-4.

شخصيا وألقى خطابا ناريا يوم 19 سبتمبر 1988 لم تعرف له الجزائر مثيلا باستثناء خطابات بومدين الخاصة بإشاعات صيف 1974، ويوحى خطاب الرئيس أن هناك صراعات حادة في هرم السلطة وبأن أطرافا منها كانت وراء تلك الإشاعات وندرة السلع¹ كما أثار في خطابه قضية إغلاقه ثانوية ديكارت الفرنسية في الجزائر التي أسالت الكثير من الحبر حيث تظاهر ضد إغلاقها عناصر موالية لفرنسا ومتأثرة بثقافتها ومنهم زوجات بعض الوزراء والمسؤولين الكبار في الدولة، وهدد الرئيس بعض مراكز القوى في النظام وطلب منهم الذهاب إلى فرنسا إن أرادوا تدريس ابنائهم هناك ويمكن وضع تهديد الرئيس محاولة للتلاعب بعواطف التيارات العروبية والإسلامية القوية شعبيا وكسبها إلى جانبه في صراعه مع المحافظين الذين كانوا بدورهم يتهمون الرئيس والإصلاحيين بالعمالة للغرب والمخابرات الفرنسية.²

المبحث الثاني: إرهابات الأزمة

المطلب الأول: الإشاعة التي سبقت أحداث 5 أكتوبر 1988

تسارعت الأحداث ونظمت إضرابات اختفى ورائها عناصر من حزب الطليعة الاشتراكية التي كانت تسيطر على النقابات وتديرها دون أن يكتشف العمال البسطاء الميولات الشيوعية لقادتهم ورافق هذه الإضرابات إشاعات بأن انفجارا شعبيا سيحدث يوم 05 أكتوبر 1988 وتحولت الإشاعة إلى حقيقة بعد اندلاع مظاهرات مساء يوم 04 أكتوبر 1988 في بعض

1- رايح، لونيبي. الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، مرجع سابق، ص-ص 208، 209.

2- رايح، لونيبي. في ذكرى أحداث 5 أكتوبر 1988 في الجزائر: انتفاضة أم شغب أطفال، مرجع سابق، ص 4.

أحياء العاصمة ثم انتقلت الاضطرابات إلى مناطق عديدة من البلاد ووجهت أيادي خفية أطفالاً ومرافقين إلى إحراق كل ما يمت بصلة إلى الدولة والقطاع العام وأسواق الفلاح.¹

واضطر الرئيس إلى استشارة المكتب السياسي للحزب الذي غاب عنه وزير الداخلية واتخذ قراراً بإعلان حالة الحصار وإنزال الجيش إلى الشارع بعدما عجزت قوات الأمن الوطني في الدفاع عن مؤسسات الدولة، واجتمع المكتب السياسي للحزب مرة أخرى يوم 09 أكتوبر 1988 بحضور أحمد طالب الإبراهيمي الذي عارض فيه عملية إنزال الجيش مفسراً الأحداث بأنها خطة تستهدف ضرب الشعب بجيشه فطالب الرئيس بفكرة إلقاء خطاب على الأمة يهدأ الوضع ويعد الشعب بإصلاحات سياسية فكان لخطاب الرئيس وقعا على الأحداث حيث هدأ الوضع فلو ألقى الخطاب من قبل لأمكن تجنب إنزال الجيش إلى الشارع مما أعطى فرصة لأعداء البلاد في الداخل والخارج لتشويه صورة الجيش.²

تعددت التفسيرات والتحليلات الباحثة عن أسباب أحداث الخامس من أكتوبر 1988 الدامية فقال البعض أنها عفوية وحمل البعض الآخر قوى خارجية مسؤولية ذلك واتهم البعض الإصلاحيين ووجه آخرون أصابع الاتهام إلى المحافظين، وحملت جهات أخرى مسؤولية الأحداث لحزب الطليعة الاشتراكية بتحريضه على الاضطرابات وإلقاء قوات الأمن القبض على عناصر منهم عشية الأحداث وخلالها وتدعم كل جهة أطروحتها وتفسيراتها ببراهين ووقائع جرت قبل وأثناء وبعد أحداث 05 أكتوبر 1988.³

1- رابح، لونيبي. الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، مرجع سابق، ص 209.

2- نفس المرجع، ص-ص 210، 211.

3- رابح، لونيبي. في ذكرى أحداث 5 أكتوبر 1988 في الجزائر: انتفاضة أم شغب أطفال، مرجع سابق، ص 5.

المطلب الثاني: الرئيس بين الاختفاء وخطاب 19 سبتمبر 1988

لقد تدهورت سلطة الرئيس وصار ضحية آلة تشويه كبيرة لصورته لدى الرأي العام الذي أصبح ينظر إليه وكأنه عاجز أمام أركان حكمه وعاجز أمام الأزمة الخانقة، ومن ثم يمكن القول أن شعبيته تدهورت وتراجعت كثيرا فلم يكن يجد ما يقوله لمواطنين أنهكهم الوقوف في طوابير لساعات طوال أمام أسواق الفلاح والأروقة الجزائرية للظفر بالمواد الغذائية الأساسية ... وما زاد الوضع تأزما هو استقرار مداخيل المحروقات عند 8.45 مليار دولار سنة 1987 وخدمة الدين التي بلغت بين سنتي 1987/1988 نسبة 5.5% من قيمة الصادرات ومع تعدد الأزمات لم يعد التفكير إلا في الحلول العاجلة لتلبية الحاجيات.¹ ومنذ نهاية عام 1987، كان واضحا أن الجزائر تتجه نحو حالة من الانفلات بسبب بواذر الارتباك السياسي للمؤسسة الرسمية في مواجهة تداعيات أزمة انهيار أسعار النفط وندرة حادة في المواد التموينية كالزيت والقهوة والسكر والخبز والطوابير التي كانت تشهدها المحلات والمساحات التجارية من أجل الحصول على هذه المواد وبدأ يطغى دور مجموعات تهريب السلع والمواد التموينية التي كانت مرتبطة بشخصيات نافذة في السلطة في سياق اقتصاد السوق الذي تبنته الجزائر بعد وفاة الرئيس بومدين نهاية عام 1978 وإفلاس عدد من المؤسسات الاقتصادية الحكومية وصعود تيارات سياسية إلى المشهد خصوصا في المجال الطلابي والجامعي كالتيار الإسلامي الذي نجح في عقد أول تجمع له

1 - المرجع السابق، ص-ص 96،97.

بداية ثمانينيات القرن الماضي، والتيار الديمقراطي الذي استفاد من هامش بسيط من الحريات التي أتاحتها النظام بعد أحداث الربيع الأمازيغي¹.

في شهر سبتمبر 1988 كان صراع الرئيس الجزائري وسياسته الإصلاحية مع تيار المحافظين قد بلغ ذروته، ففي ظل هذه الأحداث أصبح من الضروري القيام برد فعل وتوجيه ضربة إلى الحزب ورئيسه حيث بادر الرئيس بتجميد نشاطات لجنة تحضير المؤتمر في جويلية 1988 وكانت المناسبة الخطاب الذي ألقاه يوم 19 سبتمبر 1988 أمام إدارات الحزب والدولة بملامح وجه غاضب يحمل دلالات على خطورة الوضع الاقتصادي والاجتماعي مبرئا نفسه ومحملا غيره المسؤولية فقدم نفسه كضحية ورهينة لجهاز الحزب بالخصوص ثم كمنقذ للوطن المهدهد مقترحا إجراء تغييرات جوهرية في شتى مناحي الحياة.²

ويلخص عابد شارف محتوى هذا الخطاب الناري بما يلي: "هاجم الرئيس بقوة الأمراض التي يعاني منها النظام الاقتصادي الجزائري وهاجم "تساهل المسؤولين" و"السلوكيات السلبية" و "نقص المبادرة والإبداع" وانتقد أيضا "تساهل وعدم كفاءة المسؤولين" و "التساهل والتلاعب بالدينار" و "الربح السهل والسريع"، كما هاجم الصحافة التي اتهمها بالديماغوجية وندد "بالسلوك غير المسؤول للقطاع الخاص ولقطاع الدولة" وأن القطاع العام يعاني من "نقص المبادرة والابتكار"³ وبحسب بعض المحللين والمتابعين لمسار أحداث أكتوبر 1988 فإن

1- عثمان لحياني، مرجع سابق.

2 - نفس المرجع، ص 104.

3- عبد السلام، فيلاي. المجتمع والدولة في الجزائر (1979-1992): المجال السياسي المكونات والمحددات. ط1. الجزائر: العقاد للنشر

والإعلام، 2021، ص 96.

تصريحات الرئيس بن جديد كانت الإشارة التي دفعت قوى نقابية إلى بدء التحرك في المدينة الصناعية في الضاحية الشرقية للعاصمة الجزائرية في 25 سبتمبر وللمرة الأولى نددت النقابات العمالية بالفساد وبرموز الدولة ورفعت شعارات تتهم المسؤولين بالفساد لكن هذا الحراك النقابي سرعان ما انتقل إلى شوارع العاصمة الجزائرية.

لقد كان المستهدف بوضوح هو الحزب ممثلا في أمينه العام محمد الشريف مساعدة لأجل إرباكه وإدانتته شعبيا لأنهم يقفون في وجه الإصلاحات وبالتالي الإجراءات الكفيلة بتحسين الوضع الاقتصادي... وطرحنا عدة أسئلة عن دوافع هذا الخطاب الغريب الذي يقرأ كضعف الرئيس وعجزه عن اتخاذ القرارات، ألا يملك كل الصلاحيات؟ أليس هو رئيس الجهاز التنفيذي؟ ثم ما الذي يجعله ضعيفا في الوقت الذي يخضع له كل المسؤولين؟ الأكيد أن أمورا كثيرة تبدو خفية تحول دون الوصول إلى النتائج المرجوة، وإذا كان الرئيس يمثل هذا العجز ما الذي يجعله يتمسك بمنصبه؟ ألا يجدر به الانسحاب ليفسح المجال لمن هو أقدر منه تحملا للمسؤولية؟ أليس اعترافه بالعجز بحجة وجود مقاومة هو دليل على فشل خياراته في اختيار الفريق الحكومي والاستراتيجية المتبعة؟¹

ويعد هذا الخطاب الذي ألقاه الرئيس الخطاب الأول الذي وجه فيه انتقاده للحكومة والحزب بسبب تقصيرهم في أداء مهامهم لمعالجة المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع شاجبا التسبب الذي يطبع تصرفات الإطارات العليا وأفراد المجتمع مؤكدا الاستمرار في انتهاج سياسة التقشف لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الدولة لاسيما بعد انخفاض سعر

1- المرجع السابق، ص 105.

البتروال الذي كان له الأثر السلبي على الشعب، فانتسعت حركة الإضرابات وبدأ الحديث عن تنظيم مظاهرات مناهضة للنظام والتي بدأت إرهاباتها يوم 04 أكتوبر 1988 ليلا في حي باب الواد بالعاصمة على إثر شجار جرى بين رجل شرطة ومواطن ينتظران دورهما في طابور بشري طويل قصد الحصول على الخبز، إذ قام المواطن برمي الحجارة على الشرطي فسميت بذلك (انتفاضة الحجارة) كما سميت (انتفاضة الخبز) و(انتفاضة الجوع)، وقام المتظاهرون بإشعال النار في المنشآت العامة والخاصة ومقرات حزب جبهة التحرير الوطني في 05 أكتوبر 1988 وقد حاولت قوات الأمن السيطرة على الموقف لكن دون جدوى،¹ وطبقا للمادة 119 من الدستور التي تنص على أنه: "في حالة الضرورة الملحة يقرر رئيس الجمهورية في اجتماع لهيئات الحزب العليا والحكومة حالة الطوارئ أو الحصار ويتخذ كل الإجراءات اللازمة لاستتباب الوضع."² وقد اعتبر المكتب السياسي للحزب في اجتماعه يوم 05 أكتوبر 1988 بأن هذه المظاهرات ليست سوى أعمال شغب قامت بها مجموعة تفتقد للحس الوطني مدفوعة من أيادي خفية من الخارج مقررا أن سياسة الحكومة المعتمدة هي السبيل الوحيد للخروج من الأزمة التي تعيشها البلاد.

1 - العياشي عنصر، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، مرجع سابق، ص 85.

2 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري، الشبكة العالمية، www.elmouradia.dz.

المبحث الثالث: الخلفيات الخارجية

المطلب الأول: الأزمة المالية العالمية والفساد السياسي والاقتصادي

في أكتوبر تشرين الأول عام 1988، كانت الجزائر تجتاز أخطر انتفاضة في مسار الدولة الفتية لم يكن قد مضى سوى ربع قرن على استقلالها لكن هذه الفترة كانت كافية لتبلور حركة مطلبية سياسية وشعبية تزامنت مع تردي الأوضاع الاقتصادية وتقلص مداخيل البلاد من النفط خلال الأزمة العالمية عام 1986، ناهيك عن الفساد الذي كان قد تسرب إلى دوائر الحكم والاقتصاد وبرزت أزمة حادة داخل السلطة بين تيار المحافظين والإصلاحيين الذي أدى في النهاية إلى تحكيم الشارع الذي انتفض من دون قائد أو لائحة مطلبية لكنه نجح في الإطاحة بحكم الحزب الواحد، وفرض تحولات وإصلاحات سياسية أتاحت مناخاً نسبياً من التعددية السياسية والإعلامية في البلاد.¹

ولم تكن أحداث 5 أكتوبر 1988 في الجزائر وليدة نفسها بل سبقتها عدة أحداث وتوترات، فقد كان حاجز الخوف الذي فرضته طبيعة النظام السياسي الذي حكم الجزائر منذ 1962 والذي انبثق من الجيش وأتاح للمؤسسة الأمنية والعسكرية التحكم بشكل كبير في مفاصل الحكم قد انكسر بعض الشيء نتيجة حراك سياسي ومدني سبق هذه الانتفاضة. ففي أبريل 1980 كانت منطقة القبائل ذات الغالبية من السكان الأمازيغ قد شهدت انتفاضة شعبية وحراكاً مطلبياً للمطالبة بالاعتراف بالهوية واللغة الأمازيغية، وكان هذا أكبر تحرك شعبي تشهده الجزائر قبل أكتوبر 1988 أدى فيه الطلبة والجامعة الدور الأبرز

1- عثمان لحباني، أكتوبر الجزائر 1988 ربيع لم يزهر، <https://alaraby.co.uk>، 2023/05/18، 19:38.

وتلت ذلك عام 1986 انتفاضة شعبية محدودة في منطقة قسنطينة شرقي الجزائر بسبب تردي الأوضاع الاجتماعية.¹

واعتبرت سنة 1986 سنة مفصلية في فترة الثمانينات، فمع الأزمة الاقتصادية الخانقة التي دخلت فيها البلاد بدا أن حكومة عبد الحميد براهيمي عاجزة عن إيجاد حلول لتفادي الانهيار المحتوم، فلم يكن أمامها من حل سوى اللجوء إلى الاستدانة الخارجية لتغطية الواردات الاستراتيجية الخاصة بالمواد الغذائية (الحبوب، الزيت، السكر البقول الجافة، القهوة) وكان تمرد الحزب على سلطة الرئيس يدفعه للانتقام إلى تغيير استراتيجية الحكم التي كانت تعتمد على الحزب وهيئاته (اللجنة المركزية والمكتب السياسي) حيث قام بتشكيل فريق محدود من التكنوقراطيين يشرف على الإصلاحات وإعداد الخطط الاقتصادية الموازية لعمل الحكومة والحزب.²

المطلب الثاني: المد الفرنسي داخل النظام السياسي الجزائري وأحداث 5 أكتوبر 1988

كثيرا ما يتداول مصطلح "حزب فرنسا" أو الطابور الخامس عندما يطفو صراع بين الجزائر وفرنسا إلى أن أصبح خصوصية في ال مير الجمعي للجزائريين، ومع ذلك لم يحصل اتفاق حول مولده أو اجماع حول هويته، أين يتمركز؟ وكيف يعمل ويؤثر على صناعة القرار؟ وهل هو تنظيم سري أو لوبي نافذ؟ بين هذا وذاك ننطلق من فرضية وجود

1- المرجع السابق.

2- عبد السلام فيلاي، مرجع سابق، ص-ص 104،105.

هذا الكيان أو التنظيم محاولين إبراز دوره في التخطيط لأحداث 5 أكتوبر 1988 وتأطيرها.

لما زار شارل ديغول (رئيس الجمهورية الفرنسية الخامسة) الجزائر أواخر أيام الثورة كان يحمل في حقيبته "مشروع قسنطينة" معتقدا أن الشعب الجزائري ثار من أجل الخبز وأن أوراس النمامشة في الشرق الجزائري كانوا أكثر فقرا وحرمانا وتخلفا ما أدى بهم إلى تفجير الثورة من أجل تحقيق النصر فكان لزاما حسب ديغول إقامة مشاريع اقتصادية وثقافية وعمرانية تجعل الشعب الجزائري يعيش نفس الظروف التي يعيشها المواطن الفرنسي، لكن ما إن وطئت قدماه الجزائر حتى تيقن أن التقارير التي كانت ترفع إليه لم تكن صحيحة وأن الثوار لم يكونوا رجالا خارجين عن القانون.¹ بل اصطدم بهتافات "الجزائر جزائرية" حينها قال كلمته الشهيرة: "الآن لقد فهمتكم" في إشارة إلى ضرورة وضع خطة بديلة تتمثل في غرس مخالب في الجزائر المستقلة حفاظا على مصالح فرنسا، وقد وجد شارل ديغول في مجموعة "لاكوست" وبعض المساجين الخيار الأنسب يضاف إليهم بعض اللاجئين الذين عادوا إلى الجزائر مع بداية الاستقلال يتحدثون عن (جهادهم) الكبير لتدويل القضية الجزائرية وهم الذين خرجوا من الجزائر هاربين بين 1954-1958 وعادوا سنة 1962 وهم يحملون شهادات الجهاد والعلم وشهادات العمل الدبلوماسي خارج الوطن بعيدا عن خطوط النار.²

1- أبو جرة، سلطاني. جذور الصراع في الجزائر. ط2. الجزائر: شركة دار الأمة، 1999، ص-ص 83، 82.

2- نفس المرجع، ص-ص 84، 83.

ويقول الناطق الرسمي باسم الهيئة الجزائرية لمناهضة الفكر الاستعماري والأمين السابق لتنسيقية أبناء الشهداء (لخضر بن سعيد) بصفته أحد العارفين بحقيقة "حزب فرنسا" في الجزائر أن إرساء قواعد هذا الكيان كانت على يد الجنرال (شارل ديغول) الذي قام بتكليف وزير دفاعه بأن يجمع له ستون شابا جزائريا من أبناء القياد والباشاغوات ممن كانوا في الجيش الفرنسي، حيث طلب منهم الالتحاق بالثورة بعد أن أكد لهم بأن استقلال الجزائر على الأبواب. فجل آلام الجزائريين سببها "حزب فرنسا" الذي سيطر على مفاصل الدولة في أوقات معينة، ويضيف (لخضر بن سعيد) أن هذا الكيان يعمل انطلاقا من خلية على مستوى الرئاسة الفرنسية ترسل مخططاتها لأعوانها في الجزائر من أجل التنفيذ.¹

ويؤكد سياسيون جزائريون بوجود حزب فرنسا في الجزائر وبأن عمق هذا الكيان ينبع من الإدارة التي ورثتها البلاد عن الاستعمار، حيث وجدت نفسها عاجزة بعد الاستقلال عن تنظيم البيت الداخلي وإقامة إدارة وطنية فاضطرت إلى الاستعانة بالجزائريين الذين كانوا يعملون في الإدارة الاستعمارية من أبناء القياد والباشاغوات المعروفين بعمالتهم لفرنسا. ويستدل آخرون على وجود حزب فرنسا وتغلغله في مراكز صناعة القرار ويتساءلون: لماذا كلما يحدث خلاف بين الجزائر وفرنسا تخرج فرنسا منتصرة؟ أليس هذا دليل على خضوع جهات ما في هرم السلطة لمستعمرة الأمس؟ . إن جل المستفيدين من قرار إعادة الأراضي

1- حزب فرنسا بين الحقيقة والخيال . echoroukonline.com . 2024/08/09-18:30.

الزراعية لأصحابها كانوا قيادا وباشاغوات سارعوا مباشرة إلى بيع ما استرجعوه وتهريب أموالها نحو الخارج في حين حرم غيرهم ممن لم يسبق لهم العمالة لفرنسا.¹

وتتجلى أبرز مظاهر هذا الكيان في تحطيم الاقتصاد الوطني وبالأخص تعطيل كل المشاريع الاقتصادية الكبرى التي أطلقتها الدولة في سبعينيات القرن الماضي خاصة عند بداية الثمانينيات، حيث نجح حزب فرنسا من وأد عشرات المشاريع وفي مقدمتها الفرن الثاني لمركب الحجار للحديد والذي كان نجاحه سيحول البلاد إلى قطب لصناعة الفولاذ في العالم وكذلك إلغاء مشروع مصنع بلارة للحديد والصلب بجيجل ذي الجودة العالمية والتخلي عن إقامة مركب ضخ لصناعة الألمنيوم بالمسيلة ومصنع لإنتاج العجلات المطاطية بالبويرة وإهمال مركبين لإنتاج البيتروكيمياويات في كل من سكيكدة بالشرق وأرزيو بالغرب، والغريب في الأمر أن الأموال التي كانت موجهة لهذه المشاريع سخرت لاستيراد المواد الغذائية الكمالية، ويمكن الوقوف أيضا على حزب فرنسا من خلال الأحداث والوقائع التي عاشتها البلاد منذ الاستقلال ولعل أبرز شاهد على ذلك هو الوقوف في طريق مقترح مشروع قانون تجريم الاستعمار.

كل المعطيات السالفة الذكر تسوقنا إلى احتمال ضلوع حزب فرنسا في التخطيط لتفجير أحداث 5 أكتوبر 1988 بعدما عاشت البلاد قرابة عقدين من الزمن في كنف السلم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي كان سيأهلها لأن تكون أكثر دول العالم سلما حيث خطط هذا الكيان من خلال تموقعه في مفاصل الدولة ودوائر صنع القرار، فكان العديد

1- المرجع السابق.

منهم يتحدثون عن تمرد شعبي محتمل بسبب اتساع رقعة الاستياء الجماهيري وهكذا كان يبدو في نظر منظمي أحداث الخامس من أكتوبر هو تاريخ مناسب لافتعال مظاهرات مؤطرة وتحت السيطرة كوسيلة لنزع الاحتقان وتوجيه موجة الاستياء الشعبي ووضع اليد عليها وذلك لتحاكي انفجار اجتماعي وتمرد عفوي قد تكون نتائجه كارثية ولا حصر لها بالنسبة للسلطة في محاولة منهم لإنقاذ النظام وإقصاء سياسيين يخشى جانبهم.¹

1- عبد الحميد براهيمى، مرجع سابق، ص 195.

خلاصة

تناولنا في هذا الفصل الخلفيات المباشرة لأحداث 5 أكتوبر 1988: وفيه تطرقنا إلى

- من وراء أحداث 5 أكتوبر 1988 (تجاذبات في القمة على السلطة، الإصلاحيون والمحافظون وتضارب المصالح).

- إرهابات الأزمة (الإشاعة التي سبقت أحداث 5 أكتوبر 1988، الرئيس بين الاختفاء وخطاب 19 سبتمبر 1988).

- الخلفيات الخارجية لأحداث 5 أكتوبر 1988 (الأزمة المالية العالمية والفساد السياسي والاقتصادي، المد الفرنسي داخل النظام السياسي الجزائري وأحداث 5 أكتوبر 1988).

الفصل السابع

السيرورة المجتمعية المولدة

لأحداث 5 أكتوبر 1988

تمهيد

اختلفت الرؤى والتحليلات التاريخية والإعلامية والسوسيولوجية لأسباب ظهور أحداث الخامس من أكتوبر 1988 بعد أكثر من ربع قرن من السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي الذي ميز الجزائر، حيث صنفت قبيل اندلاع هذه الأحداث من أكثر الدول أمانا واستقرارا في العالم. سنتطرق في هذا الفصل إلى السيرورة المجتمعية المولدة لأحداث 5 أكتوبر 1988 وبالتحديد إلى:

- الأسباب المؤدية لأحداث 5 أكتوبر 1988 (الأسباب السياسية، الأسباب الاقتصادية، الأسباب الاجتماعية والثقافية).
- سيرورة أحداث 5 أكتوبر 1988 (بداية الأحداث، نهاية الأحداث، أحداث 5 أكتوبر 1988 والأطروحات الثلاث).
- نتائج أحداث 5 أكتوبر 1988 (النتائج السياسية، النتائج الاقتصادية، النتائج الاجتماعية والثقافية).

المبحث الأول: الأسباب المؤدية لأحداث 05 أكتوبر 1988

المطلب الأول: الأسباب السياسية

داخليا

- عرف النظام الجزائري احتكارا للسلطة من نوع خاص على غير الأنظمة السياسية المختلفة، فقد احتكرتها النخبة العسكرية التي استمدت شرعيتها من الثورة التحريرية حيث كان حزب جبهة التحرير الوطني واجهة ايدولوجية وسياسية لا غير وهذا ما يعرف بنظام الحزب الواحد الذي أوصل البلاد إلى طريق مسدود وهو ما أدى إلى ظهور وضع اجتماعي سياسي واقتصادي متفجر.¹

- وقد بلغ الصراع أوجه بين الإصلاحيين والمحافظين عشية المؤتمر السادس للحزب المفروض انعقاده في ديسمبر 1988، ويبدو أن الرئيس كان يريد الذهاب بعيدا في إصلاحاته الاقتصادية وحتى السياسية بفتح التعددية على التيارات السياسية الأخرى خاصة وقد سبق له أن عين الهادي الخذيري وزيرا للداخلية عام 1987 وسعى إلى تنفيذ هذه الإصلاحات بداية بقانون يسمح للمواطنين إنشاء جمعيات مستقلة عن حزب جبهة التحرير الوطني وهو ما أثار حفيظة المحافظين، ويبدو أن تفتح الرئيس أيضا يشمل الجانب الثقافي بالسماح بحرية الفكر والتعبير الثقافي وإنشاء الجمعيات الثقافية، أما المحافظون فعملوا على عرقلة مسعى الرئيس في هذه الإصلاحات ويبدو أنهم فكروا في ترشيح خليفة له في المؤتمر

1 - بلقاسم، سلطانية وسامية حميدي. العنف والفقر في المجتمع الجزائري. ط1،. القاهرة: دار الفجر، 2008، ص182.

السادس للحزب.¹ وقد كان الصراع بين الإصلاحيين والمحافظين أحد الأسباب الرئيسية وراء أحداث 05 أكتوبر 1988، وبغض النظر عن من كان وراءها الإصلاحيون أم المحافظون إلا أن الرئيس استغلها أحسن استغلال لتمير إصلاحاته الشاملة في المؤتمر السادس للحزب الذي انعقد في ديسمبر 1988 وأدخل الجزائر مرحلة الديمقراطية والتعددية التي لم يعرف أي بلد في العالم الإسلامي لها نظيراً، لكن يكمن عيب هذا التفتح الديمقراطي في أنه جاء بعد أحداث 05 أكتوبر 1988 أي تحت ضغط الأحداث بدل إدخالها بشكل تدريجي ومدروس كما أراد لها الرئيس وخطط لها من قبل لولا عراقيل المحافظين الذين فقدوا نفوذهم في الحزب بعد أحداث 05 أكتوبر 1988 وتم إبعاد زعيم المحافظين محمد الشريف مساعدي من على رأس الحزب وتعيين الإصلاحي عبد الحميد مهري مكانه الذي يؤمن بضرورة القيام بعملية انتقال ديمقراطي في الجزائر.²

- مع مطلع الثمانينيات ونتيجة للصراع الذي كان يحدث داخل الحزب قام الرئيس بفتح المجال أمام التيارات السياسية الأخرى (الشيوعيون، جبهة القوى الاشتراكية، الحركة البربرية، الجماعات الإسلامية، البعث، الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، حزب الطليعة الاشتراكية لمواجهة المحافظين وتحرير إصلاحاتهم الليبرالية، لكن الرئيس أساء التعامل مع

1- رابح، لونيبي. رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، مرجع سابق، ص 265.

2 - نفس المرجع، ص-ص 265، 266.

تلك المعارضة التي كان لها دور المشوش على النظام وذلك بمطالبها وضغوطاتها المباشرة أو غير المباشرة سواء داخل أجهزة الحكم أو عن طريق الدعم الأجنبي.¹

- لقد اتسم النظام السياسي في الثمانينيات بالتعسف في استعمال السلطة مما جعل الجهاز البيروقراطي يخفق في تنفيذ مخططاته وبرامجه، فاتسعت بذلك الهوة بين الشعب والنظام.² صنف إلى ذلك أن الرئيس هو الذي يعين من يريد دون اعتماد منطق المعايير والمقاييس وكذلك الأمر في حالة العزل دون ذكر الأسباب ما أفقد الإطارات ثقتهم في البلاد ومستقبلها وهو ما أدى إلى هجرتهم.³

- ومن بين أهم الأسباب الداخلية لانفجار أحداث الخامس من أكتوبر 1988 قضية ثانوية ديكرت، حيث تعود حيثيات هذه القضية إلى قرار الرئيس القاضي بتأميم "ثانوية ديكرت" التابعة لفرنسا مما أثار غضب الطبقة الراقية والبرجوازية وبعض الوزراء وبعض المفرنسين أو ما يعرف بـ "الطابور الخامس" فرد عليهم الرئيس قائلا: "من لم يعجبه الأمر فليأخذ أولاده إلى فرنسا"⁴ وهنا خرج تلاميذ الثانوية يرددون: "يريدوننا أن نخرج من البلد، إنه هو الذي سوف يخرج"، والجدير بالذكر أن البعض حذر الرئيس من الاصطدام بجماعات الضغط الموالية لفرنسا معتبرين هذه القضية كعشاء لدبابير لا يمكن لمسها دون خدوش على

1 - أحمد، طبيعة. " أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1988/1994"، رسالة ماجستير. جامعة الجزائر، 1997/1998، ص 80.
2 - عبد النور، ناجي. النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية. د.ط. الجزائر: مديرية النشر بجامعة قلمة، 2006، ص 98.
3 - محمد العربي، الزبيري. المؤامرة الكبرى أو إجهاض ثورة. د.ط. الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1990، ص 132.
4 - محمد، الأعمش. الجزائر والتجربة الديمقراطية. مجلة التضامن، 6 (أوت 1992)، ص 34.

الوجه واليدين، وهذه الحادثة سمحت بتدخل الأيدي الفرنسية التي كانت إحدى الأسباب في ما حدث في خريف 1988.¹

خارجيا

- المناخ الدولي كان مشجعا لا سيما أن تلك المرحلة كانت تشهد تحولات دراماتيكية في عدد من الدول الاشتراكية التي كانت تحكمها أنظمة شمولية، وتشير بعض المعلومات التي أدلى بها القائد السابق لجهاز الاستخبارات الجزائرية الذي كان يدير الجهاز الأمني حين تفجرت الأوضاع في أكتوبر 1988 إلى أن تقارير بلغت الجهاز عن اجتماع عقد في إحدى دول أوروبا الشرقية تتحدث عن الجزائر كأول دولة مرشحة للانفجار الشعبي، لكن هذه المعلومات لم تحدد ما إذا كان الأمر يتعلق بتحليل دقيق للأوضاع واستطلاع عميق لدوائر الحكم في الجزائر أم أنه جزء من تخطيط يستهدف تحريك المياه الراكدة في البلد النفطي الكبير.²

- شكل انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية سنة 1979 ظرفا مواليا وعاملا موازيا أيقظ الحركات الإسلامية في العالم العربي عامة وفي الجزائر خاصة وذلك بتأثيرها النفسي نحو الدين الإسلامي، ضف إلى ذلك أن التجربة الإيرانية في الثورة والوصول إلى الحكم أصبح أنموذجا يستهوي العديد من الإسلاميين والشعوب خاصة الجزائر.³ وشكلت هذه الثورة الصدى الإعلامي والدعائي الكبير من خلال المعارضة الإسلامية في الأحياء الجامعية

1 - محمد، تامالت. الجزائر فوق البركان: حقائق وأوهام (1988/1999). د. ط، د. ب. ن، 1999، ص 09.

2 - عثمان لحياني، أكتوبر الجزائر 1988 ربيع لم يزهر، <https://alaraby.co.uk>، 2023/05/18، 19:38.

3 - الطاهر، سعود. الحركات الإسلامية في الجزائر الجذور التاريخية والفكرية. ط1. دبي: مركز المسار للدراسات والبحوث، 2012، ص 155.

والجامعات لفترة غير قصيرة، ناهيك عن رفع المعنويات لدى الدعوة الإسلامية بالجزائر وإخراجها من أسوار الجامعة لتلتقي مع الأوساط الشعبية وتزداد شعبيتها بداية من 1980 نتيجة سياسة الانفتاح التي انتهجها الرئيس.¹

- ساهم الغزو السوفياتي لأفغانستان في تشكيل تضامن كبير في أوساط العديد من الإسلاميين الجزائريين، فقد التحق مئات الشباب بصفوف المقاومة الأفغانية لمواجهة الشيوعية الاشتراكية نتيجة غرس مجموعة من الأفكار والعقائد المشوهة التي عادوا بها إلى الجزائر حاملين فكرة مواصلة الجهاد، فشكّلوا بذلك حركات إسلامية وجماعات متطرفة أصبحت سببا في شحن الشعوب والعنف السياسي أنجح وسيلة لإقامة الدولة الإسلامية.²

- لقد تأثرت دول العالم الثالث ببؤار انهيار المعسكر الشيوعي ومن بينها الجزائر، فالقاسم المشترك بينها وبين باقي الدول السائرة في فلك المعسكر الشرقي هو نظام الحزب الواحد وما شهدته من اضطرابات ومعارضة داخلية، وليس من الغريب أن تكون لهذه الأحداث انعكاسات على نظام الحزب الواحد وعلى نهجه الاشتراكي الذي اعتمده³، فقد تأثرت الجزائر بها لدرجة أنها تسرعت في التكيف معها دون أن تكون جاهزة لذلك وهي الغلطة الفادحة المرتكبة من

1 - مبروك، عبشة. الحركات الإسلامية في الجزائر 1931-1991. ط1. تونس: دار المتوسطة، 2012، ص 57.

2 - حيدر، عمر. "الظاهرة الإسلامية في الجزائر 1962-1988: مقارنة تحليلية"، رسالة. ماجستير. جامعة الجزائر 1، 2001-2002، ص 149.

3 - مصطفى، بلعور. "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام الجزائري (1988/2008)"، أطروحة دكتوراه. جامعة بن يوسف بن خده. الجزائر، 2009/2010، ص 228.

قبل النظام، وبالتالي إحداث خلل كبير في مسيرتها السياسية والاقتصادية وهو ما تجلّى في أحداث الخامس من أكتوبر 1988 وما أسفرت عنه من انعكاسات.¹

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية

داخليا:

- شهدت الأسواق الموازية في ثمانينيات القرن الماضي تطورا جديدا وكانت هذه الأسواق على صلة بالسياسة الاقتصادية للحكومة، كما انتعشت ظاهرة الاقتصاد الموازي مما أكد فشل نظام الحكم وهذا ما جعل الدولة الجزائرية تفكر في أسلوب جديد يحقق الاستقرار الاقتصادي.² ما أدى إلى انتشار الفساد المالي وظاهرة الرشوة والتهرب الضريبي.
- برزت ظاهرة الندرة التي مست السلع ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب والسلع الوسطية المستعملة من طرف العام والخاص جراء سياسة الاحتكار المنتهجة من طرف الدولة وذلك بسبب رفع الدعم عن السلع التي أقرها الرئيس، فانتشرت بذلك ظاهرة الطوابير البشرية أمام الأروقات وأسواق الفلاح بحثا عن تلك السلع النادرة وخاصة مادة السميد.
- يعتبر الميزان التجاري أهم عناصر ميزان المدفوعات، وقد عرف الميزان التجاري الجزائري في الثمانينيات وبالضبط عام 1985 عجزا انعكس على سياسة الدولة تجاه الواردات الاقتصادية من الخارج وهذا ما حتم على الجزائر اللجوء إلى المديونية الخارجية، وكانت هذه الأزمة نتيجة اتباع الدولة لسياسة اقتصادية مرتكزة على المخططات القائمة

1- عمار، بوحوش. التاريخ السياسي للجزائر منذ 1962 إلى يومنا هذا. د.ط. الجزائر: دار البصائر الجديدة، 2014، ص230.

2- نعيمة، زيرمي. "التجارة الخارجية للجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق". رسالة ماجستير. جامعة تلمسان. الجزائر، 2010-

2011، ص 137.

بدورها على الصناعة الثقيلة التي تتطلب مبالغ مالية ضخمة لتجسيدها.¹ وفي هذا السياق اقترضت الجزائر من صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك العالمي والبنوك العالمية والعربية مبالغ مالية وصلت إلى 22.8 مليار دولار عام 1988 بعد ما كانت عام 1984 16.26 مليار دولار.²

- بعد تدهور القطاع العام جاء المرسوم رقم 01/88 المؤرخ في جانفي 1988 الخاص باستقلالية المؤسسات وذلك نظرا لسوء التسيير المؤسسي والأسلوب الاشتراكي المسير لها ... حيث شهدت المؤسسات الجزائرية عدة مشاكل لعل أهمها مشكل الوصاية والتنظيم وكل ما يتعلق بناحيها المالية، ناهيك عن إعادة هيكلة هذه المؤسسات ما تسبب في زعزعة القاعدة الاقتصادية فتم تفتيت المؤسسات تحت شعار " التطهير الاقتصادي " ثم منحها الاستقلالية مما زاد الوضع تفاقمًا بفعل عدم التكفل بالوظائف غير المنتجة وهذا ما انعكس على مستوى التشغيل وتدعيم الأسعار والتهيئة الاقليمية، حيث سعت المؤسسات إلى تسريح العمال ما أدى إلى انتشار البطالة.³

- بعد وفاة الرئيس الراحل هواري بومدين لم يتم الاستثمار الجيد في الهياكل الاقتصادية المتمثلة في المركبات الصناعية الضخمة التي شيدت بمليارات الدولارات، حيث اتبعت الدولة في عهد الثمانينيات سياسة استقلالية المؤسسات وقانون القطاع الفلاحي وبيع أملاك

1- المرجع السابق، صص 137-139.

2- سعيد، بوالشعير. النظام السياسي الجزائري. ط2. الجزائر: دار الهدى، 1993، ص 179.

3- إلهام، نايت سعدي. " العنف السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1992/1988 "، رسالة ماجستير. جامعة بن يوسف بن خدة. الجزائر، 2002/2001، ص 56.

الدولة أفرز غيابا شبه كلي للمشاريع المستوعبة لليد العاملة المحققة للتنمية التي ينشدها هذا الشعب الطامح للازدهار والتقدم نتج عنه تعطل مشاريع تنموية (مستشفيات، سدود، معاهد... الخ)، وبالرغم من كل هذا تم تشييد مركب "رياض الفتح" أحد الرموز الصارخة للاستهلاك البذخي.¹

- بعد فشل مشروع الثورة الزراعية، شهد القطاع الزراعي في ثمانينيات القرن الماضي إعادة هيكلة لم يتم تطبيقها بصرامة على المستثمرات الاقتصادية والزراعية المنتجة، حيث تواصلت عملية تجزئة الأراضي وعقب صدور قانون الأملاك العقارية في 1983 القاضي ببيع العديد من الأملاك الزراعية الاشتراكية بالدينار الرمزي للخواص لم يسمح للقطاع بالخروج من الركود المالي والإنتاجي حيث تفاقمت تبعية الغذاء في الجزائر للخارج.

- شهد القطاع الصناعي في عهد الثمانينيات عدة نقائص من أبرزها عجز البرامج التنموية في إقامة سياسة صناعية ناجحة تضمن الاستغلال الأمثل لثروات البلاد بل أدت إلى تهميش الميدان الصناعي.² فالمخططات الاستراتيجية جعلت من خيار الصناعة الثقيلة عبئا على الاقتصاد خاصة في ظل فشل الحكم والجهاز الإداري والتشغيلي في تسيير أدوات الإنتاج.³

- عمد النظام الجزائري في الثمانينيات إلى تخصيص جزء كبير من عائدات المحروقات للاستهلاك المباشر وذلك لإحكام سيطرته على المجتمع والإنفاق الغير منتج على نمو

1- مبروك عبشة، مرجع سابق ص66.

2- حيدر عمر، مرجع سابق، ص 93

3- عثمان، حادي. "التبعية الاقتصادية في الجزائر: دراسة نقدية تحليلية لدور السلوك السياسي في تسيير العملية الاقتصادية (1988/1998)".

رسالة ماجستير. جامعة الجزائر، 2001/2002، ص 101.

الجهاز الإداري واتساعه والتوظيف المتضخم، حيث أصبح الدخل الفردي ومردودية العمل منفصلان عن بعضهما مما أدى إلى تطور أشكال مختلفة من الآفات الاجتماعية البيروقراطية والنزعة الاستهلاكية والميل إلى السلع الكمالية وتحول الاستهلاك إلى رمز للتمايز الاجتماعي واحتقار العمل المنتج، وهكذا وبعد تبديده للموارد النفطية أصبح النظام السياسي الجزائري يبحث عن الاستدانة الخارجية واستمراره في الاعتماد على بيع العقارات.¹

خارجيا

- إن اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق 95% من إيرادات الصادرات و 60% من إيرادات الميزانية أحدثت أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات عام 1986 حيث صاحبه انخفاض سعر الدولار² ، وسجل سعر البترول انخفاضا وصل إلى 8 دولار للبرميل الواحد صاحبه انخفاض الموارد النفطية بنسبة 40% وصلت إلى 7.65 مليار دولار سنة 1986 بعدما كانت 12.7 مليار دولار سنة 1985³ مما انعكس على الاقتصاد الجزائري كونه الدعامة الرئيسية له فتقلصت مداخيل الخزينة العمومية وبالمقابل تزايد مستوى الإنفاق بسبب ما عرف بنمط الحياة الاستهلاكية الغير راشد في سنوات الثمانينيات.⁴

1- أحمد طبيعة، مرجع سابق ، ص ص 69-70.

2- نعيمة زبرمي، مرجع سابق، 138.

3- رابح، لونيبي. الرئيس الشاذلي بن جديد. ط1. الجزائر: دار المعرفة، 2013، ص 92.

4- عنصر العياشي، مرجع سابق، ص 43.

- إن التحولات الاقتصادية العالمية والتي من أهمها وجود أسواق خارجية معتبرة إضافة إلى النمو الهائل للاقتصاديات الغربية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وانعدام السيطرة على البنوك المركزية نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات أدى إلى اختلال في توزيع الثروات بين الفقراء والأغنياء.¹

- أدت الأوضاع الاقتصادية الصعبة إلى عجز خزينة الدولة ما حتم على الجزائر اللجوء إلى الاستدانة والتي عجزت عن تسديدها فيما بعد فلجأت إلى سياسة إعادة جدولة ديونها أي قروض من صندوق النقل الدولي (FMI) مقابل شروط عديدة من بينها فتح المجال أمام القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب أفرادا ومؤسسات للمساهمة في الإنعاش الاقتصادي وفرض أيضا انتهاج سياسة ليبرالية اقتصادية في الجزائر مما سبب انعكاسات على صيرورة النظام فتم رفع الدعم عن أسعار المواد الاستهلاكية تسببت في ظهور احتجاجات شعبية هزت مصداقية النظام.²

المطلب الثالث: الأسباب الاجتماعية والثقافية

انعكست الأوضاع السياسية والاقتصادية السالفة الذكر سلبا على الحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري تسببت في ظهور العديد من المشاكل نسردها في التالي:

1- نعيمة زيرمي، مرجع سبق ذكره، 138. نعيمة زيرمي، مرجع سابق، 138.

2- بلقاسم سلاطونية وسامية حميدي، مرجع سابق، ص 136.

1- الأسباب الاجتماعية

- عرفت ظاهرة البطالة انتشارا رهيبا خلال هذه الفترة وذلك بفعل الارتفاع الكبير لمعدلات النمو السكاني والتوسع في النظام التعليمي مقابل ضعف القطاعات الحديثة في التشغيل¹ حيث انخفضت مناصب الشغل الجديدة من 150.199 منصب إلى 139.079 منصبا جديدا سنة 1984، أي انخفاض بنسبة 74% عن سنة 1983 وقد تسبب هذا الاختلال في التوازن الاجتماعي إلى تفاقم معدلات البطالة من 15% سنة 1985 إلى 17% سنة 1987، ضف إلى ذلك انخفاض النشاط التنموي حيث سجل هذا الأخير تراجعاً كبيراً من 77 مليار دينار إلى 69.4 مليار دينار سنة 1988²، هذا الارتفاع في معدلات البطالة أدى إلى استياء الشباب من الأوضاع المزرية وعمق الهوة بينه وبين النظام الحاكم مما أدى إلى ظهور العديد من الاحتجاجات وكانت أهمها وأعنفها أحداث الخامس من أكتوبر 1988.

- رغم أن أزمة السكن تواجه مختلف دول العالم بدرجات متفاوتة الحدة إلا أنها شكلت في الجزائر عاملاً مهماً في ظهور أحداث 5 أكتوبر 1988، فأصبح هناك تفاوتاً كبيراً بين العرض والطلب على السكن في المدن والأرياف، فتم بناء 450.635 وحدة سكنية خلال المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 الذي لم يلبي الطلب الاجتماعي والملاحظ في هذه الفترة أيضاً انتشار الأحياء القصديرية في المدن الكبرى خاصة العاصمة حيث أصبح من غير الممكن ضمان التزود بالماء الشروب بصفة منتظمة لجميع الأحياء، ما تسبب في

1- بلقاسم سلاطينية وسامية حميدي، مرجع سابق، ص 136.

2- مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 204.

عزوف الشباب عن الزواج بسبب استحالة الحصول على مسكن¹ فارتفعت بذلك نسبة العنوسة في أوساط الشباب والشابات وهو ما نجم عنه انتشار مشاكل واضطرابات نفسية واجتماعية² لذلك لجئوا إلى العنف كوسيلة للتعبير عن سخطهم في مشادات مع قوات الأمن في كل من قسنطينة والقصبة بالجزائر العاصمة.³

- عرفت الجزائر مع مطلع ثمانينيات القرن الماضي انفجارا ديمغرافيا بلغت نسبته 3.2% أي بزيادة قدرها 800 ألف نسمة سنويا، حيث بلغت نسبة الفئة العمرية تحت 35 سنة 75% من السكان، والفئة العمرية تحت 14 سنة بلغت 33% من السكان وهي فئات لم تعيش ثورة التحرير، بل عايشت البيروقراطية والفساد الإداري ما انعكس سلبا على المستوى المعيشي والظروف الاجتماعية المحيطة بالمواطنين كالسكن والشغل، وفي هذا السياق يرى بن بيتور أن أسباب تدهور الحياة المعيشية للمواطنين هو عدم التناسب بين النمو الديموغرافي والطلب الاجتماعي على التشغيل والسكن والتعليم والصحة من جهة وبين مستوى النمو الاقتصادي من جهة أخرى.⁴

مع منتصف ثمانينيات القرن الماضي برزت في الجزائر ظاهرة اجتماعية تمثلت في التفاوت الاجتماعي الحاد المميز لبنية المجتمع الجزائري الذي تم رفضه بشكل مطلق بسبب

1- حيدر عمر، مرجع سابق، ص 204.

2- مبروك عبشة، مرجع سابق، ص 67.

3- حيدر عمر، مرجع سابق، ص 101.

4- عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص 123.

الظلم واللامساواة وعدم تكافؤ الفرص¹ ، حيث ظهرت آنذاك طبقة المحرومين من القطاعات الواسعة في المجتمع الجزائري والطبقة الطفيلية المستفيدة في قمة النظام (أعضاء بيروقراطية الدولة، قيادة الحزب، كبار ضباط الجيش... الخ)² التي عرفت ثراء فاحشا في مدة زمنية قصيرة، فبحسب الأستاذ مصطفى حماني فإن الجزائر عرفت ستة آلاف ملياردير كونوا ثروتهم دون أن يبذلوا أدنى جهد يذكر وعملت هذه الطبقة منذ ظهورها على نشر قيم الاستهلاك الباذخ والسلوكيات اللاأخلاقية وهذا على حساب قيم العمل والفضيلة مما أدى إلى انتشار ظاهرة "الحيطيست" كظاهرة اجتماعية سلبية صاحبها تشنجات في شبكة العلاقات الاجتماعية ساعدت بشكل كبير على تمرد الشباب في أحداث 5 أكتوبر 1988.³

- عرف المجتمع الجزائري أزمة أخلاقية حادة بسبب النمو الديموغرافي الرهيب في هذه الفترة أنتجت عدة ظواهر اجتماعية غريبة، ولعل أبرزها شيوع الفساد والانحلال الأخلاقي كالبغاء والاعتصاب والإجرام والتزوير والاحتيال والرشوة والزبونية ... الخ مما ساهم في انهيار سلم القيم الاجتماعية بوصفه الموجه الأساسي لسلوكيات الأفراد داخل المجتمع، كما ظهرت العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية منها:

1- أحمد طبيعة، مرجع سابق، ص 75.

2- بلقاسم سلاطنية وسامية حميدي، مرجع سابق، ص 190.

3- مبروك عبشة، مرجع سابق ، ص 68.

1- غياب المرجعية الدينية أو ما يعرف باسم الاجتهاد بالرغم من تأسيس المجالس الإسلامية لتولي المهمة، لكن مصداقيتها لدى الشعب أصبحت مهزوزة نظرا لارتباطها بالدولة وارتفعت بذلك أصوات مشككة بثوابت الأمة.¹

2- هجرة الأطارات والقدرات العلمية والكوادر الإعلامية إلى الخارج بسبب الاغتراب والتهميش وبحثا عن تحقيق ذواتهم.

3- تنامي ظاهرة الانتحار وعدم المشاركة في الحياة الاجتماعية والشعور بعدم الانتماء والاغتراب الاجتماعي والانسلاخ عن المجتمع نتيجة الإحساس بالعزلة والعجز عن التكيف مع الظروف الجديدة التي أفرزها عصر الانفتاح.

4- أنتجت هذه الفترة أيضا شخصيات غير سوية ومعقدة نفسيا وغير قادرة على مواجهة مصاعب الحياة اليومية التي لا ترحم، فانتشر المجانين في كل جهات البلاد وتزايدت نسبة الإصابات بالأمراض العقلية.²

2- الأسباب الثقافية: إضافة إلى الأسباب الاجتماعية السالفة الذكر، اتسمت الحياة الثقافية بالعديد من الظواهر السلبية نوجزها فيما يلي:

1- عرفت الجزائر خلال ثمانينيات القرن الماضي ازدواجية في الشخصية الوطنية وصراع ثقافي بين أنصار التعريب ودعاة الفرنسة والمحافظين عليها³ فكانت الكفة منذ الاستقلال تميل للمفرنسين بحكم أن كل القطاعات كانت مفرنسة تماما بالرغم من محاولات الرئيس

1- خليفة، البشاري. " دور المساجد في التحسيس بالأزمات الأمنية: دراسة حالة مساجد العاصمة أثناء الأزمة الأمنية (1988-2003)".

رسالة ماجستير. جامعة الجزائر. 2010/2009، ص 157.

2- ميروك عبشة، مرجع سابق، ص 68.

3- عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص 124.

الراحل هواري بومدين تأسيس المجلس الأعلى للغة العربية، حيث أحدثت نوعا من التمايز الاجتماعي والوظيفي بينهما وأصبح صراعا أيديولوجيا في الجزائر. وقد أدى تهميش فئة المعربين من طرف السلطة التي يسيطر على مؤسساتها المفرنسين الذين عملوا على إظهار فئة المعربين غير قادرة على مسايرة التطور التقني والعلمي إلى ظهورها كقوة اجتماعية معارضة تجلت في الاضطرابات الطلابية الداعية إلى تعريب التعليم.¹

2- كانت الحكومة تعتقد بأن مسألة الهوية والانتماء الحضاري قد حلت ورسخت بدلها الأحادية الثقافية باسم التعريب حتى جاءت أحداث تيزي وزو في أبريل 1980 وأظهرت درجة التمزق في المجتمع الجزائري على مستوى الهوية بين العروبة والأمازيغية، إضافة إلى بروز كتلتين الأولى هي المحافظين (الدين، العروبة، اللغة العربية) والثانية هي دعاة التفتح أو "التحديث" وتغذية النزعة الفرنكوفونية.²

3- على الرغم من المجهودات المبذولة من قبل الدولة من خلال إرساء سياسة ديمقراطية التعليم ومجانيته وإلزاميته إلا أن مشكلة الأمية عرفت ارتفاعا كبيرا، حيث وصل عدد الأميين حسب إحصائيات 1989 إلى حوالي 7.5 مليون أمي أي بنسبة بلغت 32.7%، وتعود أسباب انتشار هذه الظاهرة إلى الحقبة الاستعمارية ومخلفاتها إضافة إلى النمو الديموغرافي المتزايد وعدم استيعاب عدد الأطفال البالغين سن التمدرس وارتفاع نسبة التسرب المدرسي

1- أحمد طبيعة، مرجع سابق، ص 76-77.

2- إلهام نايت سعدي، مرجع سابق، ص 57.

والمفصولين عن مقاعد الدراسة الذين شكلوا المكون الاجتماعي الرئيسي في أحداث 5

أكتوبر 1988¹ إضافة إلى تراكم مشكلات ثقافية أخرى أهمها:

- وجود فراغ ثقافي رهيب فسح المجال للغزو الثقافي الغربي بتهديد أمن البلاد.
- غياب سياسة رشيدة في مجال طباعة الكتاب الجيد واستيراده وتوزيعه.
- اقتصار النشاطات الثقافية على المناسبات الوطنية والدينية فقط.
- ظهور مثقفين فرضهم النظام أو ما يعرف بـ"مثقفي السلطة" فأصبح السياسي يوجه المثقف، بل أصبح هو من يمارس الفعل الثقافي في كثير من الأحيان.
- عجز دور الثقافة في أداء دورها على أكمل وجه كون القائمين على تسييرها تنقصهم الخبرة ناهيك عن انعدام الإمكانيات الضرورية التي يتطلبها النشاط الثقافي الفعال.
- تشجيع أغاني الراي الفاضحة والأغاني دنيئة المستوى، فانتشرت مهرجانات عشوائية وغير مدروسة كمهرجان الجاز بالعاصمة²
- انتشار الثقافة الاستهلاكية للمطبوعات والكتب كأخبار نجوم الكرة والطبخ... الخ والموت البطيء الذي عاشته المجالات الثقافية الجزائرية الواحدة تلو الأخرى كالأصالة والمجلات الثقافية والفكرية العربية في السوق الجزائرية.
- غياب مشروع ثقافي حضاري متكامل.³

1- أحمد طبيعة، مرجع سابق، ص 73.

2- محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 41.

3- رابح لونيسي، الرئيس الشاذلي بن جديد، مرجع سابق، ص 101.

المبحث الثاني: سيرورة أحداث 5 أكتوبر 1988 ونتائجها

المطلب الأول: بداية الأحداث

قبل عرضنا لأحداث الخامس من أكتوبر 1988، سبقت بعض المؤشرات الميدانية نرى من الضروري الإشارة إليها فيما يلي:

- شن حملة واسعة ضد الفساد وتوزيع الثروات بطرق غير شرعية وتبذير الأموال العمومية، حيث مست هذه الحملة عائلة الرئيس وبعض أعضاء التيار الإصلاحى والتي وصلت إلى الشارع الجزائري في شكل إشاعات أو ما يعرف بـ"صيف الشائعات" ومن أهمها قضية مركب رياض الفتح وقضية توزيع أراضي مزرعة بوشاوي بالعاصمة وقضية ثانوية "ديكارت" التي تعتبر في نظر البعض أحد الأسباب المباشرة لتلك الأحداث بالإضافة إلى قضية النساء الفرنسيات المتزوجات بجزائريين.¹

- شهدت هذه الفترة شغورا لمنصب الرئاسة لكون الرئيس كان في عطلة غير عادية بوهران وبذلك لم تعقد الحكومة اجتماعا واحدا طيلة ثلاثة أشهر.²

- عقب نهاية عطلة الرئيس قام بعقد أول مؤتمر تداولي للإطارات في قصر الأمم في 19 سبتمبر تخلله خطاب الرئيس المشهور.

- بين 19 سبتمبر و 2 أكتوبر شاعت عدة معلومات متنبئة بوقوع أحداث 5 أكتوبر 1988، وفي هذا السياق يذكر عبد الحميد الإبراهيمي أنه كان قد علم من أحد المقربين من

1- مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 215.

2- عبد الحميد، الإبراهيمي. في أصل الأزمة الجزائرية (1999/1958). ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 196.

مولود حمروش أن تلامذة المدارس سوف يتظاهرون في الخامس من أكتوبر بالجزائر العاصمة، ويذكر أيضا أنه أثناء اطلاعه على نشرة المعلومات اليومية التي ترسلها مديرية الأمن له، لفت انتباهه خبر مصدره من تبسة مسقط رأس " الهادي لخديري" مفاده أن مظاهرات ستقع بالعاصمة في الخامس من أكتوبر، ويضيف أيضا أنه أيام قبل الأحداث ظهرت شائعة وسط التجار بالعاصمة تدعوهم لإقفال محلاتهم قبل يوم الأحداث تفاديا لأعمال النهب والتخريب.¹

- الإضرابات العمالية بالروبية بسبب مطالبة العمال بزيادة رواتبهم وتضامنهم مع العمال المحقق معهم في قضية الاختلاس، حيث دامت هذه الإضرابات ثلاثة أيام نهاية شهر سبتمبر وطالت قطاع الطيران والبريد والنقل وانتهت بصدام قوي مع قوات الأمن.²

من خلال اطلاعنا على ما أتيج لنا من المراجع التي تناولت أحداث 5 أكتوبر 1988 والتي كانت في مجملها قليلة، لاحظنا بعضا من التباين في نقل هذه الأحداث مما حتم علينا اعتماد مراجع دون غيرها لاعتقادنا أنها أقرب للحقيقة في نقل مجريات هذه الأحداث التي نقدمها في التالي:

اليوم الأول 4 أكتوبر 1988: انطلقت شرارة الأحداث من حي باش جراح من طرف تلاميذ المدارس والثانويات، وسرعان ما انظم إليهم شباب آخرون يعتقد أن معظمهم كانوا سكارى أو تحت تأثير المخدرات وهم المنفصلون عن الدراسة والبطالين والعزاب المنتمون للطبقات

1- المرجع السابق، ص 197.

2- مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص-ص 215، 216 .

الشعبية الضعيفة، هذا يعني أن حركة الاحتجاج انتقلت من المناضل النقابي اليساري إلى الشاب البطل المهمش اليأس إنه "الحيطيست" بمفهوم تلك الفترة الذي لا يجد غير الجدار ليتكى عليه وهو مفهوم يرمز إلى البطالة التي يعاني منها الشباب الهارب من ضيق مسكن أسرته حيث الفضاء العام المتمثل في الشارع الفسيح أين يلتقي مع رفاقه ليتبادل معهم أطراف أحاديث ساخرة وناقمة عن واقع مر ومزر، وعن مستقبل حالك لا تبدو معالمه للعيان إنه مكبل اليدين يرى أنه لا يستطيع تكوين أسرة والحصول على بيت فلا يبقى أمامه سوى الهجرة أو الانتقام، هذه الأحداث حملت مؤشرات ودلالات على حالة التشنج والانسداد الاجتماعيين جراء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المزرية التي كان يعيشها المجتمع الجزائري في تلك الفترة، حيث تدهورت القدرة الشرائية للمواطن إلى أدنى مستوياتها مما أثر على المستوى المعيشي للطبقات الضعيفة أدى بالتالي إلى انتشار ظاهرة التسول في الشوارع وارتفاع معدلات الجريمة واستفحال ظاهرة التفاوت الاجتماعي التي كرسّت الفوارق الاجتماعية وانعكست سلباً على توازن البناء الاجتماعي بوصفه الإطار التنظيمي العام الذي تندرج تحته كافة أوجه السلوك الإنساني في مجتمع ما ويتضمن مجموعة النظم الاجتماعية ذات القواعد السلوكية المستقرة التي تحكم الأنشطة الإنسانية المتعددة في مجتمع ما، فأحداث الخامس من أكتوبر 1988 تفسرها نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة لآلان تورين التي تعتبرها انعكاسات للتناقضات الكامنة في المجتمع الجزائري نتيجة للبيروقراطية المفرطة كما ينظر إليها على أنها ناتجة عن بروز تناقضات اجتماعية متجسدة في التناقض

بين الفرد والدولة.¹ هذه العلاقة المتأزمة بين الدولة والشعب أنتجت قيم الرشوة والمحسوبية والزبونية وروح الاتكال والمضاربة وقيم الإجرام كسرقة المال العام والخاص تحت أغطية مختلفة، كما انتشرت قيم القتل والانتحار وغيرها من القيم السلبية التي تمت إعادة إنتاجها في سياق عملية التغيير الاجتماعي فكانت أحداث الخامس من أكتوبر 1988 محصلة لهذا التغيير. ويضيف محي الدين عميمور أن " هؤلاء الشباب غير معروفين الانتماء، ويؤكد أيضا أنه تابع بسيارته تجمعا لنحو ثلاثين طالبا يرددون هتافات تشعر بأن هناك من لقنهم إياها لأنها كانت تتناقض مع التهريج الواضح وكان الهتاف يقول:(انهضوا أيها الجبناء)"² ، فهي دعوة من هؤلاء الشباب إلى أقرانهم للتمرد على هذه المنظومة الحاكمة التي أثبتت فشلها على كل الأصعدة، وهي دعوة لكسر حاجز الخوف الذي مارسه هذا النظام على شعب تخلص لتوه من تجربة استعمار دامت مئة واثان وثلاثون سنة عاش خلالها كل أنواع التعذيب والتقتيل والتشريد والدمار وطمس الهوية الجزائرية أنتجت شعبا متخلفا مقهورا أبرز سماته الأمية والفقر والاعتقاد بالخرافات، ويرى (عبد الحميد الإبراهيمي) بأن هؤلاء الشباب كان يقودهم أصحاب السوابق الإجرامية ومخبرون ومتعاونون مع مديرية الأمن الوطني، لتنتشر بعدها أعمال التخريب والمظاهرات في باقي أنحاء العاصمة فقام هؤلاء المتظاهرون بتخريب الممتلكات العمومية والخاصة ووقعت مشادات في حي باب الواد بين المتظاهرين وقوات الأمن إلى غاية الفجر استعملت فيها القنابل المسيلة للدموع وتخللتها بعض

1- محمد دوح، مرجع سابق، ص 13.

2- محي الدين، عميمور. الجزائر حلم وكابوس. ط2. الجزائر: دار هومة، 2005، ص121.

الاعتقالات عندما تمت مهاجمة مقراتهم (قوات الأمن)¹ فما هي أسباب ودلالات مظاهر تكسير وتخريب وحرق الممتلكات العامة والخاصة والمركبات؟ إن المنتبغ لمسار الدولة الفتية منذ 1962 إلى اندلاع هذه الأحداث وكيف تم تسييرها في النسق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي يتأكد بأن الوضع العام في البلاد سيشهد انفجارا كبيرا وهو ما تناوله الدكتور عبد الحميد براهيم في مؤلفه (في أصل الأزمة الجزائرية 1958/1999) الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية حيث أكد على أن أزمة 1986 التي شهدت انخفاضا حادا في أسعار المحروقات هو العامل الرئيس في انفجار الوضع اعتقاد خاطئ بل الأزمة عميقة ومتجذرة ولا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب إنما تعدتها إلى الجانب السياسي والحضاري والاجتماعي والأخلاقي حيث يقول: " إن للأزمة السياسية جذور في طبيعة النظام بالذات ونحن نلاحظ في الواقع أن (الثورات الثلاث الزراعية والصناعية والثقافية) وكل الإصلاحات المباشرة منذ عام 1962 بادرت إليها السلطة من دون استشارة القوى الحية في البلد أو المواطنين، وهذا ما يفسر عدم وجود انخراط قاعدي وهو انخراط ضروري لنجاح أي إصلاح، لكن ما ولد فوق كل شيء مناخ اللامبالاة وغياب التعبئة لدى الجماهير وعدد مهم من الإطارات على مر السنين إنما هو البعد الكبير بين الخطاب السياسي و أو النصوص التشريعية التي تستلهمه وتطبقها على الأرض.² من جهة أخرى فإن غياب الديمقراطية في البلد وانعدام الشفافية في الاشتغال الداخلي لحزب جبهة التحرير الوطني وعدم وجود الحوار

1- أحميدة، عياشي. الحركة الإسلامية في الجزائر: الجذور، الرموز، المسار. ط2. الجزائر: عيون المقالات، 1993، ص 225.

2- عبد الحميد الإبراهيمي، مرجع سابق، ص-ص 190، 191.

بين القاعدة والهيئات القيادية لمختلف الأجهزة ورفض كل نقد وإن كان نقدا بناء والنمط البائس لاختيار المسؤولين الذي يقوم على اختيار الزملاء ومحاباة الأتباع، كل ذلك خلق مناخا سياسيا فاسدا منذ نهاية الستينيات وبداية السبعينيات اتسم بصراع العصب داخل السلطة الذي أفضى إلى القطيعة مع القاعدة وغذى أزمة الثقة التي فرضت النظام الجزائري ثم عززته. إن محاولة الذات والاكتفاء الذاتي والرداءة والانتهازية التي تميز الطبقة الحاكمة أدت إلى انهيار احترام الدولة وسلطتها وصلت إلى الذروة في نهاية الثمانينيات جاعلة الوضع السياسي متفجرا.¹

إن حيثيات أزمة النسق السياسي في الجزائر كقيلة لوحدها بأن تهدد كيان الدولة الوطنية فعلى مدار ستة وعشرون سنة من عمر الدولة المستقلة دأب النظام السياسي في الجزائر إلى المحافظة على بقاءه في السلطة باعتماده عدة مشاريع اثبتت فشلها مما زاد من الشرخ في العلاقة بين الشعب والعصبة الحاكمة التي نجحت على ما يبدو من إعادة إنتاج نفسها حتي بعد أحداث الخامس من أكتوبر 1988 بعدما اعتمد النظام التعددية السياسية والإعلامية فاتحا آفاقا للممارسة الديمقراطية التي سرعان ما تم الانقلاب عليها بإيقاف المسار الانتخابي لسنة 1991 الذي أفرزت نتائجه فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ وهو ما يحمل دلالات سوسيو سياسية ودينية مؤداها تمسك الشعب الجزائري بالدين الإسلامي حيث يرى في النموذج السياسي الإسلامي بديلا جيدا لتسيير شؤون الدولة.

1- المرجع السابق، ص 191.

ولم تقتصر الأزمة الجزائرية على النسق السياسي فحسب بل تعدته إلى أزمة حضارية حيث يضيف الدكتور عبد الحميد براهيم في سياق تحليله للأزمة الجزائرية أن " النزاع الذي يضع النظام في مواجهة غالبية الجزائريين يستند إلى عمق حضاري، ففي الواقع تتمنى تلك الغالبية إرساء نظام جديد يقوم على احترام القيم الأخلاقية والروحية والعدالة الاجتماعية والتضامن والمصلحة العامة، وهي تتمنى التناوب على السلطة في إطار ديموقراطي شفاف يحترم القيم الشاملة والحريات الفردية والجماعية".¹

وعموما ينشد الشعب الجزائري إلى الإسلام انشدادا عميقا، ففي الواقع لقد جرى ربط الإسلام بصورة نشطة بالنزعة الوطنية في الجزائر وشكل إسمنت الوحدة الوطنية منذ 14 قرنا وقد تعزز هذا البعد الحضاري أكثر فأكثر خلال الاحتلال الاستعماري بين عامي 1962/1830، وبين عامي 1988/1962 حاول النظام الجزائري على غرار الاستعمار الفرنسي أن يتحكم بالإسلام ضمن منظور علماني وخلال تلك الفترة الطويلة شهدنا مواجهات متقطعة بين المعربين والمفرنسين وبين الإسلاميين والعلمانيين لاسيما في الجامعات وخلال السبعينيات والثمانينيات كان الإسلاميون بوجه خاص هم ضحايا التمييز في التعيينات في الوظائف العليا للإدارة والقطاع الاقتصادي،² فقد تم حصرهم واحتوائهم بشكل أساسي في التعليم. ويدعي العلمانيون الممثلون بوجه خاص لـ"حزب فرنسا" في شتى أجهزة الدولة الاستراتيجية أنهم أبطال الحداثة وينعتون الإسلاميين بالظلاميين... وهم ينظرون إلى الحداثة

1- المرجع السابق، ص 191.

2- نفس المرجع، ص 191.

كشعار وكحجة لتبرير سياسة الإقصاء وازدراء الشعب والإذلال وغياب الحريات لاسيما حرية التعبير وانعدام الشفافية في تسيير الشؤون الاقتصادية والإدارية للبلد والقمع وانتهاك قوانين الجمهورية والدستور والاتفاقيات الدولية بصدد حقوق الإنسان التي وقعتها الجزائر.¹

ويكاد يتفق كل المهتمين بالأزمة الجزائرية عموما وأحداث الخامس من أكتوبر 1988 خصوصا على أن الأزمة الاقتصادية التي مست الجزائر أسقطت جميع الألقعة التي كانت تحجب عمق الأزمة الجزائرية المتعددة الجوانب، حيث فقد الاقتصاد الجزائري توازنه فارتفع بذلك التضخم إلى مستويات عالية وانتعشت السوق الموازية، هذه الوضعية سمحت لبعض الشرائح الاجتماعية الطفيلية التي لا تقدم أي إسهام للاقتصاد الوطني وتتبنى نمطا استهلاكيا تفاخريا يحمل دلالات سوسيو ثقافية مرتبطة بالمستعمر الفرنسي في الملبس والمأكل وغيرها أدت في مجملها إلى اختلال في التراتبية الاجتماعية التي كانت تطبع المجتمع الجزائري واتسعت هذه الهوة بين أقلية غنية (غالبا ما تحصلت على ثروتها بطرق غير مشروعة) وغالبية الجزائريين التي تتخبط في البطالة والفقر والحرمان أدت بهؤلاء الشباب إلى تمرد اجتماعي عنيف لم تشهده الجزائر المستقلة من قبل عنوانه الرئيس تكسير وتخريب وحرق لكل ما يمت بصلة للنظام ولحزب جبهة التحرير الوطني خاصة الذي يرمز في مخيالهم الاجتماعي إلى الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي أوصل البلاد إلى حافة الإفلاس، ضف إلى ذلك أزمة أخلاقية تمثلت في الاختلاسات والإثراء غير المشروع والبيروقراطية التي تعد مفتاح الفساد الاجتماعي والترقيات بغير وجه حق ومحاباة الأقارب

1- المرجع السابق، ص-ص 191، 192.

ووضع الثروات بين يدي فئة قليلة من المجتمع بواسطة طرق غير مشروعة إضافة إلى التهرب الضريبي والإفلات من العقاب فضلا عن أشكال كثيرة أخرى من المفاسد والمظالم ساهمت بشكل كبير في إضعاف التماسك والتضامن الاجتماعيين وأدت إلى اختلال في سلم القيم الاجتماعية فانتشرت مظاهر السرقة والقتل والانتحار وتفشي ظاهرة التسول والاعتصاب ناهيك عن مظاهر الفساد السياسي والاقتصادي التي تمت الإشارة إليها آنفا.

اليوم الثاني 05 أكتوبر 1988: في وسط حي باب الواد بالعاصمة اعترضت مجموعة من الشباب سبيل حافلة وقاموا بإنزال ركابها وأضرموا فيها النار، ثم توسعت المشادات إلى باقي شوارع الحي العتيق حيث استهدف المواطنون كل ما يرمز للدولة وانتهز العاطلون عن العمل والبسطاء الفرصة واقتحموا مؤسسات الأروقة الجزائرية ونهبوا كل ما فيها، وتطورت الأحداث لتأخذ مجرى آخر وتشمل أحياء أخرى من العاصمة وهي: بوزريعة باستور، شارع محمد الخامس، بن عكنون، الأبيار، حسين داي، بلكور، القبة، ساحة أول ماي، الرويسو وأيضا مدن وقرى من الوسط كسطاوالي، دالي براهيم، عين البنيان، الشراقة بوفاريك، البليدة، عين طاية وبرج البحري.¹ وامتدت الأحداث إلى ولايات أخرى كوهان قسنطينة، عنابة، تيارت، مستغانم، سطيف، قالمة، المسيلة، فكان التخريب يطال مقرات الحزب الحاكم وقسماته وكذا المساحات الكبرى التابعة للقطاع العام كالأروقة الجزائرية وأسواق الفلاح رمز المعاناة اليومية للمواطنين² وشملت أيضا بعض الوزارات كوزارة الشباب والرياضة التي أحرقت بكاملها ووزارة

1- المرجع السابق، ص 225.

2- إلهام نايت سعدي، مرجع سابق، ص 65.

الحماية الاجتماعية التي تعرضت للنهب والتخريب ووزارة التربية التي تم حرقها¹، فاشتد العنف بين المتظاهرين وقوات الأمن واتسعت رقعة مظاهر الخراب والحرق لتشمل أغلب مناطق الوطن كوهران، قسنطينة، عنابة، تيارت مستغانم، سطيف، قالمة، المسيلة وغيرها وهو ما يقودنا لطرح التساؤل التالي: هل الفرد الجزائري عنيف بطبعه عند قيامه بعمليات الحرق والتخريب في أحداث الخامس من أكتوبر 1988؟ أم أنها محصلة عوامل وتراكمات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية أدت به للقيام بهذه الأفعال؟ ولتعزير تساؤلنا هذا نستعرض قراءة عنصر العياشي في كتاب (المجتمع والعنف) الذي ألفه مجموعة من الباحثين الفرنسيين الذين انطلقوا في دراستهم من التساؤل الرئيسي التالي: هل يمكن اعتبار العنف حادث طارئ على مسار تطور الإنسانية؟ أم أنه يشكل سمة مميزة لبنية الكائن البشري؟ إذا كان الافتراض الأول يشير إلى أن العنف لا يعدو أن يكون رد فعل أحرق يواجهه به الإنسان تناقضات الحياة الاجتماعية والضغط الممارسة عليه من قبل المؤسسات الاجتماعية التي تحاول باستمرار فرض منطقتها وعقلانياتها الخاصة على الأفراد والجماعات، فإن الأمل في التخلص من هذه الظاهرة يبقى أمرا مشروعا سواء بفعل زوال عوامل التوتر وإنهاء الضغوط والقيود الممارسة على الناس إما من خلال الوصول إلى تحقيق درجة أعلى من التوافق والانسجام بين الإنسان ومحيطه نتيجة لعملية التطور الإيجابي والمستمر الذي توفره المعرفة التي يحققها الإنسان حول نفسه ومحيطه² وأن ثورة عارمة ستكنس أشكال

1- عبد الحميد الإبراهيمي، مرجع سابق، ص 199.

2- العياشي عنصر، المجتمع والعنف، <http://journals.openedition.org>، 2023/05/21، 18:45.

الظلم والقهر والسيطرة التي تميز المجتمعات البشرية القائمة حاملة معها إنسانا من نوع جديد أكثر انسجاما مع نفسه ومع المجتمع الذي يعيش فيه، أما الافتراض الثاني الذي يتضمنه سؤال الانطلاق فيعتبر ظاهرة العنف بمثابة الخاصية المتجذرة في بناء الشخصية سواء أمكننا اعتباره أحد رواسب (الأصول الحيوانية للجنس البشري أم لا) فإنه مع ذلك يبقى أحد أقوى الميول والغرائز لدى الإنسان بالرغم من اسهامه بشكل قوي في التحولات العميقة التي عرفتھا المجتمعات الإنسانية على مر العصور، في هذه الحالة يصبح العنف ظاهرة يصعب معالجتها ويكون الاستئصال النهائي لها أمرا من قبيل التفكير الرغبي (Wish ful Thinking) ويتحتم على الإنسانية العيش معه مستسلمة للأمر الواقع مثلما يتعين على شخص مصاب بمرض مزمن أن يتحمل آلامه ويصبر على مصابه.¹

ويفسر البعض العنف السياسي والاجتماعي في الجزائر بالبعد النفسي والثقافي أو ثنائية الخير والشر، أو الإرادة السيئة لبعض الأفراد الأنانيين الذين يبيتون الشر للسكان أو للجماعة التي تخالفهم ولا يعترفون بوجودهم رغم أن هذه الجماعة وقيمها أقرب للخير وللفضيلة، وتعتقد الجماعة أنها ضحية مؤامرة خارجية تريد إبقاء الجزائريين في البأس والضعف وإبعادهم عن دينهم، لذلك يعتبرون عدوا ينبغي استئصاله وشيطان تنزع منه إنسانيته (نفسنة السياسة La Psychologisation Du Politique).²

1- العياشي عنصر، المجتمع والعنف، <http://journals.openedition.org>، 2023/05/21، 18:45.

2- Addi, Lahouari. *Algerie Chronique d'une experience post coloniale de modernisation*, algerie : Barzakh Collection, 2012, p 231.

وتبدو ظاهرة العنف بالنسبة لعلم الاجتماع مستعصية أكثر على التحديد والتعريف، ذلك لأن عالم الاجتماع على خلاف عالم النفس لا يستند إلى فكرة قبلية عن وجود طبيعة إنسانية موحدة أي معطاة مسبقا خارج الحياة الاجتماعية أو القول بوجود غريزة بشرية مماثلة بل أنه يلاحظ في أبحاثه اختلاف المجتمعات والثقافات ويباينها تباينا شديدا في بعض الأحيان لدرجة أن ما يعتبر عنفا في مجتمع أو ثقافة ما قد لا يعتبر كذلك إطلاقا في مجتمع آخر. ويرى علماء الاجتماع أن نظام القيم الذي يتبناه المجتمع هو المحدد لما هو عنيف¹، لكن نظام القيم الاجتماعية على اختلافه من مجتمع إلى آخر يمكن اختزاله من الناحية النظرية إلى عدد من المركبات أو العناصر الأساسية المشتركة بين المجتمعات البشرية هي الحاجة للاستقرار، التماسك الداخلي، التواصل والاستمرار وعلى أساس الأهداف التي يرمي المجتمع لتحقيقها والوسائل التي يبيح استخدامها لبلوغ تلك الأهداف يربي المجتمع أفرادهم وينشئهم على ثقافة خاصة به يتحدد ضمنها ما يعتبر عنفا وما لا يعتبر كذلك. كما يرون أيضا أن العنف ظاهرة ذات طبيعة مزدوجة، عنف يمارسه المجتمع يتمثل خاصة في الإكراه والإلزام الممارسين على الأفراد لحملهم على الامتثال للقيم والمعايير الاجتماعية السائدة والمسيطرة في المقابل يمارس الأفراد عنفا من خلال رفضهم الانصياع لذلك الإكراه الاجتماعي الذي يتجسد في الخروج عن القواعد والإخلال بالمعايير واختراق دائرة المحظورات² وهي نظرة تتوافق والمقاربة التي اعتمدها في هذه الدراسة، فالنظام السياسي الجزائري في فترة

1- العياشي عنصر، المجتمع والعنف، <http://journals.openedition.org>، 2023/05/21، 18:45.

2- نفس المرجع.

(1988/1979) والذي يعتبر امتدادا لنظام حكم الرئيس الراحل هواري بومدين مارس إكراها وإلزاما على الأفراد لحملهم على الامتثال لقيم ومعايير اجتماعية عمل على إرسالها في المجتمع تجعل أفرادها يتقبلونها على أنها واقعهم الذي لا مفر منه كأزمة السكن التي أثرت سلبا على توازن الأسرة الجزائرية وعجلت بظهور الأسرة النووية إضافة إلى تأخر سن الزواج عند كثير من الجزائريين والجزائريات وارتفاع معدلات العنوسة، كما أدت بهم سياسة الإكراه إلى تقبل ظاهرة الرشوة والمحسوبية وندرة المواد الغذائية وظاهرة الطوابير البشرية وإلزامهم على التفاعل معها بوصفها جزء لا يتجزأ من الواقع الاجتماعي في مسعى من النظام السياسي لبسط سيطرته على المجتمع للبقاء في السلطة أطول فترة ممكنة وهو ما أدى بأفراد المجتمع إلى التمرد على تلك القيم من خلال رفضهم الانصياع لذلك الإكراه الاجتماعي وخروجهم عن القواعد والإخلاق بالمعايير واختراق دائرة المحظورات بخروجهم يوم 05 أكتوبر 1988 إلى الفضاء العام معبرين عن استيائهم وسخطهم وامتعاضهم من سياسة نظام أثبت فشله في ضمان حياة كريمة ومتوازنة لشعب عان ويلات الاستعمار لمدة مئة واثنتان وثلاثون سنة، فكانت مظاهر التخريب والحرق والدمار التي طالت كل ما يرمز لهذا النظام تحمل دلالات الرفض والتمرد على القيم التي عمل على إرسالها في المجتمع في سعيه إلى تغيير ظروفه من أجل أن يحيى الحياة الكريمة التي ينشدها.

ويعتقد آخرون بأن صفة العنف التي تلازم الفرد الجزائري إنما هي نتاج فترة الاستعمار الفرنسي الذي عمل على تأصيلها فيه من خلال تعامل الإدارة الاستعمارية التي أدلت الشعب الجزائري واحتقرته بشتى الطرق والوسائل وطمس شخصيته وهويته العربية الإسلامية، وبعد

الاستقلال لم يكن الحال أحسن مما كان، حيث كان لسياسة الغلق التي طالت النسق السياسي والثقافي الأثر الكبير في تأصيل قيم العنف المجتمعي التي تم توارثها وانتقالها من جيل إلى آخر أثناء عملية التنشئة الأسرية التي كان نتاجها جيل الشباب الذي فجر أحداث الخامس من أكتوبر 1988 والتي اتسمت بالعنف والحرق والتخريب والدمار التي طالت مؤسسات الدولة وخاصة مقرات حزب جبهة التحرير الوطني رمز الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالنسبة لهم في محاولة منهم لتغيير واقعهم. كما حوصرت وهوجمت بعض الوزارات كوزارة النقل ووزارة العدل، أما المنشآت القريبة من رياض الفتح فقد حطمت وكسرت كليا وبصفة أقل خربت مراكز الحافلات والشرطة، وفي هذه الأخيرة اغتتم أصحاب السوابق العدلية فرصة وجودهم فيها فقاموا بإحراق كل الوثائق والملفات الموجودة التي تدينهم.¹ ومن بين الشعارات التي رفعها المتظاهرون " الشاذلي سفاح"، " لا إله إلا الله والشاذلي عدو الله"، " يسقط الشاذلي"، "مساعدية سراق المالية" بالإضافة إلى مجموعة من المشاهد المرتجلة مثل طلاء رأس حمار بالدهن الأبيض وكتابة اسم الرئيس على جسم كلب مريض.² وهي شعارات لها دلالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فشعار "الشاذلي سفاح" يشير إلى ضحايا هذه الأحداث التي وصلت أو تعدت بحسب الجهات الغير رسمية الخمسة ضحية يحملون الرئيس المسؤولية كاملة، أما شعار "لا إله إلا الله والشاذلي عدو الله" فهي إشارة إلى أن نظام علماني غير صريح يستخدم الدين الإسلامي لخدمة مآربه

1- محمد تامالت، مرجع سابق، ص 13.

2- محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 134.

السياسية والاقتصادية التي أنتجت أزمات متعددة الأوجه في بلد يزخر بمقومات اقتصادية كبيرة تؤهله لأن يكون قطبا اقتصاديا بامتياز بالنظر إلى موقعه الجيو استراتيجي الهام، فيما يشير شعار "يسقط الشاذلي" إلى المطالبة بتغيير النظام الذي أثبت فشله على كل الأصعدة، بينما يشير شعار "مساعدية سراق المالية" إلى الفساد المالي الذي تسببت فيه الكوادر النافذة في حزب جبهة التحرير الوطني والعصبة الحاكمة من اختلاسات وإهدار المال العام وإفلاس العديد من المؤسسات الاقتصادية الوطنية وتمكين فئة قليلة من تكوين ثروة طائلة بطرق غير قانونية في فترة زمنية قصيرة زادت من معاناة الشعب الجزائري في مستواه المعيشي الذي تدهور إلى مستويات دنيا أدت إلى تغشي العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر (التسول، الجريمة، البطالة ... الخ)، فيما يوحي طلاء حمار بالدهن الأبيض وكتابة اسم الرئيس على كلب مريض إلى عدم كفاءة الرئيس في تسيير شؤون البلاد وترك تسيير شؤونها لمقربيه وحاشيته التي أخذت بزمام الأمور وأرسوا قيم الفساد إلى أن أدخلوا البلاد في أزمة متعددة الجوانب أدت إلى انفجار انتفاضة الخامس من أكتوبر 1988 التي لم تشهد لها الجزائر المستقلة مثيلا، وانظم لهؤلاء المتظاهرين كلا من طلبة جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا والجامعة المركزية، وكان هذا اليوم كله نار ودخان وسرقة إلى أن تحول ليله إلى نهار جراء النيران الملتهبة في كل مكان وتحولت العاصمة بأكملها إلى بؤرة للاحتجاجات وأعمال التخريب والحرق ومحاولات اقتحام منازل عدد من الشخصيات التي كانت ترمز لنظام الحكم في الجزائر آنذاك، أما المواطنون الذين لم يكونوا على علم بما يحدث وفضلوا المكوث في بيوتهم فكانت آذانهم معلقة ببعض

الإذاعات الدولية خاصة إذاعة فرنسا الدولية التي كانت تقدم بعض المعلومات عما يحدث،¹ ومارس التلفزيون الحكومي تعتيماً إعلامياً على الأحداث حيث افتتح نشرة الأخبار الرئيسية بخبر عن حشرة "التسي تسي" التي كانت تتسبب في أوبئة في الكونغو، لكن تعاضم الخسائر وتوسع الأحداث في عدد من المدن الجزائرية دفعت بالتلفزيون إلى بث صور عن آثار الاحتجاجات وركز على الدعوة إلى الهدوء والحفاظ على الأمن العام خصوصاً أن قوات الأمن والجيش كانت قد أطلقت النار على المحتجين في العاصمة وفي وهران وقسنطينة وتحدثت الأرقام غير الرسمية عن مقتل أكثر من 500 شخص نتيجة لذلك، كما اعتقلت قوات الأمن المئات من الشباب قبل أن يتم الإفراج عنهم لاحقاً في سياق إجراءات التهدئة وتم تعليق الدراسة وغلق المؤسسات التعليمية.² وعلى مستوى السلطة والجيش كان أول رد فعل من السلطة على مستوى المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني الذي عقد اجتماعه في هذا اليوم وأقر الاجتماع على أن هذه الأحداث هي أعمال شغب قامت بها مجموعة لا تتمتع بالحس الوطني ومدفوعة بأيادي خفية خارجية³ كما تقرر أيضاً تكوين خلية للأزمة متكونة من (محمد الشريف مساعدي، عبد الحميد الإبراهيمي، العربي بلخير، الهادي الخديري ومولود حمروش أضيف إليهم كل من الرائد محمد مدين ومحمد الصالح يحيوي) وطلب منهم العمل على تشخيص الأزمة وإيجاد آليات تساعد على الخروج منها.⁴

1- أحداث أكتوبر 1988، <http://ar.wikipedia.org>، 2022/12/03، 10:30.

2- عثمان لحياني، أكتوبر الجزائر 1988 ربيع لم يزهر، <https://alaraby.co.uk>، 2023/05/18، 19:38.

3- مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 217.

4- عبد الحميد الإبراهيمي، مرجع سابق، ص-ص 199-200.

في خضم هذه الأحداث الدامية وقّعت 18 شخصية سياسية جزائرية بينها عبد العزيز بوتفليقة، بياناً طالبت فيه الرئيس باستدراك الوضع وإطلاق إصلاحات سياسية تعزز الحريات العامة.¹

اليوم الثالث 06 أكتوبر 1988: على المستوى الشعبي في صباح هذا اليوم ساد هدوء حذر نتيجة التعب والسهر، لكنه سرعان ما ظهرت بالعاصمة وضواحيها مناوشات عنيفة على الساعة العاشرة سقط خلالها جرحى من المتظاهرين جراء إطلاق الرصاص، أما في المساء فقد كانت حصيلة القتلى من المتظاهرين ضحيتان في الأبيار² وذلك بعد فرض حالة الحصار حيث وقعت مواجهات بين الجيش والمتظاهرين، لكنها لم تطل كثيرا حتى ساد الهدوء في العاصمة منتصف الليل³ كما شوهد في هذا اليوم رفع لافتات مكتوبة معظمها باللغة الفرنسية والتي توحى شعاراتها باتجاهات يسارية قد تكون من صنيع حزبالطليعة الاشتراكية الذي كان هدفه الأول استمرار مظاهر الحرق والتخريب والدمار كي تتجه البلاد إلى مصير محتوم وهو انهيار الدولة الوطنية التي قوامها وأسسها الدين الإسلامي واللغة العربية اللذان يمثلان اللبنة الأساسية للهوية الوطنية، وفي هذه الأثناء تم إطلاق رصاص من شاحنة مجهولة على مجموعة من الجيش بجوار مسجد بن عمر بالقبة فرد عليه الجيش بإطلاق نار مماثل سقط خلاله عدد من الضحايا أمام المسجد، وجذير بالذكر أن الإسلاميين

1- عثمان لحياني، أكتوبر الجزائر 1988 ربيع لم يزهر، <https://alaraby.co.uk>، 2023/05/18، ص: 19:38.

2- أحميدة عياشي، مرجع سابق، ص 225.

3- محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 225.

بقيادة الشيخ سحنون أصدروا بيانا استنكروا فيه هذه الأحداث.¹ أما على مستوى الجيش وكنتيجة للتقارير التي تم تقديمها للرئيس من طرف خلية الأزمة وبعض الجهات الأمنية والتي مفادها عجز الشرطة على احتواء الوضع تقرر تطبيق المادة 119 من الدستور التي تنص على إعلان الحكومة لحالة الحصار واستدعاء الجيش الذي لم يدخل العاصمة منذ انقلاب 1965.² ويضيف عبد الحميد الإبراهيمي أنه " في هذا اليوم تم الاتفاق بين العربي بلخير والهادي الخديري على الاتصال بالشيخ عباسي مدني وعلي بلحاج وطلب منهما تنظيم المظاهرات واحتلال الشارع لتغيير مجرى الأحداث".³

وقد افشل الإسلاميون عن وعي أو دون وعي مخطط حزب الطليعة الاشتراكية (PACS) الرهيب بدخولهم الساحة وتنظيم المظاهرات كي لا تتواصل عملية الهدم والتكسير والتخريب التي أرادها هذا الحزب وحلفائه، ولا نستبعد فكرة أن الإسلاميين قد استعملوا أيضا من أحد الأطراف المتصارعة في قمة النظام أي (الإصلاحيين أو المحافظين) واعترف الكثير بدور الإسلاميين في إنقاذ البلاد من الفوضى والخراب أثناء أحداث أكتوبر، حيث يقر مولود حمروش وخالد نزار ولكحل عياط والهادي لخديري وآخرون بأن عناصر من النظام كانت على اتصال بقيادة الإسلاميين لتهدة الوضع⁴ وهي مؤشر على تمسك الشعب الجزائري بقيمه الإسلامية حيث يرى في التيار الإسلامي البديل السياسي المثالي لقيادة البلاد إلى بر الأمان خاصة وأن التجربة الإيرانية المتمثلة في قيام الجمهورية الإسلامية بإسقاط نظام

1- محي الدين عميمور، مرجع سابق، ص 118.

2- محمد تامالت، مرجع سابق، ص 14.

3- عبد الحميد الإبراهيمي، مرجع سابق، ص 201.

4- رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، مرجع سابق، ص 218.

الشاه تعتبر تجربة رائدة في العالم الإسلامي وما أحدثته من انعكاسات سياسية واقتصادية يمكن إعادة إنتاجها في الجزائر بحسب الكثير من الفاعلين وهي المخاوف التي أفصحت عنها عناصر في النظام من أن تتحول مسيرات الإسلاميين إلى مظاهرات شبيهة بالثورة الإيرانية ويحدث ما لم يكن متوقعا، "فكرت هذه العناصر من النظام في خلق قوة معارضة منظمة أخرى تواجه الإسلاميين وأرادت هذه العناصر الاستناد على التيارات البربرية في ذلك لأن حزب الطليعة الاشتراكية كان محدودا في العدد والتنظيم فالتقى العربي بلخير مع سعيد سعدي عن طريق أبو بكر بلقايد ليقنعه بتنظيم منطقة القبائل وإنشاء حزب يستند إلى الأمازيغية ورفع شعار اللائكية المتطرفة لمواجهة فكري العروبة والإسلام التي يحملها التيار الإسلامي وهذا ما سمح للنظام بلعب سياسة فرق تسد بين التيارين البربري والإسلامي وطرح نفسه كبديل أو حكما بينهما"¹. وهو ما سمح للنظام السياسي في الجزائر من إعادة إنتاج نفسه متغنيا بقيم الممارسة الديمقراطية وفتح المجال أمام الفاعلين السياسيين لممارسة التعددية الحزبية والإعلامية كأول تجربة ديمقراطية في الوطن العربي والتي انقلب عليها بعد توقيف المسار الانتخابي عام 1991 بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ ثم استقالة الرئيس وبذلك أجهضت تجربة الانتقال الديمقراطي في الجزائر.

ومن جهة الجيش اجتمع الرئيس وزير الدفاع الوطني بكبار قيادات الجيش وعين عبد الله بلهوشات نائبا لوزير الدفاع ورئيس الأركان مديرا لحالة الحصار يساعده في ذلك كل من الجنرال خالد نزار نائب رئيس الأركان وقائد القوات البرية والجنرال محمد عطايلية قائدا للناحية

1- المرجع السابق، ص-ص 219، 220.

العسكرية الأولى¹، وفي هذا السياق يؤكد خالد نزار أنه " استقبل من طرف الرئيس على الساعة 12:00 وعينه مسؤولاً للأمن على العاصمة وعبد الله بلهوشات على الجزائر ككل، ويضيف أن أول إجراء للجيش هو تكوين قيادة أركان كخلفية أزمة فأمر وزير التجارة بإحضار المواد الغذائية للعاصمة من الولايات الأخرى وأمر كل من ثكنة مشاة الجلفة وبشار وكنة المظليين ببسكرة الحضور للعاصمة وتكفلت الجوية الجزائرية للطيران بجلبهم وكان التحاق هذه الثكنات الواحدة تلو الأخرى ابتداء من مساء هذا اليوم ومن ثم تم نشرهم في شوارع العاصمة خاصة المناطق الحساسة منها مبنى الإذاعة والتلفزيون والوزارات... الخ ويؤكد الرئيس بأنه قد أمر الجيش بعدم إطلاق الرصاص سواء في الأرض أو في السماء"².

اليوم الرابع 07 أكتوبر 1988: تميز هذا اليوم بانتشار الجيش والدبابات في الأماكن الاستراتيجية وعم الهدوء أهم أحياء العاصمة حتى الضحى حيث نظمت أول مسيرة ضخمة من القبة وباب الواد إلى المستشفى الجامعي مصطفى باشا للمطالبة بجث ضحايا مسجد الوفاء بالقبة³ وقبل انطلاق هذه المسيرة دعا الشيخ أحمد سحنون ومحفوظ نحناح المصلين للتعقل، غير أن هؤلاء لم يستجيبوا لنداءات الشيخين الذين كانا يحظيان بمصداقية لدى عامة الناس وقد حاول كل من الشيخ أحمد سحنون والشيخ محفوظ نحناح والشيخ عباسي مدني التوجه لرئاسة الجمهورية لدعوة الرئيس وقف إطلاق النار على المتظاهرين وإطلاق سراح الموقوفين من المتظاهرين لكن مصالح الأمن رفضت ذلك ومنعتهم من الوصول إلى

1- محمد تامالت، مرجع سابق، ص 14.

2- قناة النهار، برنامج بمنتهى الصراحة، حوار باهت حناشي مع خالد نزار، <http://www.youtube.com/watch?V=CAycCPtudq>.

3- محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 225.

رئاسة الجمهورية. وفي مساء ذلك اليوم أعلن الرئيس حالة الحصار وفرض حضر التجول ليلا في العاصمة وضواحيها وانتشرت قوات الجيش عبر كامل أحياء العاصمة حفاظا على ما تبقى مما خربه المتظاهرون،¹ وشهد هذا اليوم تسجيل عدة ضحايا من المتظاهرين واتسعت رقعة الأحداث لتشمل ولايات أخرى كسيدي بلعباس والشلف ووهران وتيارت ومستغانم.²

اليوم الخامس 08 أكتوبر 1988: في صباح هذا اليوم التحق العمال والموظفين بأماكن عملهم وكان شيئا لم يحدث مع وجود اضطرابات شديدة في حركة المرور نتيجة لوجود حافلات محروقة في الطريق، لكن ومع حلول المساء عادت المواجهات والمشادات بين المتظاهرين وقوات الجيش بالعاصمة خلفت عددا من الضحايا، وفي سياق هذه الأحداث بدأ عدد من الشخصيات والمدافعين عن حقوق الإنسان ومنهم علي يحي عبد النور وعدد من ممثلي تيار اليسار في التحرك للمطالبة بالإفراج عن الموقوفين بعد أن تسربت معلومات عن تعرض العديد منهم للتعذيب وامتدت هذه المطالب إلى جامعة بن عكنون حيث عقد الطلبة تجمعات تطالب بالإفراج عن الموقوفين.³

اليوم السادس 09 أكتوبر 1988: تميز هذا اليوم بمظاهرات نظمها مناضلو الحزب الواحد (حزب جبهة التحرير الوطني) في مختلف المدن الجزائرية باستثناء العاصمة، كما تم تأسيس لجان مكونة من المثقفين والمجاهدين هدفها محاربة القمع ومساعدة عائلات الضحايا

1- أحداث أكتوبر 1988، <http://ar.wikipedia.org>، 2022/12/03، 10:30.

2- محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 14.

3- أحداث أكتوبر 1988، <http://ar.wikipedia.org>، 2022/12/03، 10:30.

والمعتقلين، كما لوحظ أيضا نشاط مكثف لرابطة حقوق الإنسان الذي توج بإطلاق سراح بعض المعتقلين¹ واتسم هذا اليوم أيضا باتساع حملة الاعتقالات وأذاعت وسائل الإعلام خبر مفاده أن الرئيس سيوجه خطابا للأمم يوم الاثنين 10 أكتوبر 1988 على الساعة الثامنة مساء، وفي هذه الأثناء قرر علي بلحاج ومن معه تنظيم اعتصام بمسجد السنة بباب الواد إلا أنه تراجع بعد ضغط من الإمام الهاشمي سحنوني وأجله إلى يوم 10 أكتوبر 1988 بمسجد صلاح الدين الأيوبي بلكور بدلا من مسجد السنة بباب الواد وذلك لكون حي بلكور ليس معنيا بحالة الحصار مستغلا بذلك الغضب الشعبي واستيائه من رموز الفساد في النظام التي كانت السبب في اندلاع هذه الأحداث ومستثمرا في انشداد الشعب الجزائري إلى التيار الإسلامي الذي ينظر إليه على أنه البديل المناسب الذي بمقدوره تلبية الحاجيات الأساسية لأفراد المجتمع كي يحيوا حياة كريمة.

المطلب الثاني: نهاية الأحداث

اليوم السابع 10 أكتوبر 1988: لقيت المسيرة التي دعا إليها علي بلحاج استياء شيوخ التيار الإسلامي بزعامة الشيخ أحمد سحنون الذين سعوا إلى دحض هذه المسيرة فطالبوا من علي بلحاج عدم المضي فيها في حين لقيت تجاوبا وإقبالا جماهيريا كبيرا فبدأ المتظاهرون يتوافدون على حي بلكور في الوقت الذي شاعت فيه أخبار عن اختفاء علي بلحاج، وقد أرجع البعض غيابه إلى المرض إلا أن هذا الأخير فند ذلك وأكد حضوره في المسيرة² وفي

1- قناة النهار، برنامج بمنتهى الصراحة، حوار باهت حناشي مع خالد نزار، <http://www.youtube.com/watch?V=CAycCptudq>.

2- نفس المرجع.

خضم هذه الأحداث اضطر كل من أحمد سحنون ومحمد السعيد والهاشمي سحنوني مخاطبة الجماهير التي تتأهب لتنظيم المسيرة عليهم يقنعونهم بالعدول عن المشاركة فيها، بالفعل وبعد الخطبة عاد ما يقارب نصف المشاركين إلى ديارهم باستثناء جماعة علي بلحاج بحسب خالد نزار الذي أكد أيضا انضمام جماعة الهجرة والتكفير لهذه المسيرة.¹ وبدأت تلك المسيرة سلمية وصامتة ومحكمة التنظيم وخالية من أي استفزازات أو هتافات تحريضية متجهة صوب حي باب الواد وكان عدد المشاركين فيها يناهز عشرون ألف متظاهر وعند وصولها ساحة أول ماي تم توقيفها من قبل قوات الأمن، وبعد تحاورهم مع منظمي المسيرة سمح لهم بالمواصلة وما إن وصلت إلى مديرية الشرطة تم غلق الطريق ومنعت المسيرة من مواصلة سيرها من قبل المظليين والدرك الوطني وقوات مكافحة الشغب رغم كل محاولات منظميها² في هذه الأثناء تم إطلاق النار من قبل عناصر مجهولة اندست داخل المتظاهرين لإخراجها من سلميتها فكان الرد عنيفا ودمويا من عناصر الجيش حيث راح ضحيتها 36 متظاهرا في حين تتحدث مصادر أخرى عن سقوط ضحايا أكثر بكثير من هذا الرقم، حيث يعتقد أن بعض العناصر من حزب الطليعة الاشتراكية هي التي اندست داخل المتظاهرين لتجسيد مخططهم الرامي إلى نشر الرعب والدمار والخراب والفوضى في البلاد لإيصالها إلى الانهيار والإفلاس. وفي خضم هذه الأحداث أصدر الشيخ أحمد سحنون بيانين الأول أدان فيه علي بلحاج وحمله مسؤولية هذه الأحداث المأسوية وهذا

1- محي الدين عميمور، مرجع سابق، ص-ص 123، 124.

2- قناة الشروق الإخبارية، وثائقي انتفاضة أكتوبر 1988، <http://youtube.com/watch?v=C1T6K6D5VK>.

بسبب تصرفاته الفردية وقراراته الغير صائبة والثاني وجهه للرئيس طالبا منه فتح تحقيق في هذه الأحداث.¹

في حدود الثامنة مساء من هذا اليوم ظهر الرئيس في خطاب متلفز وجهه للأمة بدا فيه متوترا لدرجة جعلت المشاهدين يلاحظون كأنه يذرف الدموع، وتمز هذا الخطاب بشدة عباراته ومنها تحمله مسؤولية الأحداث ودعا الشعب إلى التحلي بالهدوء والمحافظة على النظام العام واعداء إياهم بإصلاحات جذرية تصب في صالح المواطن والمجتمع من بينها محاسبة كل المتسببين في هذه الأحداث، وما أن انتهى الرئيس من خطابه حتى خرج المواطنون في حملات تنظيف جماعية في العديد من الشوارع والأحياء لإزالة الخراب الذي خلفته هذه الأحداث هاتفين بحياة الرئيس.²

3-8 اليوم الثامن 11 أكتوبر 1988: اتسم هذا اليوم بعودة الهدوء ومواصلة حملات التنظيف في الشوارع وإزالة مخلفات تلك الأحداث، وقامت السلطات العليا للبلاد برفع حالة الحصار وحظر التجول وبدأت حملة اعتقالات واسعة في صفوف من يعتقد ضلوعهم في هذه الأحداث لمحاسبتهم وبهذا تكون الجزائر قد دخلت مرحلة جديدة من تاريخها المعاصر ألا وهي مرحلة ما بعد أحداث 05 أكتوبر 1988.³

1- محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 148.

2- نفس المرجع، ص 148.

3- محمد تامالت، مرجع سابق، ص 22.

المطلب الثالث: أحداث 5 أكتوبر 1988 والأطروحات الأربعة

الكثير ممن أرخوا لأحداث 5 أكتوبر 1988 يتحدثون عن عديد السيناريوهات أو الأطروحات كانت وراء انفجار هذه الأحداث نوجزها في التالي:

الأطروحة الأولى: يعتقد أصحابها أن أحداث الخامس من أكتوبر 1988 كانت عفوية وهو طرح ضعيف وغير مقبول من أساسه وإلا كيف نفسر انطلاق الأحداث في نفس التوقيت (10 صباحا) من يوم 5 أكتوبر 1988 وهل يعقل أن ينخرط أطفال ومراهقين في مظاهرات وعمليات تخريب في نفس الوقت وفي عدة أماكن لو لم يكونوا محرضين من أطراف أخرى.

الأطروحة الثانية: يرى أصحاب هذه الأطروحة أن هناك أطراف خارجية هي التي تسببت في انفجار أحداث 5 أكتوبر 1988 وهي مقاربة ضعيفة تلجأ لها الأنظمة الشمولية لصرف النظر عن الأسباب الحقيقية لأزماتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في محاولة منها لإعادة إنتاج نفسها قصد إطالة وجودها، ويستند أصحاب هذه الأطروحة على مشروع الوحدة الجزائرية الليبية الذي كان من المفروض طرحه للاستفتاء في البلدين خلال تلك الفترة وهي وحدة لا يمكن أن يرضى عنها الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية لأنه يخشى قيام وحدة مغاربية ثورية تقودها كل من الجزائر وليبيا.¹

الأطروحة الثالثة: يعتبر أصحاب هذه الأطروحة بأن انفجار أحداث 5 أكتوبر 1988 مرتبط بالصراع بين الإصلاحيين والمحافظين في هرم السلطة وهو الطرح الأكثر منطقية وعقلانية، لكن لا يمكن الجزم بمن هو صاحب المبادرة حيث اتهم البعض الإصلاحيون

1- راجع لونيبي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، مرجع سابق، ص-ص 211-212.

لأنهم أرادوا تمرير مشاريعهم بإشغال فتيل الأحداث وتبين ذلك من خلال إحراق المؤسسات التابعة للقطاع العام ومباني جبهة التحرير الوطني التي يسيطر عليها المحافظون والنداء الذي بثه التلفزيون الذي يسيطر عليه الإصلاحيون حيث كان يدعو مناضلي الحزب إلى الالتحاق بقسماتهم، وكان أصحاب هذه الفكرة يستهدفون بذلك فصل مناضلي الحزب عن المواطنين الآخرين، فيما يستند الذين يتهمون المحافظين أنهم كانوا وراء انفجار هذه الأحداث بهدف دحض المشروع الإصلاحي للرئيس ودفع هذا الأخير إلى الاستقالة بعد إقناعه من خلال المظاهرات أن الإصلاحات التي بدأها وتخليه التدريجي عن الاشتراكية أدى إلى غضب اجتماعي.¹

وفي سياق هذه الأطروحة يرجح جناح في السلطة (المحافظين) رواية المؤامرة من خلال ارتياح الرئيس وفريقه منذ اليوم الأول لانطلاق الاحتجاجات ثم خطابه إلى الشعب بعد الأحداث والتي اتهم فيه أوساطا محدودة تحن للماضي همها الوحيد ربط التطور الاقتصادي والثقافي والسياسي للبلاد بجهات أجنبية مختلفة، ثم خروج مظاهرات قيل أنها عفوية مباشرة بعد توقف الأحداث تهتف بحياة الرئيس وترشحه لعهدة رئاسية ثالثة عوض أن يستقيل ويتحمل مسؤولياته على الدماء التي سالت.² وأكد الباحث محمد حربي هذه فرضية لكن هذه المرة ليست من الخارج بل من الداخل وفي قمة الهرم السياسي الذي دبر هذه المناورة ثم أفلتت منه بل وعادت عليه بالأضرار، ومن بين الفرضيات السوسيولوجية التي قدمت تفسيراً

1- المرجع السابق، ص 216.

2- الهواري بلعباس، مرجع سابق، ص 426.

لأحداث 5 أكتوبر 1988 فرضية الصراع والعداء بين الشرائح السياسية والاجتماعية الجزائرية بسبب خلافاتها الأيديولوجية وتباين أصولها الاجتماعية وصراعاتها لأجل امتلاك الدولة والإسلام كمصدر للشرعية والتوظيف السياسي.¹

الأطروحة الرابعة: أما أصحاب هذه الأطروحة فقد ذهبوا إلى الاعتقاد بأن أحد الأطراف المتصارعة استخدم حزب الطليعة الاشتراكية لإثارة الأحداث بالشروع في تنظيم إضرابات عمالية تمهيدا للانتقال إلى التحريض على المظاهرات، ويبدو أن العملية قد أفلتت فيما بعد من القوى المتصارعة التي اختفت وراء هذا الحزب سواء كان الإصلاحيون أم المحافظون فاستغلت عناصر هذا التنظيم الوضع لدفع الأحداث إلى أقصى حدودها واستفادت في ذلك من الظروف الاجتماعية الصعبة للشعب لجره إلى أعمال التخريب والتدمير بواسطة محرضين يخفون هويتهم الأيديولوجية... حيث تمكنت قوات الأمن من القبض عليهم ليتبين فيما بعد أنهم من عناصر حزب الطليعة الاشتراكية، كما تم اكتشاف عناصر من هذا التنظيم رفعت تابوتا فارغا وتصيح " الله أكبر " قصد إثارة الشغب وهم أيضا وراء فكرة تشبيه أحداث 5 أكتوبر 1988 بأول نوفمبر عن طريق بعض وسائل الإعلام التي كانوا يسيطرون عليها آنذاك والهدف البعيد لذلك هو محو نوفمبر الثورة من ذاكرة الشعب وتعويضه بأحداث أكتوبر وهو نفس شهر الثورة الشيوعية في الاتحاد السوفياتي آنذاك.²

1- نفس المرجع، ص 427.

2- رابح لونيبي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، مرجع سابق، ص 217.

وأيا كانت التفسيرات فما يهنا هنا هو بروز فاعل اجتماعي جديد بعد الأحداث تشكل من داخل إخفاقات الدولة وخارج الرأسمال الرمزي لها (لعبة التاريخ والذاكرة التي حرص النظام السياسي على اعتمادها إلى غاية 1988)، ومن عمق التوقعات واتساعها واستشراء الشعور بالإحباط العام نتيجة حياة التعسف وعدم الطمأنينة وعدم التنبؤ وغياب التوزيع العقلاني والعدل للثروة وضعف مشروعية مؤسساتها السياسية والثقافية والاقتصادية التي أدت إلى اهتزاز صورة الدولة في المخيال الشعبي هو الحركات الاحتجاجية الشعبية ذات التعبئة والخطاب التحريضي الشامل، والفعل الجذري المستعمل لأشكال عنف متنوعة في تعبيراتها كالحركات العمالية والنقابية والنسائية والطلابية والثقافية التي كان ورائها أبناء المدن والأحياء الشعبية التي ستتحول إلى عامل ضغط على السلطة السياسية.¹

لقد أشرت أحداث 5 أكتوبر 1988 على عودة العلاقة القديمة بين الدولة والمجتمع المحفوفة بالعداء والعنف ويبين أن الأزمة ليست أزمة حزب حاكم أو أزمة نظام سياسي بقدر ما هي أزمة مجتمع ككل أو نظام اجتماعي برمته، حيث انتقل جلد الذات واحتكار النفس إلى احتكار وكره الغير مما منع الجزائري من بناء الرابط الوطني بشكل فعال.²

1- الهواري بلعباس، مرجع سابق، ص 428.

2- نفس المرجع، ص 429.

المبحث الثالث: نتائج أحداث 5 أكتوبر 1988

لقد أكدت أحداث 5 أكتوبر 1988 وجود اختلالات وأزمات متعددة الأوجه تمثلت في تشنج في العلاقة بين النسق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وضعف الأداءات مما عمق هذه الأزمات التي أرهقت المواطنين، حيث انتشرت العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية منها على سبيل المثال لا الحصر انتشار الجريمة والبطالة والمخدرات وضعف القدرة الشرائية وارتفاع نسبة العنوسة.

وقد مثلت هذه الأحداث تجمعا فريدا لكثير من المهمشين في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي حيث سبق لكل منهم أن عبر عن سخطه تجاه الدولة والنظام على امتداد ثمانينيات القرن الماضي فكانت محطة لتحالف وتكتل خريجي الجامعات والعاطلين عن العمل نظرا لتسريحهم من أجهزة الدولة جراء السياسات الليبرالية الجديدة بتقليص حجم جهاز الدولة وأصحاب المهن والحرف المتضررين من سياسات الانفتاح.¹ والتي أدت إلى النتائج التالية:

المطلب الأول: النتائج السياسية

لعل من أبرز نتائج أحداث 5 أكتوبر 1988 في النسق السياسي هي عزل الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني الذي عجز على احتواء هذه الأحداث ومن خلاله الحزب بوصفه مؤسسة سياسية جماهيرية وإعفائه من ترأس اللجنة الوطنية لتحضير مؤتمر الحزب وبهذا تمكن الرئيس من إزاحة من كان يمكن أن يشكل تهديدا على إعادة تركيبته كرئيس

1- تامر خرمة وآخرون، مرجع سابق، ص319.

للبلاد لعهدة ثالثة وما تلاها من تغييرات محورية في طبيعة النظام السياسي، حيث شرع في تداول صياغات توحى بالمراجعة كعبارة "الرجوع إلى منابع حزب جبهة التحرير الوطني" التي كانت غير واضحة الأهداف أدت إلى زجرها من قبل مناضلي الحزب وكذا عبارة "الانفتاح على الحساسيات" التي لم يفهم الغرض من تداولها بدت كمؤشر لبداية إصلاحات سياسية من أجل إقرار التعددية الحزبية، حيث كان يشار إلى الحزب الواحد بأصابع الاتهام وتحمله المسؤولية في الاحتقانات الاجتماعية التي أدت إلى أحداث الخامس من أكتوبر 1988¹

في 12 أكتوبر 1988 أعلنت الرئاسة عن تنظيم استفتاء شعبي يوم 03 نوفمبر 1988 يتيح للشعب بقول كلمته في الإصلاحات التي وعد بها الرئيس بإجرائها عقب هذه الأحداث حيث قدرت نسبة المشاركة بـ: 83.08% وتمت الموافقة على هذه الإصلاحات بنسبة 92.27%² وتضمن هذا التعديل إعادة صياغة المادة الخامسة من دستور 1976 الذي أعطى للرئيس صلاحيات خاصة بالرجوع إلى الشعب مباشرة عند الضرورة بدسترة الاستفتاء كما تضمن أيضا إعادة تنظيم هرم السلطة وتقديم مشروع متعلق بالوظيفة التنفيذية على أن يقدم مشروع آخر بعد المؤتمر السادس للحزب وهو مؤشر على نية الرئيس الخول للمؤتمر بقوة وبدعم شعبي.³

1- عبد السلام فيلاي، مرجع سابق، ص-ص 117،118.
2- عبد النور، ناجي. النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية. د.ط. الجزائر: مديرية النشر بجامعة قلمة، 2006، ص 143.
3- سعيد بوالشعير، مرجع سابق، ص 185.

وفي 22 ديسمبر 1988 نظمت الانتخابات الرئاسية التي فاز بها الرئيس بنسبة 81.17% من نسبة المشاركة التي قدرت بـ: 89% وبهذا يكون الرئيس قد نجح على مرحلتين في توجيه مصيره ومصير الجزائر، حيث نجح في العهدة الأولى من التخلص من منافسيه الاقوياء ومن ثم تقوية سلطته عكس ما كانت تشير إليه التصورات عنه في بدايتها ونجح أيضا في تغيير وجه بلد نموذج في نظامه السياسي والاقتصادي.¹

كما تم فتح المجال خاصة للطبقة السياسية بتكوين أحزاب سياسية تتيح للشعب المشاركة السياسية التعددية بعد احتكار الحزب الواحد للمشهد السياسي لأكثر من ربع قرنوهي سابقة في تاريخ الجزائر المستقلة وهو اعتراف ضمني من السلطة بالمعارضة وأحزابها شريطة الالتزام بالوحدة الوطنية والمحافظة على استقلال وسيادة الدولة، حيث وصل عدد الجمعيات ذات الطابع السياسي المعتمدة قانونا إلى حوالي ستون حزبا سياسيا نهاية 1991 وهو مؤشر على تعطش الشعب لحرية التعبير والمشاركة السياسية التي افتقدوها لسنوات طويلة جراء سياسة الإغلاق. وفي 23 فبراير 1989 تم إقرار دستور جديد بدلا من دستور 1976 وذلك بعد استفتاء شعبي حيث اتسم هذا الدستور بنقض الاشتراكية وفصل الدولة عن الحزب وفصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، فأعطيت صلاحيات لرئيس الحكومة بعدما كانت حكرا على رئيس الجمهورية فيما أعطت المادة 74 منه صلاحيات

1- عبد السلام فيلالي، مرجع سابق، ص 119.

أوسع للرئيس منها حقه في تعيين كبار الموظفين في الدولة وأعضاء المجلس الدستوري، أما المادة 120 فمنحته حق تقديم الانتخابات التشريعية.¹

ومن نتائج هذا النسق أيضا صدور قانون الانتخابات في 7 أوت 1989 بدلا من القانون السابق (25 أكتوبر 1980) الذي كفل للجميع حق الترشح في المادة 66 منه سواء تحت لواء حزب سياسي أو مترشح حر، وقد جمع هذا القانون بين نظامي الأغلبية المطلقة والأغلبية النسبية حسب ما جاء في المادة 61 منه كما أعطى هذا القانون الحق للمترشحين وممثليهم المشاركة في عملية الفرز وحضور عملية التصويت وهو ما تم تجسيده في الانتخابات البلدية في جوان 1990 والانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991.²

ومن نتائج هذه الأحداث إصدار قانون الإعلام في 3 أفريل 1990 الذي جاء نتيجة لإصلاحات دستورية حيث عرف قطاع الإعلام والاتصال تحولا جذريا بعد ما كان محتكرا من طرف السلطة والحزب وتضمن هذا القانون 160 مادة موزعة على تسعة أبواب، ففتح المجال لحرية التعبير والرأي في المادة الثانية واعترف بوجود عناوين وأجهزة إعلامية تم إنشائها من طرف أشخاص وهيئات إلى جانب قطاع الإعلام العمومي وفقا للمادة 14، كما كفل للصحفي حق الوصول إلى الخبر في المادة 28 وتم تأسيس المجلس الأعلى للإعلام كهيئة مستقلة تعنى بضبط وتنظيم القطاع والسهر على ضمان حياد أجهزة القطاع.³ فيما أجريت إصلاحات تنظيمية على مستوى الحزب بدءا بتتحية الأمين العام وتكليف الإصلاحية

1- أحمد طبيعة، مرجع سابق، ص 108.

2- مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 242.

3- أحمد طبيعة، مرجع سابق، ص 111.

عبد الحميد مهري في 29 أكتوبر 1988 وتغيير مجموعة من المحافظين الولائيين وإعادة تشكيل اللجنة المركزية والمكتب السياسي وانسحاب كل من رئيس الجمهورية وجميع الوزراء من المكتب السياسي للحزب والتفرغ لآداء مهام التنفيذية وتجسيدا لمبدأ التعددية الحزبية كما استحدثت لجنة الإصلاحات التابعة لرئاسة الجمهورية مكلفة بإعداد المشاريع التنموية ورسم السياسات العامة بدلا عن حزب جبهة التحرير الوطني.¹ وتوالت الأحداث بوتيرة متسارعة، فبعد إجراء الدور الأول من الانتخابات التشريعية وفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الأول بالأغلبية الساحقة (188 مقعد) لم ترقى هذه النتائج لكثير من الجهات من داخل السلطة وخارجها وخاصة المؤسسة العسكرية التي أصبحت متأكدة من مآل نتائج انتخابات الدور الثاني لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوضعوا رئيس الجمهورية بين خيارين إحداهما أصعب من الآخر إما إلغاء نتائج الانتخابات أو إرغامه تقديم استقالته، فما كان على رئيس الجمهورية الذي رفض إلغاء نتائج الانتخابات إلا أن قدم استقالته يوم 11 جانفي 1992 فكانت بمثابة ذريعة قانونية لإلغاء هذه النتائج من طرف المؤسسة العسكرية ودخلت بذلك البلاد مرحلة جديدة من تاريخها السياسي الذي اتسم بالعنف والعنف المضاد قرابة عقد من الزمن والذي أصبح يعرف بالعشرية السوداء.²

1- مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص- ص 223، 222.

2- إلهام نايت سعدي، مرجع سابق، ص 112.

المطلب الثاني: النتائج الاقتصادية

نظرا للوضع الاقتصادي والمالية الحرجة ونظرا لتخبط البلاد في المديونية الخارجية التي بلغت 7 مليارات دولار عام 1989 لجأت الجزائر للاتفاق مع صندوق النقد الدولي في مارس 1989 طالبة تقديم قروض ومساعدات مالية ميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية مقابل الالتزام بشروط صندوق النقد الدولي، كما تم الاتفاق الثاني في جوان 1991 وذلك لاستكمال تطبيق برامج التعديل في معظم المجالات وفي سبتمبر 1989 تم الاتفاق مع البنك الدولي.¹

وبعد أحداث أكتوبر تم إلغاء القوانين الخاصة باستقلالية المؤسسات والقطاعات وذلك لكونها غير قادرة على مواجهة متطلبات التغيرات الحاصلة وتم استبدالها بقانون النقد والقرض 90-10 الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990 الذي تميز بخاصيتين، ففي المجال المالي تم الترخيص لفتح فروع للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر شريطة أن تقابل البلاد الأجنبية بالمثل تجاه الشركات الوطنية والرعايا الجزائريين أما في مجال الاستثمار فقد تم الترخيص للمقيمين وغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع الاقتصادية بهدف تحديد العلاقة الجديدة لحركة رأس المال مع الخارج من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي ومن ثم المساهمة في ترويج حركة التنمية.²

كما واصلت الحكومة عملية تحرير التجارة الخارجية على نطاق أوسع رغم العوائق الغير تعريفية مع الجمارك، حيث بدأ بشكل تدريجي بقانون 88-29 الذي أبدى مرونة أكثر في

1- علي، بظاهر. سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 1، 1، 2004، ص 181.

2- إلهام نايت سعدي، مرجع سابق، ص 79.

مجال التجارة مع الخارج بواسطة قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الذي سمح باللجوء إلى الوسطاء للمعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بالعملات الأجنبية وتجارة الاستيراد.¹ أما فيما يخص البرنامج الإجمالي للصادرات فقد قامت الدولة بسن قوانين عديدة من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات لكن رغم هذا التشجيع من قبل الدولة فقد عرفت الصادرات الجزائرية تراجعا عام 1989 وانتعاشا عام 1990 حيث بلغت حوالي 10934 مليون دولار.² إضافة إلى إحداث إصلاحات اقتصادية تنظيمية أخرى أبرزها تعطيل القوانين القاضية بإعادة هيكلة المؤسسات واستقلاليتها وذلك لكونها غير قادرة على مواجهة متطلبات التغيرات الحاصلة ومكلفة لخزينة الدولة، وكذا تعديل سياسة الميزانية للسيطرة على عجزها ومن ثم رفع مستوى الانتاجية وتحرير الأسعار من خلال سنوات التسوية الاقتصادية بمراجعة قانون الأسعار 89-12 الذي قسم إلى نوعين أسعار خاصة لإدارة الدولة وأسعار حرة³، لكن وبالرغم من كل هذه التدابير بقي المواطن يعاني من ضيق العيش وتدني القدرة الشرائية وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية التي أرهقت كاهله اجتماعيا واقتصاديا وأصبح عاجزا عن تلبية وإشباع العديد من حاجياته.

1- علي بطاهر، مرجع سابق، ص196.

2- نعيمة زيرمي، مرجع سابق، ص 124.

3- علي بطاهر، مرجع سابق، ص- ص 191، 197.

المطلب الثالث: النتائج الاجتماعية الثقافية

الاجتماعية

أدى الانقلاب على أول تجربة انتخابية تعددية في الجزائر وحضر الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومحاولة الحكومة تفكيك الجماعات الإسلامية المتطرفة(الحركة الإسلامية المسلحة الجيش الإسلامي للإنقاذ، الجماعة الإسلامية المسلحة، الجماعة السلفية للدعوة والقتال) إلى مواجهات عنيفة ودامية بين قوات الأمن وهذه الجماعات، حيث استحدثت قوات الأمن قوات شعبية مسلحة لمساعدتها على غرار مليشيات الدفاع الذاتي الذين كان أغلبهم من أقارب الضحايا، وفي هذا السياق عرفت الجزائر موجة من الاغتيالات التي طالت رجال الدولة فقد تم اغتيال الرئيس محمد بوضياف في 1992 وقاصدي مباح في 1993 إضافة إلى منتسبي الشرطة والجيش وباقي الأسلاك الأمنية كما طالت هذه الاغتيالات أيضا المفكرين والفنانين والإعلاميين إضافة إلى بعض قياديي الحركات الإسلامية، كما شهدت الجزائر سلسلة من التفجيرات من بينها تفجير مطار هواري بومدين في 26 أوت 1992 واقتراف مجموعة من المجازر الدموية في حق المواطنين الأبرياء العزل والتي كانت أعنفها "بن طلحة" و "الرايس" بالعاصمة ومقبرة مستغانم عام 1997 وكانت حصيلة هذه الأحداث بحسب بعض الإحصائيات أكثر من 200 ألف قتيل وعدد كبير من الجرحى والمعاقين والجرحى و600 ألف مهاجر بين الهجرة الداخلية والخارجية إضافة إلى 10 آلاف مفقود ومليون متشرد وآلاف النساء المغتصابات والأرامل والمعطلين والمفقودين.

ومن نتائجها الاجتماعية أيضا ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع حيث وصلت إلى 23.8% سنة 1992 و 27.9% سنة 1997 كما بلغ عدد المسرحين من القطاع العمومي 213000 عمل أحيل 39000 منهم على التقاعد المسبق كما ارتفع سن الزواج عند الرجال والنساء جراء الظروف الاجتماعية وارتفاع في معدلات الطلاق، واستغلت منابر المساجد للترويج لأفكار سياسية حزبية ذات توجه إسلامي تحت غطاء ديني ما أدى بالسلطات الأمنية إلى التضيق على المساجد وتوجيه محتوى الخطاب الديني واعتقال العديد من الأئمة وتغييرهم بآخرين يلتزمون بتعليمات السلطة، كما انتشر العنف الاجتماعي كقيمة اجتماعية سلبية تجلت في سلوكيات المواطنين اليومية وغياب الثقة وارتفاع عد القضايا المعروضة على العدالة بفعل الجرائم وصعوبة الأوضاع المعيشية جراء الانفلات الأمني كما تزايدت موجة الاحتجاجات والمسيرات والاعتصامات والإضرابات نتيجة غياب العدالة الاجتماعية وتفشي العديد من الأمراض الاجتماعية كالرشوة والمحسوبية والفساد بكل أشكاله.¹

الثقافية

لقد تأثرت عملية التعليم والتكوين المهني في العديد من مناطق الوطن جراء حرق المؤسسات التعليمية والتكوينية، فحسب بعض الإحصائيات فقد بلغ عدد المدارس المحروقة والمخربة إلى أزيد من 600 مؤسسة مما زاد من نسبة التسرب المدرسي وارتفاع نسبة الأمية إلى 42.40% سنة 1990 حيث بلغت نسبتها عند الذكور 31.1% أما عند الإناث

1- عثمان حادي، مرجع سابق، ص 185.

53.1% من مجموع الأميين الذين يتعدون 15 سنة، كما أدى النزوح الريفي نحو المدن إلى ظهور مشاكل متعلقة باختلاف بعض القيم والعادات الاجتماعية وعدم قدرة النازحين إلى المدن على التكيف السريع مع متطلبات المدن فظهرت بعض التشنجات في العلاقات الاجتماعية التي أدت إلى مشاكل اجتماعية كانتتشار الجريمة والمخدرات، أنا فتح المجال للتعددية الثقافية فقد أدى إلى إنشاء العديد من الجمعيات والرابطات على غرار (الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية والحركة العربية الجزائرية والحركة الثقافية البربرية) ما أفقد المجال الثقافي والعمل الجمعي قيمته ومكانته وفتح المجال لشبه صراع لإثبات الذات الثقافية وطرح أزمة الهوية الوطنية الجزائرية، كما تراجعت العديد من الأنشطة الثقافية والفنية خاصة المهرجانات الوطنية والدولية نظرا لحالة اللااستقرار التي تعيشها البلاد.

خلاصة

تعددت الكتابات التي تناولت أحداث 05 أكتوبر 1988 واختلفت باختلاف تخصصاتهم ومشاربهم، فالمؤرخ تناولها على أنها ظاهرة تاريخية يجب التأريخ لها أما السوسيولوجي فتناولها بوصفها ظاهرة اجتماعية لها مسبباتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ستكون لها انعكاساتها على النظام والبنى الاجتماعيين فيما تناولها السياسي على أنها ظاهرة سياسية تحدث في كل المجتمعات، لكن الأکید أن أحداث الخامس من أكتوبر 1988 هي محطة تاريخية مست المجتمع الجزائري في جميع أنساقه (السياسي، الاجتماعي الاقتصادي والثقافي) أدت إلى انعكاسات على جميع نواحي الحياة وجب على المكون السياسي خاصة التعامل معها بحكمة وعقلانية وتبصر للوصول إلى مخرجات تصب في صالح تطور وازدهار البلاد ورفيها، حيث تناولنا في الفصل السيرورة المجتمعية المولدة لأحداث 5 أكتوبر 1988 وفيها:

- الأسباب المؤدية لأحداث 5 أكتوبر 1988 (الأسباب السياسية، الأسباب الاقتصادية، الأسباب الاجتماعية والثقافية).
- سيرورة أحداث 5 أكتوبر 1988 (بداية الأحداث، نهاية الأحداث، أحداث 5 أكتوبر 1988 والأطروحات الأربعة).
- نتائج أحداث 5 أكتوبر 1988 (النتائج السياسية، النتائج الاقتصادية، النتائج الاجتماعية والثقافية).

خلصت هذه الأطروحة إلى استنتاج عام مفاده أن هناك علاقة بين التغيير الاجتماعي - السياسي والاحتجاج الاجتماعي في النموذج الذي تناولته والمتمثل في أحداث 5 أكتوبر 1988 التي كانت محصلة تردي أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية في المجتمع، وهي انعكاس للعلاقة المتشعبة بين النظام السياسي والشعب حيث سعى هذا النظام إلى المحافظة على بقاءه في السلطة باعتماده عدة مشاريع أثبتت فشلها مما زاد من تأزم العلاقة بين الشعب والعصبة الحاكمة التي نجحت على ما يبدو من إعادة إنتاج نفسها حتى بعد هذه الأحداث، وفي هذا السياق وبعد وصف وقراءة وتحليل وتأويل دلالات الفعل الاحتجاجي المتمثل في حرق وتكسير وتخريب الممتلكات العامة والخاصة ومقرات حزب جبهة التحرير الوطني في عدة ولايات وبعض الوزارات إضافة إلى نهب وتخريب الفضاءات التجارية الحكومية الكبرى كالأروقة الجزائرية وأسواق الفلاح تكون هذه الدراسة قد وصلت إلى النتائج التالية:

- إن تردي الأوضاع الاجتماعية- الثقافية وتهميش المواطنين ظهر في توسع المدينة بطريقة عشوائية وبوتيرة متسارعة تحولت الحياة فيها إلى جملة من الأزمات التي ألغتها المواطن كنقص الماء الشروب واختناق المواصلات وقصور الخدمات والمرافق العامة وانتشار الجريمة والمخدرات بات معها البحث عن الحد الأدنى للحياة الكريمة السمة السائدة في يوميات المواطنين، فبالتالي توجد علاقة بين التغيرات الاجتماعية-الثقافية والاحتجاج الاجتماعي في أحداث 5 أكتوبر 1988.

- إن كبح الحريات الفردية والجماعية وغلق المجال في النسق السياسي تجلى في سيطرة الجيل الأول، الآباء المؤسسين للحركة الوطنية الذين قادوا الثورة المسلحة وحققوا الاستقلال وبنوا الدولة الوطنية المستقلة واستمروا على رأسها لعقود باسم الشرعية الثورية ولم يتحوا الفرصة للأجيال التي تلتهم للمشاركة في تسيير شؤون الدولة، إضافة إلى الأحادية الحزبية التي كانت تطبع النسق السياسي للدولة أدى إلى إقصاء الغالبية العظمى من الشعب في الممارسة السياسية والتعبير الحر عن اتجاهاته السياسية، لذلك توجد علاقة بين التغيرات السياسية والاحتجاج الاجتماعي في أحداث 5 أكتوبر 1988.

- مع بداية الثمانينيات عمل النظام السياسي في الجزائر على التخلص من الخيار الاشتراكي في تسيير اقتصاد الدولة والانتقال إلى الاقتصاد الليبرالي، وما أن حل منتصف الثمانينيات حتى لاحت في الأفق أزمة اقتصادية عالمية رمت بضلالها على الاقتصاد الجزائري فسرعان ما اختل توازن النسق الاقتصادي حيث ارتفعت نسبة البطالة وانتشرت ظاهرة ندرة المواد الاستهلاكية والطوابير البشرية أمام الفضاءات التجارية إضافة إلى ضعف الإنتاج والاضطرابات العمالية وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين وتنامي ظاهرة الاستيراد وانتشار ظاهرة الاستهلاك الغير عقلاني بين جميع فئات المجتمع في المأكل والملبس وفي جميع مناحي الحياة ما أدى إلى اختلال في التراتبية الاجتماعية فأصبح التبذير قيمة اجتماعية سلبية منتشرة على نطاق واسع، وهو مؤشر على وجود علاقة بين التغيرات الاقتصادية والاحتجاج الاجتماعي في أحداث 5 أكتوبر 1988.

تناولنا في هذه الأطروحة بالدراسة والتحليل التغير الاجتماعي- السياسي وعلاقته بالاحتجاج الاجتماعي في الجزائر (أحداث 5 أكتوبر 1988 أنموذجا)، حيث انطلقنا من التساؤل العام التالي:

هل توجد علاقة بين التغيرات الاجتماعية- السياسية والاحتجاج الاجتماعي في أحداث 5 أكتوبر 1988؟ وقد قسمنا هذه الدراسة إلى بابين وسبعة فصول، حيث خصصنا الباب الأول للتغير الاجتماعي وبه ثلاثة فصول، تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للدراسة وفيه طرحت الإشكالية وأسباب اختيار الموضوع، أهداف الدراسة وأهميتها، منهج الدراسة ومفاهيمها وصعوباتها ثم المقاربة النظرية فالدراسات السابقة، أما الفصل الثاني تناولنا فيه سوسيولوجيا التغير الاجتماعي الذي تطرقنا من خلاله لماهية التغير الاجتماعي ثم التغير الاجتماعي عند علماء الاجتماع فعوامل ومصادر التغير الاجتماعي ونظرياته ، فيما أفردنا الفصل الثالث للتغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري وفيه تطرقنا إلى ملامح التغير الاجتماعي في النسق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي، أما الباب الثاني فتناول التطور النظري والسوسيولوجي للحركات الاحتجاجية وبه أربعة فصول حيث خصصنا الفصل الرابع لسوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية وفيه تناولنا التطور التاريخي للحركات الاحتجاجية في العالم وماهية الحركات الاحتجاجية ثم الحركات الاحتجاجية وعلاقتها بالمجتمع المدني والظواهر الاجتماعية، أما الفصل الخامس أفردناه لتاريخ الحركات الاحتجاجية في الجزائر حيث تطرقنا فيه إلى الحركات الاحتجاجية في السبعينيات

والثمانينيات ثم الحركات الاحتجاجية في الألفينيات وأخيرا الحراك الشعبي 22 فبراير 2019 ، فيما خصصنا الفصل السادس للخلفيات المباشرة لأحداث 05 أكتوبر 1988 وفيه تناولنا من وراء أحداث 5 أكتوبر 1988؟ ثم إرهابات الأزمة فالخلفيات الخارجية، أما الفصل السابع تطرقنا فيه إلى السيرورة المجتمعية المولدة لأحداث 5 أكتوبر 1988 وفيه تناولنا الأسباب المؤدية لأحداث 5 أكتوبر 1988 وسيرورة أحداث 5 أكتوبر 1988 ثم نتائج أحداث 5 أكتوبر 1988 وأتممها باستنتاج عام ثم خاتمة. وقد حاولت هذه الدراسة الإجابة على تساؤلات الدراسة الواردة في الإشكالية والتي نعتقد أن لها علاقة بظهور أحداث 5 أكتوبر 1988 وما نجم عنها من تحولات في النسق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي نعيش نتائجها إلى اليوم.

وكاستشراف مستقبلي إلى ما سيؤول إليه الاحتجاج الاجتماعي في الجزائر ومن خلال المقاربة التي تم اعتمادها في هذه الدراسة، نرى أن النسق السياسي يلعب دورا محوريا في إنتاج الفعل الاحتجاجي فكلما اتجهنا إلى تكريس مزيد من قيم الديمقراطية بفتح المجال أمام الفاعلين لمشاركة سياسية حقيقية وإرساء قيم العدالة الاجتماعية والتضامن الاجتماعي كلما كان الفعل الاحتجاجي ناعما في شكله متحضرا في سلوكيات فاعليه منطقي في مطالبه حيث تغيب عنه كل مظاهر العنف والتخريب التي تضر بالفرد والمجتمع، أو قد نشهد غياب الفعل الاحتجاجي بإرساء مزيد من قيم الديمقراطية والعدالة في المجتمع أو سننتقل بالاحتجاج الاجتماعي من المطالبة بتوفير ما هو غير متوفر إلى تحسين ما هو متوفر كما في المجتمعات المتقدمة.

قائمة المراجع

الكتب

- 1- أبو جرة، سلطاني. جذور الصراع في الجزائر. ط2. الجزائر: شركة دار الأمة، 1999.
- 2- أحمد، الخشاب. التغير الاجتماعي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1981.
- 3- أحمد، النكلوي. التغير والبناء الاجتماعي. مصر: مكتبة القاهرة الحديثة، (د س ن).
- 4- أحمد، زايد واعتماد علام. التغير الاجتماعي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2000.
- 5- أميدة، عياشي. الحركة الإسلامية في الجزائر: الجذور، الرموز، المسار. ط2. الجزائر: عيون المقالات، 1993.
- 6- إسماعيل، قيرة وآخرون. مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- 7- الشيخ سليمان، بشنون. الأزمة الجزائرية جذورها وأبعادها. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.
- 8- الطاهر، سعود. الحركات الإسلامية في الجزائر الجذور التاريخية والفكرية. ط1. دبي: مركز المسار للدراسات والبحوث، 2012.
- 9- العياشي، عنصر. "سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر". في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
- 10- الفاروق زكي، يونس. التغير الاجتماعي. بيروت: دار النهضة العربية، 1974.

- 11- المنصف، وناس. "الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر: محاولة في قراءة انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر 1988". في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ط1. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
- 12- أنتوني، غدنز. علم الاجتماع. ط4. ترجمة فايز الصباغ. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- 13- بلقاسم، سلاطنية وسامية حميدي. العنف والفقير في المجتمع الجزائري. ط1. القاهرة: دار الفجر، 2008.
- 14- بنجامين، ستورا. تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988. ترجمة صباح ممدوح كعدان: منشورات الهيئة السورية للكتاب. دمشق، 2012.
- 15- بومدين، بوزيد. "قوة الشارع في التغيير السياسي: (محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر)". في الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي. ط1. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
- 16- تامر، خرمة وآخرون. الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي. ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.
- 17- تشارلز، تلي. الحركات الاجتماعية 1768/2004. ترجمة ربيع وهبة. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005.

- 18- جاك، هارمان. خطابات علم الاجتماع في النظرية الاجتماعية. ط1. تعريب العياشي
عنصر. عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010.
- 19- جهينة سلطان سيف، العبسي. التحديث في المجتمع المعاصر. الكويت: شركة
كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، 1979.
- 20- جون، إهرنبرغ. المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة. ط1. ترجمة علي حاكم صالح
وحسن ناظم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
- 21- حسام الدين محمود، فياض. نظرية الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر. ط1. مكتبة
نحو علم اجتماع تنويري، 2018.
- 22- حسن، سعف. اتجاهات التنمية في العالم العربي. الجزائر: مطبعة التقدم، 1973.
- 23- دلال ملحس، أستيتية. التغير الاجتماعي والثقافي. ط2. الأردن: دار وائل للنشر
والتوزيع، 2008.
- 24- رابح، لونيبي. الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين. الجزائر: دار
المعرفة، 2000.
- 25- _____ . الرئيس الشاذلي بن جديد. ط1. الجزائر: دار المعرفة، 2013.
- 26- _____ . رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ: تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة
الجزائر المستقلة. الجزائر: دار المعرفة، 2011.
- 27- زينب حسن، زيود. الأنثروبولوجيا: علم دراسة الإنسان طبيعيا واجتماعيا وحضاريا.
ط1. الأردن: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2015.

- 28- سعيد، بوالشعير. النظام السياسي الجزائري. ط2. الجزائر: دار الهدى، 1993.
- 29- سليمان، عشراطي. الشخصية الجزائرية: الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية. ج1. وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2002.
- 30- شعبان الطاهر، الأسود. علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة. ط1. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2000.
- 31- صامويل، هيننتجتون. الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. ط1. ترجمة عبد الوهاب علوب. الكويت: دار سعاد الصباح، 1993.
- 32- صبحي محمد، قنوص. دراسات في علم الاجتماع. ط1. فلسطين: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2001.
- 33- عامر، مصباح. علم الاجتماع الرواد والنظريات. ط1. الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.
- 34- عبد الباسط، عبد المعطي وعادل مختار الهواري. علم الاجتماع والتنمية. مصر: دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 2002.
- 35- عبد الحميد، الإبراهيمي. في أصل الأزمة الجزائرية (1958/1999). ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- 36- عبد الحميد، مهري. "الأزمة الجزائرية الواقع والآفاق في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية". ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

37- عبد الرحمن، بن خلدون. مقدمة بن خلدون. ط2. لبنان: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2000.

38- عبد الرحمن بن محمد، بن خلدون. مقدمة بن خلدون. الجزائر: شركة دار الكتاب الحديث، 2016.

39- عبد السلام، فيلاي. المجتمع والدولة في الجزائر (1979-1992): المجال السياسي المكونات والمحددات. ط1. الجزائر: العقاد للنشر والإعلام، 2021.

40- عبد الناصر، جابي. " الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية

وشروخ المجتمع". في الحركات الاجتماعية في العالم العربي: دراسات عن

الحركات الاجتماعية في مصر-السودان- الجزائر- تونس- سوريا- لبنان-

الأردن. ط1. مصر: مركز البحوث العربية والإفريقية، 2006.

41- _____ . الحركات الاحتجاجية في الجزائر: كانون الثاني/يناير 2011.

الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

42- _____ . مأزق الانتقال السياسي في الجزائر: ثلاثة أجيال وسيناريون.

الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

43- عبد النور، ناجي. النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية.

د.ط. الجزائر: مديرية النشر بجامعة قلمة، 2006.

43- عبد الله محمد، عبد الرحمن. النظرية في علم الاجتماع، مصر: دار المعارف الجامعية،

2002.

- 44- عدلي علي، أبو طاحون. في التغيير الاجتماعي. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1977.
- 45- علي، بوعناقة وعبد العالي دبله. "الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر". في الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ط 2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
- 46- علي عبد الرزاق، جليبي وعبد العاطي السيد ومحمد أحمد بيومي. نظرية علم الاجتماع الرواد. مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002.
- 47- علياء، شكري وآخرون. دراسات في علم السكان. مصر: دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1992.
- 48- عمار، بلحسن. "الكتابة والمنبر الغائب: المجالات الثقافية في الجزائر". في الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
- 49- عمار، بوحوش. التاريخ السياسي للجزائر منذ 1962 إلى يومنا هذا. د.ط. الجزائر: دار البصائر الجديدة، 2014.
- 50- عمر يوسف، العسوفي. الحراك الشعبي العربي. الأردن: دار المأمون للنشر والتوزيع، 2015.
- 51- غوستاف، لوبون. سيكولوجية الجماهير. ط 1. ترجمة هاشم صالح. بيروت: دار الساقى، 1991.

52- فادية عمر، الجولاني. التغير الاجتماعي (مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير).

ط1. مصر: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2014.

53- لطفي، بومغار وسيد أحمد نوران. "الحركات الاحتجاجية في الجزائر: الحقائق والآفاق".

في الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر، المغرب، لبنان، البحرين، الجزائر،

سورية، الأردن). ط1. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

54- ليندة: لطاد بن محرز. إشكالية مفهوم المجتمع المدني: قراءة سوسيو تاريخية. ط1.

الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2016.

55- ماكس، فيبر. مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ط1. ترجمة صلاح هلال. القاهرة:

المركز القومي للترجمة، 2011.

56- مبروك، عبشة. الحركات الإسلامية في الجزائر 1931-1991. ط1. تونس: دار

المتوسطية، 2012.

57- محمد أحمد، الزغبى. التغير الاجتماعي. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1980.

58- محمد، الجوهري. التغير الاجتماعي. مصر: دار المعرفة الإسكندرية، 2000.

59- محمد، الدقس. التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق. الأردن: دار المجدلاوي للنشر

والتوزيع، 1987.

60- محمد، السويدي. علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياها. الجزائر: ديوان المطبوعات

الجامعية، 1990.

- 61- محمد العربي، الزبيري. المؤامرة الكبرى أو إجهاض ثورة. د. ط. الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1990.
- 62- محمد، تامالت. الجزائر فوق البركان: حقائق وأوهام (1999/1988). د. ط. د. ب. ن، 1999.
- 63- محمد حليم، ليمام. ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب الثورية والآثار والإصلاح. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
- 64- محمد عاطف، غيث. التغير الاجتماعي والتخطيط. ط2، القاهرة: دار المعارف، 1966.
- 65- محمد علي، محمد. المفكرون الاجتماعيون: قراءة معاصرة لأعمال خمسة من أعلام علم الاجتماع الغربي. بيروت: دار النهضة العربية، 1983.
- 66- محمد عمر، الطنوبي. التغير الاجتماعي، مصر: منشأة المعارف بالإسكندرية حزي وشركائه، جامعة الإسكندرية، 1996.
- 67- محي الدين، عميمور. الجزائر حلم وكابوس. ط2. الجزائر: دار هومة، 2005.
- 68- مسعد الفاروق، حمودة وإبراهيم عبد الهادي المليجي. المدخل إلى تنظيم المجتمع المعاصر. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001.
- 69- مصطفى، حجازي. التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور. ط 9 ، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2005.

70- معن خليل، العمر. التغير الاجتماعي. ط1. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004.

71- منعم، العمار. الجزائر والتعددية المكلفة. ط 3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

72- موسى، أبو حوسه. التغير الاجتماعي في الريف الأردني. مصر: جامعة الإسكندرية، 1981.

73- ناصر، جابي. الجزائر سنوات بوتفليقة: مقالات في السياسة والاجتماع. الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

74- ———. لماذا تأخر الربيع الجزائري. الجزائر: منشورات دار الشهاب، 2012.

الدوريات والمجلات العلمية

75- الجموعي مومن، بكوش. "القيم الاجتماعية: مقارنة نفسية اجتماعية". مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، 8 (2014).

76- بختي، بن عودة. "شيئ عن السؤال الثقافي في الجزائر". مجلة الوحدة، 76 (1991).

77- بشير، التجاني. "توطن المناطق الصناعية: دراسة لبعض النماذج غرب الجزائر"،

مجلة المدينة العربية، 37، 8 (1989).

78- جمال، شوالب. "الأدب الجزائري المكتوب باللغة الفرنسية". مجلة آفاق الثقافية والتراث، 58 (2007).

79- حسن، بهلول. "الحياة الثقافية في الجزائر" مجلة الثقافة، 51 (1979).

80- _____ . "الحياة الثقافية في الجزائر". مجلة الثقافة، 60، (1980).

81- حفناوي، بلعلي. "تجربة المسرح الإسلامي في الأدب الجزائري". مجلة الأدب الإسلامي، 45 (2005).

82- رائد جميل، عكاشة. "عبد الرحمن بن خلدون قراءة معرفية ومنهجية". إسلامية المعرفة، 48 (2007).

83- رضوان محمود، المجالي. "أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي". دفاتر السياسة والقانون، 12 (جانفي 2015).

84- رياض، الصيداوي. "الانتخابات الديمقراطية في الجزائر". مجلة المستقبل العربي، 245 (1999).

85- عبد الحميد، العطري. "سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية". إضافات المجلة العربية لعلم الاجتماع، 13 (2011).

86- عبد الرحمن، سلامة. "الجزائر". مجلة الثقافة العربية، 6 (1979).

87- _____ . "اللامركزية الثقافية" مجلة الثقافة العربية، 8 (1979).

- 88- عبد العزيز، بouden. " النمو الحضري والمفاهيم المرتبطة به". مجلة العلوم الإنسانية، 23 (2005).
- 89- عبد القادر، مراد. " الجزائر المعجزة الثانية ". مجلة الجيل، 7، 8، (1987).
- 90- عبد الله محمد، بوجلالة. " دور وسائل الاتصال الجماهيري في التغير الثقافي: دراسة ميدانية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية". مجلة الإعلام العربي، 1(1983).
- 91- عزت السيد، أحمد. "القيم بين التغير والتغيير (المفاهيم والخصائص والآليات)". مجلة جامعة دمشق، 1 و2، 27، (2011).
- 92- علي، بطاهر. سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 1، 1، ص 181.
- 93- علي، غربي. "بعض مظاهر الصراع الصناعي من خلال عملية التصنيع في المجتمع الجزائري". مجلة الوحدة، 85، (1991).
- 94- عمار، بوحوش. " لغتنا العربية جزء من هويتنا". مجلة المستقبل العربي 35، 4، (1982).
- 94- فاطمة، مرابط. " المرأة في الجزائر بين جمود القرية وصخب المدينة ". مجلة المنار، 48 (1988).

- 95- فؤاد، مطر. " الشاذلي بن جديد الأولوية في الماضي لبناء اقتصاد وطني". مجلة الاقتصاد العربي، 46 (1980).
- 96- لطيفة، طبال. "التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. 8 (جوان 2012).
- 97- لونيس، أوقاسي. " أزمة الإدارة التربوية في الجزائر". مجلة العلوم الإنسانية، 13 (2000).
- 98- ليلي، سيدهم. " الصراعات النخبوية والتحول الديمقراطي في الجزائر". مجلة طاكسيح كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 28 (2015).
- 99- محسن، عقون. " تغير بناء الأسرة الجزائرية". مجلة العلوم الإنسانية، 17 (2002).
- 100- محفوظ، درة. " المرأة العاملة في المغرب العربي بين الاستغلال والتحرر". مجلة المستقبل العربي، 37، 4 (1982).
- 101- محمد أحمد، معاطي. " الجزائر ما بعد بومدين". مجلة السياسة الدولية، 56، 15 (1979).
- 102- محمد، الأعمش. الجزائر والتجربة الديمقراطية. مجلة التضامن، 6 (أوت 1992).
- 103- محمد الصالح، يحيوي. " الوعد الصادق بناء: الحزب والدولة". مجلة الثقافة، 49 (1979).

104- محمد، الميلي. " الجزائر والمسألة الثقافية: مدخل تاريخي". مجلة المستقبل العربي،

41، 5 (1982).

105- _____ . " الجزائر والمسألة الثقافية: صراعات البحث عن الذات

الثقافية. مجلة المستقبل العربي، 46، 5 (1982). 26.

106- محمد الهادي، لعروق. " المدينة الجزائرية سياسات وممارسات التهيئة ". مجلة

حوليات، 1 (1997).

107- محمد، حربي. " الأسس الثقافية للأمة الجزائرية". ترجمة بلقاسم بن زنين. مجلة

إنسانيات، 47 و 48 (جانفي-جوان 2010).

108- نور الدين، بكيس. " قراءة سوسيولوجية في مسار الحركات الاحتجاجية بالمجتمعات

العربية". مجلة دراسات اجتماعية، 13 (2013).

109- نور الدين، حاروش. " تطوير علاقة البرلمان بالمجتمع المدني: البرلمان المدني".

مجلة الفكر، 1، 9 (2014/01/15).

110- هدى، ميتكس. " توازن القوى في الجزائر وإشكالية الصراع على السلطة في إطار

تعددي". مجلة المستقبل العربي، 172 (1999).

الرسائل العلمية

- 111- أحمد، طبيعة. " أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1988/1994"، رسالة ماجستير. جامعة الجزائر، 1997/1998.
- 112- الجموعي مومن، بكوش. " التغيير الاجتماعي وانعكاسه على القيم الاجتماعية لدى طلاب الجامعة: دراسة ميدانية في بعض الجامعات الجزائرية ". أطروحة دكتوراه. جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر. 2016/2017.
- 113- إلهام، نايت سعدي. " العنف السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية. 1988/1992". رسالة ماجستير. جامعة بن يوسف بن خدة. الجزائر، 2001/2002.
- 114- الهواري، بلعباس. " الحركات الاحتجاجية في العالم العربي وإشكالية الدولة: الجزائر نموذجا ". أطروحة دكتوراه. جامعة وهران 2. الجزائر، 2018/2019.
- 115- حيدر، عمر. " الظاهرة الإسلامية في الجزائر 1962-1988: مقارنة تحليلية ". رسالة. ماجستير. جامعة الجزائر 1، 2001-2002.
- 116- خليفة، البشاري. " دور المساجد في التحسيس بالأزمات الأمنية: دراسة حالة مساجد العاصمة أثناء الأزمة الأمنية (1988-2003)". رسالة ماجستير. جامعة الجزائر، 2009/2010.

- 117- رشيد، زوزو. " الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر
1988 / 2008: دراسة ميدانية على عينة من المهاجرين إلى مدينة بسكرة". أطروحة
دكتوراه. جامعة منتوري قسنطينة. الجزائر، 2008.
- 118- سعد توفيق عزيز، عبد الله البزاز. " الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد ". (1979/
1992) أطروحة دكتوراه . جامعة الموصل. العراق، 2010.
- 119- سفيان، بوعطيط. "القيم الشخصية في ظل التغير الاجتماعي وعلاقتها بالتوافق
المهني". أطروحة دكتوراه. جامعة منتوري قسنطينة. الجزائر، 2011/2012.
- 120- عثمان، حادي. " التبعية الاقتصادية في الجزائر: دراسة نقدية تحليلية لدور السلوك
السياسي في تسيير العملية الاقتصادية (1988/1998)". رسالة ماجستير. جامعة
الجزائر، 2001/2002.
- 121- فتيحة، امريت. " الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي: دراسة سوسيو حضرية بحى
عين النعجة الجزائر العاصمة". أطروحة دكتوراه. جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر،
2015/2016.
- 122- محمد، دوح. "سيرورة الحركات الاحتجاجية وظهور التمثيل الشعبي الموازي في الجزائر
: دراسة حالة عين صالح". رسالة ماجستير. جامعة الجزائر 2. 2016/2017.
- 123- مصطفى، بلعور. " التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة
النظام الجزائري(1988/2008) "، أطروحة دكتوراه. جامعة بن يوسف بن خده.
الجزائر، 2009/2010.

124-نعيمة، زيرمي. " التجارة الخارجية للجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق". رسالة ماجستير. جامعة تلمسان. الجزائر، 2010.

125- نور الدين، بكيس. " الحركات الاحتجاجية في الجزائر بين كثافة الاحتجاج ومحدودية التطور: قراءة سوسيولوجية للحركات الاحتجاجية لسنة 2011". أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر 2. 2014/2013.

الأوراق المقدمة في الندوات والمؤتمرات والملتقيات

126- محمد الهادي، لعروق. التهيئة الحضرية في الجزائر: محاولة للتقييم. ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول تسيير المدن الكبرى: جامعة باب الزوار، الجزائر، 1987.

127-نادية محمود، مصطفى. القيم في الظاهرة الاجتماعية. ورقة مقدمة لأعمال الدورة المنهجية في كيفية تفعيل القيم في البحوث والدراسات الاجتماعية المنعقدة في الفترة من 6 إلى 11 فبراير 2010. جامعة القاهرة، 2010.

الموسوعات والقواميس والمعاجم

128-أحمد زكي، بدوي. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: إنجليزي، فرنسي، عربي. بيروت: مكتبة لبنان ساحة رياض الصلح، 1982.

129-سيد محمد مرتضى، الحسني الزيدي. تاج العروس في جواهر القاموس. ج 13. الكويت: مطبعة الكويت، 1965.

130-سيسيل بيشو وأوليفيه فيليول وليليان ماتيو. قاموس الحركات الاجتماعية، ط1. ترجمة عمر الشافعي. مصر: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، 2017.

التقارير والوثائق الرسمية الحكومية

131- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. دستور عام 1976، www.elmouradia.dz.

الجرائد والصحف والقنوات

132- http://www.marefa.org/index.php-2016/12/17-22:47

133- Elwatan، 09 juin 2011.

134- قناة الشروق الإخبارية، وثائقي انتفاضة أكتوبر 1988،

<http://youtube.com/watch?v=C1T6K6D5VK>

135- قناة النهار، برنامج بمنتهى الصراحة، حوار باهت حناشي مع خالد نزار،

<http://www.youtube.com/watch?V=CAycCPtudq>

المواقع الإلكترونية

136- إبراهيم البيومي، غانم. الحركات الاجتماعية: تحولات البنية وانفتاح المجال.

<http://www.islamonline.net>-2015/01/25

137- أحداث أكتوبر 1988، <http://ar.wikipedia.org>، 2022/12/03، 10:30.

138- أحداث مايو 1968 في فرنسا، <https://ar.wikipedia.org/wiki>، 2023/09/26،

06:55.

139- أزمة نفط الجزائر، alaraby.co.uk، 2023/09/03، 11:45.

140- العياشي عنصر، الحركات الاحتجاجية في الجزائر، <http://www.aljazeera.net>

2011/2/11 -2016/03/10-01:10

141- _____، المجتمع والعنف، <http://journals.openedition.org>،

2023/05/21، 18:45.

- 142- تعاريف ومصطلحات سياسية هامة-<https://www.google.dz> - الأكاديمية العربية في الدنمارك- قسم الدراسات والابحاث.
- 143- رابح لونيبي، في ذكرى أحداث 5 أكتوبر 1988 في الجزائر - انتفاضة أم شغب أطفال، الحوار المتمدن، العدد 5659، <http://www.alhiwar.org>، 2021/07/28، 13:10.
- 144- سوسيوولوجيا الحركات الاجتماعية عند آلان تورين، <http://www.aranthropos.com> 11/05/2016-17:35.
- 145- عبد الإله فرح-الحركات الاجتماعية ودور الأزمات-<http://minbaralhurriyya.org> 15:19-2015/01/29.
- 146- عبد العزيز، السبهي، النظريات المفسرة لدور المجتمع المدني. <https://akalsubhi1987.wordpress.com> ، 2013 ، 16:52-2016/06/12.
- 147- عبد الناصر جابي، الحركات الاجتماعية في الجزائر بين الأزمة الدولية الوطنية وشروخ المجتمع، مركز البحوث الاقتصادية من أجل التنمية، المنتدى العام الثالث، الشبكة العالمية للمعلومات، 2003، www.ifrance.com.
- 148- عثمان لحياني، أكتوبر الجزائر 1988 ربيع لم يزهر، <https://alaraby.co.uk> ، 2023/05/18، 19:38.
- 149- عمار، بوحوش. بداية سياسة الانفتاح دشنت في الثمانينات، <https://www.ammarbouhouche.com> ، 2015/06/20، 10:30.
- 150- _____، كرونولوجيا حراك فبراير الجزائري: من مسيرة منفردة إلى ثورة، <https://www.alaraby.co.uk> ، 2023، 18:25/07/21.

- 151- محمود صافى محمود، سوسيلوجيا الحركات الاجتماعية
2015/01/ 9، <https://sites.google.com/site/comppoliticsegphd/home>
.11:24
- 152- معجم المعاني الجامع، <http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar>، 2015/01/29
.16:45
- 153- نظريات التغيير الاجتماعي. <http://www.marefa.org/index.php>. 2016/12/17-
.22:47
- 154- [http:// www.almoqatel.com.03/09/2022.19:45](http://www.almoqatel.com.03/09/2022.19:45).
- 155- <https://ar.wikipedia.org> -2017/12/16-11:25
- 156- <http://www.fargjat2004.maktobboy.com.15/12/2021.18:25>
- 157- <http://www.hamdisocio.blogspot.com> :20 :10.2022/07/17
- 158- <http://www.midaleeast.monitor.com> -158
differentkinds-of-protests in algeria. <http://www.midaleeast.monitor.com>
.07/09/2019.18:36
- 159- حزب فرنسا بين الحقيقة والخيال. echoroukonline.com .2024/08/09-18:30

المراجع الأجنبية

- 160- Addi, Lahouari. Algerie Chronique d'une experience post coloniale de modernisation, algerie : Barzakh , Collection, 2012.
- 161- Eugene,Shneider.Industrial Sociology. London : M C Graw- Hill.1979.
- 162- Guy, Rocher.Introduction a la Sociologie Générale Le Changement Social
. Montrial : Edition H M H , 1968, Volume 3
- 163- Mostapha Hamza ,Au De La Crise Algerienne, la hiérarchie militaire,
(univ de Genève).